كيف نفهم التاريخ

مدخل الى تطبيق المنهج التاريخي

نشر بالاشتراك مع
مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر
بيروت - نيويورك

١٩٦٦

لويس جوتشالك

كيف نفهم التاريخ

مدخل الى تطبيق المنهج التاريخي

ترجمة

الدكتورة عائشة سليمان عارف

الدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة

دار الكاتب العربي

المساهمون في هذا الكتاب

لويس جوتشلك

(المؤلف) ولد المؤلف في بروكلين عام ١٨٩٩ . نال درجة الدكتوراه من جامعة كورنيل في ١٩١٢ . ودرّس التاريخ في جامعات مختلفة ، وبين سنتي ١٩٣٧ – ١٩٤٢ كان رئيساً لدائرة التاريخ في جامعة شيكاغو . وهو عضو في جمعيات علمية عديدة ، وله عدد من الدراسات التاريخية .

الدكتورة عائشة سليمان عارف

(المترجمة) نالت درجتي الليسانس والماجستير من جامعة القاهرة ، ودرجة الدكتوراه في الآثار الاسلامية من جامعة لندن عام ١٩٦٠ .

انتدبت (١٩٦٠ – ١٩٦٢) لتدريس مادة الآثار الاسلامية في جامعة الخرطوم . وشغلت منصب رئيسة دائرة اللغة العربية في كلية اليونسكو

العاليـــة بزاريا في نيجيريا (١٩٦٣ — ١٩٦٤) . ومنذ ١٩٦٤ حتى الآن تعمل استاذاً مساعداً في كلية الآداب بالجامعة الاردنية .

الدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة

(المترجم) تخرج من الكلية العربية بالقدس ونال درجتي الليسانس والماجستير في التاريخ من جامعة القاهرة ، ونال أيضاً من الجامعة نفسها دبلوماً في الترجمة والصحافة ودبلوماً في الآثار الإسلامية . وفي عـام ١٩٦٠ حصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة لندن .

عمل في جامعة الخرطوم محاضراً في تاريخ العرب والمسلمين (١٩٦٠ — ١٩٦٢) ، ثم اختارته منظمة اليونسكو خبيراً ومحاضراً أول في التـاريخ ليرأس ويؤسس دائرة التاريخ في كلية اليونسكو العـالية بزاريا في نيجيريا (١٩٦٢ — ١٩٦٤) . ومنذ ١٩٦٤ حتى الآن يعمل استـــاذاً مساعداً في كلية الآداب بالجامعة الاردنية .

مقدمة

لقد اشتركت منذ عام ١٩٣٣ مع مختلف الزملاء في تدريس « موضوع المختبر في المنهج التاريخي » . وكلمة « المختبر » في عنوان ذلك المنهج مقصودة بمعناها الحرفي ، اذ ينتظر من كل طالب أن يقوم بأكبر قسط يستطيعه من عمله أمام الطلبة الآخرين وأمام أستاذه . ولما كنا لا نستطيع القيام الا بالقليل من البحث التاريخي الجدي في حالة عدم وجود مكتبة عامرة ، فان الكثير من تدوين الملاحظات والكتابة لا بــد من أن يتم قبل أن يطرح العمل للنقد في حجرة الدراسة . غــير أن بحث الموضوعات والاساليب والأدوات والمشكلات النظرية التي تواجه الطلبة يتم في الصف حينما تعرض المناسبات . ولسنا نتحاشى النظر في المسائل المتعلقة بالسببية ومطارح الاسناد وفلسفة التاريخ ، ولا نتجنب تحليـل القضايا الجدليـة في التفسير التاريخي ، غير انا نبذل جهداً واعياً في وضعها بالمرتبة الثانية بعد المسائل المحسوسة مثل طريقة اختيار الموضوع ، وكيفية استخدام المكتبة ، وكيفية تدوين الملاحظات ، ومتى يجوز الاقتباس ، ومتى نلجأ الى استخدام الملحوظة الهامشية وكيف نقوم الشواهد وكيف نميز بين الغث والسمين من المؤلفات التاريخية ، وأخيراً كيف يعد الطالب بحثه وكيف يكتب بحثاً تاريخياً .

وعلى الرغم من المزايا الواضحة التي يتحلى بها ما لدينا من كتب مدرسية

في المنهج التاريخي ، فانها نادراً مـــا تفي بحاجات الطلاب الذين يدرسون موضوعاً من هذا النوع . وذلك أنها ، باستثناء عدد قليل معروف ، ليست من الكتب التي نسميها « مختبرية » . فهي تعالج المسائل العملية التي يتطلب الطالب المبتدىء أجوبة لها بطريقة بالغـــة التجريد . فبدلا من أن تدل الطالب على نوع الملاحظـات الجديرة بالنقـل او تبين له متى يصح أو لا يصح استخدام ملحوظة هامشية ، أو كيف يتجنب الوقوع في خطأ تدوين أشياء لا علاقة لها بموضوعه ، فانهـــا تعرض أمامه قوائم طويلة من المراجع أو تتحدث في إبهام عن الكشف عن المخطوطات غير الأصيلة وعن العلوم المساعدة للتاريخ. أما وقد أصبحت أية مكتبة من مكتبات الكليات الامريكية تقتني مجموعات مخطوطة ومطبوعة من الوثائق بعد تبويبها وتحقيقها بشكل رائع ، فانه يندر أن يكون لهذه الأساليب تلك الأهمية التي كانت لها عندما كان على الطالب ان يتعلم كيف يجمع مجموعاته بنفسه أو عندما يترك الطالب مكتبة كليته ويرجع الى مجموعات ومحفوظات أقل تنظيماً . زد على ذلك أن ما بين أيدينا من كتب مدرسية لا يعنى في الغالب بمشكلات الاسلوب (ربما باستثناء ما كان على مستوى التشجيع) ، وهي عندما تثير مسائل تتعلق بصلات التاريخ بالعلوم الاجتماعيـة والفلسفة أو بامكانات التعميم والتنبؤ والتسلط في التاريخ فانها إنما تميل الى القيام بهذا في جو أكاديمي ملطف .

على ان أي واحدة من هذه المسائل قد تنشأ في صورة مسائل عملية أثناء اعداد البحث التاريخي . فللتاريخ أبعاد ثلاثة ، فهو يشارك في طبيعة العلوم والفنون والفلسفة ؛ فمن حيث أنـــه منهج ، إنما يتبع قواعد صارمـــة لتعيين الواقعة التي يمكن التحقق منهـا ؛ وهو من حيث العرض والقصص يتطلب خيالاً وذوقاً أدبياً ومقاييس نقدية ، ومن حيث هو تفسير للحياة

يتطلب بصيرة الفيلسوف وأحكامه . أما الكتب التي تقع في متناول المبتدىء فانها تتناول في الغالب المنهج وحده حتى انها نادراً ما تشير إلى نظرية التاريخ أو جانبها الأدبي . وعلى هذا فاننا نحاول في هذا الكتاب أن نناقش بطريقة مبسطة أمور التطبيق والاسلوب والنظرية على حسب الترتيب الذي قد تصبح به متدرجة التصاعد في ذهن المؤرخ غير المتمرس (هذا على الرغم من أنها قد تنشأ في وقت واحد) . وبعد أن بدأنا بمناقشة موجزة لطبيعة التاريخ ، مضينا إلى النظر في المنهج التاريخي ، ثم إلى بعض الملاحظات المتعلقة بمشكلة الاسلوب ، وانتهينا ببحث بعض المسائل النظرية . وعلى الرغم من أن طالب التاريخ كان هو المقصود بالدرجة الأولى عند وضع كتابي هذا ، فانني لم أحاول أن أخفي بأنه لا بد للمؤرخ من أن يواجه هذه المسائل على كل المستويات في عالم أصبحت نظرته إلى « التاريخ من أجل التاريخ نفسه » مسألة يزداد فيها عامل اللامبالاة . وهذه المسائل لم تعد مجرد مسائل أكاديمية أو منغصات تحس ّ لماً وتقع على هامش هذه المهنة المهذبة . ذلك أن الاجابات عليها قد تقرر درجة التهذيب التي سوف تبقى عليها هذه المهنة كما تقرر ما إذا كان من الواجب أن نبقي عليها بوصفها علماً مستقلاً .

ومن السخف أن ندعي بأن لدينا الاجابات الصحيحة على مسائل تبلغ مثل هذه الدرجة من التعقيد والاختلاف في وجهات النظر . وكم كان يبلغ سروري لو أني استطعت الاقتناع بأن زميلي ّ اللذين أهديت إليهما هذا الكتاب يشاركانني اعتقادي بصحة تلك الاجابات . وإذا بدت اجاباتي باطلة لأي قارىء فان الخطأ خطأي أنا وحدي . ومهما يكن من أمر فاني آمل أن يعتبرها القراء جديرة بالنظر من حيث أنها موضوعات تستحق

المزيد من النقاش . ومن أجل ذلك السبب اعتقدت أنه من الأفضل ألا أصف التطبيقات التي اعتبرها عموماً مقبولة لدى جمهرة المؤرخين فحسب ، بل وأن أتقدم كذلك باقتراحات (تقدم بها آخرون في بعض الأحيان) قد يثبت أنها مقبولة على نطـــاق واسع ، كما حاولت أن أبين بوضوح الفرق بين العبارات الوصفية والاقتراحات .

لقد وضع هـــذا الكتاب في الأساس لطالب التاريخ في الكليـــات والجامعات . إلا أن حاجات القارىء العام المستقل ، الذي لا يعنى بأن يكتب التاريخ بنفسه عناية مباشرة بـــل يرغب في معرفة المقاييس التي يستطيع بهـــا أن يحكم على الكتابة التاريخية ــ تلك الحاجات كانت على الدوام ماثلة في الذهن . ولقد افترضنا أيضاً طوال الوقت بأن حب القارىء للتاريخ أعمق من معرفته به ، إلا أن لديـــه من المعرفة ما يمكنه من قراءة الكتاب دون حاجة إلى مرشد متمرن . وإذا كان هـذا الافتراض قد ساقنا أحياناً إلى الوقوف عند ما هو بدهي من ناحيـة ، وإلى المبالغة في تبسيط المعقد من الناحية الأخرى ، فذلك كان شيئاً مقصوداً . فالكتاب يخاطب المبتدىء وصاحب الهواية ، وقد يرغب القارىء المطلع في الاستغناء عن الفصول من الثالث إلى السابع . وربما كان من الخير لأساتذة المنهج التاريخي أن يبدأوا بالفصل الثامن .

لويس جوتشلك

الباب الاول

مستهدفات المؤرخين

١ تقويم الكتابة التاريخية [١]

التاريخ والوطنية

قد يجـــد المؤرخون أنفسهم في اوقات الازمات القوميـــة كالحرب أو فـــترات التكيف التي تعقب الحرب مدفوعين الى اضفـــاء العاطفة على قصة تقدم بلادهم ، وقد يتناسون الحقيقة بعض الشيء اذا دعت الضرورة لذلك . حقاً ان تعليم التاريخ يمكن ان يستخدم في تنشئة مواطنين مخلصين اذا كانت قصة الوطن — فعلاً — قصة يمكن للمواطن أن يفخر بهـــا أو يمكن تعديلها واستغلالها بحيث تبعث على السموّ . وهذا ، أو جزء منه في الاقل ، يفسر لم اختـــار نابليون بونابرت أن يلغي « علوم الاخـــلاق » في المعهد ، ولم ادعى النازيون أن في أمريكا نفوذاً المانياً غالباً يعود عليها بالخير ، وأن في المانيا نفوذاً يهودياً غالباً يعود عليها بالشرور ، ولم بعث الستالينيون ذكرى بعض الابطال البارزين من الروس . فالديكتاتوريون وبعض السطحيين من رجال السياسة في البلاد الديموقراطية يفضلون أن ينظروا الى التاريخ لا على أنه نوع من المعرفة لها منهجها الخاص بهـــا للوصول الى الحقيقـــة الظاهرية ، بل على أنه وسيلة لبلوغ ذلك النوع من الوطنية الذي يمكن أن يقوم على نظر غير نقدي لتاريخ بلادهم .

وعند نهاية الحرب العالمية الاولى ، باعد الجدل القديم تماماً بين المؤرخين والسياسيين الامريكيين بحيث كان بـــين البارزين من المتحمسين لأحـد الفريقين مواطن من شيكاغو ، فكان رئيس بلدية شيكاغو وليم هيل طومسون ذو الصوت المسموع الذي يعرفه الناس جميعاً يهاجم من يفسرون التاريخ الامريكي ، وكان اندرو ماكلوجين ، ولعل رئيس البلدية لم يكن قد سمع به ، ممن نالهم الهجوم لتفسيراتهم التاريخيـــة . أما موضوع الجدل فقـد كان قائماً حول ما اذا كانت كتبنا المدرسية ذات نغمة وطنية كافية ، وكان طومسون « المفوّه » الذي لم يكن قد سمع بجورج الثالث ملك انجلترا منذ عهد قريب ، يريد أن « يجدع أنفه » وأخذ يشكو لكـل من هب ودبّ بأن الكتب المدرسية المستعملة في مدارسنا الثانوية كانت تصور جلالة الملك السابق انساناً يتحلى بالصفات البشرية تقريباً . وفي تلك الأيام ، أيام لجان الولاء اللسكية (نسبة الى لسك) وحملات بالمر الحمراء والدلائل اليومية على انهيـــار روسيا السوفييتية ، لم يكن من الصعب على طومسون أن يكسب الأتبـاع ، ولم يكن امام المؤرخين الذين كانوا يكتبون مقالات تطعن في أنواع خاصة من الوطنية على أساس أنها الملاذ الاخير لبعض السفلة ، الا ان يقنعوا بما كانت تجده مقالاتهم من صدى لدى بعضهم البعض ليس الا . أما الكتب المقررة التي كتبت خلال العقد التالي فكانت أحياناً تراجع على مقترحات الناشرين وذلك لتجنّب ما يرد فيها مما لا يسر ادعياء الوطنية من أعضـاء مجالس المدارس في المدن الامريكية الرئيسية .

ولمـــا انقضت حمى الحرب وتبدد الخوف الاحمر فقـد سمح للروح الأكاديمية بأن تتسلل من جديد إلى الكتب المدرسية وكان يمكن أن تسير الأمور سيراً حسناً وكان يمكن للتـــاريخ أن يعود إلى مستواه

الطبيعي لولا موجتا بلاك وبراون من الهلع اللتان قامتا في الثلاثينات من القرن العشرين لتحلا محل هلع العشرينات من القرن نفسه . فبدأ إذ ذاك علماء على جانب كبير من الكفاية والجد يشعرون بأن الدراسة التاريخية البحتة كانت خطراً لأنها مكنت المؤرخين الذين يتمتعون بالحرية في بيئتهم الديموقراطية من أن يلقوا بالأوساخ على أبرز أبطال الأمة وذلك في نفس الوقت الذي كانت تطمس فيه جميع الحقائق غير السارة عن العظماء في الدول الديكتاتورية ، ولأنها جعلت أي نظرة احترام للمثل العليا والمثاليين في الماضي الديموقراطي تبدو كأنهـــا مسألة قد عفا عليها الزمن ، وذلك في وقت كانت الديموقراطية فيه تحتاج إلى مثالية في صراعها مع الديكتاتورية .

ودبجت المقالات العلمية تحث المؤرخين ببلاغة على احترام عبير القداسة الذي يعبق حـول عظمائنا[٢] . فأبدت أسفها لميـل الكتب المقررة الحديثة إلى الصمت عن التصريحات النبيلة التي قيل إن أجدادنا العقـــلاء كانوا قد ألقوا بها بهدوء في أشد اللحظات حرجاً من ماضينا . وأيد هذه الحملة الرامية إلى خلق الأساطير القومية عدد من الصحفيين الأكفاء . وعلى الرغم من أنهم كانوا يدركون مـا في التزييف من خطر ، فقد شعروا بأنه لا بد من المغامرة في تلك السبيل .

ومهما يكن من أمر فانه ينبغي أن تظل الوطنية بوصفها معياراً لتقدير الكتابات التاريخية موضع شك القارىء الناقد . وليس مرد هذا إلى أن اتفاق الوطنيين المتماثلين في مشاعرهم الوطنية على تحديد مـا هو وطني أمر ضعيف الاحتمال إذ لا يحتمل أن ينظر البروتستانت إلى الشهداء الكاثوليك مثلاً ، بنفس القداسة التي يراهم بها أهل مذهبهم ، كما ان أبطال الألمان قد يكونون في نظر الفرنسيين على حظ نزر من البطولة ، ويبدو عمـالقة

الجمهوريين في نظر الديموقراطيين أناساً عاديين . كذلك فان نسبة اختراع ما إلى فئة وطنية دون أخرى أمر يعتوره النزاع الذي يكون في الغالب قائماً على أسس حقة . ليس هذا هو الذي يجعل اتخاذ الوطنية معياراً لتقدير الكتابات التاريخية أمراً مشكوكاً فيه وإنما العلة في ذلك أن خلق القديسين عند كل فئة وطنية أمر لا يقف عند حد .

وهاك مثالاً على الحماسة التي تجر كاتباً ذكياً نقادة إلى الخطأ ظهر في مقال لمحرر جريدة « أخبار شيكاغو اليومية » ، وذلك أثناء حملة صحفية قريبة العهد تهدف إلى كتابة تاريخ أمريكي أكثر وطنية[3] . فقد ذهب الكاتب ، وهو متحمس لإظهار المؤرخين بمظهر من يبالغ في تحطيم المقدسات ، إلى القول بأنه من الجائز تماماً لواشنطن ، عندما كان يعبر نهر ديلاور المليء بالجليد في قارب مثقل بالناس ، أن يكون قد وقف — بسبب الازدحام — وقبض بيديه على العلم الأمريكي ، كما تبين ذلك الصورة المشهورة التي رسمها له فيما بعد عمانويل لويتزه . وهذه نقطة بارعة إلا انها شطح بعيد ، ذلك أن التشكك في تاريخية صورة لويتزه ليس هو ظهور واشنطن واقفاً وإنما مرده إلى أن العلم الذي يقبض عليه واشنطن بيده هو النجوم والأشرطة التي لم يتخذها الكونجرس علماً للولايات المتحدة إلا في ٤ يونية (حزيران) من سنة ١٧٧٧ ، ويرجح أنه لم يكن قد استعمل قبل ذلك التاريخ . وبعبارة أخرى فان الفنان لويتزه لم يكن وطنياً متحمساً فحسب بل انه كذلك قد رسم شيئاً لم يكن له وجود حينئذ . وهكذا فان اعطاء الوطنية مكاناً أعلى من مكانتها الحقيقية التاريخية يمكن أن يكون أمراً قد تسمح به الفضيلة عند رسام أو حتى عند صحفي ولكن هذا أمر لا يجوز بالنسبة للمؤرخ .

التاريخ والايمان الديموقراطي

ينبغي علينا ، انصافاً للمتحمسين للوطنية ، أن نشير إلى أنهم كانوا أكثر اهتماماً بمشكلة تعليم الشباب منهم بالبحث العلمي . لكن حتى في تعليم اليافعين هذا ، ربما كان من الواجب أن تقدم الحقيقة بلا طلاء إذا أمكن تقريرها بالمناهج التاريخية ، أما الوطنية التي تقوم على أساطير تاريخية فلا يمكن أن يكتب لها الخلود . ولن يخدم أي وطني بلاده خدمة طيبة إذا ستر الاقدام الصلصالية لأصنام بلاده بطلاء مذهب . ومن الأحكم أن نترك الأطفال يرون الصلصال ليقدروا قيمة القطع الرخامية البارية والذهب الحقيقي في تلك التماثيل . فربما لم يشعر هؤلاء بخيبة الأمل كما شعر الجيل الذي تذمر الناقدون من قلة اكتراثه بأساطيرنا الوطنية .

ويمكن غرس وطنية أفضل وأطول بقاء بالتبشير تبشيراً علنياً جريئاً بالمثل الديموقراطية واتخاذها معتقداً . فان قلة فقط هي التي تتأثر نظرتها إلى اليهودية لأن موسى وكز رجلاً فقضى عليه أو إلى الكاثوليكية لأن القديس أوغسطين كان آثماً في شبابه أو إلى البروتستانتية لأن كلفن حرق سرفيتوس منصوباً على الخازوق ؛ فإذا ما تمسكنا في حماسة دينية بمثلنا الديموقراطية أعني حرية التعبير وتكافؤ الفرص والتسامح إزاء الآخرين في معتقداتهم وآرائهم ، فماذا يضيرنا لو أن بعض أبطال الديموقراطية كانوا سلاّب أرض أو متصيدي وظائف أو سعاة وراء الاعلان عن أنفسهم ؟ إن مثلنا لا عدداً من الأشخاص الضعاف هي التي تجب أن ترفع شاهرة أمام ابنائنا في المدارس وتتخذ أساساً لعقيدتنا الوطنية . فالمشكلة إذن بيداغوغية الطابع وليست مشكلة بحث علمي .

على ان العقيدة ليست بغريبة تماماً عن التاريخ . فلقد قال شارلز بيرد في الخطاب الذي ألقاه من على منصة الرئاسة في الجمعية التاريخية الأمريكية عام ١٩٣٣ ، بعنوان « التاريخ المكتوب من حيث انه عقيدة »[٤] : كل منها يتمم الآخر . ومن المؤكد أن التاريخ علمي في منهجه ، فان ملايين الحقائق التاريخية يمكن أن تقرر بحيث تقنع غير المختصين والخبراء على حد سواء كأن نقول ان اثنين واثنين تساوي أربعة أو أن الهيدروجين والاكسجين إذا خلطا معاً بنسب خاصة تحت ظروف خاصة فانهما يكونان الماء . وليس هنالك شك مثلاً في أنه ذات يوم ، حدد بيوم « ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٤٩٢ » ، نزل جماعة من البحارة باشراف قبطان اسمه باللغة الانجليزية كريستوفر كولومبس ، على جزيرة كانت على ما يبدو الجزيرة التي تسمى الآن « جزيرة واتلنج » . وحقيقة هذه الحادثة تثبتها سلسلة من الوثائق اختبرت صحتها وقابليتها للتصديق بعناية كبيرة وسيظل المؤرخ يعتبرها حقيقة واقعية او سلسلة من الحقائق ولن يشك فيها غير المختص أكثر من شكه في جدول الضرب إلى أن يحين ظهور وثائق أكثر صحة وقابلية للتصديق منها . وهناك جم غفير من الحقائق المشابهة لهذه الحقيقة والقائمة على أسس علمية مماثلة من وجهة نظر المؤرخ وغير المختص . وهذه الحقائق هي مواد التاريخ التي لم تستكمل بعد .

ووضع هذه المواد غير المستكملة في كتاب يتطلب أن تختار هذه المواد ثم ترتب وتوصف أو توضع بشكل قصصي . وهذه العمليات هي ما أسميناه بتدوين التاريخ ، وميزناها من المنهج التاريخي التحليلي (انظر الفصل الثالث ، الفقرة بعنوان المنهج التاريخي والتدوين التاريخي) . فالمنهج التاريخي علمي في

حدود ؛ أي أن نتائجه تخضع للتحقيق والاتفاق بين الخبراء وعدم الاتفاق بينهم عن فهم وادراك ؛ وتدوين التاريخ أقرب الى الفن أو الفلسفة أو الجدل أو الدعاية أو الدفاع الخاص . فقد يدعو المؤرخ أحياناً ، عن وعي منه ، الى الاخلاق ، ويقوم بهذه العملية أحياناً من غير قصد وهو في هذه الحالة الثانية صاحب فلسفة أو هو ، بعبارة أدق ، خطر اذا اعتقد أنه صاحب فلسفة ليست لديه في الواقع . فالكاتب ذو الامانة الفكرية الذي يعلم أنه ينتمي الى الاحرار أو المحافظين ، أو الى البروتستانت أو الكاثوليك ، أو أنه أمريكي أو الماني ، أبيض أو أسود من الطبقة الوسطى أو العامة ، ذلك الكاتب يستطيع أن يضغط على ميوله الكامنة حتى يبلغ درجة أكبر من عدم التحيز أو يستطيع ان يطلع قراءه على ميوله حتى يحذرهم مسبقاً بها أو ، من الخير أن يفعل كلا الامرين معاً . فالكاتب الذي يظن أنه ليست لديه فلسفة للتاريخ او الذي يعتقد انه في معزل عن كل تأثير يخدع نفسه بنفسه ، اللهم الا ان كان يتمتع بصفات لم يحرزها البشر ، وهو عند ذاك ادعى الى خداع الآخرين مما لو كان يتعمد الكذب . والمؤرخون عندما يتطرقون الى الدفاع عن الموضوعية العلمية للتاريخ[٥] ، فانهم في الغالب يعنون قدرة المؤرخ على اثبات حقائق مفردة أو اثبات تسلسل الحوادث . فان لم يصروا على ان تفسيراتهم الخاصة هي التفسيرات الوحيدة الممكنة الصحيحة ، فليس في مقدورهم أن يزعموا بأنهم يتجاوزون المعقول كثيراً في تقييمهم واختيارهم وتوكيدهم وترتيبهم لتلك الحقائق أو التسلسلات . ولما كانت هناك عوامل كثيرة متغيرة تدخل في الاحكام التاريخية فليس المدهش هو اختلاف المؤرخين وانما هو اتفاقهم كلما اتفقوا .

التاريخ والفلسفة وعلم الاخلاق

وبما أن هنالك طرقاً مختلفة لعرض الحقائق التاريخية ، فان الحقيقة لا تظل هي الأساس الوحيد للحكم على قيمة الكتابات التاريخية ؛ اذ المعيار الثاني من المعايير التي يزن بها المرء تلك الكتابات هو ما تنطوي عليه مبادىء الكاتب الفلسفي من بصيرة . فالمؤرخ لا يستطيع أن يتجنب فلسفة ما أو دستوراً أخلاقياً ، وعلى ذلك فمن الخير أن يتبنى تلك الفلسفة او ذلك الدستور بصراحة . يجب عليه ان يعرف هل هو مادي أو هو مثالي ، هل هو حر أم محافظ ، هل هو متشكك في أمور الدين أم هو مؤمن مخلص ، هل هو مؤمن بتقدم البشرية أم بعجزها عن بلوغ الكمال ، وهل هو مؤمن بالتحليل النفسي أم بالتحليل الجسدي ، وهل هو مؤمن بنظرية التفسير الاقتصادي او التقني ، بالتفسير الجغرافي أو المناخي ، بالتفسير القائم على المعرفة أم بالعناية الالهية ، هل يؤمن بأي مزيج او بشكل آخر من هذه المبادىء الفلسفية والاخلاقية وغيرها مما هو على شاكلتها . أضف الى ذلك أن المؤرخ الذي ليست لديه مبادىء فلسفية أو أخلاقية ليست لديه أسس يقيس بها التغير أو الاستمرار وعلى ذلك فليس في مقدوره أن يحكم على التطور أو الظهور أو السقوط أو النمو أو الركود أو الانحلال أو الخصب أو العقم . وبدون مثل هذه الاحكام لا يمكن للكتابة التاريخية أن تكون ذلك السرد القصصي أو الوصف الجيد الذي هو جوهر التاريخ . فحيث لا يتوفر احساس بالتطور ، قد نجد تبويباً لتفاصيل تاريخية مرتبة ترتيباً زمنياً أو حسب نظام منطقي من العناوين الصغيرة ، غير أن هذا لا يمكن بحال أن يعرض قصة مستمرة للاصول أو النمو أو الاتزان أو الركود أو الانحطاط . ولكي يستطيع المرء أن يرى الاشياء تنمو أو تنهار أو أنها

تظل على حالها فقط أو أنه يتكرر حدوثها دون نمو أو انحطاط ، لا بد أن تكون لديه فكرة ما عن ماهية النمو ، أي أن تكون لديه فلسفة في الاهداف ومقياس للصالح والطالح .

وكانت لدى عظماء مؤرخي الماضي مثل تلك الفلسفات ، ومثل تلك المقاييس . فقد كتب ثوسيديد وتاكيتوس وفولتير وجيبون وماكولي من أجل هدف وبمقاييس محددة للاحكام . ولكي نزن قيمة مقاييسهم ينبغي أن تكون لنا نحن مقاييس خاصة بنا . فلا يمكننا أن نقول بأن مقاييسهم صادقة أو باطلة من ناحية موضوعية ، وكل ما نستطيع أن نقوله هو أننا نشعر بنباهتهم أو غبائهم وأنهم يبدون على صواب أو على خطأ في ضوء الأسس التي نعتمدها . وبإيجاز يحتاج المؤرخ إلى بعض القواعد الفلسفية والاخلاقية لا ليضع تاريخاً يتجاوز مجرد تبويب الحقائق بل أيضاً لكي يحكم في فطنة على الكتابات التاريخية التي ينتجها غيره .

ومن المفترض أن يكون هنالك مجال كبير للاختلاف في الآراء فيما يتعلق بفهوم هذه القواعد . أضف إلى ذلك أن ذلك المجال لا يقل بالضرورة تبعاً للزيادة في الاطلاع على المؤلفات التاريخية الكلاسيكية . فالعدالة ، والصدق ، والجمال ، والتقوى ، والكرم ، والتسامح ، والتفاؤل ، والتقدم ، وحب البشرية ، والحرية ، والمساواة ، والسلم ، والوطنية ، والروح الرياضية ، والكفاية ، والصحة ، والقانون ، والنظام ، كل هذه يمكن أن تعتبر مبادىء فلسفية وأخلاقية ، وكان قد تبناها بعض المؤرخين في وقت مضى . على انها ليست شاملة لجميع الأسس الفكرية كما انها ليست بالضرورة متناسقة منطقياً . أضف إلى ذلك أن المؤرخين قد دافعوا أحياناً عن التسامح دون تسامح ، وعن حب

البشرية بمرارة تسيء إلى البشرية وعن المساواة بشعور غير خـــافٍ من الاستعلاء ، وبالتأكيد في الغالب على جانب واحد هو وحده كفيل بأن يدفع قارئيهم إلى الشك ، ومثلهم هنا كمثل الفلاسفة الذين كانوا ، كما قال أحدهم ، يحبون الدنيا في بعض الاحايين لكي يتجنبوا حب جيرانهم . ولا شك أن اتفاق المؤرخين حول مبادئهم الفلسفية والاخلاقيـــة أضعف احتمالاً من اتفاقهم حول حقيقة المواد التي عليهم أن يفسروهـــا في ضوء تلك المبادىء . وإلى أن يبلغ المؤرخون تلك الحقبة النائية من الانسجام والتوافق الفلسفي فعليهم التأكد من أن يتسامحوا مع بعضهم البعض وأن يقتصروا على الاشتراط بألا تكون مبادئهم ذات قيمة عابرة بشكل ملحوظ ، وألا تكون موقوتة بشكل محدد ، تستند بصراحة إلى دوافع خفية .

وقد يبدو التسامح المتبـــادل مثل عدّ الوقت دون عمـــل شيء في مواجهة خطر رهيب يتهدد قيم المؤرخين الفكرية والاجتماعية . غير أن أولئك الذين يرفعون أصواتهم من أجل اجراءات أقوى ومـن أجل قدر أكبر من وحدة الهدف بين المؤرخين ليسوا بقادرين — فيما يبدو — على تقديم مجموعة من المبـادىء التي يمكن أن يتفق عليها الجميع . قد يكون الايمان في انتصارات الحرية في النهاية واحترام شهداء الديموقراطية أمرين بدهيين لدى مؤرخي الغرب ، غير أن مؤرخي الدول ذات المـــذهب الفردي سيرون أن مثل هذه العقيدة بسيطة ساذجـة ضحلة عابرة القيمة . وهم كمؤرخي العصور الوسطى ، يمتازون علينـا بميزة واضحة ، ذلك أن مبادئهم الأخلاقية والفلسفية مفروضة عليهم ، ولو اعترفوا بوجود مبادىء أخرى أو لو أنهم ناقشوا صحة تلك المبادىء المفروضة عليهم فان ذلك هو الضلال البعيد . ان لدى هؤلاء وحدة هدف ، ومع ذلك فلا يمكن

أن يقال إنهم قد كتبوا كتباً تفوق ما كتبه مؤرخو الدول الديموقراطية .
وربما كان تفسير هذا التناقض يكمن في أن المبـــادىء الفلسفية يجب ألا تحفظ عن ظهر قلب بل يجب أن تستمد من تجارب المرء وتتفق واياها .
وإذا كان أوغسطين قد كتب كتباً أبعد أثراً من كتب مواطنه المؤرخ الساذج أجنيلس Agnellus ، على الرغم من أن الفلسفات التي انبنت عليها فلسفتاهما كانت متشابهة ، فربما كان من أسبـاب ذلك أن أوغسطين قـد اكتسب فلسفته وأن فلسفة اجنيلس فرضت عليـــه ـ أو أنه في أفضل الحالات وجدها كذلك يوم ولد وقبلها دون تفكير .

التاريخ والاسلوب الادبي

ويجب علينا أن نشير أيضاً إلى أن اوغسطين كان يعرف كيف يكتب بطريقة أفضل من أجنيلس . وهذا يثير مسألة القدرة الادبية في الكتابـة التاريخية . ولقد حمل نقاد حسنو النية ، حملات صادقة على الاسلوب الدارج الذي يستعمله المؤرخون الاكاديميون[٦] . فالصيغـــة التي تصطبغ بها كتابة كثير من المؤرخـــين هي في الغـالب نتيجة مباشرة للاجهاد الهـادف إلى وصف التفاصيل بدقة وإلى الاحكام العام ، وهـــذا كله يتم على حساب الوضوح في الكتابة . وعلى الرغم أن مثل هذا الاختيار المتعمد قد يكون أحياناً حميداً ، فان تسويغه موضع لكثير من الشك . ذلك أن بلادة الاسلوب بعينها قد تؤدي إلى الوقوع في الخطأ . ولا يسهل على المرء أن يتصور حدثاً لم يكن مهماً للغاية لدى شخص ما حتى عندما يكون الحدث ثقيلاً بالنسبة لنفس الشخص كأن يورد أخبار نفي أو سجن أو مرض أو عمل آلي . وان تقديم القصص التاريخي ، ضمن اطار خال من الطلاوة ،

هو إلى حد ما تشويه لذلك القصص .

والواقع أن المؤرخ الذي يكتب تاريخاً لا يلذه أحد ، يعتبر مؤرخاً رديئاً بقدر ما يبعثه من املال . فهو بحكم مهنته مسئول عن أن يدون ، إلى جانب الأشياء العادية المعاصرة ، أكثر حوادث الماضي اثارة وأن يبتعث الجو الذي وقعت فيه تلك الحوادث . فإذا ما جاء وصفه لمعركة كأنه تقليب في دليل بائع بنادق ، وإذا ما جاءت قصته التي تصف مغامرة بطل من الابطال كأنها سجل لكاتب رخص ، فانه يكون عند ذلك قد أخفق في اعادة تصوير الجو المناسب للحوادث . وان الكثير جداً مما يسمى بكتب التاريخ يفلح في اغراق المعارك التاريخية والاساطير والاكتشافات والثورات ومعارك الحدود ، والازدهار ، والركود الاقتصادي، وكذلك الصراع الصناعي والانتصارات الذهنية ، والافراح القومية ، يفلح في اغراق هذه في فيض من الالفاظ والصيغ التعبيرية التي يخطئها التوفيق . وحتى الاستطراد الممل والضجر يمكن أن يوضعا في بلاغة . وانه لمن المشكوك فيه أن يكون وصفهما الممل – لا سيما عندما يكون الملل غير متعمد – أقرب إلى الصواب من وصف بليغ . وان الرجوع في أي قاموس إلى الأقوال المأثورة تحت لفظي « ضجر » و « رثاثة » لا بد أن يبين ما ذهبنا اليه .

ومن الجائز أن أولئك الذين خلدت ملاحظاتهم في قواميس الأقوال المأثورة ، لم تكن لهم إلا صلات نادرة بكتابة الأسانيد وأمهات المصادر ودور الوثائق ومجموعاتها وأكداس الملحوظات والرجوع إلى الاشارات . ومن الجائز أيضاً أن هؤلاء قل أن تحملوا عبء التوصية بألا يرتبطوا – تحديداً – بأي عبارة إلا ان كان يسندها شاهدان عدلان أو كانت موثقة

على نحو آخر . وأغلب الظن أن خيالهم ومواهبهم الخاصة بالتعبير عـــن النفس ندر أن عوق انطلاقها الاحترام الزائد للملحوظات الهامشية وقوانين المنهج التاريخي . ويجب علينا أن نعترف بأن الاحترام المناسب للدقــة التاريخية ، قد يكون أداة تحد من نشاط القلم الموهوب . على أن ناقدي أسلوب المؤرخ الأكاديمي ، لا ينتظرون منـه أن يكتب على نسق فولتير وشيلر وماكولي وهنري أدامز . وكل ما يطلبونه منه ، أن يكتب ببساطة وأن يتجنب الشرود والايهام بالمعرفة ، وأن يعرف عن الاسلوب قـدراً يسمح للكتابة أن تكون أداة سهلة طيعة توصل إلى حقائق الأشيـاء التي يتحدث عنها ، لا أن تكون عقبة في سبيل الوصول إليها .

ويمكن للمرء أن يتعلم مثل ذلك الاسلوب . فبعضه نتيجة لجهود بذل في الكتابة والمراجعة والكتابة من جديد ، والبعض الآخر نتيجة للنمو . فإذا قارنا بـين الكتابات الاولى والكتابات المتأخرة لكثير من المؤرخـين الذين يعتبرون بعامة اليوم من أصحاب الاساليب الجيدة تبينا الدور الواضح للجهد والخبرة في تحسين نوع الخصائص الأدبية . فالمرء يستطيـع أن يحرز المهارة في الأسلوب بطريق التطبيق المستمر ، كما أن التجربة المتزايدة ، تمكنه من الوصول إلى فهم أفضل للسلوك الانساني . التاريخ هو الحياة ، والذي لم يعش مدة كافية ، أو الذي عاش مدة تكفي لإنشاء رسالة الدكتوراه وحسب ، إنما يكون على قدر قليل جداً من اختبار الحياة ، لا يمكنـه من كتابة تاريخ جيد . فهو لا يعرف إلا القليل جداً عن دوافع الناس وعلائقهم : عن الحب والكراهية والحرب والسلم والاثارة والطموح والتضحية والألم والخوف والفقر والنجاح والثورة والدعاية والتعصب والضجر والاخفاق والكفاح كي يتمكن من تدوين تجربته على الورق . ذلك أن المؤرخ

يختلف عن قارىء القصص الطويلة . فهو بدلاً من أن يحيا حياة الشخصيات التي يدوّن تاريخها تحيا هي حياته هو لأنه لا يستطيع أن يفهمهـــا إلا بالقياس والمقارنة أو بالمفارقات بينها وبين تجربته الشخصية .

واذا ما تساوى المؤرخون في الاشياء الاخرى المتعلقـة بهم ، فان أكثرهم تجربة هو أفضلهم تاريخاً . وهــــذا لا يعني بالتالي المؤرخ الذي عاش حياة تفوق حيـــاة الآخرين من حيث المغامرة . فالبعض يكون بقدورهم أن يفهموا الناس من حولهم بقسط أوفر وهم جالسون في مقعد وثير يقرأون في ديوان من الشعر لا رفيق لهم سواه ، أكثر من آخرين ممن يعيشون سنوات جنوداً في الصفوف الاولى من المعركة . ذلك أن روح الخيال ليست بحاجة الى أن تحرق المدن أو أن تشوه اطفالاً حديثي الولادة كي تفهم معنى الكراهية والخوف والالم . ورغم كل هذا فان من كان فناناً بالفطرة يفهم الحياة على شكل أوضح وبصورة أفضل كلما تقدمت به سنوات العمر ، وان الموعظة التالية التي يقدمها الشاعر للشاعر تنطبق على المؤرخ أيضاً :

اذا لم يصغ أحد للشعراء ، فاللوم
يقع عليهم هم . فهم لا يتكلمون بوضوح
ويضلون سبيـــلهم
في تيههم النفسيّ الخاص بهم ولعبتهم اللفظية المعقدة
ففي عالم ملتوٍ ، تكون الاهمية القصوى
للعبارة البسيطة التي يستطيع أن يفهمها
أغبى الناس . ولا يمكن للاقوال المنمقة أن تستحوذ على السمع
كما وانه لا يمكن أن نخلص الروح الفوضوية
بمزيد من الفوضى . ذلك أن الذين يعيشون في خوف وشك

يفتشون دوماً عن الواثقين والشجعان. فاذا شاء الشاعر أن ينصت الناس له اليوم
فعليه ان يتكلم في وضوح . لأنه ليس للغموض
من سلطان على العنف . كل كلمة
يجب أن تتصف بالحتمية ، والحاجة الملحة ، والنقاء ،
اذا اردنا من الناس ان يصغوا ، ويستمعوا ، رغم الزئير ،
الى صوت اولئك الذين يعرفون اهداف الكلم [٧] .

الاسلوب الطيب والبحث الجيد

على أن مشكلة الاسلوب يمكن ان تحل جزئياً بتعاون الجهود . فبعد ان يفرغ المؤرخ جهده وعنايته في كتابة القصة التي استخرجها من مصادره ، يمكن لمحرر أو لشخص معاون يتمتع بأسلوب أدبي رفيع أن « يعيد كتابتها » . وعندما يكون هذان الشخصان المتعاونان متقاربين في روحيهما فان مثل هذا التدبير أمر مرموق مطلوب . غير أن الخطر في مثل هذا التعاون متعين ممكن اذا كان الشخص الذي « يعيد الكتابة » ممن يؤثرون الكتابة الجذابة للناس على الكتابة التاريخية الدقيقة . فقد يكون بمقدوره أن يبعث في المجهود التاريخي الجدي حماسة أو طلاوة ، الا أن ذلك قــد يتم على حساب الدقة في التعبير . فان شخصاً من اولئك الذين يعيدون الكتابة لا يستبقي الجملة السابقة « ذات يوم وافق تحديده الثاني عشر من تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٤٩٢ نزل جماعة من البحارة تحت اشراف قبطان يسمى في اللغــة الانجليزية كريستوفر كولومبس ، على جــزيرة هي فـيما يبدو الجزيرة التي تسمى اليوم جزيرة واتلنج » . وانما سيغيرها في الغالب على النحو الآتي : اكتشف كولومبس أمريكا يوم ١٢ تشرين الاول (اكتوبر)

عام ١٤٩٢ . غير أن هذه الصيغة الثانية هي تماماً ما يود أن يتجنبه مؤرخ يجري وراء الدقة لا وراء الاسلوب . فان وضع هذه الفكرة في هذا العدد الكثير من الكلمات كان امراً متعمداً ؛ اذ في تلك الصيغة ما يوحي بأن كاتبها كان واعيـــاً بأن هناك طرقاً اخرى للتاريخ الزمني عـــدا التاريخ الغريغوري ، وفيهـا تنبه الى الشكوك حول أول رجـــل وطئت قدماه الجزيرة وهـل كان كولومبس هو أول رجـــل وضع قدمـه على أرض أمريكية أو لا ، وهي صيغة تومىء الى قول ناس يرون ان هناك آخرين سبقوا رجـال كولومبس الى بـلوغ أمريكا ، وتشير إلى المجـادلات حول جنسية كولومبس والى المجادلات التي يرى اصحابها أن من وصـــل إلى جزيرة نائية ليس من حقه ان يـــدعي استكشاف قارة كاملة . كما تشير إلى أن تلك الجزيرة التي نزل فيها ليست محددة على نحو يقيني . فالشخص الذي يناط به اعادة الكتابة قد يواجه مصاعب كبيرة اذا أراد أن يضمن جميـع هذه الشكوك والاراء المتضاربة جملة واحدة متشابكة .

والـكاتب الجاد يجد نفسه أحياناً يواجه الاختيار بين التاريخ الدقيق وبين ارضاء جمهرة القـراء . واذا ما وقع عالم باحث في مثل هذه الحيرة ، فان الاختيار أمامه سهل : ذلك أن تشويه التاريخ ، بالنسبة له ، يمثل مخالفة أعظم من الكتابة البليـدة[٨] . وعندئذ يصبح صحيحاً قول من قال بأن مثل هذا الوزن للقيم التاريخية يجعل العلماء الباحثين لا يكتبون الا لبعضهم البعض ، غير أن ذلك لا يكون له تأثير كبير على الناس الذين تتوافر لديهم بعض لوازم البحث العلمي من غير طبقة الباحثين العلماء . واذا مـا كان هدف الكاتب من كتابة كتبه أو مقالاته وبيعها أكبر من رغبته في تقدم المعرفة وفهم التاريخ ، فان عليه أن يختار موضوعاً مألوفاً للغاية لدى

الجماهير ، ومعروفاً بحيث لا يتطلب منه الا أن يعرضه بطريقة تنال رضى القارىء العادي بعد أن يترك للمختصين مهمة اجراء البحث العلمي على ذلك الموضوع . ان مثل هذا التبسيط هـو عملية يمكن أن يقوم بها ذوو الجلد من الناس الذين تتوافر فيهم المسحة الادبية . ومهما يكن من أمر ، فان ذلك لا يعفي المؤرخ المدقق ، من أن يتزود بأسلوب أخاذ ، أو مـن مسئوليته تجاه اتخاذ اللازم لكي يجعل من موضوعه موضوعاً محبباً إلى القارىء العادي . وإذا أردنا للتاريخ أن يبقى هو الماضي الحي ، فان علينا أن لا نعتبر الكفاية العلمية التاريخية هي الجنين الذي ولد ميتاً .

ان الاختيار بين الدقة في التعبير والعبارة الجامعة المانعة ، ليس هـو الاختيار الوحيد الذي يواجهه مؤرخ يتوخى السموّ بالأسلوب الأدبي . ذلك أن عليه أن يختار أيضاً بـين اتجاه علميّ مطلق وبـين أسلوب قائم على المحاورة ، والأمر الأول يلزمه أن يؤكد ما لم يؤكده أحـد من قبل ، وهذا سيجره على أن يجعل من الخطرات الخيالية حقائق قائمة . وبناء على هذا الاتجاه العلميّ المطلق ، يحدثنا اميل لودفيج بما كان يدور في خـلد نابليون ، ويحدثنا ليتون ستراتشي Lytton Strachey بما كان يجس في قلب الملكة فيكتوريا . ولو أن أحدهما قال : « هذا هو ما أظن أنـه كان يدور في خلد نابليون أو يجس في قلب فيكتوريا في هـذه اللحظة أو تلك » ، فانـه لم يكن عليه فقط حينئذ أن يجادل بدلاً من أن يؤكد ، بل كان عليه أيضاً أن يعزز مناقشته بالملحوظات الهامشية ، وما الملحوظات الهامشية آفة رواج الكتب .

استخدام الملحوظات الهامشية

ومع ذلك فان للملحوظات الهامشية فوائدها . والمؤرخ الذي يتخلى عنها في مؤلف تاريخي هام ، يتخلى عن إحدى الوسائل التي يستطيع بها الآخرون أن يفحصوا ما توصل اليه من نتائج . فالملحوظات الهامشية تمكن القارىء الفاحص المدقق من الاستدلال على الكيفية التي حصل بواسطتها المؤلف على المعلومات التي دوّنها ، وأما المؤرخ – إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه مؤرخ لا متعهد لتوريد الأطعمة والأحذية لأسرته – فيعدّ القارىء المدقق ، خيراً من مائة قارىء يتكدسون عادة في أندية الكتب رغبة في المطالعة العابرة . أضف إلى ذلك أن الملحوظة الهامشية تجعل الكاتب القدير ، يحرز قدراً أعظم من الدقة . فلو لم يتجنب لودفيج الملحوظات الهامشية كأنما هي طاعون مهلك ، لربما فطن إلى أنه إنما كان ينقل رسائل نابليون بشكل أبعد ما يكون عن الترتيب الزمني والتنظيم المنطقي . غير أن لودفيج ربما كان يعلم ذلك ، وانزلق إلى طريق التجميع ، دون العناية بمستلزمات التأليف الأخرى .

ان أهم سبب لاستخدام الملحوظة الهامشية في الكتابة ، أو عند عرض نص من النصوص هو الاشارة الى المصدر الذي أخذت منه تلك العبارة . فالملحوظة الهامشية على هذا هي بمثابة استدعاء الشاهد في قاعة المحكمة . ولعله من الافضل تبعاً لهذا أن تأتي هذه الملحوظة في غاية الايجاز . غير انه أحياناً ، قد يصبح من اللازم استدعاء العديد من الشهود ، اذا تضاربت أقوال بعضهم ، اي لتبيان اختلافهم ولحسم مادة الخلاف في ملحوظة هامشية . وهنا قد تطول الملحوظة الهامشية ، غير أنه لا بد من أن يبقى هدفها ، حتى في هذه الحالة ، هو التدليل ، فتبين مصدر الشاهد الذي تستند

اليه العبارة أو العبارات التي تشير اليها . ولقد درج البعض ، في وقتنا الحاضر على أن يضمنوا الملحوظات الهامشية ، اقتباسات من المصادر تنقل بحرفيتها أو على صورة تقرب من ذلك . ان مثل هذا الاجراء يحقق الفائدة المرجوة منه ، فالقارىء أو المهتم بالموضوع يصبح بمقدوره أن يفحص العبارة التي دار حولها النقاش أو الكلمات المقتبسة وكذلك يسهل حينئذ على الذين سيتناولون موضوعات متصلة بالموضوع نفسه أن يرجعوا الى المصادر المطلوبة .

ومما يلطف وجود هذه الملحوظات ايجازها . فقد أمسى استخدام صور مختزلة لهذه الملحوظات ، عندما تتكرر المصادر ، أمراً شائعاً ومريحاً . كذلك فان القارىء الذي لا يعنيه التحقيق في تلك العبارات المعلّق عليها، يمضي في قراءة الكتاب دون أن يعير الملحوظات الهامشية أدنى التفات .

اساءة استخدام الملحوظات الهامشية

أما كراهية الناس للملحوظات الهامشية فناجمة عن تعسّف المؤلفين وحذلقتهم . والملحوظات التي تبدو فيها الحذلقة هي من ذلك النوع الذي سنتناوله بالبحث فيما بعد (الفصل التاسع الفقرة : ٨) – وهي التعليقات المشكوك في ارتباطها بالنص الذي لم يستطع المؤلف أن يقبله قبولاً نهائياً . وتنطوي احياناً على وصف لأشخاص أو لأشياء ذكرها المؤلف في سياق البحث ، ولم تتوفر لديه المهارة الكافية لتبيانها في ذلك السياق . ان نقدنا هذا لا ينطبق على الوثيقة المنقولة دون مساس بأصلها ، ففي مثل هذه الحالات تستخدم الملحوظة الهامشية من أجل تحقيق الوصف وتبيانه . ومهما

يكن من أمر فان الوثائق انما تحقق بقصد اطلاع العلماء من القراء عليها ، لا من أجل القارىء العادي . وكذلك نتجاوز عن الملحوظات الهامشية التي مردّها ضعف الاسلوب الأدبي لدى كاتبها ، أمـــا الملحوظات الناجمة عن التحذلق فلا نتسمّح فيها . وأبرز مثل على ذلـك تلك الهوامش التي يهدف المؤلف من ورائها تبيان وفرة مصادره ، او سعة اطلاعه باللغات الاجنبية. أما أسوأ تلك الملحوظات فهو ما ينم عن التعسف والتقعّر ، كمثـل ذلك الطراز من الملحوظات التي يحشرها نتيجة لمعلومات جديدة ، لم تكن قد توفرت له قبل أن يفرغ من كتابـة مسودته ، ثم يلح عليه الوقت أو التردد ، فلا يعود قادراً آنذاك على ان يدمجها بسلاسة في المسودة . غير ان مثل هذا يمكن التغاضي عنه ، ولا بأس من الاشارة في ملحوظة هامشية ، إن جدّ جديد عند مثول الكتاب للطباعة .

ومهما يكن من أمر ، فان الملحوظات الهـامشية ، التي تكون مجردّ اشارات عابرة ، يقصد بها الاستدلال على النص ، لا يمكن ان يهملها القارىء العادي لأنها قد تتضمن شيئاً هـاماً بالنسبة لفهم النص (وربمـا لم تتضمن في الغالب شيئاً) . ومن هذا يتضح انه نظراً لأن المؤرخـين لم يدرجوا على تدوين الملحوظات الهامشية من أجل المختصين بالذات ، فان القراء العاديين بدورهم لم يدرجوا على اهمالها ، ولما كانت هذه الاشارات مزعجة عموماً ، فقد نشأ القارىء العـادي على كراهيتها . ولعله لا يزال في مقدورنا أن نعالج هذه الكراهية لدى القارىء وذلـك بتجنب التقعر والتعسف عند تدوينها .

إذن ما هو سر رواج كتاب ما ؟ وهل يكمن ذلك في الابداع في الاسلوب ؟ لعل هذا أحد الأسباب ؛ غير أن السبب الرئيسي ليس مردّه مدى اتقان الكتابة بقدر « الموضوع » الذي يـدور الكتاب حوله ، وكذلك شمول البحث . فالدراسة التي تتناول سيرة انسان منـذ ولادته حتى وفاته ، على سبيل المثال ، تلذ القارىء العادي أكثر من الدراسة التي تتناول فترة حرجة من تاريخ حياته فحسب . ولعلنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا ان الكتب التي تبـاع في الولايات المتحدة الامريكية والتي تعالج سيرة واشنطن أو لنكولن أو فرانكلين روزفلت ، مهما كانت مادتها غير أصيلة ، تزيد في مبيعاتهـا عن كتاب يتناول سيرة يوليوس قيصر أو شرلمان أو وليم الصامت أو نابليون أو كافور ، على الرغم مما قد يبذل من جهد في هذه الأخيرة . وكذلك فان الكتب التي تدور حول الشخصيات البارزة يكون حظهـا من الرواج أزيد من تلك التي تتنـاول شخصيات دونها في الأهمية سواء أكانت هـذه الشخصيـات الأخيرة من الشخصيات القومية أو الأجنبية . ويمكن أن نقيس الكتب التاريخية التي لا تتناول السير بنفس المقياس من حيث درجة النجاح التي تلاقيهـا في السوق . فالكتب التي تعالج تاريخ الولايات المتحـدة أو موضوعاً من موضوعات الساعـة ستروج في أمريكا أكثر من كتب تساويهـا في القيمة وتعالج موضوعات تتعلق بأوروبا أو بأقطار صغـيرة أو بموضوعات بعيدة عن القارىء الامريكي . ويصدق قولنا هذا على الكتب التي تصدر في بلاد غير أمريكا وتتناول موضوعات قومية وأبطالاً قوميين ، فان حظها من الرواج أكثر من سواها .

وهـذا التفضيل في اختيـار الكتب ، لدى القراء ، يفسر في الغالب لماذا أخفقت في الرواج المرجو لها بعض الكتب المجوّدة التي تعالج تاريخ قطر أجنبي في عصر سحيق سواء دونت فيهـا ملحوظات هامشية أم لم تدون ، غير أنه يجب أن لا يفهم من هذا أن قيمة الكتاب التاريخية أو الأدبية تنهار اذا كانت أشخاصه أجنبية الاصل وافتها المنية منذ أمد بعيد. ويخيل الينا أن التدوين التاريخي يتجه سريعاً نحو تسجيل الحوادث الوطنية أو الحوادث الحديثة العهد — أو يعتمد الى حـد بعيد على الاسمـاء والحوادث البارزة — وهي الموضوعات التي تروق القارىء العادي فحسب. ويظهر من قائمة الكتب التي تفوز بالجوائز السنوية ، والكتب التي راجت رواجاً كبيراً لدى جمهرة القراء أن هناك اتجاهـا ليس الى حصر الأدب التاريخي في مستويات أدبية واطئة وحسب بل حصره كذلك في موضوعات محدودة للغاية كالموضوعات المعاصرة أو الحديثة أو المثيرة أو المدرسية أو الغريبة أو الشهوانية أو القومية.

واجبات مراجعي الكتب

ربما كانت المجلات التاريخية الشعبية هي العلاج لمثل هذه الكتب التاريخية ذات الصبغة الأدبية المتدنية ، وذلك أمر اقترحه البعض منذ أمد. لكن على الرغم مما قد تتحلّى به مثل هذه المجلات من عناصر طيبة ، فانهـا سوف تكون محدودة النشاط من حيث المستوى الأدبي العـام للانتاج التاريخي ، ما دامت هنالـك أبواب أخرى تبقى مفتوحة على مصاريعها أمام المؤلفات الغثة المهلهلة. ومثل هـذا العلاج كمن يوسع مصب مجرى الجدول ظاناً أن ذلك يزيد في مياهه. إنما الحل الصحيح لهذه المشكلة ،

يكمن في اقلال كمية الكتابة التاريخية الرديئة التي تدفع إلى المطبعة .

ولربما يكون التغير التاريخي الأصيل الصريح هو خير سلاح لاستئصال شأفة العديد من المؤلفات التاريخية الممجوجة ، المتحذلقة ، البعيدة عن الدقة ، الحقيرة ، العديمة النفع التي تتكدس في الأسواق كل عام . فالمعروف أن ناشري الكتب يدفعون للخبراء الأكفاء النقود في مقابل تقييمهم للمسودات قبل أن يقرروا نشرها . ويحرص هؤلاء الناشرون على طرح الأسئلة الآتية : ما هو هدف الكاتب من كتابه (ونحن لا ننقد من عمله الا ما نفذه بالفعل أي ما دونه فيه) ؟ ما هو مدى اجادته وابداعه في مؤلفه ؟ وإذا كان قد أحسن القيام به ، فمن ذا الذي سيقدم على شرائه ؟ ثم هل يتحتم على هذا الكتاب أن ينافس كتباً أخرى كتبت في نفس الموضوع ، وإذا كان الأمر كذلك ، فما هي فرص النجاح أمامه في هذا المضمار ؟ ويمكننا القول بأن فائدة أتم تنجم عن نقد الكتب قبل نشرها لو طلب الناشرون من هؤلاء المراجعين أن يجيبوا على أسئلة معينة عميقة ، إذ أن ذلك سيؤدي على الأرجح ، إلى رفع مستوى النقد ومراجعة الكتب قبل نشرها . وفي رأينا أن هنالك خمسة أسئلة لا بد أن يحرص عليها كل منصف من مراجعي الكتب (وكذلك القراء عموماً) وكلها تدور حول ما يتطلبون من الكتاب :

١ ــ هل يبني هذا الكتاب تفاصيله الواقعية على أساس تطبيق دقيق للمنهج التاريخي ؟

٢ ــ هل للكتاب فلسفة أو سند موضوعي ذو أهمية غير عابرة وغير ذات صبغة محلية وقيمة موضوعية ليست ذاتية ؟

٣ ـ هل توخى المؤلف الكتابة بأسلوب يسهل على القارىء فهم ما ورد في كتابه ولا يعيق مثل ذلك الفهم ؟

٤ ـ هل الكتاب مجرد عمل مهلهل يكرر قصة معروفة ، أم هو يعرض معلومات جديدة أو تفسيراً جديداً لمعلومات قديمة ؟

٥ ـ هل الكاتب على دراية بجميع الأسئلة التي تدور بخلد الناس في كل زمان ومكان بصرف النظر عن موضوع كتابه ؟

لقد عرفت كتابة التاريخ بأنها « أخذ نتف صغيرة من كتب عديدة ، عظيمة الأهمية ، بما لم يقرأه أحد ، ووضع تلك النتف مع بعضها البعض في كتاب واحد لن يقرأه أحد » . اننا لا نستبعد أن يكون بين قائمة الكتب « التي لم يقرأها أحد » بعض الكتب المهملة الممتازة ، كذلك فان المؤرخ يرغب في الاحتفاظ ببعض النسخ منها بغية حفظها ضمن سجله التاريخي . لذا ، ربما وجب أن لا يتم شيء لاقلال عدد المؤلفات الموجودة فعلاً والتي لا يقرأها أحد أو لا يجب أن يقرأها ، غير أنه ينبغي على أولئك الذين يقرأون أو يكتبون وعلى من يراجع الكتب التاريخية أن يبذلوا جهد طاقتهم في سبيل التقليل من أعداد الكتب المستجدة . وهنا يمكن القول أننا نصبح بحاجة ماسة إلى مواهب أقدر وإلى أموال أوفر من أجل الارتقاء بالكتب إلى مستويات أرفع لكي يتسق ذلك مع المستويات الجديدة للقراء .

٢ العلاقة بين المنهج التاريخي والحياة والتعلم

« كل انسان مؤرخ نفسه »

ان اي يافع لا بد وأن يكون قد عرف ، وقد قرأ ، وقد كتب من التاريخ ما يكفيه لكي يفهم الامثلة التي نضربها لشرح معظم المشكلات التي يعالجها كتابنا هـذا . فاليافع مزود بالفطرة بذاكرة تحتفظ بمحصول سنوات عديدة من التجربة . ومن خلال تلك التجربة لا بد أن يكون قـد قرأ وسمع الكثير من الوثائق التاريخية بما فيها الصحف اليومية ، والرسائل ، والاوراق العامة ، والقانونية ، وما يذاع في المذياع ، والخطب السياسية ، والاحصاءات الرسمية والاعلانات والحوار العادي . ثم انه لا بد وان يكون قـد كتب العديد من الوثائق التاريخية الاساسية :— كالتمارين المدرسية ، والتقارير الضرائبية ، والرسائل الشخصية والعملية ، والخطب ، والملحوظات ، في دفاتر الملحوظات ، أو على الاوراق المنفصلة ، والتعليقات في هوامش الكتب التي كتبها ، وحسابات المصروفات ، وميزانيات البيت ، ودفتر اليومية ، ودفتر الاستاذ ، وقوائم الشراء والحساب في المخازن ، ووقائع جلسات ناديه ، وبطاقات الخط ، ودفاتر

المواعيد ، واليوميات ، وغير ذلك . فاذا مـا وقعت اية وثائق من هذه في يدي مؤرخ يهمه امر ذلك اليافع ، أو المكان والزمان الذي عاش فيه ، أو أوجه نشاطه ، فيمكن أن تصبح مصدراً لبعض المعلومات مهما بلغت قيمتها من التفاهة وقابليتها للطعن . فالناس الذين رموا بحسابات بيوتهم أو أعمالهم القديمـــة منذ آلاف السنين في مصر الفرعونية ، لم يكن لديهم في الغالب ، أية معلومات محددة عن الطريقة التي يعمل بها المؤرخ المعاصر . ومع ذلك فان العلماء في وقتنا هـذا يتعلمون الكثير من تلك القصاصات القديمة (أو بلغـة ادق من أوراق البردي) ، ممـــا كان سيظل مجهولاً لولاها . أمـا الامور التي تعالجها اوراق البردي فتتعلق بالحيـاة المنزلية ، والنظم ، وبطرق التجارة ، والأسعار أي بالحياة اليومية في فترة غابرة . وهكذا ، فان اسم كاتب مجهول ، أو عامل من طبقة دنيا ، لو عثر عليه مكتوباً على ورق بردي ، فربما يخلد الى الابد ، بينما تضيع وتنسى اسماء السادة ذوي الحول والطول ، وابطـال الغزو اذا لم نعثر عليها مدونة في سجل ، أو اذا كان الضياع نصيب ذلك السجل . فكل فرد قادر على أن يكون مؤرخاً اذا دون من تلقـــاء نفسه تاريخ حياته بقصد الاستفـادة الشخصية منه ، غير أن الفرصة للخلود قـد تواتيه كذلك من جراء ذلك التاريخ حين يتطلع المؤرخون الى كتاباته بعد آلاف السنين ، وهو خلود لا يناله أحد من معاصريه الذين كان يشار اليهم في أيامه بالبنان .

مقوّمات المنهج التاريخي

وما لم تتعرض المناهج التاريخية إلى تغيير أشمل في المستقبل من ذلـك الذي كانت عليه في الماضي ، فان مؤرخ المستقبل سيسير غالبـاً في نفس

الطريق الذي نوجزه في كتابنا هذا ، حين يتناول بالدرس أية وثائق تاريخية ، قد يعثر عليها ، بما تخطه أيدينا . وهو حين يعثر على هذه الوثائق ، يتحتم عليه أن يبت في مسألتين : أولاهما هل هذه وثائق يمكن الاطمئنان اليها كلية ؟ والا فأي أجزاء منها يوثق بها ؟ أما المسألة الثانية فهي : ما هو المقدار الذي يمكنه قبوله من ذلك الجزء الذي وثق به ؟ وإلى أي حد يمكن الاطمئنان اليه ؟ ذلك هو كل ما يمكن أن ينتفع به من الوثائق في حد ذاتها . ومهما يكن من أمر ، فان مجرد العثور على الوثائق ، أو التحري عن قدر ما بها من الصحة ، أو حتى نشرها ومناقشتها ، مع اشارات لبقة نيرة ، تدور حول حظها من الأصالة ، ستكسبه صفة المرء المختص بأمر يسعف التاريخ لا أكثر من ذلك . أما إذا أراد أن يصبح مؤرخاً لنا ولزماننا ، فستواجهه مشكلة أصعب ، وتلك هي كيفية تدوين التفاصيل الصادقة التي توصل اليها من الوثائق الأصلية ، على نمط قصصي مترابط أو عرض مستمر . ونحن لا يمكننا أن نضفي على مثل ذلك المرء صبغة المؤرخ أو مؤرخ زماننا ، إلا عندما يقوم بهذه الالتزامات الثلاثة كاملة غير منقوصة .

وعلى هذا فانه لا بدّ من مراعاة أمور أربعة أساسية حين التعرض لتدوين تاريخ مكان بعينه ، أو حقبة ، أو مجموعة منسقة من الحوادث ، أو النظم ، أو الأشخاص :

١ — جمع كل المخلفات من الموجودات التي لها صلة بالموضوع وكذلك المواد المطبوعة والمخطوطة ثم الروايات التي تتناقلها الشفاه والتي تلقي الضوء عليه .

٢ — غربلة ما جمع والتخلص من المعلومات المشكوك في أصالتها .

٣ — الابقاء على ما يمكن تصديقه مما غربل .

٤ — صياغة تلك الغربلة النهائيـــة على صورة قصص أو عرض تاريخي ذي معنى .

ان تفهم هذه الخطوات الأربع وادراكها ثم استيعاب مجموعة مـن المقاييس التي نزن بها كل واحدة منها ، هو أمر لا غنى عنه لمن يريـد أن يعي ما قد سطره المؤرخون . وان كتابنا هـذا ليعنى بشرح تلـك الخطوات الأربع وتفصيلها .

ثبات المنهج التاريخي

اختلف الناس في نظرتهم للتاريخ فمنهم من نظر اليه على أنـه أسلوب قصصي لطيف ، أو فرع من الدراسات الانسانية ، ومنهم من رأى فيـه أداة لخدمة العلوم الاجتماعية ، والبعض يرى فيه منهجاً لتفهم أفضل لجميع الفنون والعلوم . وسواء أكان أي واحد من هذه الأوصاف صحيحـاً أو كانت كلها صحيحة أو لم يصح منها شيء ، فان ذلك لا يؤثر في الطريقة التي يسير عليها المؤرخ في تحليل الدليل القائم بين يديه ، الدليل الدال على الشاهد الموثوق به فيما يتعلق بماضي البشرية ، على الرغم من أن ذلك ، كما سنرى بعد حين ، قد يؤثر في نوعية الدليل الذي يسعى وراءه المؤرخ ، والكيفية التي سوف يربط بهـا المؤرخ أنواع تلك الأدلة بعضها ببعض . ان هذه الطريقة التحليلية هي التي سنطلق عليها « المنهج التاريخي » .

شمول المنهج التاريخي

ولقد رأى البعض في هـذا المنهج الدلالة الكبرى — ان لم تكن الدلالة الوحيـدة — على أهميـة التاريخ . « فالتاريخ » ، كما قال شارلز سينوبوس[1] Seignobos ليس علماً، إنما هو منهج (Procédé de Connaissance)، وقد قصد بذلك أن المنهج التاريخي هو أسلوب يطبق على مـــادة أي موضوع للكشف عن الحقيقـة . وهذا قول صحيح بـلا ريب ، فحتى في الميادين التي تبدو بعيدة عن اهتمام المؤرخ ، كالعلوم الطبيعية مثلاً ، نجـد الباحث فيها ، بسبب تقصيه حقائق ما فعله الآخرون في الماضي ، قادراً أحياناً على أن يلقي ضوءاً على تجارب يمكن إما أن تعاد من جديد — إذا كان في الاعادة افادة — وإما أن تعدل إذا كانت عميقة ؛ وتبرز للتاريخ قيمة أخرى في ميادين أخرى كالقانون وعلم اللاهوت ، والتجارة ، والفلسفة ، والأدب ، والفن ، والعلوم الاجتماعية ، وعلم النشوء ، وشئون السوابق ، والتجارب السالفة ، والبيئة التاريخية ، والمقايسات الماضية ، ومقارنة الاوضاع . لقد قال الناقد الالماني جوتهولد افرايم لسنج Gotthold Ephraim Lessing قبل حوالي قرنين من الزمن اننا : « بدون التاريخ ..... سوف نكون في خطر خداع دائم من متبجحين جهلة يزعمون انهم اكتشفوا أمراً جديداً ليعرضوه علينا ، بينما هو أمر قد عرفه الناس وآمنوا به منـــذ آلاف السنين »[2] . نعم قد يظل التاريخ يخدعنا غير انه يقلل من الوقوع في الخطأ بالتعلم من أحداث الماضي . فالتاريخ بلا شك هو التجربة المدوّنة للجنس البشري ، والانسان يستطيع أن يستفيد من التجربة في أي ميـدان من ميادين المعرفة .

ومع هـــذا ، فان المنهج التاريخي هو بالفعل ذو أهمية خاصة بالنسبة

للمؤرخ . إذ المؤرخ (أو أي عالم آخر ممن يستعين بالتاريخ في بحوثه) يطبق المنهج التاريخي على الدليل المتخلف من الماضي ، ومنه يجمع ما أمكن جمعه من المعلومات ، التي يمكن التثبت من صحتها . وهذه المعلومات قد يستخدمها الفيلسوف ، أو عالم الاقتصاد السياسي ، أو العالم الاجتماعي ، أو الناقد الادبي ، أو عالم الطبيعيات ، ليكتب تاريخاً للفكر ، أو للنظم السياسية ، أو للعادات الاجتماعية أو للأدب ، أو لعلوم الطبيعة . ولكن المؤرخ يستخدمها بدوره ليرسم صورا لشخصيات سالفة ولأماكن غابرة ، ولقصص عن أحداث مضت وتبيان لآراء سالفة ، أو يستخدمها في وضع أسس تحليلية لحقب وثقافات ماضية .

العلاقات بين التاريخ والدراسات الانسانية والعلوم الاجتماعية

ونحن نكتفي هنا بأن نقول : ان تلك الصور القائمة على الفرض التحليلي يجب أن تعتمد في أساسها على قواعد خاصة ، واذا استخدم المؤرخون هذه القواعد فانهم لا يسيرون على منهج علمي فحسب ، في استخلاص الحقائق الاولية ، ولكنهم أيضاً قد يهدفون الى السير في طريق علمي (ضمن جميع الحدود الواضحة) في وضعهم الحقائق وتنسيقها . ونحن نبحث هذه النقطة هنا دون أن نلزم أنفسنا ، على أية طريقة من الطرق ، بالوقوف إلى جانب أولئك الذين يؤمنون بالمناظرة القديمة قدم الدهر ، الا وهي : هل يتحتم على علم التاريخ أن يكون نظيراً للعلوم الانسانية أو للعلوم الاجتماعية ؟ فهو في رأينا يمكن أن يكون أحد النظيرين أو كليهما معا . فالتاريخ قد يتصف بصفات العلوم الاجتماعية ، ونحن نأمل أن يفيد التاريخ من مثل هذه النزعة . غير أن التاريخ يعنى أيضاً بالماضي من

أجل الماضي ، وبالانسان كفرد ، وبالمأثرة الانسانية الخاصة أو بخـط التطور لأن البشر يثيرون الاهتمام بكونهم كذلك . فاذا كان المؤرخ ، الذي يعتبر نفسه وصيا على تراثنا الثقافي ، ومترجماً للتطور الانساني ، اذا كان يحرص على أن يصل الى نتائج تتصف بالعموم والصحة ، واذا حرص على أن يعزز التفسيرات التي تشرح تطور الحوادث المعاصرة ، والافكار ، والعادات والنظم ، فانه بهـذا المجهود الاضافي يعزز مركزه كمؤرخ [٣] . حتى أنه لو لم يحرص على بذل المجهود الزائد ، فربما جاز لنا أن نعتبره مؤرخاً جيداً . ومهما يكن من أمر فان المؤرخ ، كعالم اجتماعي ، أو كعالم انساني ، لا يحتاج بالضرورة أن يكون ذا شخصيتين منفصلتين ، اذ انه من اليسير الجمع بينهما في شخص واحد . ولا ريب في أن النفع الذي يعود على كل من الدراسات الانسانية والعلوم الاجتماعية يزداد جدا اذا لم يحدث في شخصية المؤرخ انفصام .

العلاقة بين العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية

ذلك أن الاختلاف بين العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية يمكن أن يضخم في يسر ، فان كلا منهما يعالج موضوع الانسان من حيث هو حيوان اجتماعي يتميز بالذكاء والفطنة ؛ وكلاهما ميال الى التعميم (مع ملاحظة أن العالم الاجتماعي أميل الى التنبؤ والسيطرة ، بينما يهتم الانساني بالمثل الفذ ، ثم ان كلا منهما يولي الماضي والحاضر والمستقبل اهتمامه) ، على الرغم من أن العالم الانساني يحرص على توكيد الماضي بينما يميل العالم الاجتماعي الى الالتفات للحاضر والمستقبل . وان قانون غريم Grimm الفيلولوجي في ترادف الحروف الساكنة ، هو حقيقة علمية عامة لا تقل أهمية بمجال عن

قانون فيركانت Vierkandt الاجتماعي المتعلـــق بتتابع الظواهر المدمّرة والبنّـــاءة في الثورات ، أو قانون جريشام الاقتصادي Gresham ، في العلاقة بين العملة الجيـدة والعملة الرديئة . وفي قانون غريم هـــذا فائدة للعالم الاجتماعي أيضاً ، والواقع انه أكثر اعتماداً على الملاحظة الدقيقة من قانوني فيركانت وجريشام وهو يفوقهما في كونه أكثر منهما عمقاً تبعاً لذلك.

أمـا اولئك الذين يأبون أن يعترفوا بالعلاقـــة الوثيقة التي تربط بين العلوم الانسانيـــة والعلوم الاجتماعيـــة ، فهم في الغالب جاهلون بالكثير من النواحي الطيبة التي تنطوي عليها العلوم الاجتماعية والتي يعرضها ويقدمها الفلاسفة والمبدعون من كتاب الآداب ، وهم لا يدركون المفاهيم الطيبة التي ينشرها ويذيعها الآن علمـــاء الاجتماع . فلا المشتغلون بالعـــلوم الانسانيـة ولا المشتغلون بعلم الاجتماع يجرءون على أن يتجاهلوا الفيلسوف هربرت سبنسر مثلاً . ولو فرضنا أن سبنسر قـــد اشتهر قبل أن تؤسس دراسة عـلم الاجتماع الحديثة ، فان الكثيرين من علماء الاجتماع المعاصرين يمكن أن يتجاهلوه ، ولو أنـــه كان يكتب الآن ، لزمّ الكثيرون من المشتغلـــين بالعلوم الانسانية أنوفهم إزاءه لا لشيء إلا من أجـــل كتابة اطروحات علمية عنه بعد أن تمضي عدة عقود على وفاته ، يحاولون بهـــا الاجابة على نوع الاسئلة التي سيسألها عنه عالم الاجتماع المعاصر هذا في حين يأخذ علماء الاجتماع بعد تلك العقود ، ممن يكونون قد نسوا سبنسر ، يأخذ هؤلاء في ايراد اسئلة تدور حول شخصية عصرية أقرب عهداً بهم من سبنسر .

ان كون سبنسر وفلاسفة بارزين آخرين ، على درجــة واحدة من الأهمية بالنسبة لعالم الدراسات الانسانية والعالم الاجتماعي ، هذه الحقيقة مع حقائق أخرى ، تجعلنا نستنتج أن ذينك النوعين من العلماء يختلفان من حيث موطن الاهتمام والصيغة أكثر من اختلافهم من حيث مادة الموضوع وهــدفه . فالمؤرخ الانساني لا يحتــاج أن يكون عالمَ اجتماع يقصر همه على دراسة الماضي وانما قد يكون كذلك ؛ نظراً لأن هنــالك في الماضي نفسه أهميــة تجعل من يهوى دراسة الماضي يفعل ذلــك من أجل الماضي ليس الا ، كمثل المحافظة على الـتراث الثقافي مـن التجارب ، والأفكار ، والعــادات ، والاخلاق ، والاديان ، والقوانين والشخصيات ، والأدب ، والفنون ، والموسيقى ، والعــلوم ، وحكمة الماضي . كل هذا يكفي ليسوغ عمل العالم الانساني الذي يرغب في أن يكرس نفسه لدراسة الامثلة الفريدة ، والمنــاطق المعزولة ، والعصور السحيقة ، أو الاتجاهات الخاصة في التطور . غير أن في مقدوره أن يربط هذه الأمثلة والنواحي والعصور واتجاهات التطور ، إلى مفاهيم أوسع وإلى تعميمات اجتماعية إذا كان يهمه أو إذا توفرت لديه الجرأة للقيــام بجهد جــديد في هذا المضمار . فيمكن أن تعالج شخصيــة كشخصية الكبيادس Alcibiades على أنه قائد عسكري ورجل سيــاسة اغريقي فحسب ، غير أنه يمكن أن يتخــذ نموذجاً لطرز الشخصيات العسكرية والسياسية في آن واحد ، كما أن حملة الأطفال الصليبية يمكن أن توصف على انها قصة حادث مثير للشجن حدث سنة ١٢١٢ ، غير انها يمكن أن تستخدم كذلك لشرح عدد من مفاهيم الأطفال النفسيــة ، والسلوك

الاجتماعي والتجربة الدينية ، وان شعر جون دريدن John Dryden يريح القارىء عندما يطالعه بغية تقطيعه إلى أوزان والاستفادة من مفرداته أو جمله ، غير أن هـذا الشعر يستغل أيضاً من حيث أنه مصدر لتاريخ الأفكار المعاصرة والجو الفكري المعاصر أو كجزء من الايديولوجية الانسانية المستمرة .

ثلاثة طرق لدراسة المنجزات الانسانية

يمكن للعالم المختص بالعلوم الانسانية ، أن ينظر فيما يتعلق بموضوعه من زاويتين أخريين ، ليكون في وضع أفضل من وضع العالم الاجتماعي . قد يرغب هذا العالم في أن يدرس المؤلفات الممتازة من الأدب والفنون والموسيقى بطريقة تحليلية وجمالية . وقد يكون هـذا العالم ناقداً أدبياً ، وتكون روايات شيكسبير الدراماتيكية مثلاً ذات أهمية خاصة بالنسبة له لا سيما من حيث بناؤها الداخلي ، وأسلوبها ، والحكمة التي تأتي بها ، وعلى هذا فان مثل ذلك التاريخ الذي يضمنه دراسته يقتصر على ما يزوده بمعرفة ما أرهصَ بها . وربما يكون هذا العالم ذا اختصاص في تاريخ الفنون الروائية وقد تهمه هذه الروايات من حيث شرحها تطوراً هاماً من تطورات المسرح ، لا يتصل في ذهنه بالوضع الاجتماعي المعاصر لها . وكلا نوعيّ الاهتمام السابقين ليس أمراً مشروعاً لدى العالم الاجتماعي فحسب بل انه كذلك أمر حميد . ومع هذا ، فانه لا يستطيع أن يتجنب « التاريخ الاجتماعي » الذي يعرضه شيكسبير الا بجهد متعمد . أما إذا كان المؤرخ الاجتماعي مهتماً بروايات شيكسبير الدراماتية فانه في الغالب سيشغل نفسه بقدر أقل بالنقد الأدبي وتاريخ الدراما ، وانما سيشغل نفسه أكثر بما

يمكن أن يدعوه هو « بتداخل الأوضاع » ، و « النفسية الاجتماعية » و « المناخ الفكري » و « علم أثر البيئة الاجتماعية » أو « علم اجتماع المعرفة » لشيكسبير وعصره ؛ أي ان روايات شيكسبير بالنسبة له ستكون بمثابة جلاء للتفاعل بين الثقافة والشخصية .

ومع ذلك فانه من الواضح أن المبادىء المسرحية الشيكسبيرية وصفات شيكسبير وتطور الدراما الاليزابثية ، كانت إلى حدّ ما جزءاً من « البيئة الاجتماعية » ومن الأسس الثقافية لروايات شيكسبير (والعكس صحيح كذلك) . وعلى هذا فان فصل الأساليب الثلاثة ، حين دراسة شيكسبير ، عن بعضها البعض — وهي التي يمكن ، أن نسميها : « الاسلوب التحليلي النقدي » و « الاسلوب الواقعي التاريخي » و « الاسلوب الثقافي الاجتماعي » هو اصطناع لا مسوغ له سوى ضرورة التخصص والاصابة في توزيع الزمن اللازم لأغراض البحث العلمي . ومهما يكن من أمر فان المؤرخ إذا أراد أن يفهم تماماً تاريخ حياة شيكسبير أو شيكسبير من حيث انه يمثل الثقافة الاليزابثية أو شيكسبير ممثلا لتطور الأدب العالمي أو شيكسبير في أي وضع تاريخي ، فان عليه أن يستخدم هذه الأساليب الثلاثة معاً ، وبالقدر الذي يفشل فيه في مثل هذا العمل ، فاننا نحكم عليه بالفشل مؤرخاً .

ان الطرق الثلاثة التي يمكننا بواسطتها أن ندرس روايات شيكسبير يمكن أيضاً أن تطبق على دراسة أية انجازات مهمة في الميادين الاخرى . فتجارب نيوتن مثلا يمكن أن تدرس كجزء من سبب التداخل بين الاسباب والنتائج في المجتمع الانجليزي في القرن السابع عشر ، أو كجزء من التاريخ المادي للعلوم ، أو كتحليل نقديّ لما أضافه نيوتن الى التفكير

العلمي . وكذلك فانه يكون في مقدورنا أن ندرس معارك نابليون كتعبير وكسبب منبثق عن الثقافة الاوروبية في القرن التاسع عشر ، أو كسطور من التاريخ الحقيقي للحروب ، أو بتحليل نقدي لفنون واستراتيجية معاركه كلا على حدة . لقد درجت الكتب المدرسية في مقرر التاريخ العام على تحليل فنون المعارك واستراتيجيتها (فتبين مقدار الجيوش ، وتوزيع الفرق ، والطبوغرافية ، والتموين ، والأهداف وغير ذلك) ، أو ما تضمنته المعاهدات عند النقطة التي يبدأ معها رد الفعل ضد زيادة توكيد التفاصيل العسكرية والديبلوماسية . أما الآن فان الكتب المدرسية تحلل الانجازات الهامة في الميادين الادبية والموسيقية والفنية والفلسفية والعلمية .

ما يهم المؤرخ في هذه الطرق الثلاثة جميعاً

ولما كان بامكان كل فرد أن يكتب تاريخه الخاص به (ولا شك أن ذلك يتردد في خاطره) ، فيمكنه أن يفعل ذلك بطريقة هي مزيج إلى حد ما من الطرق الثلاثة التي وصفناها سابقاً ــ الثقافية :المحضة أو القائمة على درس المجتمع ــ وهي المتخصصة ــ أو الطريقة التحليلية . فاذا كان طالباً في كلية مثلاً فيمكن أن يعتبر نفسه انتاجاً للعوامل الثلاثة التي دخلت في تكوين مجتمعه وثقافته ، أو يمكنه أن يعتبر نفسه جزءاً من التاريخ الفعلي للتعليم ، أو يمكنه كذلك أن يحاول تقييم عمله وشخصيته بأسلوب نقدي تحليلي . ابدأ الآن بالتفكير في نفسك بهذه الطرق الثلاثة وعندئذ ستتبين بجلاء الصعوبات الفائقة التي تواجه مؤرخاً يأخذ على عاتقه القيام بجميع هذه الاشياء وما هو اكثر منها في دراسته لجميع الامم أو

الحضارات . هذه الصعوبات تفسر لم لا يصل الكثيرون من أبناء مهنته الا الى حد محدود من النجاح . ثم لا تزاح – لذلك – عنه واجباته ولكن الصعوبة الكامنة في عمله ستحدوه اما إلى الحذر والتواضع في اختيار موضوعه وإما الى الجرأة المتعمدة والرغبة الواعية لمواجهة النقد . او كلا الامرين الحذر والجرأة يمكن أن يكونا فضيلتين اذا حسبنا حسابهما ، أما الذي لا يمكن غفرانه فهو اندفاع أعمى سببه عدم ادراك الصعوبات . ولقد حرصنا في الصفحات التالية على أن نحث المبتدئين باتباع فضيلة التواضع . ونحن نطلب منهم أن يفكروا دوماً في المشكلة التاريخية البسيطة الدقيقة الملموسة .

والمرء بعد هذا يتعلم كيف يضع اللبنات واحدة واحدة حتى يرتفع بناؤه غير أنه لما يخيّب الأمل حقاً أن يتوهم المرء الماهر في البناء أن غايته القصوى هي صف اللبنات بعضها فوق بعض دون ان يدرك معنى إنشاء الصروح المشيدة .

الباب الثاني

مناهج البحث التاريخي

٣ ما هو التاريخ وما هي المصادر التاريخية

معنى « التاريخ »

ان الكلمة الانجليزية history (التاريخ) مشتقة من الكلمة الاغريقية « هستوريا » بمعنى التعلم . وكانت تعني حسبما استخدمها الفيلسوف الاغريقي ارسطاليس سرداً منظماً لمجموعة من الظواهر الطبيعية سواء جاءت مرتبة ترتيباً زمنياً أم غير مرتبة في ذلك السرد ؛ وذلك الاستعمال ، على الرغم من ندرته ، لا يزال شائعاً في اللغة الانجليزية في اصطلاح « التاريخ الطبيعي » natural history ومهما يكن من أمر فانه مع مرور الزمن ، صارت كلمة (سنتيا scientia) اللاتينية (وباللغة الانجليزية science) المعادلة لها ، صارت تستخدم على نطاق أوسع لتعني السرد المنظم ، الذي لم يرتب ترتيباً زمنياً ، للظواهر الطبيعية ، واختصت كلمة التاريخ history في الغالب بسرد الظواهر الطبيعية (لا سيما المسائل الانسانية) المرتبة ترتيباً زمنياً .

وفي تعميمها الأكثر شيوعاً ، صارت كلمة التاريخ الآن تعني « ماضي

الانسانية » (قارن في هذا المقام الكلمة الألمانية الدالة على لفظ تاريخ وهي : Geschichte المشتقة من الفعل geschehen ومعناه « يحدث » ، فكلمة التاريخ في اللغة الألمانية معناها ذلك الشيء الذي حدث) . وهذا المعنى لكلمة التاريخ كثيراً ما نواجهه في أقوال مثل « كل التاريخ يعلمنا » أو « دروس التاريخ » .

ولا نحتاج لأكثر من لحظة واحدة ، حتى ندرك أن التاريخ بهذا المعنى ، لا يمكن أن يعاد بناؤه ، فان ماضي البشرية في معظمه أبعد من أن نقدر على تذكره . وحتى أولئك الذين منحهم الله أقوى الذاكرات لا يمكنهم أن يستذكروا ماضيهم الخاص بهم ، نظراً لأنه في حياة جميع الناس ، لا بد أن توجد حوادث وأشخاص وكلمات وأفكار وأماكن وتخيلات لم تترك انطباعاً بالمرة ، في صفحة الزمن الذي حدثت فيه ، أو انها تكون قد تسللت إلى زوايا النسيان . ثم ان تجربة جيل قد توفي منذ أمد بعيد ، ولم يترك معظمهم أي سجل ، أو أن سجلاتهم ، إذا كان لها وجود ، لم تزعجها يد المؤرخ باللمس ، ان تلك التجربة يعز بلوغ التذكر الكامل اليها . وهكذا فان اعادة بناء ماضي الجنس البشري كاملاً ، على الرغم من أنها هدف المؤرخين تبقى والحالة هذه هدفاً يعرف جميعهم أنه أبعد من أن يصلوا اليه بأي حال من الأحوال .

« الموضوعية » و « الذاتية »

يحدث أحياناً أن نعثر على أشياء أبقى عليها الزمن ، كالخرائب ، والرق ، وقطع العملة المعدنية وذلك من مخلفات الماضي . وبخلاف هذا

فان حقائق التاريخ تشتق من الشواهد ، وعلى هــذا فهي حقائق ذات معنى ؛ وهذه لا يمكن أن نراها أو نلمسها أو نتذوقها أو نسمعها أو نشم رائحتها . وقد تكون رمزية أو ممثلة لشيء كان ذات يوم حقيقة ولكن ليس فيها حقيقة واقعية ذاتية . وبلغة أخرى انها توجد في مخيلة الملاحظ لها أو المؤرخ فحسب (وعلى ذلك يمكن أن تسمى « ذاتية ») . ولكي ندرس الحقيقة بموضوعية (أي بقصد الوصول إلى المعرفة المجردة الصادقة المستقلة عن الغرض الذاتي) يجب أن تكون أولاً ، شيئاً ما ؛ يجب أن يكون لها كيان مستقل خارج الذهن الانساني . وعلى أية حال ، فان تصور الأشياء الماضية ليس له وجود خارج نطاق العقل البشري ، ومعظم التاريخ قائم على هذه التصورات – أي الدليل المكتوب أو المنطوق .

وهناك تحامل سخيف على المعرفة « الذاتية » على أساس أنها دون مستوى المعرفة « الموضوعية » . ذلك في الغالب لأن كلمة « ذاتي » تعني أيضاً « خدّاعاً » أو « مبنياً على اعتبارات شخصية » ومن هنا صارت تعني « غير صحيح » أو « متحيزاً » . ومهما يكن من أمر ، فان المعرفة يمكن أن يتوصل اليها عن طريق تحرّ حياديّ وقانوني مجرد للتصورات العقلية والاساليب والافكار والفروض التي هي بعيدة قليلاً أو كثيراً عن الواقع الموضوعي . ولا داعي لأن نؤكد أن الحيادية « والموضوعية » يصعب التوصل اليها في مثل هذه الحقائق ، ومن هنا فان الاستنتاجات المبنية عليها يمكن أن تكون عرضة للمناقشات والنقد ، غير أن مثل هذه الحقائق والاستنتاجات إذا كانت صحيحة لا تقع في رتبتها دون أنواع أخرى محددة من المعرفة . وكلمة « ذاتي » لم تستعمل في

هذا المقام لتحمل في طياتها أي ذم من أي نوع ، ولكنها تعني ضرورة تطبيق أنواع خاصة من الاحتياطات ضد الخطأ .

المخلفات الحضارية كمصادر للتاريخ

ولا يجد المؤرخ أمامه أشياء يستطيع دراستها خلاف الكلمات المكتوبة ، الا حينما يعثر على مخلفات انسانية ، من قطعة فخار مكسرة ، وعملة مسكوكة ، ومخطوطة وكتاب ، أو صور شخصية ، واختام ، وحطام سفينة ، وخصلة شعر أو غير ذلك من البقايا الأثرية والانثروبولوجية . وعلى أية حال ، فان هذه الاشياء ليست بمجال هي الحوادث والوقائع نفسها . فالمخلفات الحضارية هي نتائج لوقائع قد حدثت ، فاذا كانت وثائق مكتوبة فهي في الغالب نتائج الحوادث او سجلاتها . وهذه المخلفات الاثرية والوثائق هي المواد الخام التي يمكن أن يستخلص منها التاريخ ثم يكتب .

ولا جدال في أن حقائق تاريخية بعينها يمكن ان تستخلص في الحال من مثل هذه المواد ، فالمؤرخ يستطيع الكشف عن أن قطعة من الخزف كانت مصنوعة باليد ، وأن بناية كانت قائمة من الطوب والمونة ، وأن مخطوطة قد كتبت بخط مستدير ، وأن صورة قد رسمت بالزيت ، وأن المجاري الصحية كانت معروفة في مدينة قديمة ، وأن كثيراً من الحقائق الاخرى تعرف من ملاحظة المخلفات الاثرية التي حفظت لنا من الماضي بطريق مباشر . على أن حقائق كهذه ، على الرغم مما هي عليه من الأهمية ، ليست هي أصل الدراسة التاريخية . فالمؤرخ يعالج المتحرك

والمتوالد (الصائر) والساكن (الكائن أو ما سيكون) وهو يهدف الى صيرورة كونه مفسراً (شارحاً لم وكيف حدثت الاشياء وترابطت) وكذلك واصفاً (فيقص ما حدث ، متى واين ومن ساهم فيه) . أضف الى ذلك أن مثل هذه المعلومات الوصفية التي يمكن أن تستقى مباشرة ، وفي التو ، من المخلفات الأثرية لا تكون سوى جزء صغير من تاريخ الفترات التي ترجع اليها . ولا يمكن أن تكتسب هـــذه المخلفات دلالة تاريخية الا اذا أمكن ربطها بحياة الانسان في اماكنها . وانه لمن السهولة بمكان أن نستنتج أن أناساً قد عاشوا في بناء مبني من الطوب وله دورات مياه وانهم كانوا يأكلون من آنية فخارية مصنوعة باليد ، ويعجبون بصور زيتية كالتي ذكرناها فيما سبق . على أن مثل هذا الاستنتاج يمكن بسهولة أيضاً أن يكون خاطئاً ، لأن البناية ربما كانت اسطبلاً ، وقطع الفخار ربما كانت أجزاء من بلاط السقف ، والصورة الزيتية ربما جاءت من أثر كان مخبأ على بعد ، ولم يكن لها عشاق البتة ، ونستطيع ان نمضي الى غير ذلك من الفروض التي لا حصر لها . واذ لم يقم دليل أقوى من كل ذلك فانه يصعب بل يستحيل علينا أن نفهم الدلالة الانسانية لهذه المخلفات.

نقص السجلات يحد من المعرفة التاريخية

ولسوء الحظ فاننا لا نفتقر وحسب بالنسبة لمعظم الماضي ، الى دليل أوفى يبين وضع الانسان في المخلفات الاثرية الباقية ، بل اننـــا لا نملك حتى تلك المخلفات نفسها . ان معظم المسائل المتعلقة بالانسان تحدث دون أن تترك أثراً أو سجـــلاً من أي نوع يمكن الرجوع اليه لدراستهـا . فالماضي اذن ، قد حدث وانتهى وقـــد انقضى الى الابد تاركاً وراءه

آثاراً محدودة للغاية . ويجدر بنا أن نقول إنه على الرغم من أن العدد الكثير من الكتابات التاريخية الصرفة غير راسخة ، فان قدرا صغيراً فقط مما حدث في الماضي كان قد استرعى الانتباه ودوّن . وان التأمل لفترة قصيرة في هذا الموضوع يكفي للتأكد من تلك الحقيقة . فمثلاً : كم من الاشياء التي تعملها أو تسمعها أو تفكر فيها يلاحظه أي انسان (بما فيهم أنت نفسك) ؟ واذا ضاعفت أعمالك وأفكارك وكلماتك وتحركاتك الفسيولوجية غير الملحوظة بضربها في ۲٫۰۰۰٫۰۰۰٫۰۰۰ فإنك تحصل على تقدير تقريبي للاشياء التي تحدث دون أن يلاحظها أحد في العالم طوال الوقت . ان قدرا فقط مما لوحظ في الماضي قد تذكره اولئك الذين لاحظوه ، وأن جزءاً فقط مما تذكر سجل ، وان جزءاً فقط مما قد سجل حفظه لنا التاريخ ، وأن جزءاً من ذلك الذي وصل يمكن تصديقه ، وأن جزءاً من ذلك الذي يمكن تصديقه هو الذي حفظ ، وان جزءاً من ذلك الذي حفظ يمكن أن يوسّعه المؤرخ أو يقصّه ، وان تاريخ الماضي بأكمله (ما سمي بالتاريخ الواقع) لا يعرفه المؤرخ الا بواسطة السجل المحفوظ (التاريخ المسجل) ، وان معظم التاريخ المحفوظ هو الجزء الباقي من الجزء المسجل عن الجزء المتذكر من الجزء الملاحظ من ذلك الكل . وحتى عندما يكون سجل الماضي مأخوذاً مباشرة من المخلفات الاثرية أو الانثروبولوجية فهذه فقط هي الاجزاء التي اختارها العالم من بين الاجزاء المكتشفة لما ساعد الحظ على بقائه من مجموع الماضي كله .

وبالنسبة لما قد يدرسه المؤرخ من أمر متعلق بموضوع خارجي فان التاريخ الذي انقضى ليس هو الذي حدث (التاريخ الواقع) وإنما هو السجلات الباقية لما حدث (التاريخ المسجل) . والتاريخ لا يمكن أن

يروى إلا مـــن (التاريخ المسجل) ، والتاريخ كما يروى (التاريخ المقصوص أو المكتوب) هو فقط الجزء الذي شرحه المؤرخون من الجزء المفهوم من الجزء الذي أمكن تصديقه من الجزء الذي اكتشف مـــن (التاريخ المسجل) . وقبل أن يصف المؤرخ الماضي ، من المحتمل أن يكون قد مر خلال ثماني خطوات منفصلة ضاع في كل واحدة منها بعض الشيء ، وليس هنالك ما يضمن أن ما تبقى هو أهم جزء وأكبره وأقيمه وأفضله وأخلده وبلغـة أخرى فان « الموضوع » الذي يدرسه المؤرخ ليس غير كامل فحسب ، بـل هو دون شك متغير ، فالسجـلات تضيع أو تكتشف من جديد .

التاريخ وسيلة ذاتية للبحث

ومن هـــذا المتبقي الذي يمكن أن نصفه بأنه غير واف يتحتم على المؤرخ أن يرمم ماضي الانسانية بقدر استطاعته . وليس أمامه طريقـة للقيام بذلك العمل غير تجربته الشخصية . على أن تلك التجربة الشخصيـة قد علمته (أولاً) أن أمس كان يختلف عن اليوم في بعض النواحي كما أنه يشبهه في نواح أخرى ، و (ثانياً) أن تجربته الخاصة تشابه تجارب الآخرين وتختلف عنها في الوقت نفسه . فليس عليه فقط أن يحـــاول تطبيق ما حفظته ذاكرته بنفسه في ضوء تجربته الخـــاصة لفهم المتخلفات التاريخية ، بل عليه أن يستفيد مما وعته ذاكرات كثيرين آخرين غـيره أيضاً . على أن كل ما يصل اليه عن طريق ما يتذكره بنفسه إنما هـو مجرد تصورات لا حقائق ، وهو عندما يستعين بما وعته ذاكرة الآخرين ، حتى عندما تعززها الوثائق والمخلفات المعاصرة ، تبقى هذه الحاصلات أقرب

إلى التصورات المذكورة ، أي كأنّ ذاكرات الآخرين لا تسعف في هذا المضمار . وعلى هذا فان أكثر ما يستطيع المؤرخ أن يتلمسه في التاريخ من واقع — ولا يهمنا مقدار هذه الواقعية عندما وقعت في الماضي — لا يعدو أن يكون أكثر من تخيل أو سلسلة من الصور أو الخيالات العقلية المبنية على تجربته الخاصة به ، سواء أكانت هذه التجربة حقيقية ، أو خيالية ، وتطبيق ذلك التخيل على جزء من جزء من جزء من جزء من جزء من جزء من جزء من كل غابر .

وبايجاز فان هدف المؤرخ هو محـــاولة الوصول إلى الحقيقة في أمر يتعلق بماض قد اندثر ، عن طريق جهد شخصي ، لا عن طريق التجربة القائمة على حقيقة موضوعية . فهو يحاول أن يقترب بقدر نسبي من حقيقة الماضي بالقدر الذي يسمح به التصويب المستمر للصور العقلية التي ترتسم في مخيلته ، ثم انه في نفس الوقت مدرك أن تلك الحقيقة قد أفلتت منه إلى الأبد . وهنا يكون الاختلاف الأساسي بين دراسة مـاضي الانسان ودراسة بيئته الطبيعية أي فيزيائية الكون . فعلم الفيزياء مثـــلا يتناول موضوعاً قائماً بالدرس وهو الكون الطبيعي الذي لا يتغير لأن الفيزيائي يدرسه مهما يتغير فهمه له .

أما في التاريخ فليس ثمة إلا أشيـاء مفصولة ومبعثرة لتدرس (وثائق ومخلفات) وهي لا تكوّن الموضوع الكلّي الذي يتناوله المؤرخ بالدرس وهو ماضي الانسان ، فذلك الموضوع قد اختفى في أكثره ولا وجود له إلا بالقدر الذي يستطيع فهم المؤرخ أن يبعثه ، وهو فهم ناقص دائمـــاً كثير التغير . غير أن بعض العلمـــاء الذين يدرسون الطبيعة ، كعلماء الجيولوجيا وعلماء الأحافير الحيوانية ، يشبهون المؤرخين إلى حـد بعيد ،

من حيث أن الموضوعات التي يتناولونها بالدراسة تعود إلى ماض قد اندرس ، غير أنهم من جهة اخرى ، يختلفون عن المؤرخين من حيث أن الآخرين عليهم أن يعالجوا في موضوع درسهم الدليل الانساني بالاضافة إلى المخلفات الطبيعية .

وفي اللحظة التي يفهم فيها المؤرخ موقفه ، يخف حمله ، إذ تنتقل مسئوليته من التزامه بالوصول إلى معرفة كاملة للماضي ، الذي لا يمكن استرداده عن طريق الدليل المتبقي أو المتخلف عنه ، إلى بعث صورة مرجّحة للماضي بالقدر الذي يسمح به الشاهد التاريخي . وهذا العمل الأخير هو أسهل أعماله ، إذ يصبح التاريخ ، بالنسبة للمؤرخ ، ذلك الجزء المحدد من ماضي البشرية ، الذي يمكن إعادة بنائه أي روايته من السجلات المتوفرة ومن الاستنتاجات القائمة عليها .

تعريف المنهج التاريخي والتدوين التاريخي

ان عملية الفحص والتحليل الدقيقين لسجلات الماضي ومخلفاته نطلق عليها هنا اسم المنهج التاريخي historical method وان إعادة البناء التصوّري للماضي من واقع الحقائق المستخلصة بتلك الطريقة نسميها تدوين التاريخ أو كتابة التاريخ historiography وباستخدام المنهج التاريخي والتدوين التاريخي (وكلا هذين يعملان سويا ويطلق عليهما معاً المنهج التاريخي)[1] ، يحاول المؤرخ أن يرسم صورة لماضي الانسان بالقدر المستطاع . على أنه ، حتى في هذا المجهود المحدود ، يشعر المؤرخ بأنه لا يعمل ويده مطلقة ، فقلما يكون باستطاعته أن يقص قصة جزء من

الماضي « كما وقع حقيقة » ، هذا على الرغم من أن المؤرخ الالماني العظيم ليوبولد فون رانكه حتم عليه القيام به ، ذلك لأن المؤرخ يواجه بالاضافة إلى النقص المحتمل في السجلات ، عدم دقة في التصور الانساني وفي التعبير الانساني عن مثل هذا البحث « الحقيقي » . غير انه يستطيع ، ولنستعمل تعبيراً هندسياً ، أن يحاول الوصول إلى الماضي الحقيقي « كحد » لأننا إذا اعتبرنا أن الماضي شيء « قد وقع فعلاً » فان هـذا الاعتبار يضع حدوداً واضحة على أنواع السجلات ، والصور التي يمكن أن يستخدمها المؤرخ . هكذا إذن يتحتم على المؤرخ أن يتأكد من أن سجلاته تأتيه فعلاً من الماضي ، وأن واقعها هو مـا تبديه ، وأن خياله موجه نحو بعث الماضي لا خلقه من جديد . وهذه الحدود هي التي تميز التاريخ عن القصة الخيالية والشعر والدراما والوهم .

مكان الخيال في الكتابة التاريخية

من غير المسموح به للمؤرخ أن يتصور أشياء لا يمكن أن تكون منطقياً قد وقعت ؛ ومع ذلك ، فاننا نظراً لأسباب خاصة سنبحثها بعد قليل ، نجيز له أن يتخيل أشياء يمكن أن تكون قـد وقعت . غير أنه يجد نفسه في كثير من الأوقات مضطراً لأن يتصور أشياء لا بد وأن تكون قد وقعت . ونحن لا نستطيع أن نضع قوانين من أجل التدرب على التصور في التاريخ ، اللهم إلا ما اصطبغ بصبغة العموم ؛ ولا حاجة بنا إلى القول بأن المؤرخ الذي يكون على معرفة أفضل بحياته المعاصرة ، يستطيع أن يفهم الحياة الماضية بصورة أفضل أيضاً . ولمـا كانت العقلية الانسانية لم تتغير تغيراً ملحوظاً طوال العصور التاريخية ، فان الأجيـال

الحاضرة تستطيع أن تفهم الأجيال الماضية حسب تجربتها الخـــاصة بها . وان أقدر المؤرخين على القياس وعقد المقـــارنات لهم أولئك الذين لديهم أعظم قدرة على تمييز الدرجات الممكنة من القياس والمقارنات — أي أكبر قدر من التجربة والخيال والحكمة والمعرفة . ولسوء الحظ فليس في ذلك الكلام المعاد ما يدلنا على الطريقة التي نستطيع بها أن نتزود بذلك التنوع من تلك الصفات المطلوبة وتلك المعرفة أو كيف نحولها بحيث يتيسر لنا تفهم الماضي . فهذه أمور لا يمكن أن نوفرها فحسب عن طريق أمثولة سابقة أو ضرب الأمثـــلة أو الجد أو الدعاء ، على الرغم من أن هـذه الأشياء مجتمعة قد تكون ذات نفع في هـذا السبيل . وعلى هذا فان كتابة التاريخ [٢] وتحليل المعلومات التاريخية بوضعها في قالب قصصي عند تأليف الكتب التاريخية والمقالات أو القاء المحاضرات التاريخية ، لا يمكن أن تجعل بسهولة موضوع قواعد وتنظيمات . على اننـــا يجب أن نترك مجالاً للموهبة الفطرية والالهام ، وهذا أمر مستحب في مثل هذا المقام . غير أنه لما كان يمكن للفروض والأمثلة هنا ان تكون ذات نفع ، فاننا سنبذل بعض الجهد في تقديم القليل منها ، (وانظر من أجل هذا الفصول من ٧ — ١١ من هذا الكتاب) .

تاريخ المنهج التاريخي

ومهما يكن من أمر ، فان المنهج التاريخي يمكن أن يصير موضوعاً لقواعد وتنظيمات ، وهذا هو حاله منذ أكثر من ألفي سنة . فثوسيديد ، الذي كتب في القـــرن الخامس قبل الميلاد تاريخـــه الشهير عن الحروب البلوبونيزية ، قد أخبر قارئيه بكل أمانة عن كيفية جمعه لمواده التاريخية

وعن أنواع الاختبارات التي طبقها في فصل الحقيقة عن القصة الخرافية . وهو حتى عندما ألف خطباً ليُنطق معاصريه بها ، قد بذل أقصى جهده في استقصاء المصادر المتوفرة لديه لكي يجعلها شبيهة بالأصل أكبر شبه ممكن . وكان يأمل أن يلتزم فيما يورده بروح المتكلم وحرفية الخطاب ، ولكن لما كانت التقارير المختزلة ليست متوفرة لديه ، كان يجد نفسه أحياناً مضطراً لأن يضع الكلمات التي سينطق بها المتكلم ، « كما خيل اليه أنه كان سينطق بها »[٣] .

ولقد كتب عديد من المؤرخين منذ أيام ثوسيديد في المنهج التاريخي بإسهاب أو بإيجاز . ومن الأمثلة البارزة في هذا المضمار لوقيان Lucian وابن خلدون ، وبودن Bodin وميبلي ، وفولتير ، ورانكه ، غير أن دراساتهم كثيراً ما عالجت مجال التاريخ أكثر من أساليبه الفنية . ويمكننا أن نقول إن الدراسة العصرية الاكاديمية لهذا الموضوع ، قد بدأت بعد أن الف ارنست برنهايم Ernst Bernheim كتابه « تعلم المنهج التاريخي والفلسفة التاريخية » Lehrbuch der historischen Methode und der Geschichtsphilosophie (الطبعة الأولى ، ليبزج ، ١٨٨٩) . ومنذ نشر كتاب برنهايم هذا ، ظهرت عدة كتب حول هذا الموضوع أيضاً . وعلى الرغم من أنه لا يوجد بينها من يتفوق على تحفة برنهايم ، فاننا نجد بعض المواهب الغريبة ، التي يقصد بها نوع خاص من القراء ، تتوفر في بعض هذه الكتب . ومن الأمثلة البارزة بين هذه الكتب مؤلف لانجلوا Langlois وسينوبوس Seignobos للفرنسيين ومؤلفا جونسون ونيفنز Nevins للامريكيين ، ثم كتيبات هارسن Harsin

وكنت Kent لصغار الطلبة ، وكتب وولف Wolf وهوكيت Hockett وبلوخ Bloch ورنيوفين Renouvin للطلبـــة الذين يتخصصون في ميادين التاريخ .

في جميع هذه المؤلفـات ، وفي عشرات الكتب الأدبيـــة الأخرى المشابهة لها ، إجماع على العناية بالطرق المتعلقة بمنهج التحليل التـــاريخي . ومن أجل أهداف كتابنا هذا سندرس هذه الطرق تحت أربعة عناوين : (١) اختيـــار موضوع لتمحيصه وتحقيقه ، (٢) جمع المراجع التي يمكن أن تكون ذات معلومـــات تتعلق بذلك الموضوع ، (٣) فحص تلك المصادر من حيث أصـــالتها (الكلية أو الجزئية) ، (٤) استخلاص التفاصيل التي يمكن تصديقها من المصادر (أو من أجزاء من المصـادر) التي تثبت أصالتها . ان تحليل التفاصيل التي وصلنا اليها عن ذلك الطريق هو – ما يسمى كتابة التاريخ التي تختلف إزاءها وجهات نظر أصحاب الكتب المدرسية ، ومن أجل أن تكون دراستنا واضحة جلية رأينا أن ننظر إلى التحليل والتركيب ، كأنهما عمليتان منفصلتان ، ولكننا سوف نرى أنهما لا يمكن أن يفصلا فصلاً كلياً في مراحل متنوعة .

المصـــادر

سنتناول المشكلات التي تواجه المؤرخ ، في اختيار موضوع البحث ، وجمع المادة الخاصة به (وهذا الجمع هو ما يسمى باللغة الاغريقية heuristics) بالبحث في الفصل الرابع . ان جمع المادة التاريخية لا يختلف في أساسه

عن ممارسة أي تبويب للمراجع ما دامت هذه المراجع كتباً مطبوعة . غير أن المؤرخ مضطر للرجوع إلى كثير من المواد التي لا وجود لهـــا بين طيات الكتب . وعندما تكون هـذه المواد ذات صبغـة أثرية أو تتعلق بعلم الخطوط أو علم النميات ، يتحتم عليه أن يعتمد ، إلى حد كبير ، على المتاحف . وعندما تكون هذه المواد سجلات رسمية ، فانه قد يبحث عنها في سجل المحفوظات ، ودفـــاتر المحاكم وفي المكتبات الحكوميـــة وغيرها . وقد تكون هذه المعلومات محفوظة في أوراق خـاصة لا يمكن الوصول اليها في المجموعات الرسمية ، وهنـــا عليه أن يفتش في أوراق البيوتات التجارية وحجج البراءات في القلاع القديمـــة ، والمقتنيات الثمينة لجامعي التوقيعات ، وسجلات أبرشيات الكنائس وغيرها . وعندمـــا يقرر المؤرخ دراسة موضوع ما ، ويحدد الأشخاص ، الذين لهم علاقة بموضوعه ثم يحدد المكان والزمـان المتعلقين بالموضوع (أي المظاهر الاقتصـــادية والسياسية والفكرية والديبلومـاسية أو غيرهـا من الأمور) ، فانه يسعى وراء الأمور المتعلقة ببحثه والتي تلقي ضوءاً على أولئك الأشخـاص الذين عاشوا في الارجاء التي يدرسها في ذلك الزمن الذي يدور فيه بحثه .

ان هذه المواد هي مصادر بحثه . وتزداد أهمية مصادره هـــذه بالنسبة لموضوعه بحسب دقته في تحديد الاشخاص ومكانهم وزمـانهم وعملهم ، أي تحديد موضوع الدرس وما حوله . (انظر الفصل التاسع : الفقرة الخامسة والسادسة) .

التمييز بين المصادر الاولية والمصادر الاصلية الاخرى

تقسم المصادر المكتوبة والمصادر الشفوية الى نوعـــين أولية وثانوية .

والمصدر الأوّلي هو شهادة شاهد عيـــان ، أو شهادة شاهد ليس بالعيان وانما بحاسة أخرى أو آلة كالدكتافون – أي شهادة أحد الناس أو شهادة شيء كان موجوداً عند وقوع الحوادث التي يتحدث عنها (وهـــذا مـا سنطلق عليه بتبسيط كلمة شاهد عيان) . أما المصدر الثانوي فهو شهادة أي شخص لم يكن شاهد عيان – أي ، أي شخص لم يكن موجوداً عند وقوع الحوادث التي يرويها . أما المصدر الأولي فلا بد والحالة هذه أن يكون قد نتج عن معاصر للحوادث التي يرويها . ومهما يكن من أمر فإن هذا الشاهد لا يحتاج أن يكون أصلاً بالمعنى القانوني لكلمـة اصلي [٤] – أي الوثيقة بعينها (وهي في الغالب المسودة الأولى المكتوبة) التي تكون محتوياتها هي موضع البحث – لأنه كثيراً ما تقوم بنفس العمل نسخة خطية مأخوذة من تلك الوثيقة أو نسخة مطبوعة ، ففي الآداب الاغريقيـــة والرومانية الكلاسيكية لا تتوفر سوى نسخ متأخرة منقولة عـــن النسخ الاصلية .

ان كلمة أصلي (Original) تتعدد معانيها الى حد يجعل من الافضل أن نتجنبها في مناقشة تاريخية دقيقة . فهي يمكن أن تصف خمسة أحوال مختلفة للوثيقة ، بل هي فعلاً استخدمت لكي تدل على تلك الأحوال ، وجميع هذه الاحوال الخمسة ذات أهمية بالنسبة للمؤرخ . فالوثيقة يمكن أن تسمى أصلية ، (١) لأنها تنطوي على أفكار جديدة وخلاقة ، (٢) لأنها لم تترجم من اللغة التي كانت قد كتبت بها في الاصل ، (٣) لأنهـــا لا تزال على حالتها التي صيغت بها ولم تصقل بعد ، (٤) لأن نصها هو النص المعترف به وهو غـير محوّر أو معدّل أو مبسط ، (٥) لأنهـا أقدم مصدر أمكن العثور عليه في بابها . ان هذه المعاني الخمسة لكلمة « أصلي » يمكن أن

يمتد أحدها فيتصل بغيره غير أنها ليست اسماء لمرادف واحد .

ونظراً لأن اصطلاح « المصادر الاصلية » قد صار لسوء الحظ دارجاً وشائع الاستعمال بين المؤرخين ، نرى أنه يستحسن أن نحدد كيفية استخدامه على وجه دقيق . فالمؤرخون يستخدمونه على وجهه الادق في مقامين ، (١) عند الحديث عن مصدر بحالته الاولى ، التي ورد عليها ، غير منقح أو منسوخ أو مترجم ، أي كما وضعته يــد مؤلفه (ومثال ذلك المسودة الاصلية للمغناكرتا) ، أو (٢) المصدر الذي يعطينا أول معلومات توفرت (أي الاصل) فيما يتعلق بالسؤال الذي نتحرى عنه لأن المصادر الاقدم منه قد فقدت (بمعنى أن ليفي Livy هو مصدر أصلي لبعض معرفتنا المتعلقة بملوك روما) . ولا ريب في أن المؤرخين يستخدمون هذا الاصطلاح كثيراً ، في كثير من الحرية وقليل من التقيد . وسنبذل جهدنا هنا على قصره على المعنيين اللذين عرفناه بهما في الاسطر القليلة الماضية .

أما المراجع الأولية فــلا يتحتم بالضرورة أن تكون أصلية بالمعنى المفهوم في هاتــين الطريقتين . فهي يجب أن تكون « أصلية » فقط من حيث انها ليست مأخوذة من غيرها أو من حيث انها جديدة كل الجدة فيما يتعلق باثباتها للموضوع من دلالتها عليه . ويجب علينا أن نؤكد هــذه النقطة لكي نتجنب الخلط بين المراجع الاصلية والمراجع الأولية . والخلط يتأتى من عدم تدقيق في استخدام كلمة « أصلي » اذ كثيراً ما يستخدمها المؤرخون مرادفاً لكلمة « مخطوطة » أو « مخفوظات » ؛ غير أننا لسنا بحاجة الى أكثر من لحظة من التأمل حتى نتبين أن المصدر المخطوط قــد لا يكون أهم من مصدر مطبوع ، وأنه ربمــا كان نسخة وليس « أصلاً » . وحتى حــين يكون هو نفسه مصدراً أولياً ، فربما يعالج

موضوعاً عرفنا معلوماته عن طريق اخباري آخر أسبق منه . ومن هنا فان المصدر المخطوط ليس بالضرورة مصدراً « أصلياً » وفقاً لمفهوم تلك الكلمة بالمعنيين المذكورين أعلاه . ويجب علينا أن نذكر أيضاً أن المؤرخ عندما يحلل المصادر ينصب اهتمامه أساساً على التفاصيل ، وأنه يحاول أن يعرف ما اذا كان كل تفصيل قائماً على دليل أوّلي أو ثانوي . ومن هنا فان المؤرخ لا يهمه كثيراً أن الوثيقة التي بين يديه « اصلية » بمعنى « أنها كتبت بخط يد مؤلفها نفسه » أو أنها نسخة من وثيقة أخذت عن الاصل ، لا يهمه ذلك ، اللهم الا من حيث فائدة تلك « الاصلية » في مساعدته على تقرير معرفة مؤلفها ، وبالتالي سواء أكانت وثيقة أولية أو ثانوية ، فان أهميتها تنحصر في مدى عدم تبعية شاهدها لغيره وبالتالي استقلاله . وان طلبة التاريخ يرحّبون عادة بالمختصين في شئون التحرير وفنون المحفوظات الذين يستطيعون أن ينشروا تلك المخطوطات لكي يستخدموها بعد طباعتها في أبحاثهم .

هدف المؤرخ التفصيلات الاولية لا المصادر الاولية برمتها

ان المؤرخ ، كما سبق أن بينا ، هو أقل التفاتاً الى المصدر منه إلى المعلومات الخاصة الموجودة ضمن ذلك المصدر . وانه لمن السهل أن نظن أن مصدراً يحتوي على معلومات أولية أساسية ، مع أنه يكون مصدراً ثانوياً ليس الا ، وعلى ذلك لا نستخدم ما يرد فيه من معلومات الا نادراً . فالجنرال الذي يكتب أمراً أو يصدر نشرة ، يُظن أن ما يصدره أساسي ، وهذا لا يجوز بالطبع لأن تفاصيل كثيرة منه تكون ثانوية ، فهو يعتمد على من هم دونه في كثير من المعلومات التي تتعلق بنشرته التي

أصدرها . وكذلك الحال مع مراسل الجريدة فهو يحدثنا عن أشياء ، كما فعل إينياس ، يقول انه « رآها بأكملها ، وانه كان طرفاً في جزء منها » . ومع ذلك فانه أيضاً ربما وجب عليه أن يعتمد في بعض ذلك على « متحدث رسمي أو مصدر يعتبر عادة موثوقاً به » . ان المؤرخ المدقق لن يساوي بين جميع عبارات تلك النشرة العسكرية أو الاخبار الصحفية. ومن ناحية أخرى ، فانه اذا وجد ، وكثيراً ما يجد ، أنّ كتاباً في معظمه يمثل مصدراً ثانوياً (كسيرة لشخص ما أو حتى ككتاب يعالج قصة خيالية) ، فيه على سبيل المثال رسائل شخصية أو مسائل فيها ملاحظات مباشرة ذات طابع محلي ، فله عندئذ أن يستفيد من تلك الاجزاء ، على أنها مصادر أساسية ، اذا كانت موثوقة وتتصل بالموضوع اتصالاً وثيقاً .

وبعبارة أخرى أن المصادر ، سواء منها الأولية أو الثانوية ، تهم المؤرخ بالقدر الذي تنطوي عليه من دقائق أساسية (أو على الاقل بقدر ما توصل اليه من دقائق أساسية) . فأهمية تلك التفاصيل اذن لا تنبع من كونها وردت في كتاب بعينه ، أو في مقالة خاصة ، أو تقرير ما ، بل بقدر اعتمادنا على الذي يقص تلك التفاصيل كأن يكون شاهد عيان لها ، وسنعود الى تفصيل هذه النقطة فيما بعد (انظر الفصل السابع) .

الوثيقة

ان كلمة وثيقة document مشتقة من الاصل اللاتيني docere بمعنى يُعلّم ، وقد استخدمها المؤرخون في معان عديدة . فهي أحياناً تستخدم

لتعني مصدراً مكتوباً للاعلام التاريخي في حالة قياسه بالدليل الشفهي أو بمخلفات الحضارة والبقايا التصويرية والاركيولوجية . ومن ناحية أخرى تختص بها أوراق الدولة الرسمية كالمعاهدات والقوانين والمنح والوصايا .... الخ . ومع ذلك فان كلمة التوثيق documentation تنطوي على معنى آخر وهو ، كما يستخدمه المؤرخون وغيرهم ، يدل على أي طريقة للبرهان تستند الى نوع من المراجع ، سواء أكانت مكتوبة أو شفهية ، أو مصوّرة أو أثرية . ومن أجل الوضوح يبدو أنه من الافضل ان نستخدم كلمة وثيقة document بالمعنى الاخير ، والمعنى الشامل جداً الذي ضبطناه من حيث الاشتقاق ، أي نستخدم « الوثيقة المكتوبة » و « الوثيقة الرسمية » للدلالة على الفئات الأقل شمولا . وهكذا تصبح لفظة « وثيقة » مرادفة لكلمة « مرجع » سواء أكان مكتوباً أو غير مكتوب ، وسواء أكان رسمياً أم غير رسمي ، أساسياً أم غير أساسي .

الوثيقة « الانسانية » والوثيقة « الشخصية »

لقد عرفت « الوثيقة الانسانية » بأنها « سرد لتجربة فردية تكشف تصرفات الفرد كفاعل انساني وكمشارك في الحياة الاجتماعية » [٥] . أما « الوثيقة الشخصية » فقد عرفت على أنها « سجل ذاتي يقدم عن قصد أو غير قصد معلومات تتعلق بتكوين حياة المؤلف الذهنية وديناميكيتها وعملها »[٦]، والتعريف الاول وضعه عالم من علماء الاجتماع وهو يؤكد التجربة الفردية كعنصر من الوثيقة الانسانية . والتعريف الثاني وضعه عالم نفساني وهو يضع التوكيد على « حياة المؤلف الذهنية » كعنصر في الوثيقة الشخصية . على أن « الوثيقة الانسانية » و « الوثيقة الشخصية » قد اختلط [٧]

أمرهما في مواضع كثيرة . ويبدو أن لهـذين النوعين من الوثائق ميزة أساسية واحدة مشتركة ؛ وهو رد فعـل انساني شخصي للحوادث التي تعالجانها . ان مـا يميز هذين النوعين من الوثائق عن الوثائق الاخرى في نظر كل من العالم الاجتماعي والسيكلوجي هو درجة الشخصية فيهما. ولعل أحس أمثلة [٨] هي تلك الوثائق المكتوبة بضمير المتكلم ــ كالسير الشخصية والرسائل أو الوثائق المكتوبة بضمير الغائب لتصف رد الفعـل والسلوك الانسانيين ــ كالتقارير التي ترد في الصحف ، وسجـلات المحاكم وسجلات المرافق الاجتماعية . أما المؤرخ فلا يكاد يهتم بالفرق بين ضمير المتكلم وبين ضمير الغائب في الوثائق ، ونستطيـع أن نسوق للتدليل على صحة قولنـا هذا أسباباً ثلاثة على الأقل : (١) كثيراً ما تبدو الوثيقة ذات ضمير الغائب في واقعها وثيقة بضمير المتكلم (كمذكرات لافاييت على سبيل المثال أو كتاب « تربيـة هنري أدامز » The Education of Henry Adams) ، (٢) ان وثائق ضمير الغائب في أصليتها اذا ما أخذنا بعين الاعتبار « كونها تاريخاً » [٩] ، يجب أن تقوم دون ريب على ملاحظة مباشرة لا بالواسطة (سواء أقـام بتلك الملاحظـة المؤلف نفسه أو شخص آخر استشاره المؤلف) [١٠] ، (٣) ان كل وثيقة بصرف النظر عـن مقدار الدقة التي حرص المؤلف على أن يتبعها ، لتكون نظرته حيادية بعيدة عن التحيز ، يجب أن تعرض الى حد كبير أو صغير فلسفات المؤلف ومـا يود أن يؤكده ، والاشياء التي يحبها والاشياء [١١] التي يكرهها ، ومن هنا فان هذه الوثيقة تكشف عن شخصية المؤلف المستترة . وان كتاب ادوارد جيبون Edward Gibbon « انحطـاط الامبراطورية الرومانية وسقوطهـا » ، Decline and Fall of the Roman Empire ، وكتاب جوهان جوستاف درويسون «تاريخ الاسكندر الأكبر» Geschichte Alexanders des Grossen ،

أو كتاب « الثورة الفرنسية » لهيبوليت تين ، يمكن أن تعتبر مصادر ثانوية مكتوبة بضمير الغائب ، لتحكي تاريخاً بعيداً ، أو يمكن كذلك اعتبارها كتابات لسير شخصية للمؤلفـــين الثلاثة : جيبون ودرويسون وتين ، (وهي في الواقع كانت كذلك) [١٢] . ان المراجعة العلميـــة للكتب يجب أن تكون من أقل الموضوعات التي تبدو فيها ردود الفعل الشخصية عند المراجعين (اللهم الا أحياناً عندما يحدث في أحسن المراجعات النقدية ، حين يتعمد الناقد أن يبين وجهة نظره الخاصة به هو) ، ومع ذلك فكثيراً ما نجد هؤلاء المراجعين يعرضون عـــن غير قصد فلسفـات وألواناً من السلوك ، وما يحبونه وما يبغضونه ، على الرغم من أنهم هم أنفسهم من أرزن الناقدين . وسواء أكانت الوثيقة ستفحص لما تكشفه عن موضوعها أو عن مؤلفها — أو بلغة أخرى : سواء أكانت من طراز ضمير الغائب أو ضمير المتكلم — كل هذا يعتمد على الناقد الفاحص نفسه أكثر من اعتماده على ما كان ينتويه مؤلفها .

ولنفس السبب ، فان تعبير « الوثيقة الشخصية » هو في عرف المؤرخ ، مرادف للفظ « وثيقة انسانية » ، وهذه ألفاظ من صنع علماء الاجتماع . ويبدو من الراجح أن المؤرخ لن يستعملها ، فهي تبدو له لغواً ، إذ ان الوثائق جميعها في الوقت نفسه انسانية وشخصية ، لأنها من صنع مخلوقات بشرية ، تلقي ضوءاً على مؤلفيها كما تلقيه على الموضوعات التي كان المؤلفون يرغبون في عرضهـا . وهي في الواقع ، تنم أحياناً عن شخصية المؤلـف وأفكاره الخاصة ، والحياة الاجتماعية بمقدار يفوق ما فيها من وصف الأشياء التي هي قيد البحث والملاحظة . وهنا أيضاً قد تكون لأهمية الوثيقة علاقة بهدف المؤرخ أو نيته أكبر من علاقتها بهدف المؤلف أو نيته . وأحياناً

يكون بمقدور المؤرخ أن يعرف عن المؤلف أكثر مما كان في نية المؤلف اطلاعه عليه (١٣).

٤ - اختيار الموضوع والبحث عن المعلومات الخاصة به

اختيار الموضوع

كثيراً ما يحتفظ اساتذة التاريخ بقوائم تحتوي على موضوعات يطلبون من طلبتهم أن يتحروها وأحياناً يكون لدى الناشرين والمحررين عناوين لكتب ومقالات يقدمونها إلى الكتاب ليؤلفوا فيها . وعلى كل حال ، فاننا ننصح الكاتب الناشىء أن لا يترك المجال في اختيار موضوعه للاستاذ أو الناشر أو المحرر ، بل عليه أن يختار موضوعه بنفسه ، اللهم إلا إذا كان راغباً في أن يعرض نفسه لعملية قد تؤثر في تطور أسلوبه في الكتابة إذا غامر وترك لواحد من هؤلاء أن يختار له موضوع بحثه .

والمبتدىء ، سواء استعان بغيره أم لم يستعن ، يستطيع أن يكتشف موضوعاً يهمه ، ويكون ذا قيمة يستحق معها أن يتحراه مهما كان مستواه بسيطاً . وهو في هذا لا يحتاج سوى أن يسأل نفسه الأسئلة التالية التي تقع في مجموعات أربع :

١ ـ أما المجموعة الأولى فجغرافية ، وهي تدور حول لفظة الاستفهام « أين ؟ » أية مساحة من العالم أرغب في دراستها ؟ الشرق الأدنى أم البرازيل ؟ بلادي أم مدينتي ؟ أم جيراني ؟

٢ ـ المجموعة الثانية من الأسئلة سيرية . وهذه تتركز حول الاستفهام : « من ؟ » من هم الذين أنا مهتم بهم ؟ الصينيون أم الاغريق ؟ أجدادي أم جيراني ؟ أم شخص مشهور بعينه ؟

٣ ـ اما المجموعة الثالثة من الأسئلة فهي زمنية وهي تتركز حول كلمة الاستفهام « متى ؟ » أية حقبة من الماضي أريد أن أدرس ؟ منذ بدء التاريخ حتى هذه الساعة ؟ هل هو القرن الخامس قبل الميلاد ؟ أهي العصور الوسطى ؟ أهو العقد التاسع من القرن الثامن عشر أم هو العام الماضي ؟

٤ ـ أما المجموعة الرابعة من الأسئلة فهي عملية أو مهنية . وهي تتركز حول كلمة الاستفهام « أي ؟ » أية أجزاء مما يهم الانسانية تهمني أكثر من غيرها ؟ أية أنواع من النشاط البشري ؟ أيهمني الاقتصاد أم الأدب ؟ الألعاب الرياضية أم الجنس أم السياسة ؟

ان الجواب على هذه المجموعات الأربع من الأسئلة يبين للسائل الحدود التي توضح مجالات رغبته التاريخية . وبالطبع فان المبتدىء يكون على قدر من الطموح كبير ، وربما كان مرد ذلك لحاجته إلى الخبرة ، تلك الحاجة التي تجعله غير قادر على تصور القدر الهائل من الادلة الذي يمكن أن يكون متوفراً في الموضوع الذي اختاره . وندر أن يجد المبتدىء نفسه في وضع لا يمكنه من اكتشاف معلومات ذات مادة تكفي

لكتابة تقرير موجز عن موضوعه . أما الموضوع نفسه فيمكن أن يختزل من حيث اتساع دائرته ، إذا كانت المعلومات المتوفرة حوله كثيرة جداً ، بحيث لا يسهل تداولها ، ويكون ذلك باختصار (١) المنطقة الجغرافية التي يشملها البحث ، (٢) عدد الاشخاص ، (٣) الفترة الزمنية أو (٤) مجال الحركة الداخل ضمن نطاق الموضوع . والعكس يصح مع الموضوع الذي يصعب العثور على مراجع للبحث عنه إذ يمكن أن يوسع في أي اتجاه من الاتجاهات الاربعة نفسها .

تضييق مجال البحث (الموضوع)

ولربما يكفي أن نقدم مثلاً واحداً لتوضيح هذه العملية (وهذا المثل مختار عن تعمد من أحد ميادين التاريخ وفيه نفترض أن الباحث يتوفر له إلمام محدود بالموضوع وقدر معقول من الدراية الشخصية به ، غير أن الباحث المبتدىء ، والذي يعنى بمشاكل تاريخية أعقد ، لا يتوفر لديه بالضرورة نفس القدر من الدراية) .

لنفرض أنك وأنت المقصود بالتجربة أجبت السؤال المتعلق بالمنطقة التي يدور تحريك حولها على أنها هي « الولايات المتحدة » ، والسؤال الخاص بالاشخاص بأنه « القوى المسلحة » ، والخاص بالزمن على أنه « الحرب العالمية الثانية » ، والسؤال المتعلق بأنواع النشاط « الحرب البرية » . ان منطقة اهتمامك عندئذ ستكون تاريخ العمليات الحربية للقوى المسلحة التابعة للولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية . ولربما تكتشف بسرعة أن المصادر المتوفرة في مكتبتك من الكثرة بحيث أنه ربما لا يكون

بمقدورك أن تكتب شيئاً جديداً أو أصيلاً في مثل هذا الموضوع الواسع في أي فترة زمنية معقولة . عندئذ قد يخطر ببالك أن تختصر المنطقة الجغرافية ، موضع البحث ، من الولايات المتحدة إلى ولايتك أنت ، والأشخاص ، من القوى المسلحة غير المحددة ، إلى الحرس الوطني ، والفترة الزمنية من الحرب العالمية الثانية ، إلى سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ ، وميدان العمليات ، من الحرب البرية ، إلى التنظيم العسكري . وهكذا فان موضوعك سيحدد الآن بتنظيم الحرس الوطني لولايتك في عام ١٩٤٠ — ١٩٤١ . وإذا أردت أن تضيق الدائرة أكثر من هذا ، فان باستطاعتك أن تقوم بذلك ، بأن تحصره في مدينتك وبفصيلة واحدة من الحرس ، في النصف الأول من العام المذكور ، وإلى التنظيم المالي أو الاحصائي ، ... الخ .

ان اتباع هذه الخطوة الثالثة ، قد يوصلك إلى موضوع يضيق مجاله بحيث أنه لن يروق إلا للمواطن المحلي من بيئتك أو للمختص ، غير أنه سوف يكون ذا حدود يمكن التصرف فيها خلال فترة قصيرة من الزمن ، وربما يكون موضوعاً يمكنك أن تكتب فيه شيئاً تتوفر مادته في يسر في عدد من الكتب الأخرى . وهذا الموضوع هو خير الموضوعات من حيث أهداف الدراسة في قاعة الدرس وللمبتدئين بصورة عامة ، لأنه يلقي بالكاتب بين مصادره الخاصة به ، دون أن يرهقه بمتطلبات تثقل كاهله . ولكن من الخطأ أن نغري المبتدئين ذوي الآمال في الكتابة التاريخية بأن يظنوا أن التاريخ الجيد يتكون فقط من كتابات تدور حول موضوعات غاية في التخصص والمحلية « فان ذلك معناه أن نحد من قدرتهم على التصور والتخيل » شأنهم شأن ذلك الباحث الاسطوري جون وبستر J. Webster

في المنظر الثالث من الفصل الثالث من رواية «دوقة ملفي» Duchess of Malfi الذي يبذل جهداً كبيراً محاولاً معرفة عدد العقد في عصا هرقل Hercules ولون شعر لحية أخيل Achilles ، وما إذا كان هكتور Hector لا يشكو من ألم في أسنانه ؛ وقد أجهد عينيه حتى صار أعمش من أجل معرفة التماثل الحقيقي في أنف قيصر مستخدماً من أجل ذلك « لبّاسة » الاحذية .

توسيع مجال البحث (الموضوع)

وإذا أردنا أن نتجنب ذلك التطرف ، فيجب أن نتذكر دائماً أن تضييق مجال موضوع واسع ضمن حدود معقولة يمكن أن يعكس إذا كان الموضوع على درجة من التفاهة أو التخصص بحيث أن مصادره لا توفر مادة كافية ، وبالتالي يوسع مجال البحث . فاذا كان اهتمامك بالتاريخ قد بدأ مثلاً بغريزة حب الاستطلاع الدائر حول ما كان يسرده والدك عليك من الحوادث التي ساهم بها في الحرب العالمية الثانية ، وأنك قد وجدت بأن مكتبتك ليس بها إلا القليل جداً من ذلك القصص ، فيمكنك أن توسع موضوعك بحيث يشمل الفصيلة التي كان ينتمي اليها والدك ، وربما لا تتوقف عند الحديث على دورها في الحرب العالمية الثانية فقط ، بل تتبع تاريخها منذ البداية حتى الوقت الحاضر . وهكذا ربما يكون بمقدورك أن تكتب تاريخاً أصيلاً يدور حول تلك الفصيلة العسكرية ، أو ربما تتعمق أكثر من هذا وتدرس الدور الذي تلعبه الأوسمة العسكرية في تاريخ الحروب البشرية . وان مؤلفاً له ذلك الأفق الواسع ، إذا ما أتقنت كتابته لن يلاقي قبولاً واهتماماً من لدن المواطنين والمؤرخين فحسب ، بل سيهتم به الجنود وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وكاتبو الروايات

وغيرهم من الاختصاصيين .

ان البحث التـاريخي الاختصاصي ، والذي يتنـاول حوادث صغيرة ، والقائم على وثائق متخصصة هو أمر لازم لا غنى عنـه في كتابة تقريرك عن موضوعك كله ، اللهم إلا إذا جاء تقريرك منسوخاً عن كتاب آخرين أو مقتبساً منهم .

ولقد ميز أحد الماكرين الأذكياء بين البحث التـاريخي وسرقة تأليف الآخرين ، بقوله : ان البحث هو أن تنسخ أكثر مـن كتاب واحد ، غير ان الفـارق الأساسي كما نراه يكمن في التفتيش عن بعض المصـادر الجديدة أو التي لم تستخدم بعد ، فنستقي منها المعلومات المتعلقة بموضوع ما وقد يكون ذلك بتحليل جديد لتلك المعلومـات ، أو بكلا الأمرين معاً . هذا ما نعنيه بالبحث التاريخي . وبلوغ هذا الهدف يتحقق على وجه أدق ، وفي وقت أقل بالاختزال المعقول في مجـــال الموضوع أكثر من العمل على توسيعه . ولا شك أن المرء إذا تعـلم ذات يوم كيف يقطع حجراً معتدل الحجم ، فلسوف يأتي عليه الوقت الذي يستطيـع فيه أن يبني كاتدرائية عظيـمة .

شروط اختيار الموضوع

ان رغبـة ذوي الضمير من المؤرخين في تجنب الاعتماد الزائد على مـا أنتجه غيرهم من الكتاب ، وبلغة أخرى ، رغبتهم في كتابة بحث تاريخي أصيل — تثير أسئلة أخرى تجب الاجابة عليها عند اختيار الموضوع . فلا ريب في أنه من الخطأ الواضح أن يختار موضوع تكون مصادره مكتوبة

بلغة لا يعرفها الباحث ولا يتوقع أن يتعلمها ، وهذا الأمر يكون صحيحاً لا ان كانت اللغة المقصودة لغة أجنبية وحسب ، بل أيضاً إذا كانت فيه مصطلحات علمية فنية (كالطب أو اللاهوت أو الاحصاء ... الخ) لا تكون في نية الكاتب أن يتعلمها أو يستحيل عليه فهمها ومثل ذلك يقال عن الموضوع الذي يستحيل الوصول إلى مصادره كأن تكون المصادر نادرة باهظة التكاليف ، أو أن تكون المصادر ملكاً لأفراد يحرصون على أن لا يطلعوا أحداً عليهـا ، أو أن يكون ضمن الوثائق المحظور الاطلاع عليها في المحفوظات الحكومية ، بما ينجم عنه في كل هذه الحالات توقع الاخفاق ، وبالتالي لا بد من تجنبه . وأحياناً يختار المبتدئون ، ويكونون حينئذ مدفوعين برغبة حميدة للكتابة عن مشكلة ذات أهميـة خـالدة ، يختارون مواضيع ذات رنين ، غير أنها بعيدة عن الحسن قـابلة للطعن ، ولا يستطيع الاجابة عليها إلا حكم ناصح يمكنه تقييم الدليل التـاريخي الدقيق . ثم اننا لا ننصح المبتدىء أن يدرس مشكلات « كالتأثير » ، « والجنس » ، « والطبقة » ، « والعظمة » ، « والسبب » ، « والدوافع » ، « والثقافة » ، وان كانت هذه مشكلات يجوز للمؤرخين أن يتناولوهـا (وسنعرض لبعضها فيما بعد) غير أن ما تنطوي عليه من صعوبات فنية تجعلها عسيرة على الطـالب المبتدىء قبل أن تصبح لديه القدرة على تمييز الدليل التـاريخي البين من الدليل الذي لا يمكن تبينه ، وهي لا تفيد بالتالي في منح الطالب المبتدىء ما أشرنا اليه من قدرة تمييزية .

تشابك الدراسات المقارنة

ولعل الصعوبات الفنية (التقنية) في الواقع أكثر تعقيـداً ، اذا وقع

الاختيار على موضوع في التاريخ المقارن ، لأن أبسط مشكلات المقارنة قد تنطوي على معرفة مثلثة . فاذا أراد أحد ، على سبيل الايضاح البسيط ، أن يقرر فيما اذا كان نابليون بونابرت يزيد أو يقل في الوزن عن ولنجتن ، فعليه أولا أن يعرف كم كان يزن بونابرت وكم كان يزن ولنجتن (وكل بحث في هاتين الحالتين يتطلب في الغالب القيـــام ببحث واسع في مختلف أنواع المصادر) ، ثم ربمـــا وجد المرء عندئذ أن عليه أن يصرف وقتاً أطول ليحوّل وحدات الوزن الفرنسية والانجليزية آنذاك الى عيار مألوف في القرن العشرين . ومثل هـــذا القول ينطبق على تاريخ الاسعار حيث تثور مشاكل مقارنة من ذلك النوع . ولربما جاءت المقارنة غـير الملموسة بتعقيدات أكبر . ومهما يكن من أمر ، فان على الباحث المبتدىء أن يتجنب مثل هـــذه الامور المشكلة ، وعليه أن يقسمها الى الاجزاء التي تتألف منها لكي يبدأ في تواضع بواحد من العناصر الثلاثة المكونة لها .

معاونات لاختيار الموضوع

ولربما يريد طالب البحث الجديد ذو الضمير الحي أن يكتشف قبل أن يتورط ما اذا كان الحقل الذي يريد أن يبحثه قـــد تعرض تعرضاً تاما للبحث من قبل ، بحيث ان فرص الاتيان بجديد فيه أو الفرص المغايرة لما جاء به الآخرون تكون محدودة للغاية . ولا شك أن نصيحة خبير في مثل هذه الحالة لهي نعم العون ، ويمكن في العادة أن تقدم إمّا بالاتصال الشخصي واما بالمراسلة . وأحياناً تقترح الكتب مشكلات تاريخية تحتاج الى مزيد من توضيح مثـــال ذلـك كتاب « البحث العلمي التاريخي في أمريكا ، حاجاته وفرصه » ، المنشور في نيويورك عام ١٩٣٢ ومحرره هو

آرثر سليزنجر (وهو لسوء الحظ قد تقادم عليه العهد) ، ثم هنالك المصادر المرتبة في مجلدات والتي تلخص الابحاث التي تمت في فترات معينة محددة ، وذلك في سلسلة « مقدمة الى الدراسات التاريخية » لكليو (المطبوعات الجامعية) Clio, Introduction aux Etudes Historiques وفي سلسلة « نشوء أوروبا الحديثة » Rise of Modern Europe (تحرير لانجر ، ونشر هاربر) وهي تشمل اقتراحات لتحقيقات جديدة ، وهذا ينطبق أيضاً على المصادر الواردة في الدراسات الخاصة . وأحياناً يشير نقد الكتب الجديدة ، والمقالات التي تنشر في المجلات العلمية التاريخية عن المصادر ، الى مشكلات تحتاج الى مزيد من التحري .

ملاءمة العنوان للمحتويات

وسوف نرى فيما بعد (انظر الفصل : ٧ ، الفقرة : ٣) لم يجب أن تفكر في موضوعك في المراحل الاولى للبحث والتحري ، كسؤال لا كموضوع . فعلى سبيل المثال لو سرنا قدماً بالموضوع المقترح سابقاً فربما تسأل : « كيف كان الحرس الوطني لمدينة نيويورك يمول في عام ١٩٤٠ — ١٩٤١ » ؟ وفي أثناء تنقيبك وبحثك قد تجد معلومات كافية تمكنك من الاجابة على ذلك السؤال بدون توكيد خاص على مصادر خاصة أو محلية أو حكومية أو اتحادية أو غيرها من المصادر ، ومن هنا قد تعطي المقال الناتج عن ذلك أو الكتاب عنواناً موضوعياً مثل « تمويل الحرس الوطني لولاية نيويورك في سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ » . ولنفرض أنك قد وجدت الامور تتشعب بك دون أن تتوقع ذلك ، ولنفرض أن دفاتر حسابات إحدى الفصائل قد تبينت أن نفقاتها قد دفعها أحد حماتها

المحللين ، وأنك كنت قد انهمكت في الموضوع لدرجة أنك قد أعطيت كل ما لديك من حيز لتلك الفصيلة وحاميها ، وأنك بذلك قد عالجت باقي الفصائل معالجة بسيطة لا عمق فيها ، فانه من الخطأ أن تطلق حينئذ على موضوعك اسم « تمويل الحرس الوطني لولاية نيويورك في سنة ١٩٤٠ – ١٩٤١ » . ولعلك تجرد نقادك من سلاحهم في حالة ما اذا غيرت تسميتك لموضوعك بأن أعطيته اسماً أكثر واقعية ، والا فانهم سيتهمونك (بحق) بأنك وعدت بأن تعطيهم معلومات أكثر مما أعطيت وهم عن (غير حق) سيتغاضون عن المعلومات الجديدة الحقيقية التي قدمتها لهم . فاذا جعلت العنوان « الفصيلة « س » من الحرس الوطني لمدينة نيويورك وحاميها (١٩٤٠ – ١٩٤١) » فانه سيكون عنواناً لا يقود الى توقعات أكبر مما تستطيع الآن أن تحققه ، وبذلك ستتجنب استياء محتملا يظهره ناقد لبحثك نظرا لأنه قد وجد فيه قدرا أقل مما أوحيت اليه بأن يتوقعه . وحتى حين تكون الحاجة داعية ، لسبب أدبي أو تجاري ، لعنوان « أكثر جاذبية » ، فان الانحراف الكبير جدا عن محتويات قصة الكتاب يجب أن يتجنب بعناية ، والا فان الجاذبية التجارية المحتملة قد يعادلها في الجانب الآخر خيبة أمل المراجعين الناقدين . ولعلنا لو اتخذنا العنوان « حامي الفصيلة » أو « السيد سميث والفصيلة « س » » اسماً لكتاب لكان فيه من الجاذبية ، قدر كاف لا يبتعد بالقارىء كثيراً عن مادة الكتاب .

كيفية العثور على المصادر

بعد أن يختار المبتدىء السؤال الذي سيدرسه ، تواجهه مشكلة الحصول

على المعلومات التي ستمكنه من الاجـــابة على ذلك السؤال . ان مختبر الابحاث المعتاد لدى المؤرخ هو المكتبة ، وأنفع أدواته هناك هي الفهارس . وقد كتبت كتب خصيصاً لتمكن مستخدم المكتبة من استغلالها إلى أبعد حد ، ومن الأمثلة على ذلك كتاب « المرشد إلى كيفية الاستفـادة من المكتبـــات » Guide to the Use of Libraries من تأليف مرغريت هتشنز Margaret Hutchins و أ.أ. جونسون A. A. Johnson ووليمز M.S. Williams (الطبعة الخامسة ، نيويورك ١٩٣٦) . وهنالك شيء هام يجب تذكره عن فهرس المكتبة ، وهو أنه يجب عادة أن يحتوي على فهارس للموضوعات ولعناوين الكتب وكذلك للمؤلفين . وعلى ذلك إذا كان لدى الباحث عدد من الكلمات الهامة التي سيستخدمها في موضوع ، فربما وجد كتباً ومقالات مدرجة في الفهارس تحت هذه الكلمات الهامة . ولمـــا كان كل موضوع تاريخي ينطوي على بعض الاشارات إلى اسماء الأشخاص ، والأمـاكن ، والفترات الزمنية ، وأنواع من النشاط البشري المنطوي تحت الموضوع ، فانه يمكن بسهولة ان نرسم جدولاً بأربعـــة عناوين لمجموعات يمكن في نطاقهـــا الرجوع إلى الفهرس بقصد العثور على أسماء الكتب المتعلقـــة بالموضوع وكذلك على المؤلفين . وعلى ذلك ، فانه لدراسة تاريخ النشاط الحربي لقوات الولايات المتحدة المسلحة في الحرب العالمية الثانيـة ، تكون العناوين التالية مثل « ايزنهاور » و « ماك أرثر » ، « أوروبا » و « ونيوكلدونيا » و « جرينلند » و « السنـــوات من ١٩٤١ — ١٩٤٥ » و « الجيش » و « المشاة » و « القوات البرية » تكون هذه عناوين لها صلة بالموضوع (بالاضافة إلى عناوين كثيرة أخرى في مثل هـــذا الموضوع تبين بأن الموضوع يمكن أن يحدد أكثر مما حدد ، وذلك لكي يصبح تدبره ممكناً).

وكذلك يمكن أيضاً ان يرجع إلى مصادر البحث تحت هـذه الكلمات الهامة أو العناوين . ومثل هـــذه الكتب مرتبة ترتيباً مناسبـاً في قوائم في كتـــاب : كونستـانس ونشل Constance M. Winchell, المسمى « المرشد إلى المراجع » Guide to Reference Books) الطبعة السابعة والملحقات ، شيكاغو ، ١٩٥١ — ١٩٥٥) . وكذلك فانه يستحسن ، اذا كان الطالب يعرف مجموعة من اسماء الأماكن والأشخاص ، ان يتدبر في امعان دوائر المعارف وقواميس الاعـــلام وفهارس الكتب ، التي تعالج موضوعاً بعينه وكذلك الاطالس وغيرها . اما فهارس المصادر التاريخية من ناحية أخرى ، فالأفضل ان ترتب وفقاً لفترات التاريخ (عادة في حدود المنطقة المدروسة) . ويجب ان تتذكر ان هنالك العديـد من المفهرسات التاريخية — بعضها يعالج فترات من التاريخ ، وبعضها يعالج بعض الاقطار ، وبعضها خـاص بالاشخاص البارزين ، وبعضهـــا يختص بموضوعات محدّدة . وأهم هـــذه المؤلفات مذكورة في كتـــاب كولتر وغـــيرشتنفلد Coulter & Melanie Gerstenfeld المسمى « المفهرسات التاريخيـــة » Historical Bibliographies والمنشور في (بيركلي ، كاليفورنيا ، ١٩٣٥) .

واذا استخدم المرء بعنـاية فهرساً جيداً لمكتبة ، وكذلك كتباً مثـل كتاب هتشنز وجونسون ووليمز عن المكتبات وكتاب ونشل عن كتب المصادر وكتاب كولتر وغيرشتنفلد عن المصادر ، فربما يصبح بمقدوره ان يباشر بترتيب قائمة من المراجع والمقالات التي تعالج أي موضوع تقريباً . اما دوائر المعارف ، والمعاجم التاريخية ، والمفهرسات ، فانها تمده بعناوين أو قوائم زيادة على ما تقدم . والكتب والمقالات التي تكتشف على هـذه الشاكلة ، ستمد المرء بدورها بأسماء كتب ومقالات جديدة ، تأتي مدونة

في ملحوظاتها الهامشية ومصادرها . وكذلك فان فهارس المكتبة والمصادر ، والملحوظات الهامشية لكتب البحث العلمية ستفيد أيضاً فيما تشير اليه من مجموعات المخطوطات والمحفوظات التي يمكن ان تدرس بدورها . وكذلك لا بد من الرجوع إلى الدوريات للاطلاع على أسماء الكتب ونقدها وعلى المعلومات المتعلقة بالمصادر الحديثة النشر (وهي وفيرة العدد) وذلك بقصد استيفاء أحدث ما كتب حول الموضوع .

المراجع العامة لبحث ما

ان جهاز جمع المعلومات هذا الذي تحدثنا عنه يبين الحكمة في ان يحتفظ المرء في ذاكرته بفهرس موجز للكتب التي لا يمكن الاستغناء عنها لأي بحث جدي . ويكفي المبتدىء ان يتذكر دوماً أسماء المصادر الآتية :

١ - قائمة بأسماء قوائم المصادر (ويفضل تلك التي تكون اكبر نفعاً في حقل التخصص) .

٢ - فهرس (كتالوج) كبير مطبوع لمكتبة من المكتبات .

٣ - دائرة معارف جيدة في حقله .

٤ - قاموس جيد للاعلام .

٥ - قاموس تاريخي جيد .

٦ - قاموس جيد في دائرة بحثه (اقتصادي ، ثيولوجي ، اجتماعي ، أدبي ... الخ) .

٧ – قاموس جيد للمبادىء التاريخية (أي قاموساً يعطي تاريخ الكلمات والتواريخ الخاصة باستخدامها استخداماً جديداً) .

٨ – قائمة المصادر التاريخية التي سيكون أكثر رجوعه اليها .

٩ – التاريخ العام الواسع (عادة حلقة) والذي سيكون أكثر رجوعه اليه .

١٠ – أشهر دورية تاريخية في حقل تخصصه .

١١– قائمة المنشورات الوطنية المعاصرة (التي يقوم بها الناشرون المحليون أو دائرة حكومية للمنشورات الجـــارية) والتي سيكون أكثر رجوعه اليها .

١٢– فهرس الدوريات الذي سيكون أكثر رجوعه اليها .

١٣– أشهر مجموعة للوثائق المنشورة في حقل تخصصه .

وينصح المؤرخ المبتدىء بأن يدون مثل هذه القائمـة بنفسه . ولما كنا نعتقد انه من الأفيد للمبتدىء ان يكوّن قائمته بنفسه فاننا لن ندرج هنا عينة لمثل هذه القائمة الشاملة للموضوعات السابقة ، غـير ان هنالك آلاف الكتب التي يمكن ان يختار منها مثل تلك القائمة . ولا ريب ان الكتب الموضوعة في مثل هذه القائمة ، ستوصل جامعها الى كتب أخرى غيرهـا ، ومن مقترحاتها المفهرسة المترابطـة ، يستطيـع ان يكون لنفسه سجلاً كاملاً شاملاً للمقالات والكتب المتخصصة في موضوع بعينه (وكذلك ما تعلق منها بموضوعات اكثر شمولاً) .

تدوين الملاحظات

ان أكثر ما يثقل على المؤرخ في عمله ، نقله للملاحظات من المصادر المختلفة . ولا شك انه من المستحسن ان يعرف متى لا يدون الملحوظات أو كيف يدونها موجزة ومتى يدونها وافية دون اختزال . وقد يفيدنا هنا ان نأخذ بعين الاعتبار الامور العامة التالية :

١ – ان طرافة بعض اجزاء المادة التاريخية ، في مصدر ما يغري المرء بنقلها وتدوينها وهذا يستهلك وقتاً طويلاً يمكن ان يستغل بصورة أفضل في تدوين ملاحظات لها ارتباط وثيق بالموضوع سواء أكانت طريفة أم غير طريفة . ومن هنا يجب ان توضع في الذهن مقاييس دقيقة تبين مدى ارتباط المادة المنقولة بالموضوع . وهذا الامر ليس يسيراً ، وسيتطلب منا بحثاً أطول سنتناوله في (الفصل التاسع : الفقرة الرابعة وما بعدها) .

٢ – يجب الا تؤخذ ملحوظات كاملة وافية لمعلومات عادية أو غير موثوق بها ، (اللهم الا من أجل دحضها) وكذلك لا تؤخذ ملحوظات عما يسهل تذكره . ولكننا لا بد من ان نحذر المبتدئين من انهم كثيراً ما يظنون ان بمقدورهم ان يتذكروا أشياء ، وهم يبالغون في هذا الظن ، وعلى هذا فانهم قد يضيعون ساعات عديدة فيما بعد ليتذكروا مواد أصبحت ضرورية لازمة لهم ، فاذا تذكروها ، فلن يتذكروها بجلاء بل بغموض .

٣ – حينما يبدو احتمال بأن كلمات مصدر بحرفيتها قد تقتبس في المسودة

النهائية ، يجب ان تؤخذ ملحوظة كاملة للمادة المقتبسة . والاسباب التي تدعو لذلك متنوعة ، منها ان تكون الفقرة المقتبسة ترسم صورة دقيقة واضحة التصوير أو تكون حجة في حد ذاتها أو ان تصف أمراً غريباً غير مألوف ، أو عندما يصعب تذكرها ، إذا هي لم تدون ، او عندما تكون مثاراً للخلاف ، أو عندما تكون مناقضة للتاريخ المروي المألوف .

الملحوظة المقتبسة

وعلى العموم فان الملحوظة التي تنقل كاملة يجب أن تكون من ذلك النوع الذي يتطلب شدة في التدقيق . ويجب أن تنقل العبارة بنصها الاصلي ، وأما ترجمتها فيجب أن تتم عند تحرير الكتاب ، اذ يتوفر آنذاك الوقت الكافي لترجمة دقيقة . ويجب أن يحافظ عند نقل هذه الملحوظة ، بدقة ، على الاملاء والترقيم كما جاء في الاصل . ولا بد من استخدام كلمة « sic » (بمعنى هكذا في الاصل بكثرة ، ويوضع تحتها خط ومن حولها قوسان) ، وذلك لتصف الاخطاء التي وقعت في الاصل والا فإن الرجوع في المستقبل الى الملحوظة ، قد يجعل المرء غير قادر على التمييز بين خطأ المصدر الاصلي أو خطأ الذي دون الملحوظة . ثم ان العلامة الدالة على نقط الحذف والاضمار (...) ، يجب أن تستعمل لتبين بأن كلمات وردت في المصدر قد حذفها كاتب الملحوظات عن عمد ، وكذلك فان وضع الخطوط تحت الكلمات المنقولة من المصدر يعني أن تلك الكلمات كانت مكتوبة بحروف مائلة في الاصل . واذا ما وقعت نقط الحذف أو الاضمار في المصدر أو كان وضع الخطوط تحت الكلمات من صنع كاتب

الملحوظات ، وليس موجوداً أصلاً في المصدر ، فيجب التنبيه إلى هـــذا الامر ضمن قوسين بأتيان مباشرة بعد نقط الحرف أو وضع الخط الموضوع تحت الكلمات . وعلى العموم يجب أن توضع جميع الكلمات التي جعلها آخذ الملحوظات ضمن اقتباس في اطار قوسين . ثم ان الملحوظة اذا زادت عن صفحة من صفحات المصدر فيستحسن أن نبين بخط مائل (/) أين تنتهي صفحة وأين تبدأ أخرى نظرا لأن الاجزاء التي قـــد تقتبس عند التأليف ، قد تنقل من احدى الصفحتين وليس من كلتيهما معاً .

استخدام التصوير الفوتوغرافي

واذا كانت المادة المراد نقلها طويلة ، فانه ينظر في استخدام طريقة تصويرية مثل الفوتوستات او الميكروفيلم لنقل الصفحة المطبوعة . وان الكثير من المكتبات العلمية والمكتبات القائمة في المدن الكبيرة تقدم مثل هذه التسهيلات بأثمان زهيدة نسبياً ، وسيشيع مثل هذا الامر ، على الرغم من تلكؤ المؤرخين ، ممن اعتادوا على الكتب والمخطوطات في استخدامه . وقد أصبح منذ أمد بعيد بالامكان وضع مقالة كبيرة الحجم (أو فصل كامل) على بطاقة واحدة من الميكروفيلم ، وهنالك آلة معروفة تسمى جهاز انتقاء الميكروفيلم السريع Microfilm Rapid Selector ، قد صنعت واستخدمت في وزارة الزراعة بالولايات المتحدة الامريكية بمقدورها أن تفرز وتختار المواد المطلوبة من أشرطة الميكروفيلم بسرعة تزيد على ١٠٫٠٠٠ صورة في الدقيقة اذا كان نظام التقسيم مرتبا ترتيبا صحيحا . وهناك آلة أخرى تعرف باسم « الترافكس Ultrafax » تستطيع أن ترسل عبر الفضاء مواد ميكروفيلمية بسرعة الضوء وبمعدل نحو مليون كلمة في الدقيقة ، كما

تستطيع أيضا أن ترسل مصورات وخرائط ورسوم ايضاحية ورسوم بيانية. ان هاتين الآلتين أيضاً بمقدورهما أن تنتجا صورا ثابتة مقروءة لمواد مختارة . وهكذا فان أي مصدر يتوفر في أي مكان ، يمكن الحصول عليه في الحال في أي مكان آخر ، ويمكن بالتالي حل مشكلة امداد العالم الباحث الذي ليست لديه مكتبة بحث كبيرة بما يحتاجه من مصادر [1] .

ومع هذا فان المؤرخين الذين يعنون بالفترات المبكرة من التاريخ سيبقون محدودي الجهد بسبب قلة المواد . فآلة تستطيع أن ترسل مليون كلمة في الدقيقة ليست لها فائدة كبيرة بالنسبة لمن يتحرى موضوعا كل مادته تقل عن مليون كلمة . أما بالنسبة للموضوعات المتعلقة بالتاريخ الحديث ولا سيما تاريخ القرن العشرين — فان مشكلة غربلة المعلومات وارسالها للباحث قد أصبحت مشكلة حادة ، فان سجلات الحرب العالمية الثانية مثلا قد نقلت من اوروبا الى واشنطن بحرفيتها ، وتقوم الآن فرق من المؤرخين بادخالها في التواريخ الرسمية في مجلدات عديدة ضخمة . وان كاتب المستقبل الذي سيتخصص في موضوع واحد من هذه المادة عليه أن يبتكر ضروبا وطرقا فنية للاطلاع على عينة وهو أمر يبدو تصوره الآن بعيداً أمام المؤرخين العاديين [2] .

الملحوظة الموجزة

يدون المؤرخ الملحوظة الموجزة (للتذكير) عندما لا ينوي اقتباس المادة الكاملة ، ومن هنا فانه تكفي الاشارة فقط الى مصدرها دون نقل حرفية لغتها . وقد تكون هذه الملحوظة موجزة للغاية اذا كان المصدر ملكا خاصا لآخذ الملحوظة ، أو اذا كان المصدر من مقتنيات مكتبة

يستطيع آخذ الملاحظات أن يرجع اليه في يسر ، فيكفي في هذه الحالة أن تكون الملاحظة من نوع بطاقات الفهرست مثال ذلك :

Collingwood, Idea of History, 190 - 4 Critique of Croce's 1893 essay on history كولنجوود ، فكرة التاريخ ، ١٩٠ – ١٩٤ تحليل مقالة كروتشي عن التاريخ ، الصادرة عام ١٨٩٣

ولا شك في أنه من الواضح أن توفر الوصول الى المصدر في يسر يوفر على الكاتب وقته ويزيد في طمأنينته ، اذ انه يستطيع العودة الى الكتاب نفسه اذا ما دعت الظروف الى ذلك ، وهذا أيسر عليه من اجراء تحليل كامل للمعلومات عندما يكون في طور تدوينها . وعكس هذا تماماً يجب أن يقال عندما يتعذر الحصول على الكتاب ، بسبب نفاد طبعته أو صعوبة استعارته نظراً لوجوده في مكتبة نائية ، اذ هنا يستحسن أن تؤخذ الملحوظات مفصلة وافية . ثم إنه اذا اتضح ان المعلومات المطلوبة ذات صلة مباشرة بالموضوع ، وأنها في نفس الوقت قد تكون سهلة التذكر ، فان مجرد الاشارة اليها قد يكفي . ومع ذلك فان المرء ينصح أيضا بأن يفكر في اتخاذ الاقتباسات المنقولة حرفيا (بنقط الحذف والاضمار اذا رؤي ذلك) أو بالتصوير الفوتوغرافي لأن المرء لا يعرف ما اذا كان سيحتاج الى الاقتباس الدقيق الكامل عندما يأخذ في اعداد مخطوطته ، وعندما لا يكون الكتاب الذي دون منه الملحوظات موجوداً بجانبه .

طرق توفير الجهد ومقابلة المصادر

وسرعان ما يتعلم آخذ الملحوظات الواعي النبيه طرقا تعينه على توفير

القليل من الجهد . فالوقت والاجهاد الذهني يمكن توفيرهما في أحوال كثيرة بالاشارة ، في الاحوال التي قد لا يبدو ذلك واضحاً فيها ، إلى سبب تدوين الملحوظة خشية أن يصعب تتبع نقطة ، بدا أنهـــا واضحة لأول وهلة ، بعد مضي ردح من الزمن .

وعلى هذه الشاكلة يستطيـع المرء ان يخاتل الشعور بالخيبة الذي يواجهه أحياناً مدونو الملاحظات المتمرنون عندما يجدون بـين ملاحظاتهم مقتبسات أجهدتهم وهم الآن يعجبون لم تحملوا كل تلك الجهود ذات يوم ظناً منهم بأن تلك الاقتباسات تستحق النقل . وان تدوين الملاحظات للاستفـــادة الشخصية كتلك التي يقترح فيها المرء على نفسه بعض الاسئلة أو الزيادات أو الفروض أو الجمل المناسبة أو مقارنة المصادر أو الآراء اللامعـــة التي تهبط عليه في منتصف الليل (وربما تتبخر مع النهار) يمكن ان يستفاد من هذه جميعها أيضاً ، فتكتب على أوراق ملحوظات منفصلة لتوضع في المكان المناسب لها بين الملحوظات المستقاة من المصادر ؛ وكذلك فان الوثائق يجب ان تحلل « أي تنخل بهدف الرجوع اليهـا لمختلف الحوادث والاشخاص . وعلى ذلك فان ملحوظة واحدة مثلاً كتبت بخصوص رسالة فيهـــا اشارة عابرة إلى حوادث سابقة أو عدة شخصيات يمكن ان تنسق فقـــط تحت اسم كاتب الرسالة ، واما الاشارات إلى الحوادث السابقة أو الشخصيـات فقد ننساها الا إذا أجرينا لها ملحوظات منفصلة أو « أشرنا إلى مصادرها الأخرى » وربطناها بها . وعلى العموم فان هـذه الاشارات إلى المصادر يجب ان تتم حالما تبدو الحاجة لها واضحة ، والا فان امكانية نسيانهـــا تصبح كبيرة .

ملحوظات خاصة بالمصادر

الملحوظات التي تسجل عناوين الكتب والمقالات التي يمكن ان تكون ذات اتصال بالموضوع الجاري بحثه نوعان : (اولاً) المتعلقة بعناوين سيرجع اليها في المستقبل ، (ثانياً) تلك المتعلقة بعناوين قد تم الفراغ منها . اما النوع الاول وهو المأخوذ بعون من المصادر المختلفة فينطوي على المعلومات التي تمكن الباحث من تشخيص نقطة البحث والتثبت منها ، فأخذ ملحوظة طويلة في هذه الحالة قد تكون فيه مضيعة للوقت لأن العنوان ، ربما أثبت بعـــد فحصه ، انه لا قيمة له . واذا اكتشف المرء من فحص واقعي الكتاب أو المقالة انهما سيكونان مفيدين ، فان ملحوظة كاملة تدون حول المصدر تصبح أمراً مرغوباً فيه . ومثل هـذه الملحوظة يجب ان تضم كل المعلومات التي يمكن ان يحتاج اليها في تدوين ملحوظات هامشية واضحة ، وكذلك عند كتابة عرض تحليلي واضح للمصادر . وتختلف مدارس البحث العلمي وكذلك الدوريات والناشرون فيما يتعلق بما يكتب في البند الخاص بالمراجع وفي ترتيبه . وعلى ذلك فان من الحكمة ان تعرف الاسلوب أو الطريق التي يفضلها أستاذك المنتظر أو المحرر المنتظر . وكثيراً ما تزودك المدارس أو المحررون أو الناشرون « بورقة أسلوب » أو « دليل أسلوب » وهذه يجب ان يرجع اليها ، ويستفاد منها .

واذا ما أخذ الباحث ملحوظة بمعلوماتها المصدرية الكاملة بخصوص نقطة ما سيستخدمها فيما بعد ، فلا داعي لأن يأخذ نفس التفاصيل المصدرية كاملة في مكان آخر . ويكفي أن يستعمل عنواناً مختصراً ، مثال ذلك« كولنجوود فكرة التاريخ » Collingwood, Idea of History تكفي في الاشارة الى

R.G. Collingwood, The Idea of History,(Oxford, Clarendon Press,1946)

نظراً لأن الاشارة الكاملة ستكون موجودة في ملف الباحث الذي يحوي العناوين التي رجع اليها فعلا . وعندما نرجع الى كتاب واحد لمؤلف واحد فقط فان بعض المحررين يسمحون بالاشارة اليه بذكر اسم المؤلف فحسب ، غير أنه عند تدوين الملحوظات لا يكفي أن نذكر « كولنجوود Collingwood » فقط لانك ، وان كنت لا تدرك ذلك ، وأنت تدون الملحوظات ربما استخدمت في المستقبل كتاباً آخر من تاليف كولنجوود وعلى ذلك فانك تسبب لنفسك حيرة بين الاثنين لا داعي لها . ويجب أن تنطوي الملحوظة المصدرية الكاملة أيضاً على الرقم المسجل به الكتاب في المكتبة ، وذلك لكي تسهل مسألة استعارة الكتاب من جديد ، دون الرجوع إلى فهرس المكتبة . وعلى خلاف الملحوظات التي تؤخذ للكتابة نفسها (انظر الفقرة التالية) فان الملحوظات المتعلقة بالمصادر يجب أن تكتب على بطاقات مقياسها ٣ × ٥ بوصة ، نظراً لأن البطاقات من ذلك الحجم سهلة التداول ولأنه لن تزيد أية ملحوظة مصدرية واحدة على بطاقة من ذلك الحجم . وهذه البطاقات بعد أن ترتب في ملف ترتيباً أبجدياً (اسم المؤلف ، نظراً لأن القليل من الابحاث تصل في حجمها مقداراً يحتاج فيه الى عناوين الموضوعات) توضع في صندوق مقياسه ٣ × ٥ بوصة أيضاً ، يمكن أن تنقل من قسم (« عناوين للمراجعة ») الى القسم الآخر (« كتب روجعت فعلا ») ، وفي نفس الوقت نكون قد دونا معلومات وافية عن المصادر .

مادة الملحوظات

ان البطاقة ذات مقياس ٣ × ٥ بوصة ، تكون عادة صغيرة جداً وسميكة جداً وباهظة الثمن اذا أراد الباحث أن يستخدمها في تدوين

ملاحظاته التي ينقلها عن الكتب . وكل ما يحتاج اليه هو وريقة جيدة ، لا تحتاج الى ان تشغل حيزاً كبيراً ، ويكون بمقدورها أن تتحمل النقل من مكان الى مكان ، وأن تكون ذات حجم معقول بحيث يمكن استخدامها ، والكتابة عليها ، في اية مكتبة يعكف فيها على بحثه . وفي نفس الوقت يجب أن تكون من حجم يستطيع أن يحتويه صندوق من صناديق الملفات المتوفرة في السوق . وان ورقاً من نوع جيد من ذلك الذي تستخدمه الآلات الكاتبة العادية ، يكون هو المطلوب اذا ما طوي وقسم الى نصفين ، وربما كانت مقاييسه آنذاك تقريباً ٨و٥ × ٥و٥ من البوصات ، وهذه تكون كافية للملحوظة العادية لا سيا عند استخدام وجهها وظهرها . واذا طويت هذه الورقة فان وجوهها الاربعة تكون كافية ، بكل تأكيد حتى لأطول أنواع الملحوظات . وهكذا فان الورقة ذات المقياس ٨و٥ × ١١ بوصة ، بعد طيها ، يجب أن لا تقطع الى نصفين الا اذا اتضح أن ورقة من مقياس ٨و٥ × ٥و٥ من البوصات ستكون كافية . والا فان استخدام المشابك أو الدبابيس المعدنية ، قد يصبح أمراً ضرورياً ، ومثل هذه المعادن هي أمر مزعج حقاً في نظام تدوين الملحوظات ، فهي تمزق الورق وتبقعه وتعطنه ، والاسوأ من هذا أنها تتشابك مع أوراق الملحوظات المجاورة لها ، مما يصعب معه العثور على الملحوظات الاخيرة . وكذلك فان تنظيم البطاقات في صفوف ، وعليها ألسنة تكتب عليها عناوين ، أمر ضروري أيضاً في كل نظام جيد يجري اتباعه في تدوين الملاحظات .

ثم ان علينا أن نذكر أيضاً أن الباحث الذي يذهب الى العمل في مكتبات لا يعرف قوانينها ، عليه أن يأخذ معه قلم رصاص لا ينطمس

لتدوين ملاحظاته ، ذلك لأن بعض المكتبات لا تسمح للباحث باستخدام الحبر في النقل من كتبها ومخطوطاتها . أما قلم الرصاص العادي ، فسيىء في تدوين الملحوظات ، فهو مع مرور الزمن ينمحي ويلطخ ، وتصبح قراءة ما دُوّن به صعبة أو مستحيلة ، وكذلك فانه يؤثر في الملحوظات الاخرى بحيث يجعل قراءتها متعذرة .

ترتيب الملحوظات

أشرنا من قبل الى أن الملحوظات المتعلقة بالمصادر ، يجب أن تقسم في قسمين يوضع كل منهما في ملف يكتب على احدهما « عناوين للمراجعة » وعلى الثاني « عناوين كتب تم الرجوع اليها » . وتحت كل من هذين القسمين يستحسن أن يعمل ترتيب أبجدي لأسماء المؤلفين . ففي الملحوظات الخاصة بالكتابة ، يكون الترتيب المفضل عادة ، هو الترتيب الزمني ، وذلك في المراحل المبكرة من البحث والتحري ، ولربما كان هذا الترتيب هو الافضل في جميع المراحل ، اذا كان الشكل النهائي الذي سيتخذه البحث شكلاً قصصياً . أضف الى ذلك أن الترتيب الزمني يسهل مشكلة ضبط المصادر ومقارنتها بعضها مع بعض ، لا سيما عندما تكون نفس الملحوظة متصلة بأكثر من مكان واحد في القصة ، وذلك نظراً لأن الملحوظة يمكن أن توضع تحت أول تاريخ يتصل بها ، وتضبط والحالة هذه بالنسبة لذلك التاريخ . وحتى اذا كانت تواريخ موضوع بحث ما ، تتغير أثناء اجراء ذلك البحث ، فانه سيصبح من الميسور العثور على الملحوظة مرة ثانية ، ما دامت ستبقى في ترتيبها الزمني التقريبي .

ومما لا شك فيه ان مشكلات ضبط المصادر ومقارنتها تزداد صعوبتها

اذا رتبت المصادر حسب الموضوع خصوصاً وان الموضوعات تتغير أثناء عمليـة البحث والتحري . ومهما يكن من أمر ، فان التـرتيب حسب الموضوعات يبدو في بعض الاحيان أفضل من غيره ، وخصوصاً إذا كان التأليف النهائي سيتخذ شكلاً جدلياً أو استعراضيـاً . والترتيب حسب الموضوعات يكون حسب الاشخـاص (الافراد ، أو الجماعـات ، أو المجموعات ، أو الجمعيات ، الخ) ، موضع البحث ، أو المنـاطق ، أو أنواع النشاط أو وفق مزيج من هذا كله . ثم ان الموضوعات بدورها ، قد تأتي ، إلى حد ما ، مرتبطة ارتباطاً زمنياً . وهـذا الامر يصدق خاصة عندما تتناول الدراسة تطور مجتمع أو منطقة لفـترة محددة . ونحن نرى ان الترتيب الزمني لا ينكر وجوده حتى مع الموضوعات غـير المترابطة ، ولا غرابة في هذا فهذه هي الطريقة التي يحدث فيها التاريخ .

شرح لتنظيم تاريخي

ولعلنا نستطيع ان نضرب مثلاً يوضح بجلاء متى تفضل طريقة الترتيب الموضوعي ، على طريقة الترتيب الزمني المحض . لنفرض ان الموضوع الذي نتناوله كان تربية وتعليم لويس السادس عشر . هذه التربية يمكن ان تبين بترتيب زمني يتناول العوامـل المؤثرة في حياة لويس السادس عشر والـتي يمكن ان تعتبر بأنها أثرت في تربيته وهذه هي الطريقة التي كتب بها كتاب « تربية وتعليم هـنري أدمز » The Education of Henry Adams . ولكن لنفرض ان الباحث قد قرر أثناء قيـامه ببحثه ان يحصر عنايته في السؤال التالي : « ما الذي قرأه لويس السادس عشر ؟ » ان وضع كشف زمني بما قرأه لويس سيصبح امراً مستحيـلاً لأن السجلات لن تبين زمن القراءة

بدقة ، حتى ولو أشارت إلى ما قرأه لويس . وكذلك فان ترتيباً أبجدياً لما قرأه لويس قد يخطر ببالنا ، ولكن بما ان كثيراً من الاشارات ستختص بأنواع القراءات أكثر من تحديد موضوعات بعينها أو مؤلفين بأعيانهم ، فان مثل هذا الترتيب الأبجدي سيصبح معقداً . وكذلك فان الباحث قد يرى ان يرتب معلوماته عن هذا الموضوع متخذاً تواريخ صدور مراجعه أساساً لذلك ، غير ان مصادر مختلفة قد تذكر نفس البنود أو نفس الانواع من القراءات ، وتكون النتيجة حينئذ كثرة التكرار مع انعدام الترابط . أضف إلى ذلك انه يتحتم إذا اتبعنا أياً من هذه الطرق الثلاثة ان نتوقف كلما عرضت لنا مشكلة التحقق من أي الموضوعات قد قرأها لويس فعلاً وأيها لم يقرأ اطلاقاً ، لهذا يخيل الينا ان هناك طريقة رابعة تفضل تلك الطرق الثلاثة وهكذا .

ونحن نرى ان ترتيباً موضوعياً لا بد وان يتغلب على الصعوبات الزمنية (التاريخية) والتكرار ، وعدم التماسك . ويستطيع المرء مثلاً ان يقسم قراءات لويس السادس عشر إلى فئات منها : (١) الكتب والمقالات .... الخ ، أو أسماء المؤلفين الذين قام الدليل على أنه قرأها أو قرأ مؤلفاتهم . (٢) الكتب وغيرها ، أو المؤلفين ممن يجوز ان يكون قد قرأ لهم وحيث لا نستطيع التأكد من اطلاعه عليها أو رجوعه إلى كتبهم ، تأكداً تاماً . (٣) أنواع المادة المقروءة كما أشارت اليها المصادر بدون تخصيص عناوين منفصلة (مثال ذلك الروايات الفرنسية) . (٤) أنواع المادة المقروءة المتوفرة في مكتبته والتي يجوز ان يكون قد قرأها أو لم يقرأها . وكل فئة من هذه الفئات يجب ان ترتب ترتيباً زمنياً بقدر المستطاع ، غير ان وفاءها بالغرض المطلوب منها لن يتوقف على الترتيب الزمني بالطبع .

على انه يجب ان لا يغيب عن النظر ان كل هذه الطرق لا تقيدنا نظراً لأننا قد ضحينا بالترتيب الزمني في هذا المقام . ذلك ان تربية لويس السادس عشر كانت عملية ديناميكية ، وكانت تتقدم بطريقة زمنية . وإذا كانت احدى قراءاته تتصف بنوع من التطور يتعداها إلى قراءات أخرى ، فان ترتيباً حسب الفئات لن يبين ذلك . وإذا كان بالامكان تبويب فئات المطالعة في اقسام (مثال ذلك الكتب التي يبدو انه قد كان لها بعض التأثير على سياسة لويس السادس عشر ، والكتب التي قرئت لمجرد المتعة السريعة ... الخ) فانه بالامكان السيطرة على مشكلتي الترابط والتطور التعليمي للويس . ولسوء الحظ فانه في هذه الحالة وفي حالات كثيرة أخرى لا تمكننا المصادر التي تحت أيدينا من أن نسير على مثل هذا التنظيم .

وهذا المثال يبين عرَضاً أيضاً فائدة من فوائد اعتبار المشكلة المراد درسها سؤالاً لا موضوعاً . ذلك ان ملاءمة التفصيلات للجواب على سؤال أيسر تقريراً من ملازمة التفصيلات لتطور موضوع ما ، ولسوف نعود إلى هذا الموضوع بشرح أوفى وأتم في الفصل السابع من كتابنا هذا .

٥ من أين نستقي المعلومات التاريخية

« الماضي من أجل الماضي »

للمؤرخ على الاقل هدف مزدوج . فهو (١) حارس على التراث الثقافي ، (٢) راوية للتطور البشري . وهو بحكم وضعه الاول مختص بوضع بيان دقيق ، مفصل نزيه ، عن الاشخاص الغابرين وعن الحوادث والافكار والنظم والاشياء بقدر ما تسمح به معرفته وأبحاثه التحليلية المبنية على مصادره وهنا يمكن أن يجعل شعاره « الماضي من أجل الماضي » . وعلى أية حال فهو حتى هنا تواجهه مشكلات الاختيار ، أي أية اشخاص أو حوادث أو فكر أو أشياء يدرس ، ثم مشكلات العلاقات بين الاشخاص والحوادث والافكار والنظم والاشياء . وهو على كل حال بحكم وضعه الثاني لا بد من أن يكوّن لنفسه نظرية عن كيفية تطور البشرية أيضاً . وهنا يجد نفسه غارقاً في الفلسفة وعلم الاجتماع ، وربما أيضاً في اعتبارات ذات طابع شخصي تتعلق باختيار مادته وتوكيدها .

وسننظر فيما بعد في مسائل الاختيار والتوكيد ، وكذلك في التاريخ

كعلم اجتماعي (انظر الفصل التاسع والحادي عشر) . ويكفي هنا أن نشير الى أن التاريخ من بين جميع الدراسات الاجتماعية ، أشدها انسانية. ففي الوقت الذي يذهب فيه اهتمام عالم الانثروبولوجيا . الى كسارة خزفية ، لانها تلقي ضوءاً على حالة ثقافيــة ، أو العالم الاقتصادي الى قطعة من النقود نظراً لما تعكسه من معلومات متعلقة بالنظام المالي في مجتمع ما ، ذلك أن هذه هي الطريقة التي يتبعانها حتى تمكنهما من التنبؤ بما يميلان اليه أو من التحكم في التعميمات ، فان المؤرخ بدوره يولي الخزاف وصانع العملة وزمانيهما اهتمامه من أجل مـــا فيهم جميعاً من قيم ذاتية اذ ان الكائنات البشرية والحقائق في حد ذاتهـــا اهميتها عند المؤرخ وهو يمارس مهنته مدوناً للتاريخ . وعلى الرغم من أن المؤرخ الذي لا يجعل اهتمامه يجتاز العناية بالافراد والجزئيات لا يزيد عن كونه مجرد عامل بالآثار ، فاننا في بعض الاحيان نغفل في الدوائر التاريخية عن أن علماء الآثار هم أعضاء محترمون في المهنة التاريخية ، وهم في هذا المقام أشبه شيء بين رجال مهنتهم وعلماء الحفائر النباتية بين زملائهم في المهنة . والمؤرخ الذي يدرس شيئاً ماضياً من أجل الشيء نفسه. فقــط ، وفي عزلة عما حوله قد يضيف إلى العلم اضافة هامة لا فيما يتعلق بذلك الشيء فقط بـل أيضاً ببيئته ، وهو على أية حال قد يحفظ المعلومات المرتبطة بذلك الشيء من الضياع .

اتخاذ المخلفات وثائق

ان قطعة من الخزف أو النقود أو ختماً قديماً او حديثاً ، بالنسبـــة للمؤرخ (سواء أكان مشتغلاً بالآثار القديمة أم فيلسوفاً اجتماعياً) ، يمكن ان تكون وثيقة « شخصية » تكشف عن المقدرة الفنية ودرجـة التعلم ،

وحتى ربما كشفت عن آمال وأحلام الرجل الذي صنعها أو خططها . ولو فرضنا جدلاً انه لم يبق شيء من حضارة أمريكا الحالية خلال الألف السنة القادمة سوى سنت واحد ، فان أي مؤرخ يدرس تلك الفـــترة سوف يكون بمقدوره ان يكوّن فكرة ما ، قد لا تكون دقيقة غاية الدقة ، عن الرجل الذي وضع تصميم تلك القطعة النقدية ، بل وأكثر من ذلك ، عن الحضارة التي عاش فيها ، كل ذلك من مجرد تحليل دقيق لقطعة النقود نفسها . ان نظرة عـادية على « بني » Penny من عهـد لنكولن Lincoln تكفي لاثبات صحة هذا القول . فذلك « البني » يدل على انه ينتمي إلى حضارة كان لها بعض المعرفة بعلم التعدين ، وبالزراعة ، وبصب القوالب ، والحفر ، وبالحلاقة ، وتفصيل الملابس ، وبالانجليزية واللاتينية وبالأعـــداد العربية ، وبالتوقيت ، والجغرافيـــا ، وبالله ، والحرية ، والاتحاد السياسي الكونفدرالي ، وبالحساب والنظام العشري . كما وان « نيكـلـة » Nickel من عهد جيفرسون ستؤكد هذه الدلائل وربما أضافت شيئاً عن معرفـــة ضارب النكلة بالهندسة المعمارية في عصره . وهكذا يكون الحال مع قطع أخرى من العملة الامريكية . ان هذه المصادر التي ليس لها طابع انساني ، مثل المخلفات الأثرية . يمكن ان يضمها المؤرخ إلى وقائعه ، غير ان المؤرخ أقل حظاً من زميله عالم النفس أو العالم الاجتماعي ، من حيث انه عـادة لا يستطيع ان يضع عيّناته الانسانية تحت مراقبة مباشرة ، بل انه كثيراً ما يجد نفسه مضطراً لاستخلاص معلوماته الخاصة بالحياة الاجتماعية والعقلية ، من مثل تلك الأدلة التي خلفها لنا الماضي ، على الرغم من عدم دقة ذلك الدليل وكفايته . وكثيراً ما يأتي هذا الدليل على هيئة أشياء لا كتابـة عليها وندر ان يكون هذا الدليل مكتوباً أي يجيء على شكل كلمات .

ان استخلاص المعلومات التاريخية من مخلفات الماضي قد صار موضوعاً متخصصاً جداً ، ولنا رجعة اليه ، عندما نأتي إلى النظر في العلوم المساعدة للتاريخ ، كعلم النميات وعلم الآثار (انظر الفقرة : ٦ من الفصل السادس) ولا يقلل من أهمية ما يضيفه عالم الآثار الى التاريخ كون بعض أمناء المتاحف يذهبون ، مدفوعين بحماسة المنافسة مع زملائهم ، إلى وصف محتويات متاحفهم بأوصاف لا يمكن التثبت من صحتها . فلو اننا مثلاً حاولنا ان نزن جميع القطع المعدنية التي قيل انها بقية الصليب الذي قيل ان السيد المسيح صلب عليه ، لوجدنا انها في الغالب تفوق ما يستطيع ان يحمله أو يجره انسان بمفرده . ولعله من الطريف ان نذكر كذلك ان متحفين على الاقل يزعمان بأنهما يمتلكان حوض الاستحمام الأصلي الذي طعن فيه مارا Marat على يد شارلوت كورداي Charlotte Corday ، فلو ذهبنا إذن الى اصدار الاحكام معتمدين على ادعاءات المتاحف ، لوجدنا ان عدداً كبيراً من الناس قد بعثروا كثيراً من قطع أثاثهم ومن ملابسهم في أماكن متباعدة للغاية . ولا شك في ان أمناء المتاحف ، الذين لم يدربوا تدريباً كافياً ، يصدرون أحكاماً سيئة في مثل هذه الاحوال ، ولعل السبب في هذا ، يرجع إلى استعدادهم الطبيعي لقبول أسطورة محلية أو عائلية تدور حول الموضوع أو إلى محاولتهم إكساب كنوزهم أهمية لا تستند إلى أسس علمية .

الدليل المكتوب أي الوثائق الخطية

والمؤرخ ، بخلاف عالم الانثربولوجيا الذي يختص بدراسة المجتمعات الامية وبخلاف عالم الآثار الذي تهمه البقايا الاثرية ، يعنى على وجه الخصوص ،

بالدليل المحفوظ في الوثائق المكتوبة . وتلك الوثائق يمكن ان تقسم إلى فئات كبرى ، كالسير الشخصية ، التي يدونها الناس عن أنفسهم بأنفسهم ، والرسائل ، ووقائع الصحف ، والتقارير المختزلة ، المتعلقة بالهيئات القانونية والتشريعية ، ثم سجلات التجار والحكومة أو المصالح الاجتماعية . ان كلا من هذه الفئات بدورها يمكن ان تقسم إلى مجموعات أصغر ، كما يمكن ان تقوم فروق هامة بين المجموعات الاصغر من الفئات نفسها . فان رسالة ديبلوماسية ، على سبيل المثال ، تختلف في الهدف ، وفي درجة امكانية الاعتماد عليها ، ونوعية المتسلم لها ، عن الخطاب العادي الخاص ، وان مقالاً بقلم المحرر من جريدة ما ، سيختلف اختلافاً بيناً عن رسالة للاسوشيتدبرس . وفي المحاولة التالية ، التي نهدف بها إلى تقسيم الوثائق في رتب ، رأينا من المستحب ان نجزىء الفئات الكبرى ، إلى مجموعات أصغر . وكذلك ، فان جهداً سوف يبذل ، لترتيب المجموعات الصغيرة وفق منزلتها من حيث مراتب الصدق أو درجة امكان الاعتماد عليها . وسنفترض في كل حالة بأن الوثائق التي أمامنا هي وثائق موثوق في صحتها ، وسنتوسع في الحديث عن درجة امكانية الاعتماد عليها فيما بعد (انظر الفصلين السادس والسابع) عند مناقشتنا لمقاييس درجة الوثوق بالوثيقة ودرجة صحتها .

قواعد عامة

تكفينا في هذا المقام أربع قواعد عامة لتبين لم يمكن ان نفضل مجموعة من الوثائق على مجموعة أخرى . (١) ان الملاحظة الناقصة والذاكرة التي تخطىء ، كما رأينا من قبل ، مسئولتان غالباً عن عدم دقة الدليل . ولما كان الاعتماد ، على وجه عام ، على ما يورده الشاهد يتناسب تناسباً

عكسياً مع انقضاء الزمن بين ملاحظة الحادث ، وتذكر الشاهد له ، فانه كلما كان تدوين الوثيقة قريباً من وقوع الحادث الذي تسجله ، زاد أملنا في فوائدها التاريخية . (٢) ان بعض الوثائق ، قصد بها في الأصل ان تكون سجلات أو مساعدات لذاكرة كاتبها ، وبعضها يدون على انها تقارير تكتب لأشخاص آخرين ، وبعضها يكتب تسويغاً لمسائل خاصة ، وبعضها يكتب على سبيل الدعاوة وهكذا . ولما كانت الوثائق تختلف ، على هذه الشاكلة ، في هدفها فانه كلما كانت نية مؤلفها أكثر جدية من حيث رغبته في تدوين سجل ليس إلا ، ازدادت درجة الاعتماد عليها كمصدر تاريخي . (٣) ثم نظراً لأن الجهد المبذول لتلطيف وقع الحقيقة من ناحية ، أو لزخرفتها ووضعها في اطار أدبي أو خطابي أو تمثيلي من ناحية أخرى ، قابل للازدياد كلما ازداد عدد من يتوقع ان يستمعوا لها ، فكلما قل عدد الأشخاص الذين كتبت الوثيقة لاطلاعهم (أي كلما عظمت طبيعة السرية فيها) ، ازداد الأمل في ان تكون محتوياتها مجردة « من الزخرف » . (٤) لما كانت شهادة المراقب المدرب أو الخبير (مثال ذلك جندي محترف يكتب تقريراً عن معركة ، ومراسل له خبرة يتحدث عن مقابلة عقدها مع أحد الأشخاص ، أو شرطي له خبرة طويلة يصف حادثاً ... الخ) تعتبر عادة أفضل من تلك الشهادة التي يدلي بها ملاحظ غير متمرن ، فكلما عظمت خبرة المؤلف في المسألة التي يتحدث عنها في تقريره ، كانت درجة الوثوق في ذلك التقرير أكبر .

(١) السجلات المعاصرة

يمكن تعريف السجل المعاصر بأنه وثيقة قصد بها ان تحمل تعليمات

تتعلق بعمل ما أو لمساعدة ذاكرة أشخاص يتصلون اتصالاً مباشراً بعمل ما . وهي تميز عن التقرير من حيث الفترة الزمنية ، والهدف ، وطبيعة محتوياتها السرية . ومن الواضح انه إذا كان السجل توجيهاً أو أمراً (أي تعليمات) ، فهو يكون جزءاً من العملية (أي التعبير عن رغبة أحد المشتركين فيها) والتعبير عن الرغبة كثيراً ما يحدث في الوقت الذي يجري فيه تسجيلها . على انه إذا كان مساعداً للذاكرة أو جاء على شاكلة مذكرة ، فان انقضاء الزمن بين الحادث وتذكر الحادث يصبح عاملاً هاماً في تقرير درجة صحته . ولذلك السبب فان المذكرات يجب ان تعتبر على وجه أدق تقارير أكثر منها سجلات — لا سيما إذا كانت مذكرات غرضها تنبيه ذاكرة شخص آخر .

(أ) ولعل أقرب أنواع الوثائق الى الصحة ما كان من نوع الاوامر أو التعليمات . وهذا يمكن أن يأتي على شاكلة تعيين لوظيفة ، أو أمر الى بيت تجاري ، أو اقتراح مرسل من وزارة خارجية الى سفرائها ، أو ملحوظة كتبها قاض بغير اعتناء على ورقة ، طالباً مزيداً من الاستعلامات، أو رسالة من باحث اجتماعي ، يصدر فيها تعليمات الى أحد مرؤوسيه ، أو قائمة بضائع من دكان بقال ..... الخ . أما مجال الخداع أو الغش في وضوح هدف كاتب هذه التعليمات وكذلك بالنسبة لما يجول بخاطره آنذاك ، فذلك مجاله ضيق للغاية ، ولا داعي للتشكك أبداً في صحة مثل هذه الوثائق . على أن مقدار ما تحويه هذه الوثائق من صحة النوايا ، له مقاييس أخرى . (انظر الفصل السابع : الفقرة ٩ وما يليها) .

(ب) وعلى نفس الشاكلة ، فان سجلات الاختزال أو السجلات الفوتوغرافية سواء أكانت خاصة بمحاكم أو بوكالات اجتماعية ، أو بمجالس

التشريع ، أو باذاعات الراديو ، أو بلجان المدارس أو عمدائها ، أو بأية هيئات أخرى تعالج أمور اللغة أو الكلام ، هذه السجلات يمكن الاعتماد عليها على الأقل بما قد قيل فيها . أمـــا حقيقة ما قد قيل ، فيجب أن تعرض على مقاييس أخرى للاختبار . ومهما يكن من أمر ، فانه من المهم أن نتذكر دائماً ، أنه أحياناً قبـــل أن تنشر التقارير المتعلقة بالكتابة المأخوذة عـن وثائق اختزالية أو فوتوغرافية ، فانهـــا تتعرض الى الصقل والتصحيح . وعلى هذا ، فان المؤرخ ، أو العالم النفساني ، أو المحامي ، أو العالم الاجتماعي ، الذي يهمـه الاسلوب الادبي ، والاخطـاء النحوية ، ويرى فيها المفاتيح لتحري التوكيد العاطفي ، والانهاك والحيرة أو الجهل ، قد يضلل بسهولة ، اذا قبل مثل تلك الكتابة المأخوذة عن الوثائق كما تقدم له (انظر فيما يلي فقرة بعنوان : الوثائق الحكومية – وهي النوع الخامس من الوثائق المكتوبة) ، اي بعد أن تكون قد تعرضت للصقل والتصحيح .

(جـ) وأحياناً فان أوراق الاعمال التجارية والقانونية ، مثل الفواتير ، ودفاتر اليومية ، والطلبات ، والقيودات ، والسجلات الضرائبية والاشتراكات ، وعقود الايجار والوصايا ... الخ ، تكشف معلومات هامة تتعلق بالمؤسسات والبيوع التي تتعامل بهـــا ، وكذلك بالاشخاص الذين يشتركون في تلك المؤسسات أو البيوع . فمثـلاً ، يستطيع المرء أن يعرف من اطلاعه على ميزانية المؤسسة ، الكثير مما يتعلق بالحيـــاة الفكرية والاجتماعية لواضع الميزانية ومن الوصية عما كان الموصي يحب ويبغض . اما مقدار الثقة التي يمكن أن نوليها مثل هـــذه الاوراق ، ذات الصفة القانونية ، أو المتعلقة بالمؤسسات التجارية ، فانهـــا عظيمة بلا ريب ، وذلك ليس لأن الذين يكتبونها لا يكونون في الغالب خبراء فحسب ، بـــل أيضاً نظراً لأن

البيوتات التجارية ، في الغالب لا تحرص على غش نفسها ، ثم ان هنالك قوانين توقفها عن خداع الآخرين ، ان هي ارادت ذلك . وهنـــا أيضاً يجب أن نميز بـــين السجل والتقرير . فان كشفاً يضعه المرء في دفاتره السرية ، بخصوص تكاليف ادارة عمله ، قد لا يتفق بالضرورة مع تقريره الذي يقدمه لمصلحة الضرائب حول نفس التكاليف — وهذا الاختلاف لا يكون بالضرورة عملاً غير مشروع .

(د) وكذلك ، فان دفاتر الملاحظات الشخصية ، والمذكرات الخاصة ، التي يمارس كتابتها أفراد عديدون ، ولا سيما ما كان منها خاصاً بشخصيات بارزة ، بقصد تذكيرهم بمواعيدهم ، أو القيام باعمـــال تتعلق بهم ، أو تدوين أفكار لتذكرها حين تدعو الحاجة ، أو رؤوس اقلام للحديث عنها في خطبة الاسبوع المقبل ، أو تدوينها في كتاب لاصداره في عام لاحق، أو بعض المقتطفات الادبية الجديرة بالملاحظة ، وغير ذلك كل هذه يمكن الوثوق بها الى حد كبير ، وذلك لأن هؤلاء الاشخاص يكونون على صلة وثيقة بتلك الاشياء ، وهي تكون عادة ذات طابع سري ، وهم عند تدوينها لا يهدفون من وراء ذلك القيام بجهود يقصد به التأثير على الآخرين . ان أمثلة رائعة لهـــذه الوثائق نجدهـــا في كتاب جيفرسون Jefferson المعروف ودفـــتر روبسبيير Robespierre . ولربما يصبح كل من احتفظ بدفتر مواعيد متواضع أو بمفكرة ، أو بدفتر لمقتبسات مفضلة لديه ، ربما يصبح ، (دون قصد وتعمد) مصدراً لوثيقة من هـــذا القبيل ، واذا كُتب لوثيقته أن تعيش مدى الف سنة ابتداء من يومنا هـــذا ، فقد تصبح واحداً من أثمن الكنوز التي يقتنيها أحد المؤرخين .

(٢) التقارير السرية

اما التقارير السرية فانها تختلف عن السجلات في انها عادة تكتب بعد وقوع الحادث ، وانها في الغالب تهدف إلى خلق انطباع خاص أكثر من مجرد كونها شيئاً يساعد على التذكير ، وكاتبها أقل صلة بالحوادث ، على الرغم من أن هذه التقارير ، قد لا تكتب بغية اطلاع عدد كبير من الناس عليها . ومن هنا فانها عموماً تأتي أدنى مرتبة من السجلات المعاصرة ، من حيث منزلة الوثوق بصحتها .

(أ) وحيث أن الكثير من التقارير يكتبها خبراء ، فان من بينها ما تكون درجة الثقة به عظيمة ، نظراً لأنه يكتب لأغراض سرية ، بعيد وقوع الحوادث المشار اليها بوقت قصير مثل الرسائل أو الخطابات العسكرية والديبلوماسية . ويجب أن نميز بين هذه وبين النشرات التي يراد بها « الاستهلاك الشعبي » ، حيث تكون النية في الغالب هادفة إلى الخداع أكثر من الاعلام . ولا نعلم أن أحداً قد بين الصعوبات التي تواجه الضابط العسكري في كتابة تقرير دقيق ، عن تجاربه في حملاته العسكرية ، بصراحة تفوق صراحة ما جاء على لسان الجنرال دوايت ايزنهاور حين قال : « ان قلة الوقت وكثرة الطلبات المستأثرة بانتباه جميع القواد والضباط أركان الحرب تحول دون تدوين وقائع يومية ، دقيقة بدقيقة ، لكل شيء يحدث . فكثير من الاعمال الهامة يقع اثر اتصال شفوي لا كتابي ، وكثيراً ما تدون الحوادث في سجل . وان الاوامر الخاصة بالمعارك ، حتى ما كان منها لتجمعات كبيرة ، كثيراً ما تكتب بعد ان تكون التعليمات قد صدرت في مؤتمر شامل ؛ ولا تدون مذكرات عن

المباحثات التي تمّ فعلاً . أضف إلى ذلك ، ان حب الاستطلاع من بعد ينشغل بالتفكير وبالفكرة ، لا بالحوادث والنتائج ، حتى انه لمن الجائز ان السكرتير المدقق غاية التدقيق ، لا يستطيع أن يكتب سجلاً واضحاً ، لا نزاع فيه ، لكلّ الحوادث التي أدت الى القيام بحملة ما »[1] .

(ب) يقال ان اليوميات Journal or Diary عندما تكون تلقائية وخالصة ، هي « الوثيقة الشخصية التي يعتد بها » العالم النفساني [2] . وهي أيضاً تقف في مرتبة عالية ، كوثيقة تاريخية ، اذا توفر فيها هذان الشرطان . غير ان اليوميات لا تفي في الغالب بهذين الشرطين ، إذ كثيراً جداً ما تحتوي اليوميات ، على الرغم من تسميتها ، بهذا الاسم ، على أشياء توضع تحت تاريخ محدد لم تكن قد تمت الا بعد انقضاء فترة طويلة من الزمن على ذلك التاريخ ، وهكذا فانه من الأدق ان تسمّى مذكرات Memoir وفي بعض الاحيان قد يحفظ صاحب اليوميات يومياته للاستهلاك الشعبي ، وذلك في حالة ما إذا كان بعيداً عن هول العيون المتطلعة [3] . أو لربما يكون قد دون يومياته تسويغاً لتصرفاته (كما فعل فرانكلين أثناء محادثات السلام الفرنسية ــ الامريكية) وهكذا أفسد عنصر التلقائية فيها . زد على ذلك ان اليوميات تكون دائماً عرضة لخطر عندما تنشر (والنشر هو الشكل المعتاد الذي يرى المؤرخ اليوميات فيه) وذلك الخطر هو ان « تحوّر » اليوميات أو أن تشذب لأسباب سياسية أو شخصية ، ويبقى القدر الذي جرى به تعديل هذه اليوميات مختفياً ، حتى يأتي مؤرخ آخر ، ويطلع على المخطوطة الأصلية فيما بعد . وعلى ذلك فان اليوميات التي تختص بأزمات سياسية حديثة في الاقطار الشيوعية تكون مثاراً للشك ، بناء على هذا القول ، لأنها ربما تعرضت لحذف بعض فقراتها أو لاخفاء أسماء

وحوادث بغرض حمـــاية الافراد الذين تمسهم أو لتجنب قضـــايا التشهير والقذف [٤] .

(ج) وكذلك فان الرسائل الشخصية Personal Letters توضع في مرتبة عالية من مراتب درجة الوثوق بدورها ، إذا كانت تلقائية وخالصة . ولما كانت هذه ، على كل حال ، لا ينتظر كثيراً ان تحتوي على شهـادة مراقب ماهر ، فكثيراً ما يكون الهدف منهـا بيان النفوذ أو احـداث التأثير ، ولما كانت غالباً ليست خاصة وسرية ، بـــل توجه لجميع أفراد الاسرة ولزمرة من الاصدقاء ، ولما كانت تعالج في الغالب كثيراً مــــن التخرصات او الشائعات والمسائل البعيدة ، فانها تقع في مرتبة أدنى إذا نظر اليها كشاهد يقارن بالوثائق من الانواع الاخرى . وكذلك أيضاً فان مراعاة أصول اللياقة والمناسبة في الرسائل الشخصية كثيراً مـــا تتطلب تعبيرات للملاطفة والاحترام ، قد تخدع القارىء الذي لم يعتد عـــادات المنطقة التي جاء منها كاتب الرسالة . وكذلك فان الاعتبارات الشخصية قد تدخل كثيراً بحيث تصبغ عرض الحقائق بصبغة خـاصة ، فالطالب الذي يكتب إلى بيته طالبـــاً من والده نقوداً ، أو الحبيب الذي يكتب إلى محبوبته ، قد لا يقول الحقيقة العارية ، على الرغم من ان رسائلها قـــد تكون متمتعة تماماً بعنصر السرية .

(٣) التقارير العمومية

وتتميز التقارير العمومية عن التقارير السرية ، في المقام الاول ، بعدد الاشخاص الذين ينتظر (أو يراد) لهم قراءتها . ولما كان ذلك العـــدد

كبيراً ، فان درجة موثوقية هـذه التقارير (طبقاً لما أوردناه في القاعـدة رقم ٣ من فقرة « قواعد عامة » ص ١١٠) هو أقل من التقارير السرية . ولك ان تقارن ، على سبيل المثال البـــارز ، التقرير السري الذي يكتبه جنرال إلى وزارة حربيته ، بنفس الطريقة المعتادة التي تصدر بهـا الوزارة تلك النشرة بغرض الاستهلاك الشعبي . وهنالك ثلاثة أقسام رئيسيـة من التقارير العمومية التي تحتاج منا الى عناية خاصة :

(أ) تقارير ورسائل الصحف التي يقصد المراسل منها نشرها للرأي العام العالمي عامة ، وهي في الغالب أجـــدر الانواع الثلاثة بالثقة لأن الفترة المنقضية بين وقوع الحادث وتسجيله هي في العادة قصيرة . وعلى كل حال ، فان الامر المجرد الذي يؤدي الى هذه الحسنة ـ ألا وهو التزام مراسلي الصحيفة بأن يكتبوا تقارير عديدة كل يوم ــ يؤدي الى السرعة (وبالتالي الاهمـال في التحري والتثبت) أو حتى الى اختراع الاشياء . ومـا يقال عن الرسائل التي ترد في الصحف ينطبق أيضاً على الكتيبات ومـا شاكلها وذلك في الفترة التي كانت تستخدم فيها مثل هـــذه الكتيبات لتسد مسد الصحيفة ، لان الصحيفة لم تكن حتى ذلك الوقت قد تطورت الى شكلها الكامـــل الحالي ، أو في الفترات التاريخية (كالثورة والاحتـلال الاجنبي والرقابة ..... الخ) عندما يُلجأ الى وسيلة أسهل من اصدار الصحيفة للعمل، وذلك عندما توقف الصحف عن الصدور أو يضيق عليها الخناق .

أما درجة الموثوقية بالنسبة للرسائل التي ترد في صحيفة مـــا ، فيمكن الحكم عليها في أغلب الاحيان بشهرة وسمعة الصحيفة التي تظهر فيها الرسالة ، أو الوكالة الصحفية التي تصدر عنها . وعلى أية حال ، فان كل رسالة تصدر في صحيفة يجب أن تمر ، ما أمكن ، باختبارات ، سنلخصها فيما بعد ،

(في الفصل السابع) ، تجرى من أجل التحقق من صدقها . على أنه من اليسير والجائز أن تظهر رسالة صادقـة في جريدة عرفت في الغالب بسوء سمعتها ، وأن تظهر رسالة غير صادقة في جريدة عرفت في العادة بسمعتها الطيبة . كذلك يجب أن يتخذ الانسان حذره من ميل الجرائد إلى الاعتماد على النقـــل من بعضها البعض عند ايرادها لبعض الحوادث . فحتى مطلع القرن التاسع عشر كان المراسل الخاص غــير معروف تقريبـاً ، وكانت الجرائد تنقل بصراحة بعضها عن بعض ، وهي الآن تعتمد أكثر على التقرير الوارد من وكالة واحـدة للانباء . ومن هنا فانه يندر أن نكون مصيبين اذا اعتبرنا أنه نظراً لأن حادثة ما ، قد وردت في جريدتين ، فهي صحيحة، ما لم يعط اسم المراسلَيْن الصحفيَيْن ، على شريطة أن يكون الاسمان لصحفييْن لا تربطهما صلة ، وأن يكون كل منهما قـــد شاهد الحادثة على انفراد . ومـــع ذلك فان المرء لا يستطيع أن يتأكد من أن ذينك المراسلين (أو الأكثر من اثنين) لم يتعاونا في صياغة الخبر . ولقد درجت الجرائد في السنوات الاخيرة على أن تجعل من العسير على المرء أن يزن أخبارها ، اذ أنها عقـّدت تلك المسألة باتباعها أسلوب السياسة في الأنباء ، — أي ابراز الانباء التي تتفق مع سياسة صاحب الصحيفة ، و « دفن » ، أو اتباع أسلوب التضليل ، في كتابة العناوين ، أو اعادة كتابة الانبـاء التي لا تتفق مع أهوائها(٥) .

وان ما قلناه هنا عن الرسائل الواردة في الصحيفة لا ينطبق على الصحف بأكملها فالصحيفة تتكون من عـــدة أنواع مختلفة من الوثائق . فالرسائل الموجهة الى المحرر (والتي هي في معظمها كاذبة) يجب أن تعامل على أنها رسائل شخصية ، وأمـا الاعلانات فتعامل على أنها وثائق تجارية ، والمـُلـَح

والكاريكاتور تعتبر عادة على أنها نوع من القصص [٦] ، ومقالات المحررين ، ومراجعات الكتب ، والاعمدة المنقولة عــن أخبار الوكالات الصحفية ، وأحياناً العناوين [٧] ، تعتبر على أنهـــا تعبيرات عن الرأي [٨] ، وهكذا دواليك .

(ب) وكذلك فان المذكرات وكتب السير الشخصية ، تندرج تحت قائمة التقارير العمومية ومهما يكن من أمر ، فانه من المهم أن نميز بين نوع المذكرات التي يتعرض المؤرخ في العادة لدراستها وبين السير الشخصية التي تكون الوثيقة الشخصية الرئيسية من وجهة نظر العالم الاجتماعي والعالم النفسي ، أو الدليل الشفوي الذي يقدمه الشهود في قاعـات المحاكم . فالكائن الحي الذي يقص تاريخ حياته على مرأى أو مسمع من العالم ، أو الذي يدلي بشهادته مجيباً على أسئلة المحامي الذي يكون عندئذ قادراً على فحصه فحصاً دقيقاً بمـــا يوجه اليه من اسئلة ، وبذلك يقوم ذلك الشخص بناء على تلك الاسئلة باضافة أو بتصحيح أو بتوكيد لأقواله الاصلية ، ان ذلك الكائن الحي ندر أن يتوفر وجوده أمام المؤرخ . ولا يمكن لمؤرخ أن يسعد بمثل هذا الحظ الا أولئك الذين يعالجون الشئون الحديثة نسبياً .

وعندما يساعد الحظ المؤرخ في أن يجد أمامه دليلاً يقوم في شاهد عيان حي ، فان فنه التحليلي يقترب الى حد كبير من العالم النفساني أو المحامي أو العالم الاجتماعي ، ذلك أنه يستطيع عندئذ أن يصـل الى معلومات عن طريق الاسئلة الشفوية أو عقـــد المقابلات ، أو من استقراء وثيقة مكتوبة تدعمها الاسئلة الموجهة شفاها والمقابلات . ولا تستطيع الشهادة في أية حال أن تفوق قدرة الشاهد أو رغبته في قول الصدق ، وعلى ذلك فانها تكون موضع الاختبارات التي سنصفها فيما بعد والمتعلقة بامكانيـــة تصديق

الشاهد (الفصل السابع) . ومع ذلك فان فرصة اجراء امتحان شخصي لكاتب مذكرات حيّ ، يمكن أن تبسّط الكثير من مشكلات المؤرخين . فهم عندها يملكون توكيداً شخصياً على صحة الوثيقة ولبيان معناها ، كما أنه يمكن أن يملأ الفراغ الذي قد نجده في أجزاء متفرقة من الدليل ، وكذلك فان الحكم على كفاءة المؤلف كشاهد عيان قوي على الموضوع ، يصبح أيسر ، وكذلك فـان عدم اتفــاقه مع الآخرين أو تناقضه معهم يمكن كذلك أن يسوى أو أن يحذف كلية . هــذا وان المؤرخين نـدر أن يستخدموا الاسلوب الذي صـال فيه توسيديد Thucydides وجال بكل قدرة ، في مقابلته لشهود العيان الأحياء ، ووضعهم موضع الامتحان . ومهما يكن من أمر ، فان المؤرخين الرسميين للتـــاريخ العسكري الحديث قد استخدموا فن المقابلات استخداماً واسعاً .

ولسوء الحظ فان المؤرخ يعالج عادة تاريخ حياة أشخاص ، كتبوه منذ أمد بعيد ، أو بلغـة أخرى هم أبعد من أن يتصل بهم اتصالاً شخصياً . فمن المستحيل والحالة هذه أن يسألهم عما إذا كانت أجزاء خاصة من تاريخهم مبنية على تجربتهم الخـاصة أو على تجربة آخرين ، وفيما إذا كانوا متأكدين تماماً من التفاصيل التي يدونونها والتي تناقض أدلة أخرى ، ولم هم متأكدون من ذلك ، وفيما إذا كانت دوافعهم تتحدث عن الحقيقة عــارية أو أنهم يدافعون عن قضية خاصة . وانه لمن المستحيل أن يطلب إليهم أن يوضحوا المشتملات الغامضة وأن يقدموا الحلقات المفقودة اللازمـــة لربط قصصهم . ومع ذلك فان ذلك النوع من الصعوبة يزداد ، ولا يقل ، حدةً في حـال المذكرات التي نالت شهرة أوسع من غيرها في التاريخ . ذلك أن مثل هذه المذكرات كان الغرض منها أحياناً أن تجتذب لقراءتها عدداً موفوراً

من الناس ، والكثير منها كتب في أردل العمر عندما كانت الذاكرة قد بدأت تذوي ، وعلى ذلك فان التفصيلات تصبح غير جديرة بالتصديق [٩] ، وفي كثير من الحالات جاءت تلك المذكرات بمثابة مسوغات أو مجادلات ، وعلى ذلك تجعل اختيارها وترتيبها وتوكيداتها للتفاصيل مثار شك عظيم . فعندما نشر ، ونستون تشرشل ، على سبيل المثال ، مذكراته عن الحرب العالمية الثانية ، ارتفعت أصوات الاحتجاج من امريكا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من البلدان المشتركة في الحرب قائلة بأنه لم ينصف « الحقائق » انصافاً تاماً . ومهما يكن من أمر فان المؤرخ أو العالم النفسي المهتم بالينابيع الداخلية للوعي يمكن أحياناً أن يجد الشخصية المثالية في سيرة ذاتية أغنى بالمعاني من الشخصية الاكثر واقعية التي تكشف عنها مصادر أفضل [١٠] . وصحيح كذلك أيضاً أنه من أجل الفهم الصحيح للمؤثرات الشخصية والعبادات والخرافات ، فان المثالية التي يبديها المريدون (Disciples) تكون حقيقة تاريخية ذات مغزى يفوق الشخصية الواقعية (انظر الفقرة : ٢٠ من الفصل العاشر) .

على ان هناك مشكلة تصيب المؤرخ بصداع ، ولها ارتباط بأنواع عديدة أخرى من الوثائق ، وتتكرر بالحاح في المذكرات التاريخية . وهذه هي ما يمكن ان أسميه مشكلة « كتابة الشبح » فكم من بين الصور العديدة ، لمذكرات نابليون مثلاً قد صنع بكلمات نابليون نفسه ، وكم منها من صناعة سكرتيريه المختلفين ؟ وأي جزء من مذكرات Mémoires تاليران Talleyrand قد راجعه المحرر ؟ في السنوات الأخيرة ، عندما أصبح « الشبح الكاتب » والمحرر أكثر احتراماً وعضوين دائمين في نقابة الأدباء ، أصبحت المشكلة أكثر حدة . وهكذا فقد صار مما يزيد في

درجة عدم الوثوق بالمذكرات ، الالتواءات التي تقصد بها أهداف صحفية ، والحذف بقصد تجنب الذوق الرديء ، والتشهير ، أو كشف المعلومات السرية أو الزيادة في الشروح من أجل التأثير الروائي . على ان النظام الذي تطور منذ أمد يسير بين رجال السياسة الامريكيين أمثال ستمسن Stimson و ستيتينيوس Stettinius من كتابة مذكراتهم بالتعاون مع مؤرخين لهم شهرتهم ولهم مبادؤهم ، قد يجعل من العسير الجزم بالاشياء التي تعود الى تذكرهم هم أنفسهم ، والاشياء الثانوية التي وضعها المؤرخون المتعاونون معهم ، غير ان هذا على الاقل يمثل جهداً أميناً للوصول إلى الدقة والمسئولية التاريخيتين .

(ج) ان التواريخ الرسمية لأوجه النشاط الحديث التي تقوم بها المصالح الحكومية أو البيوتات التجارية أو المنظمات العقائدية ، وغيرها عندما تنشر (أي لا تقيد كسجلات شخصية أو سرية) تصبح في دورها في عداد التقارير العمومية . ومثل هذه التواريخ كثيراً ما تكتب في ظروف ممتازة للغاية إذ يسمح فيها باستخدام شامل للوثائق الرسمية وتستعين بشهادات الاشخاص الرسميين . غير أنها كطائفة قائمة بذاتها لها وجوه ضعف ملحوظة . ويعود ذلك الضعف جزئياً الى جهد يبذل فيها لكي يجعلها مقبولة لدى جماعات كبيرة ، وذلك بصبغها بصبغة صحفية و « موقوتة » أو «موضوعية».

ومهما يكن من أمر ، فاننا نذهب أحياناً في الدوائر التاريخية إلى الاعتقاد بأن الماضي القريب ، حتى في أفضل الظروف المواتية للتحري والتحقيق ، لا يشكل موضوعاً طيباً بالنسبة للمؤرخ . وذلك الرأي يقوم في الاساس على أمور ثلاثة يجب علينا ان نعترف بأن فيها بعض الوجاهة : (أ) أحسن المصادر (أي أكثرها صلة بالموضوع وأكثرها رسمية) يندر

ان تكون في متناول اليـــد إلا بعد انقضاء الفترات التي تعـــالجها ، (ب) يصبح عدم التحيز أمراً صعباً للغاية عندما يتحدث المرء عن حوادث قريبة العهد ، ونتائج ما زالت قائمة وتحكم عليها ، (جـ) ان النظرة الصادقة من حيث تمييز الأمر الهام من غير الهام لا تتأتى إلا عن حـاصل الماضي البعيد فقط . وكثيراً ما تدعو الحاجة الى اعـادة كتابة التاريخ ، ليس فقط (كما سوف نرى) ، لأن الاجيال اللاحقة تغير في نوع الاسئلة ، التي ترغب في ان تجد لها جواباً لدى الماضي ، بل أيضاً لأن معلومات جديدة تصبح في متناول اليد أو لأن وجهات نظر جديدة تلح على المؤرخ إلحاحاً شديداً . فان تاكيتوس Tacitus ، كما تبين البعض ، على الرغم مما جبل عليه من حكمة بالغة ، لا يظهر سوى القليل أو حتى لا شيء من نفاذ النظر في التطور (المعاصر) للثورة الضخمة التي بلغت أوجها في بناء المسيحية في جميع أنحاء الامبراطورية الرومانية [١١] .

ومع ذلك فعلى الرغم من هـذه المناقشات ، فان المؤرخ المهتم بموضوع معاصر كثيراً ما يعقد مقابلات مع الاشخاص المعاصرين له ، أو يستغل تجربته الخاصة به ، فيما يتعلق بالحوادث المعاصرة [١٢] ، والمؤرخ الرسمي تتوفر لديه امكانات وتسهيلات هائلة للقيام بهذا العمل . وهنالك أمثـــلة كلاسيكية كافيـــة سابقة ، بالاضـــافة الى تاكيتوس على ذلـــك النوع من التحري التاريخي . ولعل المؤرخين الذين يتناولون الشئون الحـديثة ، يستعملون أساليب مماثلة لما قام به هؤلاء السابقون ، لكي يقدموا لنـــا معـــلومات تاريخيـــة هامة . وأمثلة السابقـــين كثيرة ومنهم توسيديد وسويتونيوس Suetonius وبيد Bede وأينهارد Einhard ومـــاثيو باريس Matthew Paris وفـرواسار Froissart وكلاريندون Clarendon وفولتـير

Voltaire ونابيير Napier ولوي بلان Louis Blanc وسيبل Sybel .

وان تعيين مؤرخين رسميين أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، لتدوين تاريخ الهيئات الحربية المعاصرة ، والسياسية ، والعسكرية ، يدل على أن السلطات الرسمية أقل خشية من هذه الناحية من خشية بعض المؤرخين . ولقد درج هؤلاء المؤرخون الرسميون في العادة على تجنب الدعاوة وانهم ، على الرغم من أنهم لم يكونوا أحراراً دائماً في قول كل ما يتمنون قوله ، قد تجنبوا المغالطة المتعمدة . ومهما يكن من أمر ، فانه يمكن القول ان التواريخ الرسمية ، كقاعدة عامة ، يجب أن ينظر اليها بحذر . فهي ليست عرضة لأن تعكس نقاط الضعف الكامنة في تحريات الموضوعات التي يقبل الناس عليها فحسب ، بل هي أيضاً مصادر ثانوية الى حد كبير ، نظراً لأنها مبنية على معلومات لم يصل اليها المؤلف إلا بقدر محدود ، ان لم تكن في الواقع معتمدة في جملتها على تحليل شهادة آخرين . وعندما تكون بالفعل مصادر رئيسية فانها تشكو من مثالب طبيعة المذكرات Memoirs لا سيما من حيث الميل الواضح ، الذي يبدو فيها ، لاخفاء المعلومات المحرجة ، والتي تعرض للتهم ، وما كان منها ذا طبيعة سرية ، ثم لأنها تحاول تسويغ تصرفات بعينها .

(٤) الاجابات على الاسئلة المكتوبة

ان طريقة استخدام الاجابات على الاسئلة المكتوبة كوسيلة لاستخراج المعلومات والآراء ليست جديدة كل الجدة . فان الكثير من الجنرالات (الجنرال واشنجتون مثال جيد على ذلك) ، كانوا يطلبون من أركان

حربهم أن يقدموا أجوبة مكتوبة على سلسلة من الأسئلة المتعلقة بالاستراتيجية ، وكذلك فعل مثل هذا حكام ورؤساء وزارات ، مع موظفي الوزارة في أسئلة تتعلق بالسياسة . وعندما يقصد بالاجابة المكتوبة ، على شاكلة هذه الحالات أن تبين الرأي القائم فقط ، فانها تكون مصدراً موثوقاً به للغاية ، فيما يتعلق بمثل هذا الرأي ، لا سيما إذا كانت الأسئلة دقيقة ، والاجابات موزونة وزناً صحيحاً ، وكانت العلاقات الرسمية ما بين السائل والمسئول مضمونة . وعلى كل حال ، فانه حين يقصد بها استخراج معلومات عن الخبرة المتوفرة لدى الشخص الموجه اليه السؤال ، فانه في هذه الحالة يحتمل أن تكون مما لا يعتمد عليها . ولنفرض أن أمامنا شخصاً متعلماً تعليماً جيداً يجيب اجابات دقيقة فيما يتعلق بتعليمه المبكر بقدر المستطاع . ان مثل هذا يكون دون ريب مثلاً نادراً على خليط من الظروف المناسبة التي تتيح قدراً كبيراً من الصحة ، غير أن الأجوبة لن تكون فقط عرضة لجميع ضروب الوهن التي ذكرناها حول التحيز الشخصي وخيانة الذاكرة ، بل تتعرض أيضاً كذلك لكل شرور الشك التي ينطوي عليها « السؤال المغرّر » . ولو أن نفس الشخص قد طلب اليه أن يتحدث عن تعليمه المبكر في قصة واحدة غير محددة ، فان من الجائز جداً أن يكون ابرازه لبعض الأمور وسكوته عن بعضها الآخر ، مختلفين واكثر كشفاً للحقيقة . ومع ذلك فان مثل هذه الأسئلة المكتوبة ستكشف دون شك عن الكثير من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بطريقة سواها [١٣] . أضف إلى ذلك أيضاً أن هذه الأسئلة المكتوبة يراد بها الآن في الغالب محاولة التغلب على المساوىء الكامنة في « السؤال المغرر » بافساحها المجال أمام التعليقات أو « الملاحظات » وان مؤرخ « الجامعات في العصور الوسيطة » سوف يرهن آلة كتابته ويسافر حيث تقبع أكثر

الارشيفات بعداً وعزلة ليفحص مثل هذه الأسئلة المكتوبة ان وجدت ، ولنقل ، في جامعة بولونا في القرن الثـــاني عشر . وإذا كان هذا الشخص أحياناً أقل حماساً بخصوص الجهود التي قد تمدّ مؤرخ المستقبل من أبنـــاء القرن العشرين – عرضياً – بوثائق تشاكلها ، فان ذلك سببه أن اسئلتهم ليست فقـط « اسئلة مغرورة » بـل هي في الغالب مضلّلة ومحمّلة ، أو لأنـ ادعاءات كبيرة تقوم حول ما تعنيه هذه الاسئلة . تدبر بعض « الاستفتاءات الشعبية » الحديثة وبعض التقارير عن « الرجل الامريكي » التي كانت في الواقع استفتاءات لبعض المجموعات وتقارير عـن بعض الذكور فقط ، على الرغم من أنها قد تكون على درجة كبيرة من الموثوقية فيما يتعلق بأولئك الذين استفتوا والذين كتب عنهم .

(٥) الوثائق والتصانيف الحكومية

يبدي الكثير من المؤرخين احترامـــاً زائـداً نحو الوثائـق والتصانيف الحكومية وهذا التمييز يشاركهم فيه بعض علماء علمي السياسة والاجتماع . على أننا يجب في هذا المقام أن نتذكر مـا قيل من قبل عـــن التواريخ الرسمية (في الفقرة قبل السابقة) . ويجب علينـا أن لا ننسى أن أنواعاً عديدة من الوثائق الحكومية كثيراً ما لا تكون حتى وثائق أصلية . ومما لا ريب فيه أن الوثائق – أساسية وحقيقية واحصائية ومالية – تتوفر عادة في المنشورات الحكومية ليس الا ، ويلزم على هذا أن تؤخذ منها أو أن لا تؤخذ البتة ، ومع ذلك ، فان محررها المسئول ، الذي ترتكز في النهاية على سلطاته ربما لم يكن هو جامعها ، وربما كان على جامعها أن يعتمد على عدد غفير من الموظفين الذين هم من الاشخاص ذوي المسئولية المحدودة – وربما كانوا ممن

يستخدمون استخداماً مؤقتاً وأحياناً تكون خبرتهم بأخذ الاحصاءات واضحة الضعف ، وهم كذلك ضعيفون في عملهم سواء أكانوا احصائيين أو مساحين أو فاحصين أو مثمنين . وعلى ذلك فان بعض أنواع المنشورات الحكومية ليست في مصاف المصادر الأوّلية البتة ، بل هي مجموعات من تقارير لعديد من الجامعين ، ولربما كانت بعيدة بمراحل عديدة عن المشاهدة الفعلية ، التي تطبق في مثل هذه الاحوال ، غير أنها عندما تكون تقارير تسجل ما يدور في جلسات الهيئات الحكومية ، أو القوانين والتنظيمات فانها حينئذ يمكن بكل جدارة أن توصف بأنها مصادر أولية . وقد تختلف التصانيف الحكومية عن السجلات الحكومية من حيث الامر الهام التالي ، وهو أنه كلما بعد النشر عن أصل الاشياء المجموعة ، ازدادت امكانية الوثوق بها . فان مرور الزمن قد يسمح باجراء تصحيحات في التصانيف القديمة ويعطي قدراً أكبر من الاهتمام في وضع التصنيف وتحسين أساليب الحصول على المعلومات المتعلقة بتلك التصانيف ، وربما أيضاً يخفف من حدة الضغط السياسي على المصنفين .

(أ) فاذا كانت اجراءات الهيئات الحكومية هي سجلات اختزالية أو فوتوغرافية ، فيجب أن نعاملها كما بيّنا من قبل (ص ١١٢) . ومهما يكن من أمر فان مثل هذه الاجراءات كثيراً ما تكون موضع شك من حيث كونها سجلات يعتمد عليها . (١) فهي أحياناً تكتب بعد وقوع الحادثة بوقت طويل جداً . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك المجلدات الأولى من جريدة المونيتور Moniteur وجميع سجلات المداولات البرلمانية الفرنسية Archives Parlementaires . فقد بدأت جريدة المونيتور، وهي التي أصبحت الجريدة شبه الرسمية لاجتماعات الثورة الفرنسية ، تصدر في تشرين الثاني (نوفمبر)

١٧٨٩ فقط . وبعد هذا التـــاريخ ذهب المصنفون وصنفوا أعداداً للفترة الواقعة ما بين شهر مايو إلى شهر نوفمبر . أما السجلات ، وهي التي تتعلق بمداولات الجمعيات التشريعية الفرنسية في الفترة ما بين ١٧٨٩ – ١٨٦٠ ، مع بعض الثغرات أحياناً – فقد وضعت بالفعل في عهد الامبراطورية الثانية . (٢) وحتى عندما يكون المحاضر سجلاً للحوادث حسب وقوعها فانها أحياناً قـد تنطوي على بعض « الحواشي » والاضافـــات الدخيلة ، وان سجل الكونجرس Congressional Record الذي قد يحشر فيه الاعضاء « خطباً » لم تكن ألقيت البتة ، لمثل صـارخ على ذلك النوع من اساءة استخـــدام الدقة التاريخية . (٣) وكثيراً ما يجرى على المحاضر « صقل » من حيث الأسلوب ودقة التعبير ان لم يكن من حيث المحتويات أيضـاً ، وهي بغير هذا تكون صادقة . ومثل هذه المعالجة لوقائع الجلسات هو في نظر المؤرخ الذي يعتني بالحياة الفكرية للمشتركين فيها هو تشويه لهـــا : فذلك أمر يجعل الاضطراب أو الفوضى تبدو هـــادئة والصراع يبدو مهذباً والتردد يبدو أمراً متعمداً ، بينما تبدو الاثارة وسوء الخلق وعدم الدقة في التخطيط أموراً قريبة من الحقيقة . وعمومـاً فانه حيث يبدو من التقارير الخـــاصة بالمناقشات التي تقوم بين أفراد الهيئات العمومية أو حيث مـا وجدت أن المتناقشين قد تكلموا في عبارات سلسة تامة مستقيمة اللفظ ، يمكن أن يفترض دون تحفظ أنهم قـد قرأوا أقوالهم أو صقلوها بعد أن ألقوهـــا ليعدوها للنشر ، هذا بالرغم من أن هنالك أمثلة ملحوظة لمتكلمين يستطيعون أن يرتجلوا ملاحظات مصقولة سلسة . وعندما تصنف الوثائق الحكوميـة أو تصقل أو تطرأ عليها اضافات بالطرق المتقدمة ، فربما تكون أصلية (بمعنى أنها أقدم ما يمكن العثور عليه) بدون أن تكون بالضرورة مصدراً من المصادر الاولية .

(ب) أما القوانين والتنظيمات ، فربما تبدو لأول وهلة وثائق ، هوية مؤلفها مجهولة تماماً ، غير أن تسليط نور الفكر لمدة وجيزة عليها يكشف أنها تعبير عن آمال ، ومخاوف وأوامر ، وتهديدات ، أو تأملات فرد أو مجموعة من الأفراد . فعندما قتلت قنبلة ألمانية وقعت على بيت اللورد ستامب Stamp في شهر نيسان (أبريل) عام ١٩٤١ ، اللورد نفسه وهو رجل المال المعروف ، وزوجته ، وابنه ويلفرد Wilfred ، في بيتهم في كينت قرر مجلس اللوردات أن الابن قد عاش ثانية واحدة بعد مقتل أبيه ، على الرغم من عدم تخلف أي شاهد على قيد الحياة يثبت ادعاء المجلس . ولو أن الوفاة قد أصابت ويلفرد أولاً ، لما كان لورثته أي حق في لقب اللورد ستامب . ولقد جاء قرار مجلس اللوردات معبراً عن رغبته في أن يكون لأرملة ويلفرد وبناته حق الاحتفاظ بالألقاب بحكم حياة ويلفرد لمدة ثانية واحدة بعد وفاة أبيه [١٤] .

وان القوانين الكلفنية الصادرة في جنيف ، والتي توجب توقيع عقوبات مخيفة على الانحلال الجنسي ، ربما كانت أقل دلالة على السلوك الاجتماعي في جنيف ، منها تصويراً لفلسفة كلفن الاجتماعية . وعلى كل حال، فان التكوين الرسمي للقوانين والتنظيمات ، هو دليل على ما تنطوي عليه أصلاً ، أما الدوافع والمشاعر التي تكمن وراءها فهي مسائل يستدل عليها بالاستنتاج فقط .

(٦) التعبير عن الرأي واساليبه

ان مقالات التحرير ، والمقالات ، والخطب ، والكتيبات ، والرسائل

الموجهة الى المحرر والآراء التي يبديها الرأي العام وما شاكلها ، هامة من وجهة نظر المؤرخ ، سواء أكانت صبغتها فردية أم عمومية . أمـــا من حيث ابرازها للحقيقة أو الواقع فانها ، قد يعتمد عليها وقد لا يعتمد . وامر ذلك يرجع الى كفاية مؤلفيها من حيث كونهم شهوداً عدولاً . والاسئلة تثار فيما يتعلق بصدق هذه الامور ، حتى من حيث كونها معبرة عـــن الرأي ، الذي يجب أن يبرهن عليه بشاهد او دليل آخر ، ومع ذلك فان مثل هذه الوثائق هي في الغالب أحسن المصادر التي يستطيع المؤرخ الوصول اليها ، تعبيراً عن الرأي .

ولا بد من أن نحذر من الخطر الناشىء عن ميل الناس الى الاعتقاد بأن اتفاق أكثر من رأي ، يثبت النقطة التي يتفق عليها ثبات حقيقة واقعة . فلو أن آلافاً من المعاصرين لبراكسيتليس Praxiteles ، قالوا بأنه قـــد كان نحاتــاً يتقن فنه ، وأن نفرا قليلا منهم قالوا بأنه كان نحاتاً رديئاً ، فان ذلك لن يكون سوى استفتاء للآراء ، يبين رأي معظم الافراد الذين استشيروا في الامر ، ولكن لا يقوم دليلا على أن براكسيتليس كان نحاتاً جيداً . ولا ريب في أن أدق استفتاء للرأي العام يقرر درجات الاستفتاء على مسألة ما بين أولئك الذين تمثلهم عينة المقترعين ليس الا ، اذ أنه لا يبين ، ولا يقوم دليلا على صحة الآراء المقدمة أو على حقيقة المعلومات التي يتضمنها الاقتراع .

أما معرفة مقدار الجودة في نحت براكسيتليس أو أي فنان آخر فربما كانت هذه مسألة « لا يمكن تأريخها » . اذ يجب على المرء أولاً أن يحدد الصفات التي تجعل من فنان فناناً جيداً ، ثم نعرف الى أي حد تحلى الفنان نفسه بتلك الصفات . والنقطة الثانية ، ربمـا كان التحقق منها أمراً

يعتمد الى حد كبير على التعبير عن الرأي أكثر من أن يكون دليلاً يستند الى المراقبة . حتى لو أن مثل هذا الرأي والدليل كانا قد كونا بعناية وحيطة ، فسوف يكون هنالك مجال للخلاف حول ما اذا كان من الصواب أن يبدأ بتعريف الصفات المطلوبة في « النحات الجيد » أولاً ثم فيما اذا كانت النسبة الصحيحة لكل صفة من صفاته قد دخلت في تكوين التعريف . ومثل هذه المشكلات الذوقية يمكن أن يوجد ما يوازيها بسهولة في علم الاخلاق . « والاحكام القيمية » كهذه ، كما سنرى (انظر فقرة « القيم المطلقة » في الفصل العاشر) هي روح التاريخ كما يراه بعض المؤرخين ؛ حتى أولئك المؤرخون الذين يغالون في « علميتهم » يعترفون بأن الضعف الانساني يجعل من الصعوبة على المؤرخ أن يتجنب اصدار احكام تتعلق بالجيد والصادق والجميل . غير أنه اذا كان بالامكان اثبات مثل هذه الاحكام فانها لا يمكن ان تقوم على أساس شهادة آراء المعاصرين لها .

والواقع أن هنالك مدرسة من المؤرخين الذين يرون أن القيم والآراء تتغير بتغير فترات التاريخ ، وأن ما يمكن تسويغه مبدأ من مبادىء الذوق الجمالي أو الخلق أو السياسة ، في وقت ما ، يمكن أن يكون أقل تسويغاً في وقت آخر ، وأن نماذج الفكر تتناسب والاحوال المعاصرة المنبثقة عن الجو الثقافي والتاريخي لفترة وزمن ما . وان ذلك الاعتقاد الذي سينفي صحة المبادىء المطلقة أو النظام الواحد للتفسير الصادق للتاريخ ، يسمى أحياناً بالنسبية الموضوعية « objective relativism » أو العلاقة التاريخية . وهو تطور ناتج عن القرن التاسع عشر ، ويسمى بـ « التأويل التاريخي » historicism ، وذلك ما سنبحثه مرة ثانية في الفصل العاشر . وهذا القول ، انما هو رد فعل على اعتقاد اولئك الاشخاص الذين يرون أن

الحقيقة ومعنى الحياة تكمن فقط في الله أو المنطق أو قانون الطبيعة أو المطلق ، واصحابه يفترضون ان الحقيقة ومعنى الحياة يجب أن يوجدا في التاريخ. ومثل هذا التأويل التاريخي يصر على علاقة الافكار بالظروف التاريخية (بما تحويه من آراء أخرى) ، وهو يقول بأن الافكار انما هي مجرد « انعكاسات للظروف الاجتماعية التي نبتت فيها [١٥] . « والنسبة الموضوعية» ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الاجتماع الخاص بالمعرفة (Soziologie des Wissens) وهذه الى حد كبير مدرسة فكرية المانية ، وجدت جذورها في هيجل وماركس عن طريق فيبر ودلتي وتريلتش الى مينيكه ومنهايم .

ومهما يكن من أمر فاننا يجب ان نشير الى ان تريلتش ومنهايم يصران على ان تأويلها التاريخي لا ينطوي على النسبية التاريخية الفجة التي يميزانها من الاتصالية relationism ويرفضان كل عقيدة تقول بالوصل والكمال الكلي totality . ويحتمل ان تنطوي النسبية على قدر من اللاأبالية بالمقاييس الخلقية والذوقية الجمالية . وكذلك فانها تتضمن سوء تقدير ناجم عن أمزجة شخصية ومؤثرات سريعة الزوال لم يبذل المقدر الجهد المناسب ليخلص نفسه منها ، أكثر من تلونها بلون ناجم عن ظروف ثقافية ، و « أجواء فكرية » ، و « اطارات ذهنية » ، لا يمكن لأي انسان ان يهرب منها هرباً كاملاً . « أما مسألة الاتصالية هذه أو النسبية الموضوعية » فانها تهدف الى معرفة تلك المجموعة من المستويات التي تميز أناساً بعينهم أو فترة بذاتها كأحسن ما يكون التمييز . وعلى هذا فان مؤرخي هذه المدرسة ينادون بالبحث عن نوع مختلف من القيم — تلك التي تفسر ايديولوجية الحقب التاريخية تفسيراً موضوعياً [١٦] .

(٧) القصة والاغنية والشعر

لقد بين وليم جراهام ممنر بوضوح أهميـــة المؤلفات الادبية لدى عالم الدراسات الاجتماعية الأمريكي [١٧] . ذلك أن لهـــا أهميتها بالنسبة للمؤرخ كالوثائق سواء بسواء . (١) فهي تنم عن حب المؤلف وكراهيته وعـن آماله ومخاوفه . (٢) وهي تمد المؤرخ بشرح لبعض نواحي الطابع المحلي ، والبيئة التي ساعدت على تكوين وجهات نظر المؤلف . وعلى سبيل المثال ، نقول ان الكثير من معرفتنا بالعادات الاجتماعية الرومانية في عهد اغسطس يرجع الى أشعار فرجيل وهوراس وأوفيد وغيرهم من معاصريهم . وعندما يحدثنا شوسر Chaucer عن ان رئيسة الدير في قصص « كانتربري » كانت تتكلم اللغة الفرنسية بلهجة مدرسة ستراتفورد أتباو Strattford - atte - Bowe على الرغم من انها لم تكن تعرف لغة باريس الفرنسية ، وانهـا لم تكن لتدع قطعة من الطعـــام تسقط من بين شفتيها على صدرهـا ، أو لتبلل أصابعها في اناء المرق ، وانها كانت تمسح شفتيها بعناية ، وانهـــا لم تكن تترك أية بقعة من الدهن على فنجانها ، فاننا لا نعرف مقاييس أصـــول اللياقة لدى شوسر فحسب ، وانما نعرف أيضاً شيئاً عن انجلترا على عهـد شوسر . وعندما يجعل شيكسبير عطيل يقول مندهشاً :

... انها لعنة ما يسمى بالزواج
هي التي تجعلنا نسمي تلك المخلوقات الرقيقة (النساء) زوجاتنا ،
وليست شهواتنا ! كم تمنيت أن أكون ضفدعاً ،
أعيش على البخار المتصاعد من مياه بئر ،
لا أن أعيش في كنف شيء أحبه ، من أجل مصالح أخرى .

نجد ان كلا من آراء شيكسبير والناس في عصر الملكة اليصابات المتعلقة بالزواج ، تنعكس الى حد ما في هـــذه الأبيات . ولقد وُضع مؤلف كبير عن عادات الفرنسيين في القرن السابع عشر وهـذا المؤلف يعتمد اعتماداً كبيراً على المصادر الأدبية (١٨) .

ان المختصين من ذوي الخبرة الواسعة فيما يعرف « بالعلوم المساعـــدة للتاريخ » قد توصلوا الى نتائج مذهلة للغاية ، بها أصبح المؤرخون ، الذين يعملون في ميادين قد عمل فيها هؤلاء المختصون ، في غير حاجة كبيرة الى الاعتماد على المصادر الأدبية وحدها كما كانوا من قبـل . فلقد أمدهم علمـاء الكتابات الأثرية بسجلات للكتابات الأثرية المـأخوذة من الآثار القديمـة ، والمقابر ، وعظام الحيوانات ، وألواح الفخار . أما علماء أوراق البردي فقد استطاعوا أن يقرأوا الافكار والكلمات المسطورة على أوراق الـــبردي المصرية القديمة . وأما علماء الخطوط القديمة ، فقد أعدوا نصوصاً مطبوعـة لبراءات ومخطوطات تعود إلى العصور الوسطى تصعب قراءتهـــا إلا على الخبراء . غير انه رغم كل هذا فما زال المؤرخون المختصون بدراسة السلوك الاجتماعي ، والنماذج الثقافية للصين القديمـــة ، وكذلك لعهود التوراة ، والانجيل ، والتاريخ اليوناني ، والروماني ، والعصور الوسيطة ، لا يجدون إلا مراجع قليلة تفوق مؤلفات كتبت في تلك العصور وتعالج الفلسفة ، والقصة ، والرواية التمثيلية ، والشعر . ومهما يكن من أمر فان المؤرخ لا يجرؤ عادة على استخدام المعلومات التي تحويها هـــذه المؤلفات إلا إذا كان هنالك ما يؤيدها من الدراسات الأخرى ، لأنه لا يستطيع أن يحدد الطابع المحلي إلا إذا تعرف على المحل نفسه جيداً .

(٨) الاساطير الشعبية واسماء الاماكن والامثال

وهذا الامر تبدو صحته واضحة في الاساطير الشعبية ، وان قصص وليم تل بطل حرب الاستقلال السويسرية الخرافي ، والدكتور فاوستوس ، عراف القرن السادس عشر ، لهي أمثلة طيبة على الاساطير الشعبية ، التي يمكن أن تنبئنا بالكثير عن آمال الناس الذين تطورت بينهم هذه القصص وعن خرافاتهم وعاداتهم شريطة أن يكون المؤرخ (أو دارس الاساطير الشعبية) قادراً على التمييز بين النسيج الخرافي والاسس الصحيحة في هذه القصص . ويمكن أن يقال نفس الشيء عن الاساطير العالمية الشهيرة ، سواء تبلورت على شكل ملاحم هومرية أو على شكـــل أقاصيص في الكتب المقدسة . وكذلك فان للاناشيد الشعبية الاسطورية ، أهمية تاريخية مماثلة . وربما يكون صحيحاً أن « الجزار ، والخباز ، وصانع الشموع » ، قد كانوا أعضاء في أهم نقابات انجلترا في العصور الوسطى ، وأن جاك هورنر الصغير Jack Horner ، كان أحد نبلاء بلاط الملك هنري الثامن ، الشغوفين بالاستيلاء على الاراضي ، غير أن كاتب الاساطير الشعبية الذي يكتشف مثل هـذه الاشياء يستفيد من معرفته بالتاريخ أكثر مما يفيد المؤرخ . وكذلك فان اسماء الاماكن تكاد تحتل نفس المقام . فان اسماء مثـــل باث Bath أو إكس Aix أو آخن Aachen ، قد تساعد على تحديد مواقع أماكن المياه القديمة ، وان الانتشار الواسع للاسماء الفرنسية في جغرافية أمريكا الشمالية ، قد يساعد بدوره على توضيح مغامرات المستكشفين والمستوطنين الفرنسيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، غير أنه ربمـــا كانت هذه الاسماء حديثة العهد أيضاً . ثم أن أمثالاً خاصة ، قد تكشف عن أشياء محلية لا عن اقتباسات خارجية ، ولكنها عندما تقف بمفردها فانهـا تكون علامات على

أمكانات ليس الا . ولسوء الحـــظ ، فانـه بالنسبة لكثير من التطورات التاريخية في الازمنة السحيقة ، لا نجـــد أكثر من مثل هـذه الاشارات الضعيفة .

الترابط بين الوثيقة والاطار التاريخي

ويمكننا أن نقول في ايجاز أن المثـال ، والاسطورة الشعبية ، وأسماء المكان ، وكذلك القصـة ، والاغنية والشعر ، تحتاج الى قالب تاريخي ، لكي يصبح بمقدور المؤرخ أن يستفيد منها . غـير أن هـــذا ينطبق على الوثائق التاريخية عمومـاً ، سواء كانت قصة أو غـير قصة ، وسواء أُعدت بقصد أو عن غير عمد ، ليبحثها المؤرخ . وفي الوقت الذي لا مراء فيه بأنها تعكس الى حد كبير الجو الثقافي للايام التي صدرت فيها أو « روح العصر » (Zeitgeist) فان المؤرخ الذي لا يعرف شيئاً عن تلك العصور الخاصة بدقة ، لا يمكنه أن يعرف بالضبط الى أي حد تأثرت الوثائق بروح العصر أو اختلفت معـه أو أثرت فيه . وعلى ذلك يتحتم علينـــا دراسة « روح العصر » لكي نفهم أية وثيقة معاصرة على وجهها الاكمل ، وكذلك فانه صحيح أيضاً أن الوثائق التي ترجع الى فترة معينة ، ستمكن المؤرخ من أن يتفهم روح عصرها .

المصادر الثانوية

كثيراً مـــا يجد المؤرخ نفسه مضطراً للاعتماد على مصـادر ثانوية أي (مؤلفات مؤرخين آخرين) يستعين بها على معرفة الجو المحيط بالوثائـــق

المعاصرة التي هو بصدد التعرض لها. وهو كثيراً ما يجد أيضاً انه بالقدر الذي يمكنه مصدر ثانوي من فهم وثيقة معاصرة فهماً أفضل ، فان ذلك الفهم الصحيح لتلك الوثيقة المعاصرة ، سيمكنه من تصحيح المصدر الثانوي نفسه . وفي النهاية يجد ان خير امتحان لمعلوماته ينبثق عن تحليل نقدي للشواهد المعاصرة للحوادث التي يتصدى لها .

ومن هنا ، كانت القاعدة العامة عند المؤرخ أن يقف موقف المتشكك مما يرد حتى في أحسن المصادر الثانوية ؛ وعليه أن يرجع الى هذه المصادر الثانوية في أربعة أغراض لا غير وهي : (١) لكي يسترشد بها على كيفية قولبة الدليل المعاصر والشاهد على مشكلته التي يبحثها على أن يكون دائماً مستعداً لأن يتشكك في المصدر الثانوي كلما ظهر له ان تحليلاً منطقياً للدلائل المعاصرة يصحح المعلومات الواردة في تلك المصادر ، و (٢) لكي يحاول بوساطتها أن يصل الى مصادر جديدة ، و (٣) لكي يأخذ منها اقتباسات أخذتها هي من مصادر معاصرة أو غير معاصرة على شرط ألا تكون مثل هذه متوفرة توفراً أتم في مكان آخر وعلى شرط أن يشك دائماً في دقتها لا سيما إذا كانت مترجمة عن لغة أخرى ، و (٤) لكي يشتق تفسيرات ، ويفترض فروضاً خاصة بمشكلته شريطة ان يكون آخذاً بعين الاعتبار فحصها أو تحسينها ، وان لا يكون قصده قبولها مباشرة بتاتاً .

وعلى العموم ، فان القاعدة المتعلقة بمرور الفترة الزمنية تطبق على المصادر الثانوية بخلاف — أو على عكس — تطبيقها على المصادر الاولية . فكلما بعدت المصادر الثانوية عن وقت وقوع الحوادث التي تصفها ، زادت إمكانية الاعتماد عليها . وليس السبب في هذا ان الاعتدال وعدم التحيز

يقلان بسبب بعد الحقبة التاريخية فحسب ، بل أيضاً لأنه بمرور الزمن يزداد احتمال العثور على مادة أوفر . وبالاضافة إلى ذلك فان الكاتب المتأخر يستفيد من مزية الاستعانة بالمواد والتفسيرات ، التي تحتوي عليها التفسيرات السابقة المتعلقة بموضوعه . ولعله من سوء الطالع حقاً ان المؤرخين المتأخرين ليسوا دائماً على نفس القدر من الكفاية كالمؤرخين الأولين ، فهم في الغالب مجرد كتاب من الدرجة الثانية ، يقتنعون بمجرد حشو كتاباتهم بمنقولات من المؤلفات السابقة لهم دون أن يقدموا دليلاً جديداً أو وجهة نظر جديدة في بحوثهم .

[٦] مشكلة أصلية المصدر أو النقد الخارجي

حتى هذا الحد كنا نفترض الصحة في الوثائق التي عالجناها . ومشكلة الصحة هذه يندر ان يهتم بها العالم الاجتماعي أو العالم النفساني أو عالم الانثروبولوجيا الذي يعالج عادة كائناً حياً يستطيع أن يراه ، وهو يكتب سيرته ، ويستطيع أن يستجوبه حول النقاط التي تكون موضع الشك . حتى في المحاكم لا تصبح مسألة صحة الوثائق مشكلة صعبة إلا في أحوال نادرة فقط ، عندما لا يستطاع احضار كاتب الكتابة أو شاهدها[1] . غير ان مثل هذه الأحوال لا تكون نادرة بالنسبة للوثائق التاريخية ، بل هي في الواقع كثيرة بالنسبة للمصادر المخطوطة ، أما أن يقل الشك في الصحة في المصادر المطبوعة ، فذلك يرجع الى أن الذي يقوم بتحريرها يكون محرراً حاذقاً يحرص على تحري صحتها والتثبت من ذلك الأمر .

الوثائق المزورة أو المضللة

ان تزوير وثائق بأكملها أو أجزاء منها أمر لم تجر العادة به ، إلا أنه من الشيوع بحيث يتطلب من المؤرخ الحذر أن يتخذ له الحيطة دائماً . أما

تزوير الوثائق التاريخية فله أسباب عدة . فهي أحياناً تستغل من أجل تثبيت ادعاء أو لقب باطل . ومن الامثلة البارزة على هذا هبة قسطنطين ، التي كان يُستشهد بها في المناسبات لتدعيم النظرية القائلة بأن البابوات لهم حقوق إقليمية واسعة في الغرب . وفي سنة ١٤٤٠ برهن لورنزو فالا Lorenzo Valla ، مستعيناً استعانة كبيرة بالاخطاء التاريخية التي تقع في تسلسل الحوادث من واقع للاسلوب والاشارات ، انها كانت هبة مزوّرة . وأحياناً أخرى تزيف الوثائق من أجل بيعها ، فقد ظهرت رسائل مزورة للملكة ماري انطوانيت [٢] مراراً وتكراراً لهذه الغاية . وقد زور بائع تواقيع (اوتوجرافات) من فيلادلفيا اسمه روبرت سبرنج Robert Spring ، ذات يوم مئات من التزويرات الماهرة ، خادعاً بذلك هواة جمع تلك التواقيع . ومن الأمثلة الحديثة المشهورة على التزوير مراسلة ابراهام لنكولن وآن روتلدج Ann Rutledge التي انطلت على مجلة اتلانتيك الشهرية Atlantic Monthly في سنة ١٩٢٨ .

وأحياناً تزور الوثائق لاعتبارات معاشية دون مستوى التزوير المشار اليه . وأحياناً تقوم الحقائق التاريخية على نكتة واقعية ، كما هو الحال في مقالة هـ . ل . منكن H. L. Mencken عن « تاريخ » حوض الاستحمام ، والتي كثيراً ما يشار اليها في الابحاث ، أو رسالة الكسندر وولكوت Alexander Woollcott الساخرة عن اعارة زوج دوروثي باركر (التي لم يوسل أصلها الى السيدة المفروض أنها مرسلة اليها البتة ، على الرغم من أنه قد أرسل نسخة الى السيدة المعار اليها) [٣] . وان مذكرات Mémoires مدام دي ايبني Madame d'Epinay هي مثال

بارز على تزوير كتاب كامل ، وقد استطاع هذا الكتاب أن يخدع مؤرخين لهم مكانتهم [٤] .

وأحياناً تكتب وثائق حقيقية لتضليل أشخاص معاصرين بأعيانهم ، ومن هنا يضلل بعض المؤرخين اللاحقين لهؤلاء . وقد ضللت عبارة افترض فيها أن قائلها هو الامبراطور ليوبولد الثاني ، وتبـــين وجهة نظره في الثورة الفرنسية ، ضلـّلت ماري انطوانيت وبالتالي معظم المؤرخين المدققين ، حتى انكشف أمرها في سنة ١٨٩٤ ، اذ أنها لم تزد على أن كانت أمنيات طيبة ، تفوه بها بعض المهاجرين الفرنسيين في أعقاب الثورة [٥] . وكان يحدث في الايام التي كان يتوقع فيها أن يفتح الجواسيس الخطابات المرسلة بالبريد ، أن يحاول كاتبو الخطابات أن يبزوهم في الذكاء بأن يلفتـوا نظرهم ، أو حب استطلاعهم ، لمصلحة الشخص المتجسس عليه لا الى الجاسوس أو الى مستخدمه [٦] . وفي الوقت الذي كان يمكن أن يحكم فيه الرقباء باعدام كتاب أو بحرقه وبسجن الكتاب الى الابـــد ، فانه لا يمكن أن يلام المؤلفون اذا نحلوا كتبهم لغيرهم . وعلى سبيل المثال ، فانه من الصعب علينا أن نتأكد من أن بعض الكتب التي كتبها فولتير فعلاً ، مـا زالت تنسب الى آخرين غيره ، وعلى هذا فانه يجوز للمرء أن يحرص على الاحتفاظ بقدر كبير من الشك فيما يتعلق بأمر وثيقة ، قد تكون أصلية . وقد قدم لنا برنهايم Bernheim قـائمة بوثائق كان يظن ذات يوم أنها ليست صحيحة الأصل ، ولكنها الآن مقبولة لا يطعن أحد فيها [٧] . ولعل أمر صعوبة الطعن هـذا ، هو الذي أدى بفنسنت ستاريت Vincent Starrett أن يكتب هذه الأبيات تحت عنوان « عقب الكفاح الطويل من أجل الشهرة » :

لا شك أنه من الممتع ، على ما أظن ،
أن تكون المصدر الأصيل
في مسألة من مسائل الأدب أو الدين غامضة ،
كتب امرؤ عنها كتيبا غير دقيق في وقت فراغه
ومن بعد هذا وإلى الأبد
يقتبس منها كل من خلفوا فنسنت من المستعيرين للكتب
في ملحوظة هامشية ثابتة [٨]

وبين الحين والحين ينجم تشويه طبيعة الكتب المطبوعة من جراء حيل المحققين . وما زال السؤال قائماً حول أي من الكتابات الكثيرة المعزوة إلى الكاردينال ريشليو ، كتبها هو بنفسه أو أملاها ، وكذلك الحال في ما يسمى مذكرات جان دويت Mémoires de Jean de Witt ووثيقة كولبير السياسية Testament politique de Colbert فان جزءاً صغيراً منها كتبه جان دويت ، وكولبير . على أن المذكرات المعزوة إلى كوندورسيه Condorcet وويبر Weber أخي ماري انطوانيت بالرضاعة ، وعديداً من المؤلفات المعزوة إلى نابليون الأول ، هي من وضع أناس غيرهم . ولا ريب في أن بعض أعداد الجرائد اليومية ، وضعت قبل تواريخها ، التي تحملها ، بمدة طويلة ، وأعداد جريدة المونيتور تعطينا بعض الأمثلة الطيبة على ذلك (انظر ص ١٢٧ فيما سبق) وان العديد من مذكرات نابليون اليومية قد ألفها أناس كثيرون من واقع كتاباته . على أن ظروف تزييف الحقائق التاريخية في حد ذاتها أو تشويهها قد تكشف في أحيان كثيرة عن معلومات سياسية وثقافية سرية هامة — وهذه الكشوف لا تثور حول نفس الحوادث والاشخاص كما لو أن هذه الوثائق

المزورة كانت في واقعها حقيقية لا زيف فيها .

اختبار صحة المصدر

ولكي يميز المؤرخ الوثيقة الاصلية من الوثيقة المزيفة أو المحرفة ، يجب عليه أن يستخدم الاختبارات المتبعة في مثل هذا الأمر في التحري البوليسي والقضائي . فبعد أن يصل إلى أفضل تخمين عن تاريخ الوثيقة (انظر الفقرة الأخيرة في الفصل السادس وفقرة بعنوان « تعيين التاريخ التقريبي » في الفصل السابع) يختبر المواد الكتابية ليرى فيما إذا كانت متأخرة عن التاريخ الذي ترجع اليه الوثيقة . فالورق كان نادراً في أوروبا في القرن الخامس عشر ، والطباعة كانت مجهولة آنذاك ، وأما أقلام الرصاص فلم يكن لها وجود هناك قبل القرن السادس عشر ، وأما الطباعة على الآلة الكاتبة فلم تخترع إلا في القرن التاسع عشر ، ولم يصل ورق الهند إلا في نهاية ذلك القرن . وكذلك يفحص المؤرخ الحبر بحثاً عن العلامات التي تحدد عمره أولاً باحثاً عن تركيب كيماوي يثبت أنه متأخر عن تاريخ الوثيقة . وبعد أن يبذل جهده في معرفة مؤلف الوثيقة (انظر فقرة « تحقيق هوية المؤلف » في الفصل السابع) ، يتدبر فيما إذا كان بمقدوره أن يتحقق من الخط والتوقيع والخاتم وأصل الورق أو العلامة المائية المميزة في الورق . وحتى عندما تكون الكتابة غير مألوفة للمرء ، فانه يمكن مقارنتها بعينات موثوق في صحتها . ويمكن الرجوع في هذه الحالة إلى ما يسميه الفرنسيون إيسوجرافي Isographies أي قواميس السير التي تدون عينات من خط يد كل مؤلف مشهور . ولقد عرف الخبراء الذين يستخدمون الأساليب المعروفة بفن معرفة الكتابة القديمة Paleography ،

وحل المستندات القديمة — وكان أول من رتبها هو مابلون Mabillon في القرن السابع عشر (انظر الفقرة : العلوم المساعدة للتاريخ) منذ أمد طويل ، لبعض فترات التاريخ ، أنه في مناطق خاصة وفي أزمنة خاصة كانت الكتابة اليدوية والاسلوب والصيغة التي قامت عليها الوثائق الرسمية ، كانت هذه إلى حد بعيد تقليدية لها قوالب معروفة . لقد كانت الاختام Seals موضع دراسة خاصة من لدن دارسي الاختام Sigillographors ، ويستطيع الخبراء اكتشاف الكاذبة منها (انظر الفقرة نفسها) . أما الأسلوب الذي يدل على تاريخ لاحق (سواء استخدمت فيه المصطلحات ، أو الحركات ، أو الترقيم) ، فيمكن أن يكتشفه المختصون الذين لهم دراية بأساليب مثل تلك الوثيقة المعاصرة [٩] . وكثيراً ما يكشف هجاء الكلمات ، وخصوصاً أسماء الاعلام والتوقيعات (اما لأنها جيدة أو رديئة جداً أو أنها من زمن لاحق) ، عن التزوير ، وكذلك الحال مع القواعد النحوية . كذلك فان الاشارات التاريخية إلى الحوادث (كأن تكون مبكرة جداً أو متأخرة جداً أو سحيقة في القدم) أو تأريخ وثيقة في وقت يكون فيه الكاتب المزعوم في الغالب غائباً عن المكان المحدد في الوثيقة ، كل هذا يكشف عن التزوير . وفي بعض الأحيان يلجأ المزور الماهر إلى تتبع أحسن المصادر التاريخية بعناية فائقة ، ويصبح تزويره بالتالي ، في فقرات بعينها ، نسخة طبق الأصل من تلك المصادر المنقول عنها ، وان أمر ذلك المزيف الذكي ليفتضح حين يجري تعديلات في الأصل بحيث يبدو الأصل خلواً من كل خطأ أو انحراف ، وهو أمر غير مألوف عند أدق المؤلفين ، كل هذا يفضح روايته الملفقة [١٠] . ومهما يكن من أمر ، فانه عادة إذا كانت الوثيقة محفوظة حيث يجب أن تكون — مثلاً في سجلات أسرة ، أو بين أعمال متجر أو أوراق محام ،

أو في سجلات مكتب حكومي (ولكن ليس لمجرد أنها في مكتبة أو في مجموعة هاو) ، فان ذلك الحفظ ، (أو تلك الحوزة ، كما يسميها رجال القانون) [١١] ، يجعلنا في الغالب نعتقد أنها وثيقة أصلية .

الوثائق المحرفة

ان الوثيقة التي تجيء مزورة في جملتها أو في جزء كبير منها ، نتيجة جهد متعمد ، لكي تضلل وتخدع ، كثيراً ما يكون من الصعب أن نزنها ونبين قيمتها ، ولكنها أحياناً تسبب إشكالاً أقل مما تسببه وثيقة غير موثوق في جزء بسيط منها فحسب ، لأن مثل هـــذه الاجزاء تنتج في الغالب عن خطأ غير متعمد ، لا عن تزوير مدروس . ومثل هذه الوثائق نجدها غالباً في نسخ لوثائق اختفت أصولها ، وهي تتسبب عموماً عن ذلك النوع من الخطأ الناتج عن الحذف ، أو التكرار ، أو الزيادة ، وهي أمـور يعتادها أي شخص قام باعـــداد مثل تلك النسخ بنفسه . وهي قد تنجم كذلك عن قصد متعمد في التبسيط والاضافة وتكملة الوثيقة الاصليـــة لا عن الاهمال . ومثل هذا التبديل قد يتم عن حسن نية في المرة الاولى عندما يتوجه الانتباه الى التدليل على الفروق بين النص الأصلي والقواميس الملحقة بالنص لشرح المفردات الصعبة أو الذيول ، غير ان الناسخين اللاحقين لا يهتمون الاهتمام اللازم بالتنبيه الى مثل تلك الفروق .

ان هذه المشكلة مألوفة للغاية لدى علماء اللغة الكلاسيكيين وكذلك لدى نقاد الكتاب المقدس ، ذلك أنه ندر أن تتوفر لديهم نسخ يقل عمرها عن ثمانية قرون ، وتكون تلك النسخ قد مرت بمراحل عديدة من النسخ

تبعدها عن النسخة الاصلية ـ أي أنها نسخ عن نسخ ، وأحيـاناً هي نسخ عن ترجمات منسوخـــة عن ترجمات مأخوذة من نسخ أخرى وهكذا . ويعطي علماء اللغة لمثل هذه المشكلة الهادفة الى ايجاد نص دقيق اسم النقد النصي Textual criticism ، وفي دراسات الكتاب المقـدس تسمى أيضاً النقد ذا الحد الأدنى Lower criticism وعلى المؤرخ ان يستعـير فنه في هذا المضمار من علماء اللغة ومحققي الكتاب المقدس.

تكملة النصوص الناقصة

ان تكملة النصوص الناقصة فن معقد ، غير أنه يمكننا أن نصفه في ايجاز . فأول ما يقوم به المؤرخ هو ان يجمع أكبر عـدد ممكن مـــن نسخ النص المشكوك في أمره ، بالقـدر الذي تسمح به المثابرة في البحث والتنقيب . ثم بعـد ذلك تقارن تلك النسخ وعندئذ يتضح أن بعضهـــا يحتوي على كلمات أو عبارات أو فقرات بأكملها لا وجود لها في النسخ الأخرى . بعدئذ يتبادر إلى الذهن السؤال التالي : هـل تلك الكلمات ، أو العبارات ، أو الفقرات اضافات للنص الاصلي قـد وجدت سبيلها إلى بعض النسخ ، أم هل هي محذوفـــات سقطت من بعض تلك النسخ ؟ وللاجابة على ذلك السؤال لا بد من أن نقسم تلك النسخ إلى واحدة أو اكثر من واحـدة من « الأسرات » ـ أي مجموعات النصوص التي تشبه بعضها بعضاً شبهاً كبيراً ، وبالتالي يمكن أن تكون مشتقة اشتقاقاً مباشراً أو غير مباشر من نسخة واحدة أصلية لتلك الأسرة . ثم يبذل جهد آخر لعقد مقارنة بين المخطوطات من الاسرة الواحدة . وإذا كانت النسخ التي تنتسب إلى نفس الأسرة منسوخة من بعضها البعض ، كما دلّ هذا التقسيم

إلى أسرات داخليـة ، فان أقدم واحدة هي في الغـــالب (ولكن ليس بالضرورة) أقربها إلى الأصل . نستمر في هذه العملية بالنسبة إلى جميع الاسرات . وعندمـــا نصل إلى النسخة الاكثر قرابة إلى الأصل في كل أسرة ، نعقد مقارنة بين جميع هذه النسخ (الاصلية) وهي مقـــارنة تكشف في الغالب المفردات والفقرات التي توجد في بعضها ولا توجد في البعض الآخر . ومرة أخرى نجدنا نواجه السؤال التالي : هل هذه المفردات والفقرات اضافات إلى النسخ التي وجدت بها ؟ أم أنها محذوفات سقطت من النسخ الأخرى ؟ وعنـدئذ نقوم باعداد الفقرات المضـــافة أو المحذوفة وتحديدها . ثم ننظر في التغير في الخط ومشاكل تفاوت الاسلوب الزمنية ، وكذلك النحو ، والحركات ، أو تفاصيل الحوادث ، والآراء أو الاخطاء التي يبعد أن تكون من وضع المؤلف الأصلي ؛ كل هـــذه تكشف عن اضافات عرفت سبيلها إلى الكتاب في وقت متأخر . وعندما يصبح بالامكان أن نعزو الاسلوب ومحتويات الفقرات التي هي قيـد البحث إلى المؤلف ، فانه يصبح بالامكان أن يقال ، دون خوف ، إنها كانت أجزاء من مخطوطته الاصلية ، غير أنها سقطت بفعل ناقلين متأخرين . وعندمـا لا يمكن أن نردها إلى المؤلف ، فانه يصبح بالامكان القول إنهـــا لم تكن أجزاء من المخطوطة الاصلية . وفي بعض الحالات لا بد من تأجيل القرار النهائي حتى يكشف عن عدد اكبر من النسخ . وفي كثير من الأحوال يمكن اعادة النص الاصلي بكليته إلى ما كان عليه أصلاً ، أو إلى شيء قريب من ذلك .

وبطريقة مشابهة لهذه ، يستطيع المرء أن يقيم نصاً قريباً ، أو عين النص في المخطوطة الاصلية ، حتى عندما لا تتوفر لديه أية نسخة كاملة منها . ولقد حاول المؤرخ ولهلم جيزيبرخت W.Giesebrecht تلميذ المؤرخ رانكه

أن يرمم نصاً قال عنه إنه يجب أن يكون أصـلًا لعديد من السجلات التاريخية الراجعة للقرن الحادي عشر ، والتي لاحظ فيها وجوه شبه عديدة . وباضافة الفقرات بعضها إلى بعض ، وهي الفقرات التي بدا أنها تنحدر من السجل التاريخي المجهول ، رد النص إلى ما اعتقد أنه أصله . وبعد مضي ربع قرن من ذلك التاريخ وجد السجل التاريخي الاصلي وتبين أنه كان إلى حد كبير جداً يشبه نص جيزيبرخت .

العلوم المساعدة للتاريخ

ان مشكلة ترميم النصوص لا تزعج مؤرخ اليوم ازعاجاً متكرراً ، ولعل السبب الرئيسي لذلك هو أن الكثير من الخبراء ، ممن يعملون فيما يسميه المؤرخ بأنانية بـ « العلوم المساعدة للتاريخ » ، يمدونه بنصوص معدة اعداداً دقيقاً وتامـاً . ومنذ أن عرف جان فرنسوا شامبليون F. Champollion في سنة ١٨٢٢ كيف يحـل رموز الكتابة الهيروغليفية ، فان جزءاً من عمـل المختصين بدراسة تاريخ مصر القديم ، وعلمـاء أوراق البردي ، قد أصبح عبارة عن امداد المؤرخ بنصوص وترجمات لنقوش وأوراق بردي ، عثر عليهـا في وادي النيل ، سواء كتبت بهيروغليفية مصرية أو بكتابة هيراطيقية مستديرة أو ديموطيقية أو يونانيـة . وكذلك فان العلماء المختصين بالدراسات الاشورية قد أخـذوا ينشرون ويترجمون ، منذ أن تمكن سير هنري رولنسن H. Rawlinson في عـام ١٨٤٧ من حل رموز الكتابة المسمارية الفارسية القديمة وفي عام ١٨٥٠ من حـل رموز الكتابة المسمارية البابلية ـ أخذوا ينشرون النصوص التي وجدت على قوالب الصلصال المتخلفة عن حضارات بلاد ما بين النهرين القديمة . وكذلك فان

الدراسات المتعلقة بالكتاب المقدس ، حتى قبل أرازمس ، قد وجهت إلى جعل نص العهد القديم والجديد ، أقرب ما يكونان إلى النص الاصلي ، وإلى أكبر قدر ممكن من الشرح الكامل للحضارتين العبرية والهلنستية اللتين تنعكسان في الكتاب المقدس . ان علم مقارنة اللغات ، كما سبق أن بيّنا ، يعالج – بين ما يعالجه من أشياء – الاشتقاق من مختلف النصوص ، التي هي من أكثر النصوص صحة ودقة (لا سيما مـــا كان منها متعلقاً بالآداب الكلاسيكية) . وان عـــالم الكتابة الاثرية الكلاسيكيـة يرمم ويحقق النصوص اليونانية واللاتينية المأخوذة من النقوش الموجودة على شواهد القبور ، أو النصب التذكارية ، والعمائر اليونانية والرومانية القديمة . أمـــا عالم الكتابات الاثرية ، فقد صـــار بمقدوره ، منذ الوقت الذي وضع فيه مابلون Mabillon (ص ١٤٣) أصول علم الكتابة الاثرية ، وحلّ المستندات القديمة ، أن يرجع الكتابات الاثرية من العصور الوسطى ، إلى أصولهـــا الصحيحة ، وكذلك غيرها من الوثائق ، عن طريق الخط الذي كتبت به ، وهذه قد اتضح أنها كانت تختلف من مكان إلى مكان ومن زمـــان إلى زمان ، وكذلك عن طريق التقاليد والاشكال المختلفة ذات الطابع الخاص جداً ، وأن ينشروا في يسر نسخاً مطبوعة سهلة القراءة من هذه الوثائق . أما عالم الآثار القديمة ، فهو يحفر الأماكن الأثرية القديمـــة ويمدّ المؤرخ بمعلومات مشتقة من الآثار الباقية كالتماثيل ودور العبادة والخزف والمبـاني وأدوات البناء . أمـــا علم النميّات ، فقد مكن علماء النميّات من أن يتأكدوا من صحة قطعة النقود والمعادن وتاريخها ، وجعل بمقدورهم أن يحلوا رموز كتاباتها الأثرية ، وأن يشرحوها . وكذلك فعل علم دراسة الأختام فيما يتعلق بالاختام ، وهو بهذا قد قدّم آلة اختبار اضافية أخرى ، للتدليل

على صحة الوثائق التي ترد مختومة في آخرها . أما علما الرنوك والانساب ، فانهما يبرهنان على صحة الأروءة وتسلسل النسب ، كما أن علماء الانساب قدموا قواميس للاعلام وجداول للانساب . أما المفهرس فيمدنا بمعلومات فيما يتعلق بالكتب والمؤلفين ، فهو يمدنا بفهرسات وكتالوجات ، وقواميس أعلام ، ويحقق الكتب والمؤلفات القديمة ، والطبعات الأولى لبعض الكتب ، والمواد النادرة ، ويكشف عن التحريف ، ويبين هوية المؤلفات المجهولة المؤلفين . أما كاتب المعاجم (العالم اللغوي) فيعد المعاجم ، ويبين اشتقاق الكلمات ، وتاريخها ، ويورد أمثلة على اختلاف استعمالها ، وكان كثير من المعلومات التاريخية عرضة للاختفاء حتما ، لو أن علماء اللغة أخفقوا في تدوين أصول اشتقاق كلمات عديدة مثل « نار مشعلة للزينة » bonfire و « نعرة قومية » chauvinism و « الصين » china ، و « المقاطعة » boy-cott و « المحاكمة اعتباطاً » lynch و « رصف الارض بالحصى » macadamize (وهذا يعفينا من التفتيش عن الكلمات في القواميس) .
لقد درج العلماء المختصون بالعلوم الاجتماعية منذ أمد قصير ، مثل المربي والانثروبولوجي والعالم النفساني والعالم الاجتماعي ، على نشر قائمة بالأسئلة للاجابة عليها ، واستفتاءات شعبية ، واحصاءات عن تعداد السكان والتطور الاجتماعي ، وغير ذلك . وهذه النتائج التي يتوصل اليها من مثل هذه المواد العلمية والمسماة « الوثائق الشخصية » أو السير الشخصية والناتجة عن جهود العلماء المختصين بالعلوم الاجتماعية كانت — أو سوف تكون — ذات نفع للمؤرخ . وما دام عمل المؤرخ يتعلق بالمواد المطبوعة التي يحضرها المهرة من المختصين في « العلوم المساعدة للتاريخ » فانه يتجنب خطر التلاعب التاريخي العظيم ، وكذلك المخاطر الناجمة عن الوثيقة المحرفة . وهو قد

يتناول منشوراتهم هذه بالتحليل معتمداً على أنها وثائق أصلية ، وهو لا يحتاج سوى أن يقرر مقدار درجة موثوقيتها من حيث محتوياتها .

علم حساب التواريخ الزمنية من حيث هو علم مساعد (للتاريخ)

ان دراسة علم « حساب التواريخ » ، يبسّط للمؤرخ مسألة حيوية ، وهي مسألة قياس الزمن وضبطه . فعالم حساب التواريخ يشرح التقاويم العديدة التي كانت مستعملة في أماكن مختلفة ، في أزمان مختلفة ، ويجعل بمقدورنا أن نحول التواريخ من تقويم الى آخر . وهذا ليس بالأمر البسيط ، لأن تسجيل الزمن قد اختلفت طرقه في تاريخ عالمنا . حتى حين كانت أوروبا الغربية متحدة تحت راية الكاثوليكية ، وشاع فيها استخدام (التاريخ الخاطىء) لميلاد المسيح ، كنقطة البداية التي منها حسبوا تقدم الزمن ، فان عديداً من البلدان كانت تحتفل بالعام الجديد New Year في أيام مختلفة ، وهكذا فإن جزءاً من السنة على الاقل ، لم يكن يعرف الى أية سنة كان ينتمي . وعلى ذلك عمل البابا جريجوري الثالث عشر Gregory XIII ، في القرن السادس عشر ، على اصلاح المزيج الغريب من التقويم المصري والروماني والمسيحي ، الذي كان شائعاً آنذاك ، ومعروفاً باسم تقويم يوليان Julian Calendar ، وذلك بأن جعله يتسق وما عرف من علم فلكي في عهده ، ولكن العالم المسيحي آنذاك ، كان قد انقسم الى يونان ارثوذكس ، وكاثوليك وبروتستانت ، ولم يعمّ اصلاحه في بادىء الامر في البلاد الكاثوليكية . غير أن البلدان البروتستانتية ، قد قبلته بعد ذلك الواحدة تلو الاخرى ، ولم تتقبله الممتلكات البريطانية مثلاً الا في عام ١٧٥٢ ، عندما كان نظام التأريخ القديم يتخلف بمقدار أحد عشر يوماً

عن التقويم الجريجوري (النظام الجديد) ، وعندما كان التقويم القديم ، يسبق الجديد بعام واحد من أول كانون الثاني (ينـاير) حتى ٢٤ آذار (مارس) ، لأنه كان يجعـــل رأس السنة الجديدة يبدأ يوم ٢٥ آذار (مارس) . وهذا هو السبب الذي نحتفل فيه بعيد ميلاد واشنطن على أنه حدث يوم ٢٢ شباط (فبراير) ١٧٣٢ ، على الرغم من أن كتاب مواليد عائلته يسجله على أنه كان في شباط (فبراير) ١٧٣١. وان الاقطار الواقعة تحت النفوذ الارثوذكسي لم تقبل عموماً ، التقويم الجريجوري حتى القرن العشرين ، عندما كان تقويمها القديم ، يتخلف بمقدار ثلاثة عشر يوماً ، عن التقويم الجريجوري . وذلك يفسر لماذا لا يزال يشار الى ثورة ١٩١٧ البلشفية على أنهـا « ثورة اكتوبر » بالرغم من أن الروس يحتفلون بها سنوياً يوم ٧ تشرين الثاني (نوفمبر).

واننا نستطيـع أن نتجنب خطأين اذا ما تذكرنا أن التقويم الجريجوري ليس فيه السنة « صفر » ، فالقرن الاول بعد الميلاد يبدأ من العام واحد حتى العام مائة ، والقرن التاسع عشر من العام ١٨٠١ حتى ١٩٠٠ ، وأما القرن العشرون فيبدأ من ١٩٠١ وسوف يستمر حتى ٢٠٠٠ ، وعلى هذا فان النصف الاول من القرن التاسع عشر لم ينته الا في منتصف ليل ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥٠ (لا ١٨٤٩) ، ونفس هذا القول ينطبق على القرون السابقة مثل مـــا ينطبق على قروننا . ولنفس السبب ، فان حساباً للفترة الزمنية ، ما بين عام من أعوام قبل الميلاد وعام من اعوام بعـــد الميلاد يتطلب طرح واحد من مجموعها . وعلى ذلك فان الفترة الزمنية المنقضية ما بين ١/ق . م ، ١/ب . م ، لم تكن عامين بل عامـاً واحد ، والفترة مـا بين ٦٣ ق . م ، ١٤ ب . م (أيام أغسطس) هي ٧٦ سنة (بدل ٧٧) .
واليوم نجد أن جميـع العالم المسيحي ، وكثيراً من الخاضعين للنفوذ الغربي

يستخدمون التقويم الجريجوري ، غير أن بعض الاقوام من غـير المسيحيين (كالمسلمين والاسرائيليين) لا زالوا يستعملون تقاويم مشتقة من تقاليدهم الدينية المستقلة . وان محاولة جمعيات الثورة الفرنسية ، أن تتبنى تقويماً علمياً صادفت معارضة دينية وفشلت ، (بخلاف اصلاحهم للموازين والمقاييس ، عندما ادخلوا النظام المتري) وان اعداد الجداول المقارنة لمختلف اساليب تسجيل الزمن ، هي مهمة المشتغل بعلم حساب التواريخ وتسلسلها . وهو أيضاً يعدّ جداول وموسوعات بالاشخاص والحوادث وتواريخها وذلك لكي يجعل فن التحقق (التثبت) من التواريخ أيسر .

تباين المصادر

ان المؤرخ كثيراً ما يعثر على نصين مختلفين أو أكثر لنفس الوثيقة نشرهما خبراء مختصون . وفي التاريخ الحديث آلاف السجلات والمكتبات والاكوام والاقبية وملفات القضاة والمحاكم والاطباء وعلمـــاء الطب النفسي والمتاجر والهيئات الاجتماعية وجامعي التوقيعات وبائعيهـــا والاسر والملوك ورؤساء الجمهوريات والحكام والوزارات والجيوش والبحريات والاندية والاكاديميات والمحافل والبعثات وغيرها ، وكلها حافلة بالوثائق غير المنشورة وفيهـا يجد المؤرخ نفسه أمام غـــير نسخة مخطوطة أو مكتوبة على الآلة الكاتبة ، وكلها تمثل وثيقة واحدة ، ولكنها ليست نسخة طبق الاصل . ان الحصار الانجليزي للساحل الامريكي ، أثناء حرب الاستقلال الامريكية ، قـــد جعل من الضروري ارسال ثلاث نسخ أو أربـــع من رسائل هامة ، من امريكا الى فرنسا ، وان تلك النسخ لم تتفق دائماً في تفاصيلها . وفي المخازن المليئة بالورق المتعلق بالحرب العالمية الثانية ، لا بـد من وجود العديد من

المسودات أو النسخ لوثيقة واحدة ، ولا بـد أن تكون فيها بعض الاختلافات . في مثل هذه الاحوال يجب على المؤرخ ، كالعالم المختص بمقارنة اللغات ، أن يقرر أية نسخة هي الأقرب الى النسخة الاصلية ، من حيث الفترة الزمنية ، وهذا عادة ييسر مسألة البت في الاضافة والحذف وبالتالي في تفسير الاختلافات .

وكذلك أحياناً تكون النسخ المنشورة غير صحيحة ، وبالتالي تصبح المقارنة مع المخطوطة الاصلية أمراً ضرورياً [١٢] . وكثيراً ما تكون شروح المصادر وتفسيراتها خاطئة ، ويجب على المرء أن يتذكر دائماً الدرس الذي ترتب على المحاكمة التي اتهم فيها البروفسور ج. ب. فوستر G. B. Foster ، الاستاذ بمدرسة اللاهوت ، بجامعة شيكاغو ، حيث اتهم بالهرطقة . فعندما جيء به أمام مؤتمر كنسي متهماً بأنه قـد سمى من يؤمنون بالكتاب المقـدس لؤماء خبثاء knaves ، اتضح عند الرجوع الى الصفحة المطلوبة من كتابته بأن ما قاله كان « ان ذلك الذي يسمي نفسه مؤمناً بالكتاب المقـدس ، لهو ساذج بسيط naive » [١٣] . بـل ان رجلاً معروفاً بالدهاء مثل أندريه فيشنسكي ، الديبلوماسي الروسي تورط في خطأ مشابه ، عندما أعلن أمـام الامم المتحدة في سنة ١٩٤٨ ، بأن هنالك خريطة أمريكية موجودة اسمها « الحرب العالمية الثالثة ، المسرح الباسفيكي للعمليات الحربية » ، غير أنه بالرجوع الى الخريطة تبين أن عنوانها هو « خريطة حربية رقم ٣ ، تبين منطقة الباسفيكي » . ولم تكن تلك الخريطة سوى الخريطة الثالثة المتعلقة بالحرب والتي نشرتها شركة خرائط امريكية ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، (أما الخريطتان الاولى والثانية ، فكانتا تبينان مسرح الحرب في أوروبا) [١٤] .

وبعد أن يكون المؤرخ قد توصل إلى أقرب معنى من معاني النص بالقدر الذي بينته له مصادره ، فانه يواجه مسألة تقرير معناه . وهذه هي المشكلة التي تسمى في دراسات الكتاب المقدس العلمية ، بالتفسيرات والشروح . وهي أحياناً تتناول الدلالات المختلفة للكلمات أو تطور معنى الكلمات . ومثل هذه المشاكل قد تتطلب استخدام القاموس فحسب ، ولكن ذلك يعني ، كلما تيسر الامر ، القواميس المعاصرة لمؤلف الوثيقة أو على الأقل قاموساً مرتباً على أسس تاريخية ، ذلك لأن معاني الكلمات كثيراً ما تتغير من جيل إلى جيل . فكلمتا الحرية Liberty والحق right قلما تعنيان أكثر من امتياز privilege في الوثائق الراجعة إلى عصر الاقطاع في أوروبا . وان كلمة بروليتاري proletarian لم تكن تعني قبل القرن التاسع عشر أكثر من واطيء vile أو غير مهذب vulgar أما لفظ امبريالي Imperialist فقد كان اصطلاحاً ينطوي على الكثير من المديح في العقد التاسع من القرن التاسع عشر ، بخلاف العقد السادس من القرن العشرين ، واليوم تتغير كلمة ديموقراطية democracy في معناها ، حينما يعبر المرء نهر الاودر شرقاً أو غرباً . وان الاخفاق في تفهم مثل هذه التطورات في المعنى قد يؤدي إلى الخطأ الكامل في فهم تطورات تاريخية هامة .

ثم ان مشكلة تطور معنى الكلمات هذه تشتمل كذلك على استغلال جميع أنواع المعرفة المتوفرة لدى المؤرخ ، والمتعلقة بالحقبة المدروسة وكذلك الشاهد ، لأن الشهود ، ولا سيا الأمين منهم كثيراً ما لا يستخدمون الكلمات

المستعملة في القواميس ، أو أنهم يستخدمون مفردات قاموسية ولكن بمعانٍ ودلالات لا تسمح بها القواميس . أضف إلى ذلك ، ان الفشل في تقدير البيئة العقلية ، التي عاش فيها الشاهد قد تجعل الكلمات التي ينقل بها آماله ، أو خرافاته ، أو أية أفكار أخرى ، تفقد بعضاً من معانيها البعيدة . إن المؤرخ الذي يعرف ان وجود الساحرات من الامور التي يؤمن بها بعض الناس ، وان تدخل الآلهة السماوي عند آخرين لا يقل عن هذا واقعية ، وان الشياطين والعفاريت والجنيات تسكن عوالم مختلفة ، وان الملكية الفردية مقدسة بالنسبة للبعض ملعونة لدى آخرين ، وان الله يتقبل بعض الناس بحسن طويتهم ، وآخرين بأعمالهم الطيبة ، وان المعجزات هي علامات القداسة في رأي بعض الناس ، وضرب من سلامة النية عند الآخرين — ان المؤرخ الذي يعرف مثل هذه الطرز من التفكير ، ومئات على شاكلتها ، تخالفها أو توافقها ، ، تمكنه وهو مؤرخ حقبة ما ، من ان يتفهم أشياء ، من الممكن ان تفوته لولا هذا التفهم . فمهمة المؤرخ هي ان يفهم ، لا ما يمكن ان تعنيه كلمات الوثيقة رسمياً وحسب ، بل أيضاً ماذا كان ينوي شاهده ان يقول فعلاً .

مشكلة المعاني : التفسيرات والشروح

وعندما يصادف المرء غموضاً لغوياً ، فان استفساراً آخر لا بد وان ينشأ نظراً لأن الغموض ، ربما كان ، أو ربما لم يكن عرضياً ، وإلا فما الذي يعنيه ذلك الرجل الذي قال للمؤلف : « لن أضيع وقتاً لأقرأ كتابك ؟ » فهل كان يعني ان الكتاب حسن ، يستحق القراءة ، أو ان قراءة الكتاب ، ستكون مضيعة للوقت ، وهو على ذلك لن يقرأه ، أو

انه سيسارع بقراءته ؟ وهل كان الغموض غير مقصود ؟ فاذا كان الرجل ، كما يقال أحياناً ، ساخراً من طراز بنيامين دزرائيلي ، فربما لا يكون الغموض مقصوداً . غير انه بدون دليل نصي ، يمكن ان يستنتج المرء ، بأن الملاحظة قصد بها ان تجيء مهذبة ، على الرغم من انه لم يحسن صياغة عبارتها .

على ان حدة المشكلة التفسيرية تزداد بنوع خاص عندما يشك في ان اخفاء المعنى قد جاء متعمداً . فان الاخفاء المتعمد للمعنى ، لا ينطوي على مجرد مشكلة الدليل والكتابة السرية ، والخطر الذي قد ينشأ عن قراءة تحامل شخص ما ، على انه وثيقة [١٥] ، بل انها تشمل أيضاً قدراً معيناً من الدراية بالألغاز والأحاجي وخداع الكلمات . ولقد نشرت جريدة نيويورك تايمز ، بعيد غزو الالمان لفرنسا ، عام ١٩٤٠ ، قصيدة من ثمانية أبيات (تجد ترجمتها على ص ١٥٨) ، وهذه قد ظهرت في الاصل في جريدة باريس سوار Paris - Soir ويبدي فيها كاتبها الفرنسي ، اعجابه الشديد بهتلر ، واحتقاره للانجليز وهي :

Aimons et admirons le Chancelier Hitler
L'éternelle Angleterre est indigne de vivre ;
Maudissons et écrasons le peuple d'outremer ;
Le Nazi sur la terre sera seul à survivre.
Soyons donc le soutien du Fuehrer allemand,
Des boys navigateurs finira l'odyssée ;
A eux seuls appartient un juste châtiment ;
La palme du vainqueur attend la Croix Gammée.

ولا شك ان أي مؤرخ كان سيخدع حتماً بمعنى هذه القصيدة ومفادها ، من حيث دلالتها على ميول وسلوك كاتبها وناشرها ، لو انه

قرأها كما يبدو من ظاهرها . فهذه القصيدة من ذلــك النوع من الشعر المسمى الكسندوي Alexandrine . وبتشطير كل بيت منها إلى شطرين ، وقراءة الأشطار الأولى من الأبيات معاً ، ثم قراءة الاشطار الثانية معاً ، ينتج معنى يعاكس تماماً معناها لو قرئت الابيات دون شطرهــا إلى نصفين ، وبالتالي كانت ترجمة جريدة التايمز لها كما يأتي :

بالحب دعنــا نمــدح	هتــلر ، المستشار ،
« جون بل » الخـــالد	لا يستحـق الحيـــاة .
دعنـــا نلعن ، دعنـا نمسح	البطل القـائم عبر القتـال
فوق الاوض فريق النـازي	هو الباقي الوحيد في الكفاح
دعنـــا اذا نحمل العون	لدى زعيم العصابة الالمانيـة
لشباب يشق عباب البحر	ستنتهي قصة البطولة (الاوروبية)
بجهـــوده الوحيـــد	يحرز عقاباً عـــادلاً
ســـوف يتم النصـــر	للصليـــب المعقـــوف

العقلية التاريخية

ويرتبط بتطور معاني المفردات ، ومشكلة الشروح ، ارتباطاً وثيقاً ، مسألة أخرى وهي فهم السلوك في وضعه المعاصر وتذوقه . اننا لنخفق في فهم الوثائق الخاصة حين نحكم على مجتمعات مبكرة بمقاييس خلقيـة متطورة ومتأخرة عنها ، ونتوقع أحكاماً متوازنة ومسلكاً اعتيادياً في أزمان الحرب والثورات والانقلابات ، ونترجم طرق حياة شعب وتقاليده ومستوياته في دراستنا لقطر آخر ، ونعلن استياءنا لتصرف فردي دون ان نحـاول فهم

مقاييس البيئة التي وقع فيها ، ولا تتسامح مع « جهالة » هي في حقيقتها معرفة شاملة بمفهوم ثقافة مغايرة وتكييف سليم لها — هـذه الاشياء ، وغيرها من الامور ، التي تخفق عندها في وضع الاشخـاص في مواضعهم والحوادث في مواضعها التاريخية الخاصة بها ، كثيراً ما تؤدي الى اخفاق المؤرخين لا في تفهم الوثائق الخاصة بهم وحسب بل الى الخطأ المستمر في الاحكام التي يصدرونها على أولئك الاشخاص وتلك الحوادث .

ان القدرة على ان يضع المرء نفسه في مكان الآخرين في الأزمنـة الاخرى ، وعلى تفسير الوثائق ، والحوادث ، وتحليل الشخصيات من واقع حالها ومستوياتها وعواطفها (دون ان يتخلى المرء عن مستوياته الشخصية بالضرورة) ، هو ما يسمى أحياناً بالعقلية التاريخية . وهذه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالطرق التي يسميها العالم النفسي الشعور الداخلي والحدس ، وهي تتطلب المثابرة للسيطرة على ملكة أخرى وتصحيحها وهي ملكة ذات طبيعة مماثلة ، إلا أنها يمكن بسهولة ان تعمل في اتجاه مضاد — أي هي القدرة على تفسير الماضي بالقياس على تجربة المرء الذاتية (انظر الفقرات ١٣—١٦ من الفصل الحادي عشر) . ففي الوقت الذي تتبع أسئلة المؤرخ الـتي تدور حول أية فكرة مبكرة ، يتناولها بالدرس ، غالباً ، من واقعه هو نفسه أي قوالبه الذهنية ، ومستوياته ، وتشريعاته ، ومواقفه ، وتقاليده ، وآماله ، فانه على كل حال يجب عليه كمؤرخ ، أن يجيب عليها بما يتفق وحالة موضوعه ، والبيئة التي وجد فيها .

وتتطلب العقلية التاريخية من الباحث أن يخفي شخصيته وأن يتقمص ، على قدر استطاعته شخصية موضوعه ، محاولاً أن يتفهم لغة الاخير ، ومثله ، ورغباته وميوله ، وعاداته ، ونوازعه ، واتجاهاته ، وخصائصه . قد يبدو

هذا الامر صعباً مناله ، ولذلك فان المؤرخ قلما ينجح في اتقانه . غير ان واجبه في هذه الحالة واضح ، اذا كان همه أن يتفهم ، وأن يحكم دون تحيز على أعمال الآخرين وشخصياتهم ، لا أن ينقدها . وتتطلب العقلية التاريخية من المؤرخ أن يدافع أحياناً عن موضوعه أكثر مما يستطيع الموضوع أن يدافع عن نفسه ، حتى ولو لم يؤمن بالضرورة به . ويجب عليه أن يتفهم موضوعه كما يتفهم الطبيب النفسي مريضه ، أي كأنه يتقمص شخصية موضوعه ، وهذا لا يعني بالضرورة التساهل والتسامح . وهذا الى حد ما ، يشبه ذلك النوع من التفهم ، الذي كان يعجب به أكتون Acton في الصور التي كانت ترسمها جورج اليوت لشخصياتها المسرحية : « فكل شخصية منها يجب أن تقول ان القصاصة قد اظهرتها في قوتها وأعطت شكلاً عقلياً لدوافع حالتها الشخصية تحليلاً ناقصاً ، وانها وضعت ملامح عارية في تلك الشخصية مما لم تكن هي قد كشفته في نفسها »(١٦) . فاذا صح ما يقوله موريس كوهن ، « فان توسيع آفاقنا وتمكيننا من رؤية وجهات نظر أخرى غير التي اعتدناها أكبر خدمة يمكن للمؤرخ أن يؤديها ، وهو يستطيع تأديتها خير أداء بأن يركز انتباهه في الحقل الخاص ، الذي هو آخذ في درسه ليفهمه »(١٧) .

التحقق من هوية المؤلف والتأريخ

ان الحدس بتأريخ تقريبي للوثيقة ، وبعض التشخيص لهوية مؤلفها المزعوم ، (أو ، على الاقل الحدس بزمانه ، ومكانه ، وعاداته ، وسلوكه ، وطباعه ، وتعليمه ، ومعارفه ... الخ) يكون ، بكل جلاء ، جزءاً أساسياً من النقد الخاص . والا فانه يكون من المستحيل اثبات صحة الوثيقة أو

نفيها بالاستعانة بالطريقة التي تبين ان الوثيقة كتبت في وقت لاحــق ، أو بنوع الكتابة ، أو بالاسلوب ، أو بأن يكون كاتبها غير شاهد عيان ، أو أية اختبارات أخرى مما يرتبط بمزاجه وبشخصه وبأفعاله . غير أن حدساً مماثلاً للحدس السابق ، أمر لازم للنقـد الداخلي أيضاً ، وعلى ذلـك فاننا نرجيء مشكلة التحقق من شخصية المؤلف إلى الفصل التـالي (انظر الفقرة الخامسة وما يليها من ذلك الفصل) .

وبعد أن يكون المؤرخ قد تثبت من صحة النص واكتشف ما كان ينوي مؤلفه أن يقوله بالضبط ، فانه يكون بهذا قد أثبت شهادة الشاهـد فحسب . ويبقى عليه ان يقرر فيما إذا كانت تلك الشهادة مما يمكن تصديقه والاخذ به ، وإلى أي حد يمكن ان يمضي في ذلك التصديق ، وهذه هي مشكلة النقد الداخلي .

٧ مشكلة التصديق او النقد الداخلي

يهدف المؤرخ أولاً من وراء فحصه للدليل إلى أن يحصل على مجموعة من التفاصيل المتصلة بموضوع أو بسؤال قد كونه في نفسه . ولا يكون للتفاصيل المتفرقة المعزولة إلا أهمية محدودة في حدّ ذاتها ، وما لم يكن لها ظروف مرتبطة بالموضوع ، أو أن تجد لها مكاناً في الفرض ، فانها تكون ذات قيمة مشكوك فيها . غير أن هذه هي مشكلة تركيب سوف ندرسها فيما بعد[1] . أما ما يهمنا الآن فهو تحليل الوثائق ، من أجل الوصول إلى التفاصيل الصحيحة ، التي يمكن أن نضعها ضمن فرض أو قرينة .

ما هي الحقيقة التاريخية ؟

وفي خلال عملية التحليل ، يتحتم على المؤرخ أن يتذكر دائماً تفاصيل الوثيقة ذات الصلة ببحثه ، أكثر من الوثيقة مجتمعة . وفيما يتعلق بكل تفصيل مفرد يسأل السؤال التالي : أيمكن تصديقه والثقة به ؟ ولربما يكون من المفيد أن نشير ثانية إلى أن ما نعنيه بقولنا إن تفصيلاً ما قابل للتصديق

أو يمكن الوثوق به ، انه ليس هو ما حدث بالفعل بل انه قريب ممـا حدث بالفعل ، كما نستطيع أن نصل إليه من فحص دقيق لأحسن المصادر المتوفرة لدينا[٢] ، وهذا يعني أن ما وصلنا إليه هو شبيه جداً بما وقع فعلاً . وذلك يعني شيئاً أكثر من مجرد كونه غير محـال في حد ذاته ، أو حتى شبه معقول ، ومع ذلك فهو أقـل من أن يعني الوصف الدقيق لحادث مضى . وبلغة أخرى فان المؤرخ يقرر أرجحية الصحـة أكثر من تقريره للحقيقة من حيث موضوعيتها . وعلى الرغم من وجود ارتباط عظيم بين الأمرين فهما ليسا بالضرورة صنوين . أما فيما يتعلق بالتفصيلات نفسها فان المؤرخين قلما يختلفون ، في الغالب ، في صحتها في ضوء ارتباطها بفحص دقيق للمصادر . بـل انه من الجائز أن يستخلص مؤرخان لهما نفس القدرة والكفاية والتدريب ، نفس « الحقائق » عندما يفحصان وثيقة واحدة ، وأن يتفقا في النتائج التي يتوصلان اليها . ومن هنا نقول ان معلوماتنا التاريخية الابتدائية تبقى دوماً عرضة لايراد البرهان .

وعلى هذا فان الحقيقة التاريخية يمكن أن توصف على أنهـا أمر معين مشتق اشتقاقاً مباشراً أو غـير مباشر من وثائق تاريخية ومعتبر على أنه موثوق به بعد فحص دقيق طبقاً لقوانين المنهج التاريخي (انظر ما يلي ، الفقرة : ٨) . وعلى هذا فان عدداً متنوعاً من الحقائق لا حصر له من هـذا الطراز يعتبر مقبولاً لدى جميع المؤرخين ، ونذكر على سبيل المثال حقيقة ان سقراط كان قد عاش بالفعل ، وأن الاسكندر قد غزا الهند ، وأن الرومان قد بنوا البانثيون ، وأن للصينيين أدباً قديماً (ولكننا هنا لا بد من أن نحدد كلمة قديم ، فهي تحتاج الى تعريف ، قبـل أن نعتبر صفة الحقيقة فيها أكيدة) ، وأن البابا إنّسنت الثالث قـد حرم جون ملك

انجلترا ، وان ميشيل انجلو قد نحت تمثال « موسى » ، وأن بسمارك قد عدل بالتلطيف الرسالة الموجهة من امز التي كتبها سكرتير الملك وليام ، وأن البنوك في الولايات المتحدة قد أغلقت في عام ١٩٣٣ لمدة أربعة أيام بناء على أمر من رئيس الجمهورية ، وان اليانكيز ★ the Yankees قد كسبوا المباريات العالمية الدولية في سنة ١٩٤٩ . وان « حقائق » بسيطة ومقررة تقريراً كاملاً من هـــذا القبيل يندر أن يتنازع فيها . فهي سهلة الملاحظة سهلة التسجيل (ان لم تكن بينـة من تلقـــاء نفسها كالبانثيون والأدب الصيني) ، ولا تنطوي على أحكام تبين قيمة مـا (اللهم الا فـيما يتعلق بقدم الادب الصيني) ، ولا تتناقض مـع أي أمر آخر معروف معرفة ثابتة لدينا ، وبخلاف هـذا فهي اذن مقبولة منطقيا لا تعميم فيها وتتناول حوادث منفردة .

ومهما يكن من أمر ، فان بعض العبارات التي تبـدو بسيطة وسليمة، تكون محل تساؤل . فاذا كان أحـــد لا يجادل في حقيقة شخصية سقراط التاريخية ، فان هنالك اتفاقاً أقـل فـيما يتعلق بشخصية موسى والشخصيات القديمة التي رسمها الادب الشعبي اليهودي . واذا لم يشك أحد في أن ميشيل انجلو قـــد نحت تمثال « موسى » ، فان نفراً قليلاً من الناس لا زالوا يظنون أن روايات شيكسبير قد كتبها فرنسيس بيكون ، لا شيكسبير . ومهما يكن من أمر فان الشك فـــيما يتعلق بالتفاصيل الحقيقية الملموسة ، يمكن ان يكون مرده الى فقدان الدليل القائم على الملحوظات الاساسيـة أكثر من اختلاف رواية الشهود لتلك التفاصيل . وعموماً فانه في المسائل

★ فريق البيسبول لمدينة نيويورك بأمريكا . (المترجم)

البسيطة التي لا تكون مدعاة للشك والتي يقوم الشاهد على صحتها بالدليل المباشر ، يمكن في العادة ان توضع الشهادة موضع الاختبار للتثبت من درجة موثوقيتها التي يقنع بها معظم المؤرخين الاكفاء غير المتحيزين . وحالما تشوب الدليل الحذوف والاحكام المبينة للقيمة ، والتعميات ، وغير ذلك من التعبيرات ، ينفتح المجال للمناقشة ويصبح التناقض متوقعاً . ومن هنا ، فانه يقوم دائماً بجانب العديد من الحقائق التي يقبلها المؤرخون عادة ، حقائق أخرى عديدة يضعونها موضع الأخذ والرد والمناقشة .

الفرض الاستفساري

على المؤرخ ، عند تحليله وثيقة من أجل « حقائقها » المفردة ، ان يقترب منها وهو يحمل في نفسه سؤالاً أو مجموعة من الاسئلة ، دون ان يربط نفسه باتجاه معين . (على سبيل المثال : هل حاول شاؤول اغتيال داوود ؟ ما هي تفاصيل حياة كاتيلاين Catiline ؟ من هم رفاق تنكرد Tancred في حملته الصليبية ؟ ما هو تاريخ ولادة ارازمس Erasmus ؟ كم عدد الرجال الذين كانوا في اسطول دي غراس De Grasse في سنة ١٧٨١ ؟ ما هو الاملاء الصحيح لكلمة سييس Sieyès ؟ هل كان هونج سي شوان مسيحياً ؟) ويلاحظ بالطبع انه لا يمكن لأحد ان يسأل حتى أبسط الاسئلة ، مثل هذه ، دون ان يعرف ما فيه الكفاية عن مشكلة تاريخية لكي يسأل الاسئلة التي تدور حولها ؛ واذا توفرت للمرء معرفة كافية ليسأل حتى أبسط تلك الاسئلة ، فان هذا يعني انه لا بد ان تكون لديه فكرة ما وربما بعض الفروض المتعلقة بها ، سواء كان ذلك مفهوماً ضمناً أو واضحاً ، وسواء كان ، تجريبياً ومرناً ، أو معداً ومحدداً وثابتاً .

أو قد يكون الفرض مكملا ، على الرغم من انه ما يزال مضمراً وفي صيغة الاستفهام، (مثال ذلك هل كانت المدينة في العصور الوسطى متطورة عن السوق ؟ لماذا كان منكرو تعميد الاطفال يؤمنون بالحرية الدينية ؟ كيف ساعدت المساهمة في الثورة الامريكية على نشر الافكار الحرة بين الاريستوقراطيين الفرنسيين ؟ لماذا أنكر وودرو ولسون معرفته « بالمعاهدات السرية » ؟) . ان فحوى من نوع خاص نجده مفترضاً في كل من هذه الاسئلة ، ويفترض فيه الصحة ، وان ايضاحاً أكثر لذلك الفحوى هو المطلوب وذلك باتباع نهج اضافي من العمل لتحقيقه .

ان وضع الفرض على صورة الاستفهام أحكم من وضعه بطريقة اعلانية ، وذلك لأنه قبل كل شيء يكون أبعد عن الالزام قبل ان تفحص كل الأدلة . وكذلك أيضاً يمكن ان يساعد بطريقة ما في حل مشكلة ثبوت صحة المادة نفسها (انظر الفقرة الخامسة من الفصل التاسع) ، لأن المواد الثابتة صحتها تنحصر في المواد التي توصل بطريقة مباشرة الى الاجابة على السؤال أو تشير الى انه ليست هنالك إجابة مرضية يمكن الوصول اليها .

البحث عن تفاصيل خاصة بالشاهد أو الدليل

لكل موضوع تاريخي ، كما قد أسلفنا القول ، أربعة وجوه ـ السيري ، والجغرافي ، والزمني ، والمهني أو العملي . والباحث التاريخي ينظم وثيقته من حيث التفاصيل المتصلة بها أو (الملحوظات ، كما سيسميها في الغالب) بعد ان يحفظ في ذهنه مجموعة من الأسماء والتواريخ والكلمات الهامة

لكل واحد من هذه الوجوه الاربعـــة . وعلى العموم فانه من الحكمة بمكان ، ان تدون ملحوظات على المسألة ، التي لها صلة بالموضوع ، سواء بدا أو لم يبد لأول وهلة انها يمكن قبولها والأخذ بها . ولقـــد يتضح بمضي الوقت ان الدليل الكاذب أو الخاطىء نفسه ، ذو صلة بفهم المشكلة الـتي يدأب المؤرخ في السعي وراءها .

وبعـد ان ينتهي المتحري من تجميع ملحوظاته ، عليه ان يبدأ بعـد ذلك في فصل ما يمكن تصديقه مما لا يمكن تصديقه منها . وأحيـــاناً يتوجب عليه ان يستخلص تفصيلات أصغر من ملحوظاته ، لأن اسماً مفرداً قد يكشف عن اسم رفيـــق من رفاق تتكرد ، كما وان حرفاً واحـــداً قد يبين الاملاء الصحيح لاسم سيبس وان رقماً حسابيـــاً مفرداً قد يدل على العدد الصحيح لبحـــارة دي غراس ، كما وان عبارة واحدة قد تبين الدوافع الكامنة وراء انكار ولسن علمه بالمعاهدات السرية . وفي التحريات الدقيقة ، يندر ان يكون للوثائق بأكملها أهميـة ، فهي تستخدم في الغالب كمناجم نستخلص منها التاريخ الخام ليس إلا . وكل نتفة من ذلك الخام ، على أية حال ، قد تنطوي على قطع أخرى من نوعها . وبعبارة أخرى ان الدرجة العامة لموثوقية مؤلف ما تنحصر أهميتها فقط في اثبات الموثوقية المحتملة لأقواله الخاصة به . ومن ذلـــك الاسلوب التحليلي الحذر تنبثق قاعدة هامة : ان طريقة تثبيت صحة كل جزء من وثيقة يجب ان يتم على حدة بصرف النظر عن الصدق الذي جرى عليه المؤلف في تأليفه .

تحقيق هوية المؤلف

ولا بد – كما سبق ان بيّنا القول (ص ١٦٠ و ١٦١) – من معرفة هوية المؤلف بعض الشيء وذلك لاختبار ما عليه الوثيقة من الصحة . وفي خلال تقرير صدق ما في الوثيقة من دقائق لا بد من ان تتهم بالخداع والتضليل – مهما بلغت مظاهر الاصالة فيها – حتى تثبت براءتها . وعلى هذا فان الأهمية في اثبات درجة موثوقية المؤلف أي ما هو عليه من صدق ، أمر لا ريب في أهميته . وحين نعرف اسم المؤلف ، وعندما تتوفر لدينا المعلومات الكافية عن سيرته ، يصبح التعرف على شخصيته عملاً سهلاً نسبياً . ونظراً لأنه في معظم البحوث القانونية والاجتماعية تكون شخصية الشاهد أو المؤلف للوثيقة معروفة لدى الباحث ، فمثل هذه المسألة لا تصبح أمراً شائكاً بالنسبة للمحامين ولعلماء الاجتماع .

اما المؤرخ فكثيراً ما يجد نفسه مضطراً لاستخدام وثائق كتبها أشخاص لا يعرف عنهم شيئاً أو تكون المعلومات المتوفرة عنهم قليلة نسبياً . وان مئات قواميس الاعلام ودوائر المعارف الموجودة أمامه ، لا تفيده ، نظراً لأن اسم المؤلف غير معروف أو ، حتى ولو كان معروفاً ، فانه غير مدون في تلك الكتب . وعلى هذا فعلى المؤرخ ان يعتمد على الوثيقة نفسها ليتعلم شيئاً عن شخصية كاتبها . ولا شك في ان وثيقة واحدة موجزة ، قد تعلمه الكثير مما لم يعلم عن مؤلفها إذا سأل الأسئلة الصحيحة . غير انه من الجائز بالطبع ان تحتوي هذه الوثيقة على تفاصيل واضحة عن حياة المؤلف ، غير اننا إذا قبلنا ذلك ، فاننا بهذا نتجاهل السؤال الذي أشرنا اليه . ويجب ان ننبه إلى انه حتى حين تكون الوثيقة خالية من استعمال

ضمير المتكلم ، فاننا يمكن ان نتعلم منها الكثير عن أساليب المؤلف الفكرية في البحث وعن سلوكه الشخصي .

ولنأخذ النص المعتاد للخطاب الذي القاه لنكولن في غيتسبرغ Gettysburg ، ولنفترض على سبيل المثال ، أننا لا نعرف شيئاً عنه ، ولنستقرىء هذا الخطاب . يقول الخطاب : « قبل سبع وثمانين سنة أتى آباؤنا الى هذه القارة بأمة جديدة تؤمن بالحرية وتخلص للرأي القائل بأن جميع الناس قد خلقوا متساوين . واننا الآن منهمكون في حرب أهلية كبرى ، تختبر فيما اذا كانت الأمة أو أية أمة لها مثل ذلك الايمان ، ومثل تلك العقيدة ، يمكن أن تصبر طويلاً . اننا نتقابل في ميدان معركة كبرى من ميادين تلك الحرب . لقد جئنا لنكرس جزءاً من ذلك الميدان مستقراً أخيراً لاولئك الذين قدموا أرواحهم هنا لكي تعيش تلك الامة . ولا شك أنه من اللائق أن نقوم بهذا ، غير أننا ، بمعنى أعم ، لا نستطيع أن نكرس هذه الارض — لا نستطيع أن نقدسها — لا نستطيع أن نطهرها ، فان الرجال الشجعان ، ممن هم أحياء وممن ماتوا ، والذين تصارعوا هنا قد كرسوها بأكثر مما تستطيع قوتنا الضعيفة أن تفعله زيادة أو انقاصاً . ان العالم لن يلاحظ ما نقوله هنا ، ولن يتذكره طويلاً ، ولكنه لن ينسى أبداً ما قاموا به هنا . ان علينا نحن الاحياء اذاً أن نكرس أنفسنا هنا الى العمل الذي لم يتم والذي قد طوره أولئك الذين قد حاربوا هنا وأوصلوه الى هذا الوضع النبيل . ان علينا اذاً أن نكرس أنفسنا هنا للعمل العظيم الباقي أمامنا — أن نستمد من أولئك الموتى المكرمين تكريساً زائداً لتلك القضية التي أعطوها آخر وأكبر قدر ممكن من التكريس — أن نقرر هنا في عزم أن أولئك الذين ماتوا لن تكون

ميتتهم عبثاً — وأن هذه الأمة ، برعاية الله ، سوف يكون لهـا ميلاد جديد في الحرية — وأن حكومة منتخبة من بين أفراد الشعب ، وبواسطة الشعب ، تعمل من أجل الشعب ، لن تفنى من على ظهر الارض » .

ان فحصاً سريعاً لهذه الوثيقة يكفي ليبين بأن مؤلفها ، أثناء كتابتها ، كان يهدف لجعلها خطاباً (« نحن نتقابل » ، « ما نقوله هنا ») ، وأنه كان يكتب اللغة كتابة طيبة ، وأن خطابه كان خطاباً جنائزياً « أتينا هنا لتكريس جزء من ذلك الميدان مستقراً أخيراً » ، وأنه ربما كان مواطناً بارزاً ، وأنه ربما كان في الغالب أمريكياً (« آباؤنا » « هذه القارة » ، « أمة جديدة » ، « منذ سبع وثمانين سنة ») ، وأنه كان داعية من دعاة الحرية والمساواة (أو أنه على الاقل أراد من المنصتين اليه ، ان يعتقدوا ذلك) ، وأنه عاش خلال الحرب الاهلية الامريكية ، وأنه كان يتكلم في غيتسبورغ ، أو ربما فكسبورغ Vicksburg (« حرب أهلية كبرى » ، « قبل سبعة وثمانين سنة ») ، وأنه أراد من أنصاره في الحرب أن يعتقدوا أنهم كانوا يحاربون من أجل الديموقراطية (« حكومة الشعب ، اختارها الشعب ، من أجل الشعب ») . واذا ما نسينا المناظرة التي قامت بين المؤرخين حول عبارة « برعاية الله » وهل قيلت بالفعل أو أضيفت فيما بعد ، فيمكننا أن نقدر بأن قائلها كان مؤمناً بكائن أعلى أو كان يرغب في أن يبدو كذلك .

وهكذا فإنه يبدو من الممكن أن نتعلم الكثير من وثيقة قصيرة عن مؤلفها دون أن نعرف كنهه . وفي حالة خطاب غيتسبورغ هذا ، فان أي مؤرخ مدرب تدريباً حسناً ، قد يكشف شخصية ملقيه أي لنكولن ، حتى ولو كان القائل مجهولاً ، وسيكون في مقدوره لو لم يكن قد سمع

مطلقاً بلنكولن أن يعرف ، خـــلال محاولته للحكم على صدق التفاصيل الواردة في ذلك الخطاب ، بأن من الجائز أن هذا الخطاب العام قد قاله رجل بارز من سكان الولايات الشمالية ، ميوله واضحة في محـاربة العبودية ، بعد انتصـــار رئيسي على الولايات الكونفدرالية ، في الحرب الاهليـــة الامريكية . وان الكثير من الوثائق الأقل تواضعاً ، والاكثر اقتصاداً ، في استعمال الكلمات ، من هذه الوثيقة ، تكشف عـن شخصيات مؤلفيها في يسر أكثر .

تحديد تاريخ تقريبي لوثيقة ما

وسيكون من السهل نسبياً ، حتى ولو كان خطـــاب غيتسبرغ وثيقة غريبة غرابة كلية ، أن نحدد له تاريخاً تقريبياً . فمن الواضح أنه كتب بعد سبعة وثمانين سنة منذ اعلان الاستقلال ، أي في سنة ١٨٦٣ ، غير أن الوثائق الغريبة ، التي يمكن تأريخها في مثل هذا اليسر قليلة جداً . فعلى المرء في كثير من الأحيان أن يلجأ إلى الاشارات المعروفة بالنسبة للمؤرخ « كالنقطة التي ليس قبلها » و « كالنقطة التي ليس بعدهـــا » . وهذه النقط يجب أن تقام على أساس دليل داخلي — بمفاتيح تعطى ضمن الوثيقة نفسها ، فلو أن تاريخ ١٨٦٣ ، لم يكن ضمن خطاب غيتسبرغ ، فان اشارات أخرى ضمن الخطـــاب يمكن أن تشير بوضوح إلى بداية الحرب الاهلية الامريكية على أنها نقطة البدء لهـــذه الوثيقة ، ونظراً لأن الحرب كانت بوضوح ما تزال مستمرة عندما كتبت الوثيقة ، فان نقطة النهـاية سوف تكون انتهاء الحرب الاهليـــة . وعلى هذا فان تاريخ هذه الوثيقة يمكن أن يحدد على وجه التقريب ، حتى ولو أن الجملة الاولى كانت قد

ضاعت ، في الفترة ما بين ١٨٦١ ، ١٨٦٥ ، وإذا ما صار بمقدورنا أن نخمن عن طريق معلومات أخرى شيئاً عن « ميدان معركة كبرى » ، فعندئذ يمكننا أن نضيّق ذلك الفرق في التاريخ . ان بعض الوثائق قد لا تسمح حتى بتخمين بعيد بين نقطتي البدء والنهاية السابقتين ، غير أنه عندما يكون المؤلف معروفاً لدى المؤرخ ، فان المؤرخ والحالة هذه يكون لديه تأريخ ولادة المؤلف ووفاته ليستدل بها .

الموازنة الشخصية

ان هذا التحليل لخطاب غيتسبرغ (مع تخميننا المزعوم بأن مؤلفه غير معروف) يبيّن نوع السؤال الذي يسأله المؤرخ في حالة كل من الوثائق المجهولة المؤلف وكذلك المعروفة المؤلف . هل كان المؤلف شاهد عيان للحوادث التي يسردها ؟ وإن لم يكن كذلك فماذا كانت مصادر معلوماته ؟ ومتى كتب الوثيقة ؟ كم هو الزمن الذي مضى ما بين وقوع الحادث وتسجيله ؟ ماذا كان غرضه من الكتابة أو الكلام ؟ من كان جمهرة مستمعيه ولماذا ؟ ان مثل هذه الأسئلة تمكن المؤرخ من أن يجيب على الأسئلة الأهم منها مثل : هل كان مؤلف الوثيقة قادراً على قول الصدق ؟ وإذا كان قادراً ، فهل كان راغباً في أن يفعل هذا ؟ فان قدرة الشاهد ورغبته في اعطاء شهادة يوثق بها يقرره عدد من العوامل في شخصيته وفي وضعه الاجتماعي ، وهي معاً تسمّى أحياناً « موازنة الشخصية » ، وهو اصطلاح يطبق على التصويب المطلوب في الملاحظات الفلكية ليسوغ الاخطاء المضادة لبعض المراقبين . وان موازنة المؤرخ الشخصية تسمى أحياناً « محط الاسناد » ، غير أنه ربما كان من الأنسب أن نحدد الاصطلاح الاخير على

فلسفته الواعية أو فلسفات الحياة بالقدر الذي تستطيع هذه الفلسفات به أن تنفصل عن الميول الشخصية والتحيزات التي قد يكون المؤرخ شاعراً بها وقد لا يكون .

قواعد عـــامة

كثيراً ما يفترض في المحكمة ان كل الشهادة التي يدلي بها شاهد ، على الرغم من انه يقسم على صحتها ، هي موضع شك إذا صار بقدور المحامين في الطرف الآخر ان يغمزوا خلقه العام ، أو إذا صار بقدورهم ، بفحصه الدقيق أو استجوابه ، ان يخلقوا نوعاً من الشك في صدق أقواله ، وحتى في المحاكم العصرية ، يبدو الميل واضحاً إلى توكيد المبدأ القديم « الكاذب في أمر كاذب في كل أمر »[٣] . أضف إلى ذلك ان الدليل القائم السماع يستثنى دائماً [٤] ؛ وان من الشهود أنواعاً ذوي « امتياز » أو « غير مؤهلين » وعلى ذلك فهم غير ملزمين بالشهادة أو بجال بينهم وبينها [٥] ؛ وينظر إلى الدليل الناتج بطرق خاصة على انه تعدٍّ على حقوق المواطنين — مثل تعذيب المتهم لإجباره على الاعتراف ، واستعمال العقاقير ، أو جهاز الكشف عن الكذب — فانها غير مقبولة في بعض المحاكم . وان نظـــام الاثبات القانوني كما يقول جيمس برادلي ثاير James Bradley Thayer « لا يهمه التعريفات الدقيقة ، أو العمليات الاكاديمية الأدق للقدرة المنطقية ... فان قواعده ... تسعى إلى أن تقرر ... لا ما يكون أو ما لا يكون في طبيعته تجريبياً ، بل ان تقرر ، بعد المرور عن تلك المرحلة ، من بين تلك المسائل التجريبية حقاً ما يجب ان يستثنى لهـــذا السبب الواقعي أو ذاك ، فلا يستمع اليه المحلفون »[٦] . وتتبع المحاكم ، في النظام الانجليزي

على الاقل ، هذا الافتراض : إذا قدم أحد الطرفين كل الدليل الجائز في مصلحته ، وقدم الطرف الآخر كل الدليل الجائز في مصلحته أيضاً ، فان الحقيقة سوف تنبثق بكل وضوح أمام القاضي والمحلفين ، من تضارب الادلة أو اتساقها ، حتى ولو كانت بعض أنواع الأدلة مما لا يباح ؛ وحين يمكن الوصول الى دليل أوضح وأحدث عهداً ، فربما كان الأذى الذي يصيب البريء أقل من الفرص المتاحة لنجاة المذنب بناء على هذا الفرض .

ومهما يكن من أمر فان المؤرخ هو صاحب القضية ، وهو المدافع ، وهو القاضي وهو هيئة المحلفين معاً . غير انه كقاض لا يبعد أي دليل مهما يكن إذا كان يمت إلى القضية بصلة ، فبالنسبة اليه ، يكون أي تفصيل للدليل موضع ثقة — حتى ولو انه يتأتى عن طريق وثيقة تمّ الحصول عليها بطريقة الغش أو التزوير ، أو انها مزيفة ، أو انها مبنية على شهادة تستند على السماع ، أو انها تنبع من شاهد له مصلحة — ما دامت تستطيع ان تجتاز أربعة فحوص :

١ — هل كان المصدر النهائي للتفصيل (الشاهد الأولي) قادراً على ان يقول الحقيقة ؟

٢ — هل كان الشاهد الأولي راغباً في أن يقول الحقيقة ؟

٣ — هل وردت شهادة الشاهد الأولي بدقة فيما يتعلق بالشهادة التي هي قيد الفحص ؟

٤ — هل هنالك اثبات مستقل للتفصيل الذي هو قيد البحث ؟

ان أي تفصيل (دون النظر إلى المصدر أو المؤلف) يجتاز هذه الفحوص الاربعة هو دليل تاريخي يمكن تصديقه . ومما يستحق أن نشير إليه ثانية أن الشاهد الأولي والتفصيل هما موضع الاختبار وليس المصدر كله .

القدرة على قول الصدق

(١) ان القدرة على قول الصدق ترتكز جزئياً على قرب الشاهد من الحادث . والقرب هنا يستعمل بالمعنيين الجغرافي والزمني . ويبدو أن درجة الاعتماد على شهادة الشاهد تختلف بالنسبة إلى (أ) بعده الشخصي من مسرح الحادث من حيث الزمن والمسافة ، و (ب) بعد الحادث من حيث الزمن والمسافة بالنسبة إلى تسجيله له . وهنالك ثلاث خطوات لا بد من ملاحظتها في الدليل التاريخي : الملاحظة ، والتذكر ، والتسجيل (هذا إذا تركنا جانباً فهم المؤرخ نفسه لسجل الشاهد) . وفي كل خطوة من هذه الخطوات الثلاث ، يمكن أن يضيع شيء من الدليل المحتمل . ان القرب الجغرافي والزمني كذلك بالنسبة للحادث ، يؤثران في الخطوات الثلاث جميعها ، ويساعدان في تقرير القدر الذي سيضيع والدقة التي ستتوفر فيما سوف يتبقى .

(٢) ومن البداهة ان جميع الشهود لا يستوون في كفايتهم ، حتى ولو كانوا متساوين في قربهم من الحادث . فالكفاية تعتمد على درجة الخبرة ، والحالة العقلية والصحية ، والعمر ، والتعليم ، والذاكرة ، والمهارة القصصية ، .... الخ ، وان القدرة على تقدير الاعداد على وجه دقيق في

الحوادث التاريخية ، هي بالذات موضع شك . فلقد قال هيرودوتس ان عدد الجيش الذي غزا به احشويرش بلاد اليونان في ٤٨٠ ق.م كان يبلغ ١٫٧٠٠٫٠٠٠ ، غير أنه يمكننا أن نعرف أن عدد الجيش كان أقل من هذا بكثير ، بمجرد حساب بسيط للزمن الذي كان يمكن أن يستغرقه ذلك العدد الهائل من الرجال في عبورهم بمر ثرموبلاي ، حتى لو أنهم لم يلقوا أية مقاومة أثناء عبورهم . ومنذ زمن قريب جداً ، ثار شك حسابي مماثل بالنسبة لرقم أورده أحد المراسلين الصحفيين من موسكو ، عندما قال بأن مليون رجل وامرأة وطفل قد ساروا في استعراض الى الميدان الاحمر في الاحتفال السنوي الثاني والثلاثين الذي جرى بمناسبة ثورة اكتوبر (٧ نوفمبر ١٩٤٩) ، وذلك في استعراض دام مدة خمس ساعات ونصف ، لان اجتياز اكثر من خمسين شخصاً نقطة معينة يحتاج الى ثانية لكي يتم عرض مليون في ظرف خمس ساعات ونصف الساعة [٧] ، وهذا بالطبع أمر غير معقول . ولقد حذر المؤرخون بالفعل من استخدام أية مصادر تذكر الاعداد قبل نهاية العصور الوسطى ، الا باستثناءات ملحوظة ، نذكر منها على سبيل المثال سجل وليام الفاتح Domesday Book [٨] . فان الاحتفاظ بعناية بالاحصائيات الهامة ، لم يكن الا وليد نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . وقبل ذلك الوقت ، كانت سجلات الضرائب ، وسجلات الكنائس الناقصة ، التي تدون التعميد والزواج والوفيات ، هي خير ما نعرفه من هذا القبيل . وحتى احصائيات الوفيات الناتجة عن المعارك التي وقعت قبل القرن التاسع عشر ، يشك في أمرها ، ولا يزال المؤرخون يختلفون في عدد ضحايا الحروب النابليونية وأحياناً يمتد الاختلاف حتى بعد ذلك التاريخ .

(٣) أما درجة الانتباه واليقظة فهي أيضاً عامل مهم في القدرة على قول الصدق . وهنالك قصة مشهورة تبين مدى الخطأ الذي ينجم عن عدم الانتباه واليقظة وهي تتحدث عن أن استاذاً في علم النفس كان يتعمد أن يضع أمام طلابه في الفصل ، طالبين يتعاركان ، ويطلب من الجميع بعد انتهاء العراك أن يسجلوا ما رأوه . كانت تقارير الطلاب تأتي بعبارات متضاربة . ولكن ، مما كان غريباً في هذه المسألة أن أحداً من الطلاب لم يلحظ أن الاستاذ كان في وسط تلك المعركة قد قشر ثمرة موز وأكلها . ومن الواضح أن المعنى الكلي لهذه التجربة كان يكمن في العمل الذي مرّ دون أن يلاحظ ، وهو تناول الاستاذ ثمرة الموز ثم أكلها .

لقد كان اهتمام كل طالب ينحصر في دوره في الحادثة ، ومن هنا فان كل واحد أعطى تفسيراً خاطئاً لما حدث . وكذلك الحال مع السحرة ، فانهم يعتمدون على قدرتهم على تحويل انتباه الجمهور عن الأشياء التي يقومون بها ، لكي يعرضوا بعض حيلهم عليه . ان عدم القدرة الانسانية هذه في رؤية الأشياء بوضوح وكلية ، يجعلنا نشك في ما يقدمه حتى أحسن الشهود من أقوال .

(٤) لقد سبق أن ناقشنا الخطر الناجم عن السؤال الذي يتضمن إجابته في طياته (السؤال المغرّر) (ص ١٢٥) . ومثل هذه الأسئلة بتضمنها للاجابة المنتظرة تجعل من الصعب على المرء أن يقول الصدق كل الصدق . وكذلك فان المحامين أيضاً يعتبرون السؤال الفرضي « لو فرضنا أنك تتفق معي ، فهل تفعل ما أنا فاعله ؟ » ، والسؤال الجدلي أو « المفعم بالاجابة » ، « هل توقفت عن ضرب زوجتك ؟ » ، وكذلك الاجابة التي يدرب عليها المسئول ، على انها جميعاً من فصيلة

متقاربة [٩] . ان مثل هذه الأسئلة قد تصبح مضللة إذا كانت الاجابة عليها تتطلب أن تتم « بنعم أو لا » . ويعطينا ألبورت Allport شرحاً ممتازاً لذلك النوع من المعلومات الخاطئة التي يمكن أن نستخلصها من شاهد العيان ، الذي يحدد له سائله الأمور التي يريده أن يصفها له ، فيقول ان باحثاً « جعل خمسين شخصاً يسجلون له وجهة نظرهم في اثر الراديكالية والمحافظة في حياتهم » . وقد استخلص من جميع هذه أن « الراديكالية ـ المحافظة تكوّن واحداً من تلك الأشياء المتغيرة التي تدخل في تركيب جميع الشخصيات على وجه التقريب » [١٠] .

(٥) وفي هذه المسألة الأخيرة ، كان الباحث يدور في حلقة واحدة ، فينتقل من مكان ليدور ويعود اليه من جديد وهكذا .

ولقد قيل كذلك إن واحداً من الاسباب التي جعلت المشاكل الدينية والحوادث الدينية المختلفة ، تنال قسطاً كبيراً من عناية تاريخ العصور الوسطى ، ان مراجعها الرئيسية قد كتبها رجال الدين . ولو ان المهندسين المعماريين من رجال العصور الوسطى ، وملاك الاراضي ، والجنود أو التجار ، كتبوا أكثر من رجال الدين ، فلربما كانوا قد سألوا أنواعاً مختلفة من الاسئلة ، وأجابوا عليها وقدموا لنا بالتالي صورة مختلفة عن الحياة في العصور الوسطى . واذا كانت كتابات المفكرين والعلماء في زماننا ستكون المصدر الرئيسي لسجلات عصرنا المستقبلة ، فربما وقع مؤرخو المستقبل في خطأ الاعتقاد بأن العلماء كان لهم أثر أكبر على شئون الانسان في زمننا الحاضر يفوق ما لهم بالفعل . ان هذا النوع من الجدل الدائري يجب ان يقابل باحتياط خاص ، لا سيا عندما يسعى البعض جاهدين لعزو الكتابات المجهولة المؤلف ، إلى كاتب مفترض ، ذلك انه من السهل ان نفترض

ان آراء هـــذه الكتابات من مميزات الكاتب المزعوم ، اذا كانت تلك المقالات نفسها هي أساس الفروض المتعلقة بمميزات ذلك المؤلف نفسه .

(٦) هنالك مأخذ لا بد من ان نسجله على الوثائق الشخصيـــة وهو يكمن في تمركزها حول شخص كاتبها . فنحن نتوقع ، حتى من المراقب المتواضع ، ان يقول ما سمعه بنفسه ، وما عمله بنفسه ، كأن تلك التفاصيل كانت أهم ما قيل وما تم تنفيذه . وكثيراً ما يستحيل عليه ان يقص قصته على أية طريقة أخرى ، لأن تلك هي الطريقة الوحيـدة التي يعرفها . ان هذه الملاحظة هي نتيجة حتمية للتحفظ المتعلـق بالانتباه الذي سبق ان بحثناه . وان الخطاب الشهير الذي ألقاه الكونت ميرابو بعد جلسة محا لمة الملك لويس السادس عشر بتاريخ ٢٣ حزيران (يونيه) ١٧٨٩ ، تمدنا بمثل واضح على مقدار السهولة التي يمكن ان يقود بها مثل ذلك الحديث عـن الذات ، مؤرخاً إلى الضلال . يصف ميرابو (على الرغم انه يتكلم بضمير الغائب) كيف انه قد قال شيئاً عن ضرورة استخدام القوة : « لأننـا لن نغادر مقاعدنا إلا على أسنة الحراب » . ولقد فشل في الاشارة إلى ان الكثيرين أيضاً كان لديهم تصميم مماثل في وقت مماثل ، ولربما كانوا قـــد صاغوه بلغة أكثر اعتدالاً . وعلى ذلك فان المؤرخـين قد راحوا ، وهم يعتمدون كثيراً جداً على شهادة ميرابو أحياناً ، يجعلون منه محور البطولة في أزمة يائسة ، أضف إلى ذلك انه من الجـــائز ان ميرابو لم يكن على هذه الدرجة من الغرابة أو ان الحالة لم تكن سيئة بالقدر الذي عبر بـه ميرابو عنها [١١] .

وعموماً ، فان العجز عن قول الصـدق ، يؤدي إلى أخطاء الحذف لا إلى توريط النفس ، وذلك بسبب الحاجة إلى التمام ، أو نقص التوازن في

عملية الملاحظة ومراقبة سير الامور أو التذكر ، أو السرد التاريخي . ومثل هذه الاخطاء قد ترسم صورة بعيدة عن الواقع ، لأنها تحط من قيمة بعض الاشياء الهامة ، أو تفشل في اجراء ذكرها ، وتبالغ في توكيد تلك الاشياء التي تتحدث عنها وفي ايضاحها .

الرغبة في قول الصدق

وعلى المؤرخ كذلك أن يعالج وثائق يكذب فيها مؤلفوها عن قصد أو عن غير قصد ، مع أنه يكون في مقدورهم أن يقولوا الصدق . هنالك أحوال عديدة يميل فيها الناس بطبيعتهم الى عدم الصدق في القول ، وهذه الاحوال هي التي جعلت التجربة البشرية تجند المحامين والمؤرخين وغيرهم ممن يتعاملون بالشاهد والدليل (١٢) ، للكشف عن الصدق .

(١) ومن أوكد القواعد الاولية في تحليل الدليل تلك التي تتطلب تطبيق الحذر أمام الشاهد المغرض . فغرض الشاهد أو ميله ، يبدو واضحاً عندما يستفيد هو نفسه من قلب الحقيقة أو عندما يفيد شخصاً آخر أو قضية أخرى عزيزة عليه . ولعل أنواعاً خاصة من الدعاوة أن تكون أسوأ أنواع قلب الحقيقة عمداً ، وذلك بقصد الرغبة لافادة قضية ما . وقد كانت كلمة الدعاوة تطبق في القرن السابع عشر على عمل البعثات التبشيرية الكاثوليكية بدون حط من قدرها . غير أنها منذ القرن التاسع عشر قد أصبحت تستعمل لتصف أي نوع من الحركات المختصة بالاقناع وادوات مثل ذلك الاقناع ، وبمعنى فيه ما يحط من الكرامة . ولقد تكون هذه الكلمة حديثة ، غير أن الدعاوة وأساليبها كانت مألوفة منذ أن بذلت الجهود

لاول مرة للتأثير في الرأي العام .

(٢) وكثيراً ما تكون الفائدة المجتناة من قلب الحقيقة معقولة ، وقد لا يتحقق منها أو يتفهمها الشاهد نفسه . وفي مثل هذه الحالة يكون سبب المراوغة غالباً هو التحيز ، فاذا كان تحيز الشاهد مائلاً مع موضوع شهادته ، فانه في الغالب يوصف بأنه « تحزب لذلك الموضوع أو انحياز نحوه » studium . واذا كان غير ملائم فقد يسمى تحزباً ضد الموضوع odium والكلمتان اللاتينيتان مشتقتان من تصريح قاله تاكيتوس المؤرخ الروماني ، الذي قال بأنه سيكتب تاريخاً دون تحزب لاحد أو ضد أحد (وبذلك وضع مستوى لم يصله سوى قليل من المؤرخين ، بما فيهم تاكيتوس نفسه . وكلمتا studium و odium ومعناهما التحيز لـ أو ضد ، كثيراً ما تعتمدان على ظروف الشاهد الاجتماعية وقد تعملان بنهج قد لا يكون الشاهد شاعراً به . ويصبح بالتالي من الاهمية بالنسبة للمؤرخ أن يعرف ماذا يمكن أن يكون « محط اسناد الشاهد Weltanschauung وكذلك ديانته ، وتفكيره السياسي ، وارتباطاته الاجتماعية ، والاقتصادية ، والعنصرية ، والقومية ، والاقليمية ، والمحلية ، والعائلية ، والشخصية وغيرها من الروابط (أو الموازنة الشخصية) . فان أيا من هذه العوامل قد تفرض محاباة أو تحاملاً قد يظلل دليله بظلال كان لولا ذلك من الممكن أن لا تظهر .

(٣) ولقد سبق ان أشرنا (ص ١١٠) إلى ان المستمعين أو القراء الذين من أجلهم صيغت الوثيقة ، يلعبون دوراً هاماً في تقرير القدر من الصدق الذي تتحلى به العبارة . فالرغبة لادخال السرور أو للتنغيص قد تؤدي إلى زخرفة الصدق في القول أو تجنبه . وان المتكلمين في

الاجتماعات السياسية ، والحفلات وكتاب رسائل ونشرات الحرب ، ومنشئي الرسائل ، والمحادثات المهذبة هم من بين المنتجين العديدين لوثائق يحوّر فيها الصدق بذكاء ، للسبب المذكور آنفاً . وهذا الدافع المرتبط بالمصلحة والانحياز ، وهما كثيراً ما تفرضها الدوافع الاجتماعية ، يختلف عنهما من حيث انه في الغالب شخصي وفردي . وهو يقف أحياناً بمفرده على انه تفسير للمراوغة والمواربة .

(٤) وأحياناً يفرض الاسلوب الادبي على الكاتب تضحية الصدق من أجل الاسلوب . وهذا شأن المقاطع الشعرية ذات المغزى وشعارات الحرب والسياسة ، على وجه الخصوص ، مثل (« الدولة أنا » L'état c'est moi ، « الملايين من أجل الدفاع ولا سنت واحد من أجل الضريبة » ، « يموت الحرس ولا يستسلم »)[١٣] ، فلو أزلنا من هذه الاقوال ما لا تحمله من معانٍ حقيقية ، وذلك حرصاً على الدقة والامانة في ايراد الاخبار ، فانها تفقد روحها وجمالها . وان مؤلفي السير الشخصية ، والرسائل ، لا سيا عندما يكتبون من أجل اللذة الخاصة ، قد يجدون أنفسهم محفوزين إلى تصوير الاشاعة أو القصة وكأنها حقيقة واقعة ، وكثيراً ما نجد القصاصين والمخبرين (خصوصاً إذا كانوا يأملون في ان يستمع لهم جمهور غفير) ، يميلون إلى التعميم والبت في القول أكثر من استخدامهم لبعض الكلمات والاصطلاحات التي هي أقل اثارة ، كالاكثار من كلمة « لو » ، و «لكن» ، و « هنالك ما يدعو إلى الاعتقاد » ، و « لربما كان من الأسلم ان نقول » (وانظر كذلك الفقرة : ١٣ من الفصل الثامن) .

والقصة أو الحكاية هي بالذات موضع شبهة . فهي كثيراً ما تكون ابتكاراً متأخراً قصد به القاء ملحة على شخصية أو حادثة ذات أهمية خاصة .

وكلما كان سرد القصة عرضياً ، كان مثار شكوك ، إذا لم يستند إلى ما يثبته . ومع ذلك فان وجود قصة ركيكة له دلالة تاريخية في حد ذاته — لأنه يبين نوع الشيء الذي كان الناس يؤمنون به . ومن هنا جاء المثل الايطالي يصف مثل هذه القصص ، بأنها سلسة حتى ولو لم تكن صادقة .

(٥) وأحياناً يضطر الشهود بقوة القوانين والتقاليد إلى الابتعاد عن الحقيقة الخالصة . فقوانين التشهير ، وما يسمى بالذوق الحسن ، التي تحض على اخفاء الشبه بأشخاص ما زالوا أحياء أو موتى في الروايات القصصية والأفلام السينمائية قد عملت أيضاً على ازالة صفة الدقة من بعض المؤلفات التاريخية وهي صفة كان لا بد من ان تتحلى بها هذه المؤلفات . وبعض الاشارات العديمة الدقة ، التي نراها في مؤلفات جيرد سباركس Jared Sparks التاريخية كان سببها كتابته عن شخصيات ما زالت على قيد الحياة وانه كان يستقي معلوماته من شهود أحياء أيضاً ، كانوا يرجونه ان يستخدم في كتابته معلومات محددة خاصة قدموها له [١٤] . ثم ان مراعاة أصول الذوق في الرسائل والمداولات ، وكذلك التقاليد والرسميات في المعاهدات والوثائق العامة ، تتطلب لطفاً وتعبيرات تنم عن الاحترام ، وهذه بكل جلاء كاذبة أو جوفاء . وان رواية جيمس مونتجومري المسماة « لا شيء إلا الصدق Nothing but the Truth » الصادرة سنة ١٩١٦ تدور حول مجهود جريء يبذله شاب صغير طوال اليوم يتركز في ان لا يقول شيئاً غير الصدق ، ولقد كلفه هذا المجهود ثمناً باهظاً ، إذ فقد تقريباً جميع أصدقائه . ويلعب عالم الدين المسيحي دوراً مماثلاً بالنسبة لتجنب قول الصدق حين يتجنب شرح فكرة الشر ، والمرض ، والموت بأسلوب دنيوي

لا ديني . وهذا هو حال الهيئات واللجان ، والجمعيات التي يطلب منهـــا أحياناً بحكم مواد انشائها أو دساتيرها ان تجتمع في فترات محددة ، فيجتمع نفر قليل من أعضائها ، ثم تصدر وقائع اجتماعها واذا بها مصبوغة بصبغـة رسمية أبعد ما تكون عن الواقع ، لأن النفر القليـــل لن يصدر عن رسمية كتلك التي صورها محضر الجلسة .

(٦) وان الامثلة الكثيرة لعدم الدقة في وضع تأريخ دقيق للوثائق التاريخية تتسبب عـــن الملابسات والرسميات التي ترافق اصدار مثل هـــذه الوثائق . ونذكر على سبيل المثـال النص الرسمي لاعلان الاستقلال المؤرخ « الكونجرس ، في ٤ يوليه (تموز) ١٧٧٦ » . يخيـل للقارىء العادي أن اولئـك الذين وقعوا الاعـلان كانوا حاضرين في الكونجرس ، وقاموا بذلك العمـل في ذلك اليوم . وفي الواقع ان التوقيـع الرسمي تم يوم ٢ آب (أغسطس) ١٧٧٦ ، وأن بعض الاعضـــاء لم يوقعوا الا في تاريخ متأخر عن هـذا التاريـخ [١٥] . وكذلك اعتـاد بعض الحكام في العصور الوسطى أن يؤرخوا وثائق على أنها وقعت في مدن بعينها ، على الرغم من أنهم لم يكونوا في تلك المدن في التواريـخ المشار اليها . وكذلك فان العادة المتبعة لدى الموظفين ورجال الاعمال ، في الوقت الحاضر ، في ارسال رسائلهم على ورق يحمل عنوان مكاتبهم سواء أكانوا أم لم يكونوا ، وسواء أكتبوها هم أم أملوها ، وهذه تختم بخاتم الموظف أو أمين سره ، ستجعل أمر معرفة مكان صدورهـا الحقيقي متعذراً على من سيكتب تاريخ حياتهم في المستقبل . ونفس القول ينطبق على صكوك البنوك ، التي تحمـل اسم المدينة حيث يكون البنك والتي يوقعها حاملها في مكان آخر غير المدينةالتي بها البنك اذ لا ريب أنه سيتعذر على المؤرخ أن يعرف مكان صدور مثل

ذلك الصك .

(٧) وكثيراً ما يضل الشاهد دربه نتيجة ظن أو أمـل خاص يرقب صدوره من اصحاب الحادثة التي يرويها . فأولئك الذين يعتقدون أن الثوار أناس يحبون لسفك الدمـاء وأن المحافظين نبلاء لطفاء ، واولئك الذين يتوقعون أن يكون الشباب وقحـاً ، والطاعنون في السن عبوسين ، واولئك الذين يعرفون في الألمـان عدم الرحمة وفي الانجليز عدم المرح ، سيصورون الثوار على أنهم يحبون لسفك الدمـاء ، والمحافظين نبلاء لطفاء والشبان وُقَحاء والمسنين عبوسين والالمـان غلاظ القلوب والانجليز بلا مرح . اننا نجد ان في مثل هؤلاء الشهود نقصاً في تحري الدقة لان عيونهم وآذانهم تكون مغلقة بالنسبة للمشاهدة الطبيعية ، أو نظراً لانهم يفتشون عن شيء محدد ببالهم فانهم يجدونه ، أو لانهم عندما يبدأون في عمليـة التذكّر يميلون الى نسيـان الامثلة التي لا تؤكد افتراضاتهم وتحاملهـم المبيت من قبل أو الى التقليل من شأنها . (ان مثل هذا النوع من السلوك لهو ضرب خاص من التحيز ، ويمكن أن نعتبره مجرد قسم ينطوي تحت الفقرة رقم ٢ المشار اليها من قبل) .

★

ان عدم الرغبة في قول الصدق ، سواء أكانت مقصودة أو نابعة من اللاوعي ، تؤدي الى خطأ التعبير عـن الحقيقة أكثر من حذف الحقائق . وعندما يكون الشاهد نفسه غير قادر وغير راغب في الوقت نفسه في أن يقول الحق (كما هي الحالة غالباً ، الى حد ما ، على الاقل) فان المؤرخ يواجه وثيقة ترتكب كل اخطاء الحذف والانحياز . ومع ذلك فان عليه

أن يذكر دائماً أن أسوأ شاهد ، قد يقول أحياناً الصدق ، وأن عمل المؤرخ هو استخلاص أية ذرة صدق لها صلة بالموضوع ، اذا كان بامكانه أن يفعل ذلك .

الظروف الملائمة لقول الصدق

ولحسن الحظ فان هنالك أحوالاً بعينها تتهيأ للوثيقة الصحيحة الصادقة ، وهي ظروف يستطيع الطلاب الذين يفتشون عن الشاهد الصادق التعرف عليها بسهولة . وهي في الغالب عكس الاحوال التي تخلق الجو الذي يلائم عدم الرغبة في قول الصدق ، وبها تتهيأ الفرصة للشاهد كي يقول الحق وهذه هي الآتية :

(١) عندما يكون مفاد العبارة مسألة لا يبالي بها الشاهد ، فأغلب الظن أنه عندئذ يكون غير متحيز وبذلك يسجل الحقيقة صادقة .

(٢) وهنالك موضع آخر يمكن أن يصدق الشاهد فيه وبالتالي يزداد الوثوق بقوله وذلك عندما تجيء عبارته وفيها تحامل على نفسه ، أو على جماعة عزيزة عليه ، أو ضد مصلحته الشخصية . وهذا هو السبب الذي من أجله تعتبر الاعترافات التي يدلى بها في المحاكم ، اذا لم تكن قد استخلصت عن طريق القوة وأفضى بها أشخاص في حالة عقلية سليمة ، تعتبر شاهداً أو بينة ممتازة . وأحياناً ، فان هذه تقبل في المحاكم حتى دون وجود دليل مباشر سواها [١٦] . ومهما يكن من أمر فان على المؤرخ أن يكون متيقظاً ، ويتأكد من أن هذه العبارة هي بالفعل ومن وجهة نظر الشاهد ، فيها تحامل عليه . ويحضرنا في مثل هذا المقام قضايا مثل ادعاء شارل التاسع

أنه هو المسئول عن مذبحـــة القديس بارتولميو ، وأن بسمارك قـد أبدى رضاه عن تعديل برقية امز ، ومثل توبة النازيين السابقين أو الشيوعيين عن أخطائهم التي ارتكبوها كما يدعون بدافع من طيش الشباب . فمثـــل هذه الحالات يجب أن تؤخذ بعين الحذر إذ قد يكون الشاهد فيهـــا يتحدث بنوع لاشعوري من الاشفاق على النفس ، أو حتى ربما كان يهدف للفخر بما ارتكبه لا أن يعترف بالخطـأ وتأنيب الضمير ، ولذلك لزم أن تتبع اختبارات أخرى للتحقق من صدق أقواله .

(٣) وكثيراً ما تكون الحقائق أيضاً شائعة جداً ، ومعروفـة لدى الجميـع بدرجة تجعل الشاهد لا يستطيـع أن يخطىء فيها أو أن يكذب : كأن نتحدث عن ما إذا كان المطر قد نزل في الليلة الماضية ، أو أن مواطناً بارزاً قد اغتيل يوم الثلاثاء الماضي ، أو أن مطراناً مشهوراً كان زير نساء ، أو أن لورداً مشهوراً كان يمتلك أكبر قطيـع من الاغنام في البلاد ... الخ . وعندمـــا ينظر إلى هذا القول على أن مثل هذه المسائل مسائل شائعة – وخصوصاً إذا ما كانت معروفة للجميـع ، فان عدم توفر دليل مناقض في مصادر أخرى ، كثيراً ما يعني توكيد هـذه الاشياء . وعلى سبيل المثال فـانه من المعروف أن الجنود المتقدمين في السن كثيرو التذمر . فلو أضفنا إلى هذه الحقيقة أن كثيرين من الاشخاص توفرت لهم الفرصة لملاحظة هذه الظاهرة في جيوش خاصة بعينها ، فاننا والحالة هذه نكون على استعداد لان نصدق الرواية التي تقول بأن العديد من الجيش المحارب في صفوف نابليون كانوا من مثل هؤلاء ، حتى ولو كان مـــا لدينا من دليل عن هذه المسألة لا تتوفر فيه الدقة والكفاية . ولو فرض أن مثل هذه العبارة لا تنطبق على جيش نابليون ، إذن لتصدى لتفنيدها

معاصرون آخرون دونوا تلك الفترة من تاريخ نابليون .

إلا أن هذه العملية العقلية تعتمد على الجدل الذي يقول : « السكوت دليل الرضا » . وان مثل هذه المجادلة يمكن أن يساء استخدامها بسهولة . فيجب أن نهتم بالتأكد من أن المسألة التي هي قيد البحث ، على الرغم من أنه يبدو أنها أمر شائع أو معروف ، كان قد نظر اليها نظرة مماثلة أناس آخرون قد عاصروها ، كما ويجب التأكد من أنه كان قد توفر لديهم فرصة ليعرفوا شيئاً عن الدليل الاسبق أو لينقضوه . وعلى سبيل المثال فانه يسهل في أوقات الخطر والاضطراب التي تتعرض لها البلاد أن يبالغ في تقدير عدد اعداء الدولة ، فان مجرد وجود الاضطراب والخطر ، قد يؤدي بأولئك الذين لا يسهمون فيه إلى الصمت. وعلى نقيض ما سبق ، فانه عندما يتوفر سبب وجيه للاعتقاد بأن أمراً هو في غاية الاهمية والطرافة على الرغم من أنه شائع ومعروف للجميع ، فان الجدل الذي يستند على « السكوت دليل الرضا » يعمل آنذاك بطريقة معاكسة : ذلك أن مجرد عدم الاشارة إلى ذلك الامر الهام في مصادر أخرى كان من المنتظر أن تذكره ، قد يجعل هذه الحقيقة مثاراً للشك . ومهما يكن من أمر ، فان مجرد « سكوت » هذه المجادلة المبنية على « السكوت دليل الرضا » ، يجعلها تقف في موضع ضعيف من حيث اتخاذها اداة للكشف في معظم الحقائق . ان الذي يجعلنا نصدق العبارات الشائعة عن موضوع أو حادث بنفسه أو نرفضها ليس هو سكوت الادلة التي تنفي ذلك عنه بل هو تحققنا من أن ذلك الحادث كان ينظر اليه على أنه أمر عادي أو أنه كان أمراً هاماً غير عادي .

(٤) وحتى أحياناً عندما تكون الحقيقة التي هي موضع السؤال غير

معروفة معرفة جيدة، فان أنواعاً خاصة من العبارات تأتي عفو الخـــاطر وتكون على درجة من الاحتمالية تجعل الخطأ أو الكذب فيـــها بعيدي الوقوع . فاذا حدثنا نقش قديم مكتوب على طريق بأن وكيلا للقنصل proconsul قد أنشأ تلك الطريق عندما كان أغسطس يشغل وظيفة الرئيس الأول princeps ، فانه يكون مـــن المشكوك فيـه ، حتى بدون نقاش ، أن ذلك الوكيل القنصلي قد أنشأ تلك الطريق بالفعل . ولكنه يكون من الاصعب علينـــا أن نشك في أن الطريق أنشئت في خلال أشغال أغسطس لوظيفة princeps . واذا أخبر اعلان قراءه بأن صنفي القهوة « أ ، ب ، يمكن أن يشتريا من أي محل بقالة محترم بالاسعار غير العادية ، وهي ٥٠ سنتاً للرطل الواحد » ، فان كل مـا يمكن أن يستنتج من الاعلان ، يمكن أن يشك فيه بدون جـــدال ، اللهم إلا حقيقة واحـدة وهي أنه يوجـد في السوق نوع من القهوة يسمى « قهوة أ ، ب » . وعلى الرغم من أن رأياً يقول « بأن أرملة وليـــام جونز هي سيدة أكثر سحراً من السيدة براون » ، قد لا يكون فيـــه دليل فيما يتعلق بمواهب السيدتين المذكورتين ، غير أنه قد يكون دليلا على الحالة الجسمانية الحسنة لارملة وليام جونز . وحتى أجرأ دعـاية ، يمكن أن نستخلص منها معلومات موثوقة إذا ما طبقنا عليها بعناية القاعـدة المتعلقة بالامر العارض والمحتمل . فعبارة كالاتية تنشر في ورقة دعاية تقول : « ان طيراننا قد انتصر على العـــدو بسهولة » ، إذا وردت بدون ان يدعمها مصدر موثوق غير الدعاية ، يشك فيها ، فيما يتعلق بحالة الضعف التي يكون عليها مستوى العدو . غير انه يمكن ان نأخذها على علاتها ، كدليل على ان العدو يمتلك طيارات (لا سيما وانهـــا ليست فقط عرضية واحتمالية ،

ولكنها أيضاً تقف ضد مصلحة قائلها في هذا الباب) . وكذلك ربما يكون لهذه العبارة أيضاً قيمة كدليل على « اننا » نمتلك طائرات (على الرغم من ان مثل هذه القيمة لا تكون ذات بال على أساس ان العبارة لم ترد معاكسة أو مضادة لمصلحة قائلها . وعندما يأخذ طرف في أثناء الحرب أو المناظرات الديبلوماسية في نفي دعاية الطرف الآخر ، فاننا لا نستطيع ان نتثبت لا من صحة الدعاية ولا من النفي من مثل هذه المناظرة ولكنه يتضح ان الدعاية أصبحت تستحق بعض الاهتمام من الجانب الآخر الذي كلف نفسه عناء الرد عليها .

(٥) وعندما تكون النماذج الفكرية ومفاهيم شاهد ما معروفة ، وتصدر عنه أقوال بما لا يتفق واياها ، أو بلغة أخرى اذا جاءت العبارات مناقضة لآمال وارتقابات الشاهد ، فانها تكون على قدر كبير من الصحة . وعلى ذلك ، فان عبارة يصرح بها مراقب سوفييتي تتعلق بامثلة تدل على رضاء الطبقة العاملة في بلد رأسمالي ، أو تصريحاً يدلي به مراقب رأسمالي عن أمثلة من الولاء في بلد سوفييتي سوف يكون له بدون ريب أثر كبير على قارئه .

الا انه يجب علينا أن نتذكر دائماً أن الكاذب الحاذق يستطيع أن يدرك هذه الظروف بالقدر الذي يستطيعه معظم المؤرخين . ومن هنا فهو يستطيع أن يخلق جواً من الايحاء بالثقة بما يقول يمكنه به أن يورط الباحث غير الحذر ، ولذلك وجب علينا أن نتأكد من وجود هذه الظروف التي توحي بالثقة في عبارة ما ، وأن لا نقبلها على علاتها دون أي تمحيص .

التقول والدليل الثانوي

نعود فنقول ان المؤرخ يعتمد على الدليل الأولي (أي مـــا قام عليه شاهد عيان) كلما كان ذلك ممكناً . وعندما لا يجـــد أي شاهد أولي Primary ، فانه يستخدم أفضل شاهد ثانوي يتوفر لديه . وهـو يرغب في أن يتوصل ، على خلاف المحامي ، بقدر ما يستطيع ، الى ما حدث فعلاً لا أن يكتشف الشخص المخطىء . واذا كان عليه أن يصـــدر في بعض الاحيان أحكاماً ، فانه لا يجد نفسه مضطراً في أن يوقع العقوبات ، ومن هنا فانه لا يصطدم بنفس التردد الذي يواجهه القاضي عندما يحاول أن يسمح لنفسه بالاطلال على دليل لا يسمح العرف بدخوله قاعـة المحكمة .

وعلى كل حال ، فانه في الحالات التي يستخدم فيها الادلة الثانوية ، لا يعتمد عليها اعتماداً تاماً ، بل هو على العكس يسأل : (١) على أي دليل أولي يبني المصدر الثانوي أقواله ؟ و (٢) هل أورد الدليل الثانوي بدقة الشهادة ، كما جاءت في الدليل الاولي بصفة عامة ؟ و (٣) وان لم يكن كذلك ففي أية تفاصيل أورد ما جاء في الدليل الاولي بدقة ؟ ان الاجابة المرضية على السؤالين الثاني والثالث ، قد تمد المؤرخ بخلاصة مـــا جاء في الدليل الأولي ، الذي لا يعرف عنه الا ما أثبته عنه الدليل الثانوي . وفي مثل هـــذه الحالات يصبح المصدر الثانوي مصدر المؤرخ « الاصلي » ، بمعنى أنه هو « أصل » معرفته . وما دام هذا « المصدر الاصلي » صدى دقيقاً للدليل الأولي ، فانه يختبر صحته كما يفعل عند اختبار الدليل الاولي ذاته .

وهكذا فان الدليل القائم على التقول أو السماع يبقى عند المؤرخ دون

أن يصرف النظر عنه بخلاف حاله في المحكمة ، فهي لا تعيره أي اهتمام لأنه تقوّل ليس الا . وهو غير مقبول عند المؤرخ ، بالقدر الذي لا يمكن معه أن يقوم على أنه صدى دقيق للدليل الاولي . ولعل مثلاً واحداً يكفي لتوضيح ذلك ، فان مراسلاً من البيت الابيض ، بترديده مـا كان قد قاله رئيس الجمهورية في مؤتمر صحفي ، سوف يكون مصدراً أولياً للاعلام عـن كلمات الرئيس . لكن نفس المراسل ، عندما يعيد قول الرئيس مأخوذاً عـن رواية أحد سكرتيري الرئاسة ، فانه يصبح مصدراً ثانوياً ناقلاً ، ولربما لا يؤخذ بأقواله في قاعة المحكمة ، ومع ذلك فان المراسل اذا كان مراسلاً ناجحاً وأميناً ، واذا كان سكرتير الرئاسة كفؤاً وأميناً ، فان تقرير المراسل ، المنقول عن السكرتير ، قـد يكون عبارة دقيقة ، لمـا قاله الرئيس فعـلاً . ولا شك في أن أكثر المؤرخين دقة في تحري الحقائق قد يحتفظ بمثل ذلك النوع من الدليل للتثبت منه في المستقبل على وجه أفضل .

الاثبات أو التوكيد

ان احدى الدقائق الاولية التي تستخلص من وثيقـة عن طريق منهجي النقد الخارجي والداخلي كما وصفناه حتى الآن ، لا تعتبر حقيقـة تاريخية تتصف بالكمال . فعلى الرغم من أن هنالك افتراضاً قوياً بأنهـا جزئيـة صادقة ، إلا أن قاعدة المؤرخين العامة (وسنلاحظ في القريب العـاجل استثناءات لها) هي أن يعدوا حقيقة" تاريخية" تلك التفصيلات الجزئية التي تعتمد على شهادة مستقلة سندها شاهدان أو أكثر ، من الشهود[١٧] الثقات ، ليس إلا .

وأهمية استقلال الشهود واضحة لا تحتاج إلى توكيد . على أنه ليس من السهل دائماً أن نقرر ذلك الاستقلال ، كما تبين بوضوح المناظرة القائمة حول الاناجيل الثلاثة الاصلية (متى ومرقس ولوقا) . وحيث يتفق أي شاهدين ، فان اتفاقهما قد يكون لانهما يشهدان ، كل على انفراد ، على حقيقة وقع عليها نظرهما ، ولكنه من الجائز أيضاً أنهما يتفقان فقط لان أحدهما قد نقل عن الآخر ، أو لان أحدهما قد وقع تحت تأثير الآخر ، أو لان كليهما قد نقل من مصدر ثالث ، أو قد تأثر بسبب ما بذلك المصدر . وما لم يقم الدليل على استقلال هذين الشاهدين كل عن الآخر في شهادته ، فالاتفاق قد يكون توكيداً لكذب أو خطأ أكثر منه تثبيتاً لحقيقة .

ومهما يكن من أمر ، فانه كثيراً ما يحدث ، لا سيما عند دراسة عصور تاريخية قديمة أن يخفق البحث العلمي العميق في تقديم وثيقتين مستقلتين تدليان بنفس الحقائق . وانه لمن الواضح أيضاً أنه بالنسبة للاجابة على كثير من الاسئلة التاريخية لا سيما من النوع الذي يعنى به دارسو السير ، لا يقوم أكثر من دليل مباشر واحد يدل على ذلك السؤال . أما فيما يتعلق بعواطف فرد خاص وأفكاره ، وميوله ، واحساساته ، وانطباعاته ، وسلوكه ، واتجاهاته ، ودوافعه ، وآرائه ، فان الذي يستطيع أن يقدم دليلاً مباشراً ، انما هو ذلك الفرد فحسب ، اللهم إلا اذا كانت هذه الامور ذات دلالات ظاهرية مفهومة بقدر يسمح بأن تكون إشارة أو دليلاً يمكن الاعتماد عليه في تثبيت الحقيقة التاريخية المتعلقة بها . وحتى عندما تكون تلك الامور المتقدمة معروفة بشهادة آخرين ، كان الفرد ، موضع البحث ، قد أطلعهم عليها ، فانها تعتمد نهائياً على فحصه لذات

نفسه . وكاتب السيرة ، في هذا المقام ، لا يكون في وضع يفضل وضع العالم النفسي - بل انه يكون في وضع أسوأ إذا كان شاهده قد توفي ، وبالتالي استحال عقد مقابلة شخصية معه . ولا بد أن نذكر هنا أن التاريخ في جزء كبير انما هو سير . على ان كاتب السيرة له ميزة واحدة على العالم النفسي - فهو يعرف ما الذي سيفعله الشخص الذي يكتب عنه في مراحله المتتالية . وهو اذاً يستطيع أن يجري الاستدلال من الاستجابة الى الحس ، ومن الفعل الى الدافع ، ومن النتيجة إلى سببها . فاذا تم له رسم نموذج السلوك الكامل هذا لموضوعه ، فقد يزداد تثبتاً من العمليات النفسية الداخلية للفرد المدروس .

اذاً يترتب على هذا أنه يتحتم علينا ، فيا يتعلق بالاقوال المعروفة ، أو التي يمكن أن يعرفها شاهد واحد فحسب ، أن نكسر القاعدة العامة التي تتطلب وجود شاهدين معتمدين مستقلين من أجل تثبيت صحة عبارة أو قول . ومن هنا وجب علينا أن نفتش عن أنواع أخرى تيسر أمر التثبيت والتوكيد . فالآراء التي يجاهر بها الانسان أو دوافعه ، تقبل والحالة هذه على انها آراء « نزيهة » أو « دوافع حقيقية » ، اذا جاءت مخالفة لنماذج السلوك « الدارجة » في المجتمع الذي عاش فيه ، ولكنها تجيء متمشية ، في الوقت نفسه مع ما عرف عن طباعه بوجه عام [١٨] . ثم ان مجرد سكوت مصادر أخرى عن حقيقة (أي عدم نقضها) ترد في شهادة تتعلق بأمر شائع ، قد يكون في حد ذاته تثبيتاً لتلك الحقيقة (انظر ما سبق ص ١٨٩) . ويفيد ، في حالات أخرى ، في تثبيت صحة وثيقة بعينها ، ما تتحلى به هذه الوثيقة من اعتراف الجميع بصحتها . كما وان شهرة المؤلف في قول الحق ، وبعده عن مناقضة نفسه بنفسه

ضمن وثيقة واحدة ، وغياب نقده من مراجع أخرى ، وابتعـــاده عن الاخطاء التاريخية الزمنية ، وطريقة انسجام الدليل الذي يسوقه المؤلف مع الحقائق الاخرى المعروفة ، كل هذه عوامل تحسم وتقرر صدق ما يقرره .

والانسجام مع حقائق أخرى تاريخية أو علميـــة معروفة أو موافقتها يعتبر في الغالب هـو الاختبار الفاصل للشاهد ، سواء أكان يتعلق بشاهد أم بعدة شهود . فاذا قيل أن تشليني Cellini رأى السلمندر الذي يعيش في النار ، والشياطين ، وهالات وظواهر أخرى فوق طبيعته فان ذلك أبعد من أن يجـــوز تصديق أي مؤرخ معاصر ، حتى لو أن تشليني كان في أمور أخرى يعد صادقاً متساوقاً لا تنقض أقواله . ولو أن أقوال تشليني قـد أكدها شهود كل على انفراد ، فان المؤرخ سيؤمن فقـط بأن تشليني وشهود اثباته ، قـــد رأوا أشياء خيل اليهم انها كانت سلمندر وشياطين وهالات وبالتالي فان المؤرخ المعاصر لن يوافق تشليني على ما قاله . ثم ان معرفة الناس بالتأثير الضئيل الذي قد يؤديه إبهام في ثقب في خزان ، من حيث قدرته على حفظ الخزان من التفتت ، ستكون كافية لتحطيم الثقة في هذه الخرافة الهولندية المشهورة ، حتى ولو جـاء شهود ليقسموا على صحة هـذه القصة البطولية . (وكذلك يمكن أن يثور الشك نفسه حول القصة القديمة ، التي تقول ان البطاطا قد عرفت سبيلها الى ايرلندا أولاً بعد أن نقلها اليها السير وولتر رالي Walter Raleigh ومنهـــا انتقلت الى انجلترا ، بمجرد الاشارة فقط الى الحقيقة الآتية ، وهي أن البطاطا الايرلندية ، من نوع مختلف عن البطاطا الانجليزية [١٩] . ومهما قـل القدر الذي نعرفه عـــن الزمن اللازم انقضاؤه بين سبب ظهور أمر ونتيجة ذلك الظهور ، فان معرفتنا بأن انجازات هامة في علم الانثروبولوجيا قـــد ظهرت قبل حلول

عام ١٨٥٩ وحوله ، تفيد أن ميلاد الانثروبولوجيا الحديثة ، لا يمكن أن يقال عنه إنه جاء نتيجة لنشر نظرية داروين في النشوء والارتقاء [٢٠] . ولاسباب واضحة ، يصعب أن نصدق أن عذراء قد وضعت طفلاً في قضية طلاق أصدرتها المحاكم الانجليزية حديثاً .

ولما كانت الصحة العامة في الوثيقة يندر أن تكون أعظم من صحة التفاصيل فيها ، فان توكيدها بقولنا ان الشاهد موثوق في أقواله عموماً ، يكون أمراً توكيدياً ضعيفاً لصحتها . وكذلك الحال اذا أردنا توكيدها معتمدين على « دليل الصمت » أو عامل « الانسجام » أو « الموافقة » مع حقائق أخرى معروفة . فهذه أمور أقرب ما تكون الى « الشاهد الذي تبرزه ظروف الحادث » ، وضعف هذا الشاهد معروف لاي متتبع لمحاضر المحاكم أو قارىء للقصص البوليسية . وعلى الرغم من أننا في القضايا التي نبحثها ، تقترح هذه الاختبارات لتوكيد الدليل المباشر لشاهد واحد فقط ، لا لعديد من المصادر ، فان طبيعتها الظرفية أو الفرضية ، تجعلها موضع شك حتى من حيث ذلك الهدف . ومن هنا ، فان المؤرخين يصرون في العادة على أن تميز التفصيلات التي تستند على شهادة دليل واحد فقط ، بهذا النعت . فيجب أن يشار اليها على النحو التالي ، يقول ثوسيديد : « وأن بلوتارك هو مصدرنا بالنسبة للعبارة التي » ، و « وفقاً لما رواه سويداس » ، و « كما قال ارازمس حرفياً » ، واذا كنا سنصدق بوزول Boswell ، .. الخ .

التحقق في مواجهة الحقيقة

وبما أن مثل هذه الاحتياطات لا تتخذ دوماً ، وبما أن هذه العبارات

الواردة على لسان شاهد واحد لا تعامل دوماً على اساس أنها تأتي في مرحلة أدنى من غيرها ، من حيث دلالتها ، فان النتيجة تكون تناقضاً غريباً .
ولا شك في أن الاختلاف بين المصادر يقل عادة فيما يتعلق بالفترات التاريخية المبكرة ، وذلك بالنظر الى قلة عدد المصادر ، اذا ما قيس ذلك بالفترات التاريخية الحديثة . فالمصادر التي تتناول ما حدث منذ الف سنة أو الفين قليلة ، وهي نوعاً ما معروفة ويمكن الحصول عليها بسهولة ، هذا على الرغم من الاطراد المستمر فيما يكشف من المواد الاثرية القديمة ، والكتابات الاثرية ، والاوراق البردية ومن معرفة اصول المخطوط ؛ ثم ان التناقضات القائمة بين هذه المصادر شيء مألوف نسبياً ويسهل في الغالب التوفيق فيما بينها . أما اذا أردنا أن نتناول بالدرس ما حدث في السنة الماضية ، فان المصادر تصبح عديدة جداً ، كما وأنها لا تكون دائماً معروفة ، واما التناقض فيما بينها فأمره لم يصبح مألوفاً ولم يتم التوفيق فيما بينها بعد . وانه لمن الاسهل علينا أن نجد بين المجموعات الضخمة التي تحتوي على مواد لم تدرس بعد أو أنها قد درست دراسة محدودة . وهي مما يتعلق بالحوادث التي جرت في الفترات الحديثة — أن نجد شيئاً غير معروف فنقوم بوصفها أو أن نفسر قصة معروفة على ضوء وثائق لم تستخدم في ذلك التفسير ، من أن نقوم بعمل مشابه يتعلق بفترات سحيقة في القدم . وعلى ذلك يمكننا القول بأنه كلما كانت فترة الدراسة تتناول عهداً أحدث صعب علينا القول بأن بحثنا سوف يبقى مدة طويلة دون أن يتعرض له أحد بالنقض ، لان كلا من شدة الجدل واحتمال معالجة الموضوع بطريقة جديدة ، يزداد كلما دنت الفترة الزمنية من حياة المرء نفسه . وعلى ذلك فان درجة اكبر من الاتفاق في الرأي بين المؤرخين والجزم في الاخبار قد

تتوفر في يسر عندما يعوز الدليل المؤرخين أكثر من توفره كاملاً . ولعل أقوى دليل على مـا نقوله هو أن المؤرخ يستخلص « حقائقه » من تقييمه التحليلي لشيء اسمه « المصادر » لا لشيء اسمه « الماضي الواقعي » .

٨ تعلّم تقنية التاريخ وتعليمها

أسباب دراسة التاريخ

قد يقرر المرء ان يدرس التاريخ لاسباب عديدة مختلفة ، وسيكون من بين تلك الاسباب حب استطلاع لمعرفة ماضي أسرة المرء أو بيئته ، أو الدافع لتفسير أصول ثقافته لنفسه ، أو اهتمام وطني بأصل قطره ، أو الرغبة لفهم الاصول الاجتماعية ، والجو الفكري أو للتفتيش عن أم (أو أب) كاتب أو فنان أو عالم عظيم أو قائد أثار عمل أحدهما الدهشة أو الاعجاب ، أو الأمل بأن فهم التطور السابق لمشكلة جارية ، سيجعل المرء قادراً على ان يفهم ملابساتها الحاضرة بصورة أفضل ، أو التفتيش عن « دروس التاريخ » التي سوف تساعد الانسان المعاصر على حل مشكلاته الحاضرة ، أو الرغبة في العثور في الادب التاريخي على شروح واضحة أو ضوابط لجدل أو تعميم ، أو الاندماج مع أي فترة من فترات الماضي من أجلها نفسها ، وأخيراً التفتيش عن مهنة علمية محترمة . وقد لا تستوي جميع هذه الاسباب من حيث كونها حميدة ، غير انه لا يوجد بينها واحد مما يمكن ان يستوجب التعنيف والزجر ، وان المدرس الحكيم ، وهو

يعلم تقنية التاريخ ، لن يثبط همة أي واحد من هؤلاء .

وحين يأخذ الطالب في تعلم المنهج التاريخي ، يستحسن ان يكون رائده في ذلك هو رغباته أكثر من دفع المدرس له . وعلى أية حال ، يجب على المعلم ان يصر على الطريقة التي يراها سليمة ولازمة ، أكثر من مجرد السطحية ، إذا وافته الفرصة لمثل ذلك . فان تقصي الاجابات الجريئة للأسئلة الملحة الآنية ، يهم المجتمع بقدر أكبر من اجابة أسئلة لم تعد تهم المجتمع . وهذه الاسئلة الملحة قد تتناول أموراً محلية أو شخصيات غامضة ، وذلك إذا كان المؤرخ يعتقد ان الاسئلة أهم لديه من الامور أو الشخصيات في حد ذاتها .

الفكرة الدارجة عن التاريخ

يظن طالب التاريخ المبتدىء ان البحث التاريخي ما هو إلا اختيار مواد تاريخية من عدة كتب أو مقالات ، وترتيبها من جديد لكي تصاغ في كتاب آخر أو مقالة أخرى . وان نظامنا المتبع في التدريب التاريخي يعوده على الاعتقاد بأن « التاريخ » هو بعض الكتب المقررة أو مجموعة من المصادر أو مجموعة من القراءات الخارجية التي يطلب منه مراجعتها . وأغلب الظن أن « التقرير الفصلي » الذي يتقدم اليه ، لن يعلمه المنهج التاريخي ، كما ينبغي ، لان ذلك التقرير لا يتطلب منه أن يدون أكثر من عرض كتابي مطول لمجموعة أكبر من الكتب قرأها حول موضوع أكثر تحديداً من مثل ما كان سيقوم باعداده من « القراءات الخارجية » السابقة . وحين يجري التدريب على المنهج التاريخي وفقاً لما يجب أن يكون عليه ،

فان ذلك يختلف عن مجرد الاستظهار للحقائق التاريخية ، او تلخيص الكتب ، أو اجتياز امتحان بعد حفظ الكتب المقررة ، أو اعداد مصادر البحث أو ما قرر عليه من صفحات ليقرأها ، اذ المهم هو نوعية الكتابة وليس كميتها . ومن هنا يبدو ان طالب التاريخ يندر أن تتوفر لديه ، اثناء تلقيه المحاضرات ، معرفة بالتاريخ اكثر من أنه منهج أو اسلوب يحاول به المرء أن يجد مخلفات وأدلة تتعلق ببعض الاحداث التاريخية الهامة ، التي يرغب في أن يسأل عنها بعض الأسئلة ، لكي يجمع من تلك الاجابات أكبر قدر من المعلومات التي تتصل بموضوعه ، ثم يزن تلك المعلومات ويقيّمها حتى يخرج بأفضل اجابة يستطيعها .

من المستحسن تشجيع حب الاستطلاع لدى الطالب

واذا كنا سنعلم الطالب أن كتابة التاريخ هي أكثر من مجرد اعادة كتابة ما قد كتب بدقة في صفحات الآخرين ، فعليه أن يكون لديه سؤال ذو طبيعة تاريخية ويكون راغباً في أن يجيب عليه . وان الاسئلة « التقليدية العتيقة » مثل ما هي طبيعة العلاقات بين الفرنجة والغال أيام حكم كلوفيس ؟ « وهل يكون روبسبيير محباً للخير أو أنانياً ؟ » أو « ما هي أسباب الحرب الاهلية الامريكية ؟ » أو « هل كانت المانيا مسؤولة عن نشوب الحرب العالمية الاولى ؟ » هذه أسئلة ليست جيدة بالنسبة لاهدافه — لا لمجرد أنها من الصعوبة بحيث أنها حيرت العلماء الناجحين وقسمتهم الى مدارس متخاصمة ، بل أيضاً لان صفتها الجدلية قد أمدتنا بمعين لا ينضب من المراجع الثانوية ، لا يستطيع الطالب الجديد اكثر من مجرد قراءتها ثم يكتفي في النهاية بالاجابات

القديمة .

وان أسئلة دون هذه الاسئلة في الاهمية يرغب الطالب رغبة أكيدة في الاجابة عليها ، تكون أفضل من الاسئلة الرزينة الخطرة التي يريد العالم كله أن يعرف جواباً لها ، تكون أفضل لتعليم المنهج التاريخي لذلك الطالب . وعلى هذا ، فانه إذا كان يرغب في أن يتحرى عن الماضي المتعلق بأمر محلي أو بأحد أسلافه ، وإذا كان يرغب في أن يتعمق اكثر من غيره في التحري عن جريمة وقعت في الماضي السحيق أو فضيحة ، أو اذا توفرت لديه الرغبة في استقصاء المواد الاحصائية لمدينته ، أو الكنيسة التي ينتمي اليها أو بلاده ، أو إذا كانت له رغبة في تحري ظلم مضى كان قد حل بمجموعة صغيرة من الناس أو قضية يشعر انه جزء منها ، أو إذا أراد ان يتعمق في مسألة أحاط بها الغموض وأثارت حب استطلاعه ، فاننا يجب ان نشجعه على القيام بمثل هذا . ومهما يكن من أمر فيجب ان ننبهه في وقت مبكر إلى انه بينما تكون نقطة تافهة لها طابع شخصي أو صفة تاريخية قديمة ، تكون ذات فائدة ممتازة لتطبيق تقنية التاريخ ، فانها وربما لا تتمتع بنفس الفائدة التي ستعود عليه في النهاية سواء من حيث شعوره بالرضا والقناعة الشخصية ، أو الأهمية الاجتماعية ، أو منحه فرصة طبع بحثه ونشره . ثم ان خطر الانحياز يبدو في الطريق أمام الطالب ، ويعظم كلما جاء موضوعه مرتبطاً به ارتباطاً شخصياً ، ولكن ذلك يعدله حماسه الزائد في تقصي بحثه ، وربما أيضاً حرصه على التوصل الى اجابة صحيحة .

اعانة الطالب على اختيار موضوع

وإذا فرضنا، ان الطالب لن تكون لديه فكرة، أو كانت تلك الفكرة غامضة، عن السؤال الذي يجب ان يسأله، وهذا هو ما يحدث عند الكثيرين، فلسوف يستطيع المعلم عندها ان يساعده عندما يتذكر الوجوه الاربعة لاية مشكلة تاريخية. فله ان يسأل عن الشخص أو الاشخاص، أو المنطقة الجغرافية، أو فترة من التاريخ، أو دائرة الاختصاص الانسانية التي تهم الطالب أكثر من غيرها. وعلى هذه الشاكلة نستطيع ان نجعل المبتدىء قادراً على ان يكتشف لنفسه، وربما لاول مرة، الموضوعات التي يشعر بانجذاب نحوها.

واذ يوسع ميدان اهتمامه أو يضيقه بالكيفية التي شرحناها من قبل (ص ٧٩–٨٢)، فانه ربما يستطيع ان يصل إلى سؤال محدود يقدر على تناوله. ويجب على كل من المعلم والطالب ان يذكرا في هذه المرحلة من البحث ما لتجنب أنواع معينة من الاسئلة من أهمية : وهي الاسئلة التي تتناول (١) الاحكام القيمية، (٢) والتناقضات والمقارنات، والقياسات، (٣) والاسباب، والتأثيرات، والدوافع، (٤) والكلمات غير المحدودة المعاني أو التي هي محل جدل مثل الغريزة والجنس، والجو، والروح، والطبقة، (٥) والمفردات الدالة على غاية التطرف مثل : كل، وأبداً، وأولاً، والاكثر، والاحسن، (التي تضطر المرء، خصوصاً إذا جاءت دون اضافة تبين قيمة أجوبتها، الى اجراء تحريات واسعة، كان يمكن ان تعفيه منها كلمات أقل مرونة من تلك الكلمات).

واذا زاد الموضوع وضوحاً وتحديداً، عظم مقدار الفائدة التي تجنى

من تعليم المنهج التاريخي . فسؤال مثل « كم كان طول أنف كليوباترة » ؟ بالرغم من كل اخطائه هو موضوع أنسب للطالب من « هل غير طول أنف كليوباترة وجه التاريخ » ؟ والسؤال الاخير أفضل من « هل كان باسكال محقـــاً عندما قال بأنه لو أن أنف كليوباترة كان اقصر قليلاً ، فان وجه العالم بأكمله كان قـــد تغير » ؟ فلو توفر للطالب قدر كاف من معرفته باللغات التي يحتاج اليها في مثل هذا الموضوع ، فربما يجد ان مصدراً مـا سوف يمكنه من أن يقرر فيما اذا كان أنف كليوباترة طبيعياً ، أو دون الطبيعي ، أو أكبر من الطبيعي ، أو قد يستطيع القول بأن الدليل على ذلك ليس متوفراً في تلك المصادر . غير ان اجابة على السؤال الذي يثير أهمية المقاييس الأنفية لكليوباترة بالنسبة لتاريخ العالم هو مسألة فيها نظر ، ومن المحتمل أن يختلف باختلاف فلسفات التاريخ ، وان حكمـاً أصدره باسكال يتطلب بعض المعرفة بفلسفته ، وبعض القدرة على فهم النقد الادبي أيضاً ، ومن الخير للمبتدىء أن يترك وجه العالم الى الباسكاليين ليتدبروه.
ولكي نضمن بأن الطالب سوف يتمرن على استخدام الادوات المعاونة في البحث التاريخي ، مثل الفهارس ومجموعات المصادر ، وكتب الموسوعات ، وقوائم الكتب القومية المعاصرة ، يجب أن يطلب إليه ان يختار موضوعاً يتطلب استشارة غير مصدر واحد ، وعلى سبيل المثال لا يأخذ سؤالاً مثل « ما هو رأي واشنطن في العبودية » ، (مما قد لا يتطلب النظر في أكثر من مجلد جامع لكتابات واشنطن) ، بل الافضل أن يدرس سؤالاً كالآتي : « ما هي وجهات النظر التي كانت قائمة لدى سكان فرجينيا في العقد التاسع من القرن الثامن عشر فيما يتعلق بحرية العبيد ؟ » وحتى نجبر الباحث على أن يقوم بالاطلاع على جميع المادة المتوفرة (مستخدماً أيضاً المصادر الثانوية

في حدود ما بينا عنها على الصفحة ١٣٧) ، يستحسن أن نحدد أفق الموضوع بحيث نجعله من الضيق حتى ليجعل الاجابة المرضية ، اذا كانت ممكنة ، تنطوي على بحث دقيق أيضاً . وعلى ذلك فان سؤالنا السابق عن وجهات نظر سكان فرجينيا في تلك الفترة يمكن أن يحصر بحثنا فيه في وجهات النظر التي كانت قائمة في فرجينيا سنة ١٧٨٤ ، فقط لا غير ، أو حتى في شهر حزيران (يونيه) من تلك السنة . اذ من الواضح أنه كلما ازداد تخصص الموضوع ، الذي هو قيد البحث ، فانه (١) يقل احتمال كون الجواب عليه جاهزاً في بعض المراجع الثانوية ، و (٢) يزداد احتمال أن يكون بمقدور الطالب أن يكتشف جميع المصادر التي تكون في متناول يده وان يتحكم فيها في الوقت المتيسر له للاجابة عليه . ثم انه اذا كان مفروضاً على الطلبة ان يقدموا أيضاً قوائم بمصادرهم المتعلقة بموضوعاتهم من أولية وثانوية مما يكونون قد انتهوا بالفعل من تدقيقه منها ، ومما لم ينتهوا منه ، والتي لم يكونوا فحصوها لانها لم تتوفر لديهم ، فاننا بهذا نستطيع أن نعرف مقدار استخدامهم للوسائل المساعدة في تحضير قوائم مصادرهم لنتعرف على مدى قدرتهم على التفرقة بين ما هو ثانوي وما هو أصلي منها .

ويمكن ان يوسع الموضوع إذا لزم الامر بحيث يشمل رقعة أكبر ، أو فترة زمنية أطول ، أو عدداً أكثر من الاشخاص ، أو أوجه نشاط أكبر ، اذا بدا ان عدد المصادر سيكون من القلة بحيث لن يسمح للطالب من الانشغال بها بما يفيده على الوجه الاكمل .

وكذلك فان صلة المادة المكتوبة بالموضوع ، وصلابة الموضوع ودقته ، واحكام الانشاء وتماسكه ، أمور يمكن كذلك ان تراقب بدقة أوفر ، وذلك بوضع حد لحجم التقرير النهائي — كأن يحدد بعدد الصفحات التي

يمكن ان تقرأ بصوت جهوري في مدى عشرين دقيقة أو أقل . ومن الواضح انه من الافضل ان يقدم تقرير مباشر مقتضب دقيق ، عن ان يكون التقرير طويلاً مملاً ، لان صواب الاسلوب ومنطق الاستنتاج ، يمكن ان يحكم عليهما في يسر ، إذا حذفت الاشياء التي لا تمت للموضوع بصلة كبيرة ، وكذلك اذا كانت الادلة المتصلة بالموضوع قد قومت بعناية فائقة ، وأحكم ايرادها . وتبدو أهمية هذا الامر بوضوح ، اذا كان التقرير سيقرأ في قاعة المحاضرات لينقده الطلبة والاستاذ — وهو تمرين نحبذه غاية التحبيذ لما فيه من فوائد للطلاب ، من حيث النقد ، وللطالب القارىء من حيث دفاعه عن موقفه . فبهذا يستطيع زملاء الطالب ان يتلمسوا النقاط التي لا ترتبط بالبحث بصلة كبيرة ، وكذلك المنهج الرديء ، والاسلوب الشاذ ، والحذلقة ، وعدم الدقة في المعلومات ؛ والاخطاء الاولى المذكورة ، في هذه المرحلة من التمرين ، لا تقل عن الخطأ الاخير ، ومن واجب المعلم أن يكون قادراً على أن يقدم نقداً لهذا الخطأ الاخير ، ألا وهو عدم الدقة في ايراد المعلومات التاريخية . وأما اذا كانت الموضوعات متنوعة تنوعاً كبيراً لا يستطيع أن يلم بها أستاذ واحد ، فان عليه أن يطلب العون من زملائه الاساتذة ، كل في ميدان تخصصه .

معاونات مصدرية ونصيحة خبير

وعلى الطالب أن يدون في ذاكرته نوع المصادر التي بيناها فيما سبق (ص ٨٩–٩٠) ، وعلى المعلم المرشد أن يساعده في هذا الباب ، بأن يطلب منه أن يعدها مكتوبة . وكذلك على الطالب أيضاً ، أن يفكر في عادات أخرى جديدة فيما يتعلق بالمراجع ، واحدها زيارة موظفي المكتبة التي

يعمل فيها ، فهؤلاء الموظفون مدربون على تتبع المواد المصدرية الغامضة ، وعلى الاجابة على الاسئلة البسيطة ، في وقت يقل عن الوقت الذي يستطيع هو فيه الاجابة عليها ، هذا مع أنه إذا كان قد تعرف إلى كتاب Mudge واسمه « الدليل إلى المراجع » Guide to Reference Books وهم يلقبونه « محيط المحيط لدى رجال المكتبات » فانه سيكون دوماً قادراً على العثور على ما يريد بنفسه ، وكذلك يجب عليه أن يستخدم أية مجموعة للفهارس تتوفر في محيطه ، بالاضافة إلى فهرس مكتبته (ونعني بذلك مجموعات الفهارس لغير مكتبة واحدة) . وهذا سيشمل استعمال مجلدات مثل :

C.F. Ulrich's Periodical directory, a classified guide to a selected list of current periodicals foreign and domestic (5th ed., New York, 1947).

وكذلك :

Union List of Serials in the United States and Canada (ed. G.E. Malikoff, 2nd ed.; New York, 1945).

وهذه تبين المجلات الجارية في المكتبات الامريكية ، وبهذا تمكن المرء من معرفة أي المجلات أو الجرائد تحتويها هذه المكتبة أو تلك . وكذلك يجب أن يعلم الطالب كيف يستشير المختصين عن طريق البريد أو عن طريق عقد مقابلات معهم ، وكذلك أي جامعين للكتب ممن قد يجد لديهم مادة تفيده . فان المصالح الحكومية ، والمراصد الفلكية ، والمكتبات العامة ومكتبات الجماعات ، والمتاحف ودور سجلات المحفوظات ، والمؤسسات شبه العامة ، تقدم في العادة مثل هذه الخدمات للباحثين ، وأما هواة جمع المصادر فهم على جانب كبير من التعاون لو انهم استشيروا . والطالب يهمه ان يتعرف كذلك على أمين المكتبة الذي يقوم بدور تبادل الكتب

مع المكتبات الاخرى واستعارتها منها ، وكذلك تزويده بما قد يحتاجه من أفلام مصغرة لكتب أو مخطوطات توجد في أماكن أخرى سوى مكتبته .

المجلة التاريخية المفترضة

ولا شك انه يجدر بدرس المنهج التاريخي ، ان يزعم وان يزعم له طلابه ، انه محرر مجلة تاريخية ، وانه يطلب من كل واحد في فصله الدراسي ، ان يقدم لها مقالة عن موضوع متفق عليه . وهكذا يصبح المحرر المفترض أو المزعوم والكاتب المفترض في تلك المجلة مرتبطين ارتباطاً أدبياً . ولا شك في ان أي محرر لمجلة علمية يندر ان يكون لديه نفس الفرصة التي تتوفر لأستاذ يقوم فقط بوضع تقديرات لأوراق طلبته دون ان يطلب منهم تحسيناً لها . فالمحرر ، تحت الحاح يضطره ليقبل موضوعاً طلب من صاحبه ان يكتبه لمجلته من ناحية ، وتحت الحاح المستويات العالية التي يريد ان يحتفظ بها لمجلته ، يقرأ ويحرر ويعدل ما يقدم اليه من مقالات (مرات إذا لزم الأمر) ، حتى تصل النسخة الأخيرة إلى أحسن حال يمكن ان تكون عليه ، وذلك بتعاون من محررها مع مؤلفها . فإذا قام المعلم بنفس العمل ، تجاه الأوراق المقدمة لمجلته المفترضة ، فان الطالب سيتعلم الكثير عن كيفية تحضير مقالة لمجلة حقيقية ، ومن ثم كيف يكتب فصلاً في كتاب . كذلك فان تصليح ملازم المخطوطة وقراءتها وكتابة التعليقات والحواشي ، وكثيراً من التفاصيل الفنية المتصلة باعداد المخطوطة ، وكذلك النقاط الدقيقة في المنهج التاريخي ، والمناقشة ، والكتابة ، كل ذلك يمكن ان يعلم بطريقة فعالة على هذا النحو . ولكي يكون المحرر المفترض ذا فعالية كبرى ، فانه يتحتم عليه ان يتوفر لديه

عدد قليل من المسهمين المفترضين .

ويجب على المحرر المفترض ، ان يكون على علم باحدى الطرق التي تفضلها مجلة تاريخية ممتازة ، من حيث طباعة المخطوطة ، وأسلوب تدوين الحواشي ، واشارات قراءة الملازم ، والحركات والترقيم ، وغير ذلك ، حتى يعلّم طلبته الثبات على طريقة مفضلة واحدة في الكتابة على الأقل . ولعله من المفيد أيضاً لو ان الاستاذ شرح لطلبته المشكلات التي تنشأ في مراحل النشر ، عن القراءة الحقيقية لمسودات الطبع . ان مناقشة لاعداد فهارس الاعلام ، قد تفيد في توضيح التعقيدات التي ينطوي عليها مثل ذلك الإعداد ، ولكنها كذلك قد توضح للمؤلف المفترض بعض أساليب استخدام الفهارس من أجل البحث التاريخي وكيفية تحضير الامتحانات . والكتابان التاليان يساعدان في اعداد المحرر المفترض للقيام بدوره المشار اليه آنفاً ، وهما :

Manual of Style ... recommended by the University of Chicago Press (11th ed., Chicago, 1949) and John Benbow, Manuscript and Proof (3rd ed., New York, 1943).

معونات تسعف على التأليف

ان الكتب التي تعالج الاسلوب والتأليف كثيرة جداً . والاسلوب الجيد لا يمكن اكتسابه في الغالب إلا عن طريق الالهام والايحاء ، غير ان هناك أدوات أخرى يمكن ان تساعد في هذا السبيل ، ويجب على المعلم ان يصر على استخدام هذه الادوات بكثرة وبالطريقة الصحيحة . ويجمل بمن يريد ان يحترف الكتابة ان يمتلك بالاضافة إلى قاموس مفردات

جيد ، معجماً (للمترادفات [١]) ، وقاموساً للاقتباسات [٢] (لدعم نقطة ما دعماً بلاغياً) ، ودائرة معارف من مجلد واحد [٣] (للرجوع اليها بسرعة إذا اقتضى الأمر) ، وكتيباً يوضح الاستعمالات الصحيحة للغة الانجليزية [٤] (وذلك للاسترشاد بـــه في المشكلات النحوية ومسائل الاسلوب المختلف عليها) .

اختيار الكلمات المناسبة والتعبيرات الدقيقة

لما كانت صعوبات التأليف ، لا تختلف في الكتابات التاريخية عنها في الكتابات الاخرى ، فإننا سندرج في هـــذا المقام ذكر بعض التطبيقات الخاصة بالتاريخ دون غيره . ان الدقة في المعنى ذات أهمية خاصة بالنسبة للمؤرخ لانه يحاول أن ينقل الحقيقة التاريخية عن طريق وسائل غير دقيقة قائمة على التعبير اللفظي . وهو لا يطلب منه أن يخلق حالات وأن يتحرى أجواء فحسب ، وانما أن يضع أيضاً وصفاً كاملاً ودقيقاً . وان واجبه في استخدام المفردات بدلالاتها الدقيقة ، وتعريف مصطلحاته ، وتجنبه استخدام المرادفات ، التي هي تقريبية أكثر منها ذاتية بالنسبة لما يعنيه ، لها أهمية بالنسبة لوظيفته كمؤرخ أعظم من أهميتها لدى الكاتب الادبي . وهو كذلك ملزم الزاماً خاصاً بأن يتجنب التعميات الغامضة ، والرمزيات بقدر المستطاع ، ان كان السبب الذي يدفعه الى هذا ينحصر في ميل خاص قد تطبع به . وان عبارات مثل « عامة الاثينيين » و « الطبقة الوسطى » و « الرأي العام » و « رجـــل العصور الوسطى » و « الروس » ... الخ مما يرد دون ريب في الكتابة التاريخية ، تتحول في سهولة ، الى أعلام وتفقد طبيعتها المجازية ، وتتقمص شخصية لا تتناسب بحـــال مع قيمتها الحقيقية

كمعدلات تقريبية ، أو نماذج مختارة ، أو غالبية منتحلة ، أو عينات عرضية .
وان الاكثار من استعمال تعبيرات أدق مثل « اغلبية معقولة من الاثنينين » ، قد يبدو شاذاً من ناحية أسلوبية ، غير أن مثل هذه العبارة لو استعملت أول مرة فان استعماله من بعد لفظة أوجز مثل « الاثنيين » لن يكون مضللاً ولا سيما اذا استمر المؤلف يأخذ حذره من خطئها .

التعريفات المناسبة

ان المؤرخ الذي يهمه رد الفعـــل لدى قارئه سيتجنب إفتراض معرفة واسعة جـداً لدى ذلك القارىء . على أن المبتدئين في الكليـات الجامعية ، كثيراً ما يخفقون في تذكر هذا الامر لأنهم يعتقدون أن قارئهم هو في الغالب استاذ على قدر كبير من المعرفة بموضوعهم . وسواء أقام الاستاذ بدور محرر في مجلة علمية مفترضة ام لم يقم فان في مقدوره مساعدة الطلاب على أن يتذكروا القارىء العادي ، وذلك بأن يتظاهر أثناء قراءته بأنه لم يحصل من الثقافة والتعليم إلا على ما تعطيه مدرسة ثانوية عالية . ويجب على المرء ، ألا يذكر اسم علم ، سواء أكان اسم شخص ، أو مكان ، أو جماعة رسمية ، أو حادثة ، دون أن يقدم ذلك الاسم في اطار معقول من التعريف . واذا بدا أن هنالك خطراً من أن يبدو مثل هذا التعريف ، نوعاً من التعالم أو التقعر ، فان مجرد عنوان يذكر القارىء بوضع ذلك الشخص أو الشيء عند الحديث عنه يكفي ؛ مثال ذلك ، « الرئيس السابق جون كوينسي آدامز » ، أو أي صفة مناسبة قد تقلل من مظهر التعالي على القارىء ، بأن يبين أن المؤلف يفترض معرفـة القارىء بالاسم الذي يقدمه — على سبيل المثال ، « ناثان هيل البطل » وقياساً على هـــذا فان

ألقاب الاشخاص كما ترد في السرد ، يجب أن تستعمل في أول مرة تدرج فيها اللهم الا اذا كان من العسير جداً أن تكتشف ، عادة ، أو الا ، كما يحدث كثيراً ، أن يكون للشخص عدة ألقاب (واللقب الذي يذكر مع اسمه عادة يصعب تتبعه) ، بحيث أنه اذا ذكرت جميعهـــا ، ستكون مدعاة للشذوذ . ومهما يكن من أمر فانه في مثل هذه الحالات يكفي أن تورد صفة ، أو يورد لقب – على سبيل المثـــال ، « شخص اسمه مستر جونز » ، و « والماركيز لافاييت » . ويمكننا أن نستثني من هذه القاعدة الاسماء المشهورة ، التي يمكن أن يعثر عليها في كتب التاريخ المقررة على طلاب المدارس الثانوية العالية .

تحرير الوثيقة

وهنالك نقطة ضعف أخرى في الأسلوب يجب أن يحذر المؤرخ المبتدىء من الوقوع فيهـا ، الا وهي الاقتباس الطويل أو الاقتباس الذي تكرر كثيراً . فالوثائق تصبح بالغة الاهمية بالنسبة له – وهو محق في هـذا – لدرجة أنه قد يحاول أن يسرد تاريخه معتمداً الى حد كبير على الاقتباسات التي يوردها في نصه . فيجب أن يحذر في وقت مبكر من أن المكان لعرض مثل هـــذه الوثائق هو ذلك القسم المخصص في المجلات العلمية تحت عنوان « وثائق » . والمعلم كمحرر للمجلة الافتراضية ، يمكن أن يُنصح بأن يرتب مع بعض مكتتبيه الافتراضيين ، اعداد مثل هذه « الوثائق » ، لا سيما اذا كان من الممكن العثور على مواد لم تنشر من قبـل وتستحق مثل ذلك المجهود . وان القسم الخاص بالوثائق في بعض المجلات التاريخية يجب أن يتخذ كنموذج للطلاب . كما وان مثل هذه المقالات يجب أن

تتضمن ، بالاضافة الى الوثيقة نفسها ، على الاقل مقدمة ، تعطي الوثيقة وضعها التاريخي المناسب ، وتبين لم اعتبرت وثيقة هامة وصحيحة (أو غير صحيحة) ، وكذلك مجموعة من الملحوظات الهامشية تبـين اسماء الاعلام وتشرح الفقرات الغامضة .

استخدام الاقتباسات في الكتابة التاريخية

ان اعادة تفسير المؤرخ لمـا تقوله الوثائق ، يجب أن يكون الهدف الأولي من القصة التاريخية أو العرض التاريخي . فالوثيقـة يجب أن لا تقتبس إلا عندما تكون الكلمـات الأصلية بعينها هي المرغوب في ايرادها أو عندما يضفي الاقتباس صورة حية أو أثراً بيانياً على كلمات المؤلف . ولا شك أن اهتمام القارىء يفتر اذا اوردنا له الاقتباسات متتابعة ، اذ ان هـذه تكون عادة مادة عسيرة الهضم جداً ، ومن الخير أن تصفى عند تقديها له . وهذا أمر يمكن اتيانه عن طريق ادماج المؤلف لمضمون تلك الاقتباسات في كتابته بعد أن يسكبها في قوالبه النثرية ، هذا اذا لم تتوفر لديه أساليب اكثر فعالية من ذلك لمعالجة أمر هذه الاقتباسات .

تجنب التصنع في الاسلوب

عند المبتدىء استعداد لأن يظن بأن الاساليب البيانية المصطنعة ، تساعد على تحسين أسلوبه . فاستخدام زمن الحاضر بـدلاً من الماضي للدلالة على الماضي ، وهو من الاساليب البيانية في اللغة الانجليزية ، قـد لا يفيد في الاسلوب التاريخي ، اذ انـه لا شيء يكسب السّردَ لذّة مثل حيوية

الاسلوب اللغوي . ومثل هذا القول يصح أيضاً فيما يتعلق باستخدام المجازات والتشبيهات البديعية إلا البسيط منها فالمجازات اللغوية المعقدة ، تبرز بخطر الكليشيهات واختلاط المجازات . والمؤرخ ميال لاستخدام القياس فيما يتعلق بالظواهر الطبيعية للتاريخ الطبيعي « كالميلاد والموت، وتاريخ الجنس. ... الخ » . غير أن هذا الاغراء يجب أن يقاوم فهو قد يعقد الفكر أكثر من أن يبسطه وقد تكون دقته مثاراً للجدل . ثم أننا يجب أن نشير الى أن استخدام الكلمات والاصطلاحات الاجنبية كثيراً ما يأتي متصنعاً ؛ وكلما كان بالامكان ، يجب أن تترجم المفردات الدالة على الالقاب كأسماء الشركات، والبعثات ، واللجان . وهذه الترجمات يجب أن لا تبدو جافية الا اذا كان حالها كذلك قبل ترجمتها ، فاللغة الفرنسية أو الايطالية أو الالمانية الجيدة لا يترجمها جيداً الا لغة انجليزية جيدة مثلها — واذا لزم الأمر فلا مانع من الابتعاد عن الترجمة الحرفية .

التعبيرات التي تكشف عن الآلة الذهنية

وأخـــيراً يجب على الطالب (والمحرر المفترض) ، ان يحتاط ضد « رائحة المصباح » . ذلك ان كتابات المؤرخين تكون عرضة لهذه الاساءة بالذات ، نظراً لحرصهم على ادلائهم بما ينوون التحدث عنه ، وتلخيصهم لما قد قالوه ، ولأنهم لا يقولون أكثر مما تسمح به الأدلة التي بين أيديهم . ومن هنا يكثر استعمالهم لعبارات مثـل : « انني أنوي ان أبين أن » ، و « يبقى ان نوضح كيـــف » ، و « من الأسلم ان نستنتج ان » ، و « ان تحليلاً لما جاء في الكتب التي عالجت الموضوع يبدي صحة العبارة» ، و « ان هنالك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن » . ويجب على المعلم المشرف

على أسلوب التأليف التاريخي ، ان يؤكد ان عملية تقرير ما هو أمـــين سليم ، وما هو مضمون ، وما هو معقول ليوضع في مقالة تاريخية ، يجب ان يخطه المؤرخ أولاً في ذهنه قبل ان يضعه على الورق . اما ما يجب ان يتلقاه القارىء ، وما له حق في ان يأخذه فهو الاستنتاج السليم ، والعبارة المبرهنة ، والاعتقاد المعقول ، فالقارىء يتوقع ان لا يرى العملية العقليـة للكاتب تعرض عليه . وبدلاً من قولنا « إذا كان تحليلنا للشواهد يسوغ القول بأن القيصر غليوم الثاني كان يأمل في ان يكسب نصراً دبلوماسيـاً دون حرب في شهر تموز (يوليه) عام ١٩١٤ » ، يكفي ان نورد في بساطة « كان أمل القيصر غليوم الثاني ، ان يكسب نصراً دبلوماسياً دون حرب ، في شهر تموز (يوليه) سنة ١٩١٤ » . وإذا لزم الأمر ، يشار الى المصادر التي تسوغ اختيار العبارة الموجزة في ملحوظة هامشية . ومن الواضح دون ريب انه يصعب على الكاتب ان لا يظهر تحليلاته ، إذا كان يريد الوصول الى نتيجة منفية ، ذلك انه اذا لم يوجد دليل على صحة نقطة مـا ، فان الذي يراد ابرازه في هذه الحالة هو قلة الأدلة ، أو ندرتها ، أو انعدامها وهو ما يجب ذكره . على ان مجرد عدم توفر الدليل لا يسوغ الادلاء بعبـــارة موجزة تفيد ان شيئاً لم يحدث .

كم مسودة تكتب ؟

قبل أن يبدأ الطالب المؤرخ في كتابته ، يجب عليه أن يخطط المقـالة أو الفصل ليعرف بدايته ونهايته ثم ما سيقوله بينهما . وحتى عند قيامه بهذا التخطيط ، يجب عليه أن يكتب مستعيناً بما لديه من ملحوظات دونها ، ومن كتب ، وجرائد ، ومقالات ، ونسخ فوتوستاتية ، وأفلام مصغرة ،

وغير ذلك من وسائل جمع المعلومات ، التي يجب أن تكون تحت يده ، وذلك لأن الدقة هي أحد أهدافه الكبرى . وهنا يجب أن نعترف بأن المسودة الأولى ، قد تبدو كأنها ملحوظات موضوعة ومصفوفة مقلوبة رأساً على عقب ، ولا حياة فيها ، هـذا على الرغم من أن المؤرخ لن يألو جهداً في وضع مسودته في أعلى قالب من الأسلوب اللغوي .

ولقد تشير المسودة الأولى ، إلى أن التأليف بكليته ، كانت فكرته مخطوءة . ويتضح هذا تماماً عندما يبدو أن النتائج لا تتبع السرد ، ولا تنبع من حوادثه . وفي مثل هذه الحالة ، يستحسن أن تبدأ الكتابة من جديد ، وأن يحمل الذهن أجزاء النتائج منفصلة عن بعضها البعض ، ليبرهن على كل جزء منها في خطوة أثر أختها .

وبعد أن تنتهي المسودة الأولى ، لا بد من أن تعاد قراءتها ، حتى يمكن أن تزاد عليها بعض المعلومات ، التي تكون قد أفلتت عند تسويدها ، والتي تكون ذات صلة مباشرة بالموضوع . وفي هذه المرحلة يستحسن أن يبدأ في تنظيم الحواشي الهـامشية ، إن لم يكن قد بدىء في ذلك من قبل . ولعل هذه الخطوات ، تجعل المخطوطة مقروءة من لدن مؤلفها ليس إلا ، ولربما ، ان أسعد الحظ ، من لدن طـابعها كذلك . ومن هنا لا بد له من اعداد مسودة أخرى جديدة ، حتى تصبح مخطوطته واضحة القراءة وضوحاً كاملاً .

ولعل هذه المسودة الثانية تحمل في طياتها فضيلة واحـدة — الا وهي فضيلة الاكتمال . ولربما تعوزها سلاسة الاسلوب ، ولباقة في الانتقـال من نقطة إلى أخرى ، وتنظيم جيد ، ولربما تحتفظ بزيادات ، وتتكرر فيهـا الافكار ، وتكون في جملتها أطول مما ينبغي . فعلى المؤلف والحالة هذه

أن يباشر في صقل جمله وفقراته ، ويصل ما انقطع من أفكار ، وينقل فقرات من مواضعها ، ويحذف ما زاد من كلمات ويعدل في كليشيهاته (عباراته الدارجة) والمجازات اللغوية المتأبدة . وعليه أن يأخذ حذره من حيث تحديد معنى مصطلحاته ، وأن يعرف الاسماء والاشارات الغامضة ، وأن يقلل من طول اقتباساته وعددها ، ويصقل ترجمته وأن يضع ملحوظاته الهامشية في شكلها النهائي الكامل . ولربما كان عليه في هذه المرحلة أن يعيد النظر في عنوان بحثه ، ليرى فيما إذا كان يلائم ما قد كتبه فعلاً ، وأن يبتكر عنواناً جديداً يبعد عنه التهمة بأن العنوان الذي اختاره من من قبل لا يسوغ الاشياء التي أدرجها تحته . وهو ، بهذه التعديلات ، يكون قد جعل مخطوطته غير مقروءة من جديد ، ولذا لا بد من وضعها بين يدي الطابعة أو الضاربة على الآلة الكاتبة حتى تعيد كتابتها على آلتها .

أما المسودة الثالثة ، فلا بد من أن تكون على أحسن حالة يمكن أن يضعها بها المؤلف . على أنه — وخصوصاً إذا كان قد انقضى وقت طويل بين وجوعه إلى المسودات حتى بات كأن آخر واحدة جديدة عليه — قد يجد الكثير من الفقرات غير المنسجمة مع الكتابة وتحتاج إلى تبديل وتغيير ، وكذلك ربما بدا له أن بعض المسائل التي كانت تبدو مرتبطة بسياق الحديث في المسودة الثانية ، ربما بدا له أنها لم تعد كذلك . ان هذه المسائل يجب أن تراجع الآن من جديد — وان لزم الأمر ، فلا بد من كتابة مسودة رابعة للصفحات التي تأثرت بالتعديلات الجديدة على الأقل . وكلما طالت الفترات بين المراجعات للمسودات ، كانت نظرة المؤلف أصوب وأدق في كل مسودة عن سابقتها .

صقل آخر مسودة

ان المخطوطة البالغة النظافة ، تكون عــادة محل شك . فالمخطوطة النظيفة ، لن تكون تلك التي لا تظهر عليها تصحيحات ، بل تلك التي تبدو عليها اشارات تدل على أن مؤلفها قد قرأ ملازمها ، وراجعها بعناية فائقة وعليه بالطبع أن يجعل من اليسير على الطابعين والمحررين (أو على أستاذه في الفصل) قراءة تصحيحـاته . إذ يجب أن لا نتوقع من المحرر أن يكون قادراً على وصل عدة اضافات هـامشية مع المتن ، لا سيما إذا ما وضعت هذه الاضافات بين السطور أو ربطت بدبوس منفصل أو على ظهر الصفحات . وحيث تكون هذه الزيادات طويـلة أو كثيرة العدد ، تجب اعادة طباعة الصفحة التي لم تنل رضى المؤلف .

ان الكثير من المقالات التـاريخية والاطروحات يرجع سوء كتابتها إلى : (أ) انقضاء فترات قصيرة جداً بين وضع المسودات ، و (ب) مسودات قليلة للغاية . فقد لا نتساوى جميعاً في سرعة الكتابة ، غير اننا نستطيع جميعاً أن نلقي بكتابتنا في النار ، ونتلفها حتى نصل إلى نسخة جديرة بأن نظهرها للناس . ومن واجب المحرر المفترض أن يتأكد من أن الطالب ، قد كتب غير مسودة واحدة ، اللهم إلا إذا كانت المقالة الاولى عند تقديمها ، محل رضاه ، وعندها تعكس هذه موهبة نادرة لدى الطالب أو عناية فائقة بتفاصيل الكتابة . ان الابداع التاريخي قد ينجم عن صفات قلما يجتمع بعضها مع بعض ، غير أن اللامبالاة التاريخية ترجع في الغالب إلى مجرد عدم الرغبة في الاهتمام بصغار الامور . ومع ذلك :

> فانه على الرغم من أن الأشياء الصغيرة تصنع الكمال ،
> فالكمال ليس بالشيء الصغير .

الباب الثالث

نظرية التاريخ

٩ مشكلات الاختيار والترتيب والتوكيد

يكون المنهج التاريخي منهجاً علمياً إذا قصدنا بلفظ العلمية « القدرة على التثبت من حقيقة يمكن شرحها » وإذا كنا نعني بكلمة حقيقة تفصيلاً مشتقاً من فحص تحليلي نقدي لوثائق تاريخية ، لا تفصيلاً لحدث ماض . ولحسن الحظ أو لسوئه ، ليست الحقائق غير المتصلة ، النتاج النهائي للتاريخ . ذلك أن هدف البحث التاريخي في حد ذاته ، هو عادة ، وصف مجتمعات عاشت في الماضي ، أو وصف أحوال وأفكار ونظم قديمة ، أو تناول أعمال وحوادث سابقة بالسرد . ويوصف مثل هذا الوصف أو السرد ، في الغالب ، على أنه تاريخ ، وكما قد بينا من قبل فان الكتابات التاريخية بكليتها ، أو التواريخ ، تسمى أحياناً التدوين التاريخي historiography .

اعادة تعريف التدوين التاريخي

ان معاني جديدة تتصف بها كلمات قد استخدمت من قبل بمعاني أخرى ، هي التي تفسر لنا الفوضى التي تنشأ عند بحث طبيعة التاريخ .

وعلى هذا ، فانه من المستحسن أن نعود فنقول إن المقصود بكلمة تاريخ هو مجهود متعمد يقصد به وصف حادثة قد مضت ، أو مجموعة مترابطة من تلك الحوادث ، وهو ما يشار اليه أحياناً بالتاريخ المكتوب ، وذلك لتمييزه من التاريخ كواقع أي (ماضي البشرية بأكمله سواء أعرفناه أم لم نعرفه) ولتمييزه أيضاً من التاريخ المسجل (أي ذلك الجزء من التاريخ كواقع ، والذي دوّن ، بطريقة ما ، على سجل يمكن أن يعثر عليه ، سواء أعثر عليه أم لم يعثر بعد) . وان ما عرفناه بتدوين التاريخ يجب أن يشمل أيضاً التاريخ المنطوق ، في وقت لم تعد فيه المحاضرات تقرأ من مخطوطة ، كما كان عليه الحال قبل أن تعرف الطباعة ، لأن إلقاء المحاضرة ، على الرغم من أنه وسيلة أرخص وأكثر تحديداً وأقل خلوداً من الكتاب المنشور هو في حد ذاته نوع من النشر . وكذلك فان عبارة « التدوين التاريخي » عندما يقصد بها الكتابات أو الكتب التي يمكن أن تسمى تاريخية ، يجب أن تميز من نفس الكلمة عندما يقصد بها عملية كتابة التاريخ (أي وضع الحقائق التاريخية المنفصلة التي استخلصت من السجلات معاً بحيث يخرج منها تاريخ بعد تطبيق المنهج التاريخي عليها تطبيقاً دقيقاً) . والصفحات التالية تعالج تدوين التاريخ بهذا المفهوم الاخير الذي أشرنا اليه الآن .

نظريات التحليل التاريخي

ان الهدف الذي كافح من أجله المؤرخون مجتمعين انما هو ايراد سجل كامل ، على قدر المستطاع ، لماضي الانسان . وان هدف التدوين التاريخي باسمى معانيه (وهو أمر ندر التوصل اليه) هو اعادة تصوير الحقيقة

التاريخية كاملة ، باسلوب لا يجوز على واقع الماضي . ولسوف يصبح تدوين التاريخ بهذا المعنى ، لو كان ذلك ممكناً ، علمياً ، أي يهدف الى اكتشاف الحقيقة ووصفها . ومهما يكن من أمر ، فان واقع الماضي ، كما مر بنا ، لا يمكن استرداده كاملاً في تصورنا . ويختلف الخبراء حتى في كيفية رسم صورة تقريبية له . فهنالك من يعتقدون أنه يمكن أن نتوصل الى ذلك بطريقة موضوعية [1] ؛ وهنالك آخرون يعتقدون بأن التدوين التاريخي فن نستقي معلوماته عن طريق الفلسفات الموضوعية والملكات، والتعلم والذاكرة[2]؛ ويرى آخرون أن خير طريقة لوضع الاسس التي يقوم عليها أحسن ترتيب للحقائق التاريخية هي التخمينات الجيدة للاتجاه الذي يسير فيه التاريخ [3] . ومن الجائز أن يكون هؤلاء جميعاً مصيبين جزئياً [4] .



وانه من البديهي أن مشكلة كتابة التاريخ ليست بالأمر اليسير . ومهما اختلف نوع العرض أو السرد التاريخي ، فالحقائق التاريخية يجب ان (١) تختار ، و (٢) ترتب ، و (٣) تؤكد او تخفف ، و (٤) توضع بطريقة يبدو فيها تسلسل للسبب والنتيجة . وكل واحدة من هذه العمليات لها تعقيداتها الخاصة بها .

مشكلة العلاقات الترابطية

وقد يبدو أن أبسط قاعدة للاختيار ، هي انتقاء ما كان ذا علاقة بالموضوع . على أن هذا لا يفيد سوى أن ينقل صعوبتنا الى تقرير ما هو ذو العلاقة في نظرنا . وهناك طريقة كثيراً ما يشار اليها بالنسبة لمسألة العلاقات هذه ، وهي تنصح بأن ينظر المرء الى موضوعه دائماً على انه جملة

sentence أكثر منه موضوعاً topic . ومن البديهي أن أي موضوع تاريخي يمكن أن يسرد في قالب افتراض قصصي أو وصفي أو سببي . وعلى هذا فان « التجنيد الالزامي خلال الحرب العالمية الثانية » تصبح « أثناء فترة الحرب العالمية الثانية لجأت الامتان س ص في حشد جيوشها الى طريقة التجنيد الالزامي » . ومثل هذا الافتراض قد تثبت صحته أو بطلانه نتيجة للتحريات . فاذا افترض المرء أنه صحيح ، فانه يقبله على أنه افتراض ، يدور حول بحثه . وقياساً على ذلك يسير الامر فيما لو افترض أنه باطل . ويمكن الوصول الى اتفاق ، لو أن المرء اختار فروضاً أخرى ، قد تساعد على اثبات صدق فرضه أو كذبه ، أو أن يعدله وفقاً لما تمليه الفروض المختارة ، وبالتالي ينحاز الى تأكيد حكمه أو يتوقف عن اصداره . ان عملية تحويل الموضوع أو المبحث الى قضية – وقد أشرنا اليها – والقضية الى فرض أو نظرية ، والفرض الى تأكيد ، توضح مشكلة العلائقية ، بتجزئتها الى الاجزاء التي تألفت منها ، وتبين الاشياء من حيث ارتباطها بعضها ببعض ، وتمدنا بوسيلة لاكتشاف العنصر الموحّد أو عناصر الحديث التاريخي . وهذا لا يحل المشكلة حلّاً جذرياً لانه ، حين نضعه في أبسط صوره لا يزيد على أن يكون : ان ما هو ذو علاقة فذلك هو الذي يكون ذا علاقة بفرض قصصي أو وصفي أو سببي قادر على توحيد الاجزاء في كلّ مترابط .

الموضوع بمثابة سؤال

والمؤرخ يحاول عادة أن يحل مشكلة العلائقية بطريقة كهذه (مع أنه كثيراً ما لا يكون واعياً للخطوات المنفصلة المنطوية تحتها) . ويمكن تبسيط هذه العملية عادة بتحويل القضايا الى استفسارات . وكما قد بينا من

قبل (ص١٧٦-١٧٧) ، فان موضوع أي بحث تاريخي يمكن أن يعبر عنه في شكل فرض استفساري . وهكذا فلو أننا احتفظنا بالمثل المدرج من قبل فان الموضوع التجريبي « التجنيد الالزامي أثناء الحرب العالمية الثانية » قد يتحول الى الفرض الاستفساري « الى أي حد استخدم الالزام الاجباري أثناء الحرب العالمية الثانية » ? وهـذا بوضوح ليس هو السؤال الوحيد الذي يمكن أن يوحي به الموضوع . والصيغة التي يمكن أن يتخذها السؤال ، يمكن أن تقررها الجوانب التي يهتم بها السائل . فاربما فضل أن يسأل السؤال التالي : « ما هي الاقطار التي لجأت الى التجنيد الالزامي ? » « أو كم عدد الاشخاص الذين جندوا الزامياً ? » أو « كيف كان يجري التجنيد الالزامي ? » غير أنه اذا كانت جوانب اهتمامه لم تكن قد تكونت تكوناً تاماً بعد ، فانه يستحسن أن يجري تعميمات كالآتية : « الى أي حد » ? ، لان مثل هذا التعميم يشمل غيره ، وهو في نفس الوقت لا يورط صاحبه . غير أن تحديداً وتدقيقاً لجوانب الاهتمام ، وبالتالي للاسئلة موضع الاستفسار ، يجب أن يتأخر طويلاً ، خشية أن يضيع الوقت في جمع المـادة ، التي تناسب السؤال الاعم مناسبة أفضل ، ولو أنها غير ذات علاقة وثيقة بالسؤال الاكثر تحديداً ودقة . يبقى على الباحث الآن ان يفتش عـن التفصيلات التي سوف تمكنه من الاجابة على استفساره ، وذلك باستئصال شأفة تلك الامور التي لا توصل الى اجابة ، أو توقفه عن أصدار حكمه . ونفس الاعتراض الذي قام على الطريقة التي تستخدم الفرض الموحّد (أو القضية الموحدة) يقوم بدوره ضد هذه الطريقة اذا ظن أنها حل كامل لمشكلة العلاقات المترابطة . فهي في النهاية تقول بأن الاشياء ذوات العلاقة انمـا هي تلك الاشياء ذات العلاقة بالجواب على الاستفسار .

وعندمـــا يصل المؤرخ في نتيجة تحرياته مرحلة الكتابة ، فان القضية الموحّــدة أو الفرض الاستفساري يجب أن يكونا قد تطورا إلى تأكيد مكتمل المعالم ، وإلا فيجب عليه أن يتوقف عن الكتابة ، اللهم إلا إذا كان ينوي أن يشرح لمَ لمْ يعد باستطاعتـه أن يصل إلى أي نتيجـــة . وحين تكون أطروحة البحث مقولة تاريخيـــة — وهي أكثر دقـــة من الموضوع : يكون لها في الغالب أربعة مظـاهر : سيري ، وجغرافي ، وزمني ، وعلمي . ولقد بيّنا (ص ٦٨) أنه باعداد قائمـــة بالاسماء ، والتواريخ والكلمات الهامة الأخرى المرتبطة مع كل من هذه المظاهر ، يمكن أن يقرر اختيار ما يجب تدوينه من ملحوظـات ، وهكذا تبسط مسألة العلائق إلى حد ما . وان مجموعة من المفردات الهامة يمكن أن تظهر بوضوح تحت كل من المظـاهر الأربعة المشار اليهـــا ، وذلك في موضوع « التجنيد الالزامي أثناء الحرب العالمية الثانية » . فتحت عنوان السيرة ، يمكن أن ندرج أشخاصاً أو مجموعات من الاشخاص — كأسماء « الجنرال هيرشي » ، و « لجان التحضير » ، و « المجندون » ... الخ . وتحت عنوان الجغرافيا ، يمكن أن ندرج اسماء الاقطـــار التي جرى فيها التجنيد الإلزامي ، أو التي نظرت في أمر اجرائه ، وتحت عنوان الزمن تندرج فترة تشريع التجنيد الالزامي ، وتحت عنوان أعمال أو حرف ، يمكن أن ندرج « التشريـع الخـاص بالتجنيـد الالزامي » ، « وأساليب التجنيد الالزامي » ، « والمهـــن (على سبيل المهن العسكرية والبحرية والطبية والقضائية) التي شملها التجنيد الالزامي » . وعندمـا يأتي الوقت الذي يؤدي فيه هذا الموضوع ، إلى ارتباط صـاحبه بعنوان اطروحة ،

ولنسمه « نظام التجنيد الالزامي الحربي هو وحده فقط الذي كان يمكن أن يجمع الجيوش اللازمة للتغلب على المانيا في الحرب العالمية الثانية » — فان هـــذه الفئات يجب أن تكون قد أصبحت أوضح معالم . وبحذفنا من كل طائفة ، الكلمات الهامة التي لا تتصل بطريقة أو بأخرى بواحد من المظاهر الثلاثة الأخرى ، فاننا نستطيع أن نحتفظ بقياس دقيق نوعاً ما ، لفكرة الترابط العلائقي .

الفائدة المحدودة للقضية او الاستفسار الفرضي كموضوع للبحث

ان كلا من الفرض الموحّد والفرض الاستفساري يمكن أن يفيد فقط بالنسبة للموضوعات التي تعالج موضوعـــاً واحداً بحيث يمكن أن تنطوي بنودها تحت قضية واحدة أو استفسار (وأحياناً تحت مجموعة متصلة من القضـــايا والاستفسارات السببية) . وعلى هـــذا ، فاننا نستثني جميع الموضوعات التي ليس لها طبيعة قصصية أو وصفيـــة أو سببية بل ترتبط ارتباطاً من حيث الزمن والمكان أو الأشخاص أو بالتحليل فحسب . وان دراسات من هذا النوع قد لا تنطوي على وحدة سببية أو عضوية ، غير ان مشكلة الترابط العلائقي لا تزال تلتصق بها . ومثل هذه الموضوعـات تشمل تاريخ منطقة محددة أو فترة محـددة أو مجموعة من زعماء الأحزاب أو الحركات ، أو مدارس الفن والفكر أو حركات وتنظيمات مشابهـة . وعلى أية حال فان التحليل ، بما يتفق مع وجه الكلمات الهامـة يمكن ان يفيد ، بالنسبة لموضوعات تركيبية كهذه ، اذا اعتـــبر كل من العناصر المنفصلة في التركيب موضوعاً منفصلاً يمكن ان توضع محتوياته على انهـــا قضية مفترضة أو فرض استفساري .

وعلى الرغم من المساعـــدة التي تقدمها القضيـــة الموحّدة والفرض الاستفساري ، فان تقرير ما هو مرتبط بالموضوع ، يكون إلى حد كبير مسألة شخصية بحتة . وباستثناء حالات عدم الارتباط أو الحذف الصارخ ، فاننا يجب ان نترك للمؤرخ وحده ان يقرر اختيـــاره لمعلوماته بنفسه . وهنالك قاعدة واحدة لا مراء فيها وهي : اذا كانت المعلومات التاريخيـة ذات ارتباط علائقي بالموضوع ، فيستحسن الا تهمل على الرغم من انه ، بعد النظر المناسب فيها ، قد تحذف من الكتابة النهائية على أساس انهـا ليست هامة . وان استعداد رجل القانون لأن يصف الدليل المقـــام ضد موكله بأنه « غير ذي علاقة بالموضوع ولا يستند على أساس مـادي » ، يجب ان يكون بمثابة تحذير للمؤرخ من انه يجب عليه ان يكون دومـاً على استعداد لأن يثبت بأن معلوماته ذات علاقة وذات سند مادي .

اساءة استخدام الملحوظات الهامشية (الحواشي) لحل المشكلة العلائقية

ولقد درج الناس على اتباع طريقة ، ليست مع الأسف سليمة ، مـن أجل تجنب اصدار أحكام صارمة على ترابط المواد التي يجمعونها ويكتبونها .. ذلك بأن يضعوا المعلومات المشكوك في أمر ترابطها ، في صورة ملحوظات هامشية . ان مثل هذا العمل يكسب المؤلـف مظهراً من مظـاهر التقعر والحذلقة وهو أمر مسئول الى حد كبير ، عن الاساءة إلى الملحوظـــة الهامشية . أضف إلى ذلـــك انه من الضعف وسوء التصرف ، ان تحل مشكلة عدم الترابط ، بأن تحذف المعلومات حذفاً كليـاً من النص ، اذا كانت تمت له بصلة أوثق من صلتها بالملحوظة الهامشية . ولقد سبق ان بيّنا الاستعمال الصحيح للملحوظة الهامشية على صفحات سابقة (٣٢ – ٣٤) .

فائدة القضية أو الاستفسار كمادة للدراسة في موضوع واحد

ان افتراض المرء بأن بحثه هو قضية يجب ان يقيم الدليل على صحتها أو كذبها ، أو انه سؤال يحاول ان يجد الاجابة الصحيحة عليه ، سيجعل معالمه أوضح مما لو فكر فيه على انه عنوان يدور حوله بحث . فعندما تتناول الموضوعات التاريخية ، على انها عناوين يدور من حولها البحث ، فانها لا تحول دون ادخال أي شيء ضمنها ، مما قد يظن انه يلقي ضوءاً على ذلك العنوان بل ربما شجعت على ذلك . وهذا هو السبب الذي يجعل كتب التاريخ ، في أحيان كثيرة تتوه في لجج البحث المتسع ، وأحياناً تنطوي على مناقشات طويلة لبعض التفاصيل التي يكون ارتباطها بالمتن أمراً مشكوكاً فيه إلى حد يجعلها تبدو وكأنها حشرت في الموضوع حشراً ، ويكشف عن ذلك جمل (أو حتى فقرات) استطرادية واضحة المعالم ، اذا لم توضع هذه في الملحوظات الهامشية .

وإذا كان المؤرخ قد أخفق في فهم الحدود الصحيحة لبحثه ، فسيكتشف في وقت قريب انه بذل جهداً كبيراً في تقصي الكثير من التفصيلات التي لا تتسق مع موضوعه . غير انه ربما يمضي في غيه مندفعاً بالاعتقاد ، كما اعتاد كثير من المؤرخين ان يفعلوا . بان جميع الحقائق قد خلقت متساوية وانها بحكم اكتشافها قد صار لها حق في ان تقتبس ، وعلى ذلك ، فانه يحشرها في بحثه حشراً على أي نحو . ولو انه حاول اثبات صدق قضية أو كذبها أو الاجابة على سؤال مباشر ، بدلاً من تصويبه سهامه إلى هدف واسع جداً ، فلربما صار بمقدوره ان يتجنب تدوين تفاصيل لا ارتباط لها بموضوعه البتة . ولو انه سأل أسئلة من تلك التي شغلت خاطر الانسانية دوماً ، أو لو انه احتفظ لنفسه دوماً بأسئلة من تلك الأسئلة

الانسانية الخـــالدة ، عندما كان يسأل أسئلته التي لم ترد على ان تكون بنت ساعتها ، فانه لربما جنب نفسه عناء بحث أمور على أكبر قدر مــن التفاهة . وهو عندئذ سيتفق مع قول اللورد اكتون : « ان التاريخ يجبرنا على ان نرتبط بالامور الخالدة ويخلصنا من المؤقتة والعابرة »[٥] . ان هـذه التحذيرات لا تنطبق بالطبع على الاحوال التي ينوي المؤرخ فيها ان يكتب وصفاً واسعاً شاملاً لمكان بعينه أو لفترة محدودة ، أو لحركة من الحركات أو سيرة من السير .

مشكلة الترتيب : تحديد الفترات التاريخية

ان أوضح ترتيب للمعلومات التاريخية هـــو الترتيب الزمني أي حسب الحقب الزمنية . ذلك أن الترتيب الزمني هـو تقريباً القاعدة الموضوعية الثابتة التي يركن اليها المؤرخ . وحتى هذا الترتيب الزمني نفسه انمـا هو ترتيب موضوعي نسبياً ، لان التقسيم الى حقب يمكن أن يكون تحكمياً ، وغالبا ما يكون كذلك . ولربما بدت هذه التحكمية بأجلى صورها عند تقسيم تاريخ الافكار أو الحركات الى حقب تاريخيـــة . وان العبارات الخادعة مثل « عصر الايمان » و « الفترة الباروقية » ، و « فترة الاستنارة » ، و « الثورة الصناعية » ، و « عصر ميترنخ » ، و « قرن التقدم » ، قد تؤدي أحياناً الى قدر كبير من الغموض ، أو أنها تعطي معنى أكثر مما يقصد من ورائها من مميزات . اذ أنها سريعاً ما ترسم لنـــا انطباعاً بأن التطور المميز أو المثالي لم يكن له وجود في أوقات أخرى بنسب واضحة المعالم ، أو بأن العصور المميزة على هذه الشاكلة لا يمكن ان يشار اليهـا في صحة بأي اسم آخر غير المشار اليـــه . وان اختيار اصطلاح وصفي لحقبة من حقب التاريخ ، قد يكون أمراً حسناً في انه يكسب تلـــك

الحقبة « موضع اسناد » بحيث يبرزها بسهولة ، غير ان تلك الميزة يقابلها انها قد تجعلنا نهمل التفتيش عن « اسنادات » يمكن ان نصف تلك الحقبة بها . ولا يمكن بحال من الاحوال ان يوصف أي عصر بصفة واحدة شاملة . وينجم عن المحاولات التي تهدف الى مثل هذا العمل ، في الغالب ، استخدام غامض ومجازي للمصطلح نفسه .

والواقع ان دراسة التاريخ قد تعرضت إلى مضار كثيرة نتيجة لهذا الاتجاه في وصف حقب خاصة من التاريخ ، بعناوين ليست شاملة شمولاً كاملًا لها — لا سيا ما جاء من تقسيم التاريخ الى قديم ، ومتوسط ، وحديث . وهذه التسميات هي في المقام الاول ، تسميات غامضة حتى بالنسبة للتاريخ الأوروبي ، وهي لا تناسب الثقافات الأخرى إلا بقدر أقل منه ، وحتى في الأماكن التي مرّت فيها ثقافات أخرى كالصينية أو اليابانية عبر مظاهر من التطور يبدو فيها انتقال مشابه ، من عصر كلاسيكي عبر فترة تؤدي الى حقبة حديثة على شاكلة التاريخ الغربي فان الحقب الزمنية لهذه المظاهر لا تتطابق حتى من بعيد ، مع نظائرها الغربية . وثانياً فان كلمات مثل قديم ، ومتوسط ، تبدو كأنها حكم مسبق على البعد والسكون والقدم ، مما قد يثبت بعد البحث انها متناقضة لو ان جهوداً أخرى ، تبذل في هذا الباب ، دون تثبيط . « وان القدر الاكبر من ذلك التاريخ ، الذي اعتدنا ان نسميه قديماً » ، كما قال الدكتور توماس ارنولد ، من مدينة رغبي T. Arnold of Rugby ، « هو في الواقع حديث ، فهو يصف مجتمعاً في مرحلة مشابهة للمرحلة الراهنة ، بينما ، من ناحية أخرى ، معظم ما يسمى بالتاريخ الحديث هو في الواقع قديم ، لأنه يرتبط بصفات وأحوال أشياء قد انقضت »(٦) .

ان الحوادث الجارية تشغل صفحات كثيرة من كتب النصوص التاريخية التي بين أيدينا - ولعل تلك الصفحات اكثر مما يخصص لتاريخ اثينا في عصر بركليز أو روما في عصر اغسطس أو عصر النهضة في ايطاليا ، غير انه بعد انقضاء جيل منذ الآن ، قد تبدو هذه الحوادث تافهة . فمن هو المؤرخ الذي يظن الآن ان أسباب الحرب العالمية الاولى كانت هامة كما ظن الكثيرون من أبناء الجيل الذي عاش ، بين ١٩١٩ ، ١٩٢٩ ؟ ان النظر عبر التاريخ - أي القدرة على رؤية الدور المناسب الذي لعبته مجموعة من الحوادث في تكييف دور الانسان الطويل في هذه الحياة ، لا يمكن تصوره إلا بمرور الزمن . ولذلك السبب ، يصبح من المستحسن لو ان عدداً أكبر من المؤرخين (وليس جميع المؤرخين على كل حال) يتفرغون كلياً لدراسة المشكلات الدائمة ، والنظم المسيطرة ، أو الافكار عبر التاريخ - منذ أول تسجيلها حتى الوقت الحاضر لا دراسة حقب محددة من التاريخ . ولا داعي للقول بأن مثل هذا الاتجاه قائم اليوم ، بدليل ان انتباه المؤرخين قد اتجه الى دراسة أوجه التطور التاريخي ، فهم يدرسون التاريخ الاقتصادي ، وتاريخ الثقافة ، والتاريخ التجاري ، والتاريخ الزراعي وغير ذلك

الترتيب وفقاً لمقاييس أخرى

ان أساليب أخرى للترتيب غير الترتيب الزمني ممكنة ، غير انها بدورها يعتورها بعض النقص . وقد تكون الجغرافيا قاعدة موضوعية للترتيب ، غير انها ليست ثابتة (لأن الحدود تتغير على مدار الزمن ، والأنهار تغير مجاريها أو تجف ، والبراكين تهدأ ، والموانىء تتحسن ، والقنوات تحفر ،

والمياه تخزن ، والتربة والمناجم ينهكها جهد الانسان ، والنباتات ، والطيور ، والحيوانات ، والطيور الاقليمية تهاجر ، والاجواء تخضع لتحدي الناس لها وهكذا) . ومع ذلك فان ترتيباً يقوم على أساس الموقع يكون مرغوباً فيه في بعض الاحيان . وعند معالجة مشكلات تتعلق بالشخصية ، فان الترتيب تبعاً للاشخاص أو مجموعات الاشخاص (مثل الجماعات أو الامم) يفضل غيره . وكذلك عند معالجة نشاطات اجتماعية ، أو اقتصادية ، أو غيرها ، أو عند محاولة الاجابة على أسئلة قد وضعت مسبقاً ، فان الترتيب القائم على أساس المشكلات أو المنظمات قد يبدو ملائماً .

ومن المناسب ، في هذا المقام ، ان نعيد ذكر نقطة قد أجرينا ذكرها من قبل . فمهما كان نوع الترتيب ، ان لم يكن زمنياً ، فاننا نحسن صنعاً لو اننا أدخلنا ضمن أجزائه الصغيرة صورة زمنية مرنة . إذ ان الالتزام بالزمنية ، قد يريحنا من اعادة قص نفس الحوادث تحت عناوين مختلفة . أضف إلى ذلك ، انه أياً كان سبب حدوث الأمر (انظر الفصل العاشر) ، فانه يكون في الغالب سابقاً للنتيجة على الرغم من انه أحياناً يحدث في نفس الوقت معها ، وعلى ذلك فان ترتيباً زمنياً دقيقاً قادر على ان يكشفها ويوضحها بصورة تفضل اغفال سير الحوادث .

مشكلة التوكيد : الحيز

ان مشكلة التوكيد ، مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمشكلات الاختيار والترتيب . فالباحث ، ما لم يأخذ حذره عند جمع معلوماته ، فانه يلقي بنفسه في خطر مزدوج ، إذ يجمع تفصيلات تتعلق بنقاط يرى انها مهمة ، تفوق ما يجمعه بخصوص نقاط يعتقد بأنها غير هامة ، ويسير في ترتيب

معلوماته واستخدامها حيث يعطي النقاط الهامة مكاناً على جانب عظيم من الاهمية أيضاً . وبالاضافة الى ذلك ، فان عليه ان يتخذ قراراً فيما يتعلق بالاهمية النسبية لتلك النقاط ، عندما يبدأ في الكتابة ، دون النظر إلى القدر من الحياد الذي اتصف به موقفه عند اختيار معلوماته وترتيبها ، وذلك لكي يقرر الحيز الذي سيخصصه لكل منها ، ولكي يقرر أيضاً اللهجة التي سيستخدمها في وصفها والحديث عنها . وبامكانه بالطبع ان يوزع الحيز والتوكيد طبقاً لعدد الملاحظات التي جمعها والمتعلقة بكل تفصيل على حدة . غير ان مثل هذا التوزيع الكمّي كثيراً ما يؤدي الى صرف عناية أكبر الى مسائل ملموسة تافهة ، أكثر من أمور غير ملموسة ، على الرغم من انها تمثل ظواهر كبيرة على جانب كبير من الاهمية . ونحن ، على وجه العموم ، نعرف الكثير من المعلومات عن من يحضّر الولائم ، في المؤتمرات الدولية ، أكثر من المعلومات التي تتوفر عن المحادثات السرية فيها ؛ وعلى الرغم ، من انه من السهل ان نكدس معلومات عن كثير من العمليات التجارية ، فان دوافع الاشخاص المعنيين بعقد تلك المحادثات ، تستعصي على تحري المتحري . ومن هنا فلا يكاد المؤرخ يتجنب توريط نفسه في موضوع أو بحث إلا بصعوبة . وهو اما ان يؤكد – أو يخفف – من تفصيلات ذلك البحث وفقاً لتقييمه لأهميتها في بحثه ذلك . ومثل ذلك التقييم ، شأنه شأن تقدير العلائق الترابطية لا بد من ان يترك إلى التقدير الشخصي الى حد كبير ، وعلى الرغم من ان القراء ، في الغالب ، يمكنهم استكشاف تطرفه في الحكم واستنكاره فاننا نجد مجالاً واسعاً للاختلافات المشروعة بين الخبراء قائمة في حكمهم على ما اذا كانت الدقة في توزيع التوكيد قد روعيت .

مشكلة التوكيد : اللغة

على الرغم مما قد تأتي عليه مشكلة توزيع الحيز من صعوبة ، في المقالة التاريخية ، فانها تكون بسيطة عند مقارنتها بمشكلات التوكيد التي يثيرها اختيار المفردات اللغوية ، وان مثلين قد يكفيان لبيان مواضع الزلل في اختيار الكلمات .

(١) لنفرض أننا اخترنا حقيقتين لا نزاع فيهما عن رجل واحد : (أ) كان جان بول مارا عالماً طبيعياً ، (ب) وكان يؤمن بالارهاب وسيلة للحكم ، في وقت الثورة . من الواضح أن هاتين الحقيقتين يمكن أن توضعا جنباً الى جنب ، بطرق عديدة ، ولا تكون أياً من هذه الطرق ، كاذبة بالضرورة ، ومع ذلك فان كل واحدة منها ، قد تنطوي على احتمالات تختلف عن الاخريات . مثال ذلك ، « لما كان مارا عالماً طبيعياً ، فانه كان يؤمن بالارهاب » ، أو « على الرغم من أن مارا كان عالماً طبيعياً فانه آمن بالارهاب » ، أو « في الوقت الذي كان فيه مارا عالماً طبيعياً ، كان يؤمن بالارهاب » ، أو « كان مارا عالماً طبيعياً وفي نفس الوقت مؤمناً بالارهاب » أو « آمن مارا بالارهاب غير أنه كان عالماً طبيعياً » ، أو « كان مارا عالماً طبيعياً ولكنه آمن بالارهاب » ، وهلم جرا . وان كلمات بريئة غير متحيزة مثل مع أن ، أو بينما ، أو و ، أو لكي ، عندما تستخدم للربط بين حقائق ، قد تتخذ صفة اخبارية أو مضللة .

(٢) وان قصة من الحملة البريطانية ، ضد الفيلد مارشال ايرفن روميل Erwin Rommel في شمال افريقيا ، خلال الحرب العالمية الثانية ، قد توضح صعوبة أخرى في اختيار الكلمة المناسبة . عاد جنديان بريطانيان الى

مركزهما بعد أن أجهدهما الاعياء والعطش نتيجة لقتال مرير في الصحراء ، ووجدا نصف زجاجة من الماء . فقال أحدهما ، « الحمد لله ، انها نصف مليئة » . وقال الثاني متعجباً ، « لعنة الله على الشيطان ، انها نصف فارغة » . من الواضح أن كليهما كان دقيقاً في وصفه للحالة ، التي كان فيها كل منهما شاهد عيان صادقاً عليها . ترى أية كلمات سيستخدمها مؤرخ تلك الحادثة (والحالات المماثلة لها) ؟ لا ريب في أن ذلك الامر لن يعتمد على مرانه أو قدرته على النقد ، وانما على مجموعات من الاعتبارات معظمها شخصي .

الرغبة في التفسيرات المتباينة

ان القطع الموسيقية المؤلفة أكثر دقة من الكلمات المكتوبة أو المنطوقة ، والآلات الموسيقية وسيلة ميكانيكية أدق لعزف قطعة المؤلف الموسيقي من العقل الانساني أو اليد أو اللسان عندما يعبر أحدهما عن أفكار شاهد العيان . ومع ذلك فان موسيقيين موهوبين بنفس القدر ويستخدمان نفس الآلات ، قد يختلفان في تفسيرهما لقطعة موسيقية على الرغم من انهما قد يتفقان في العزف ، ولربما كان ذلك الاختلاف أمراً مرغوباً فيه . وما الموسيقيون إلا مؤرخون يفسرون أعمالاً ماضية ، لها طابع من التخصص . وهذا هو حال الممثلين . وهكذا اذا سمحنا لوجود ذلك الاختلاف في التوكيد والتلوين في تفسيرات هؤلاء الموسيقيين والممثلين ، فان فروقاً أكبر لا يمكن ان نتجنبها بين المؤرخين الذين هم ملزمون على التعبير عن أنفسهم بالكلمات لا بأية وسيلة أخرى . غير ان نفس الناقد الذي يرحب بأداء أو أداءين لقطعة موسيقية ألفها موتسارت

Mozart ، أو لرواية هملت ، قد يصر على انه لا يوجد إلا تفسير واحد ، ورواية واحدة لحياة موتسارت أو شيكسبير . ومهما يكن من أمر ، فان ذلك قد يكون اشارة على انه يمتلك مقاييس أكثر ليونة في الناحية الموسيقية أو التمثيلية منها من حيث الاسناد التاريخي . فهل يستطيع مؤرخان ، على نفس القدر من الامانة العلمية ، والكفاية ، والمعرفة ، والقدرة التاريخية ، ان يختلفا في حكمهما على مظهر من مظاهر الحياة بالقدر الذي يمكن ان يختلف فيه الموسيقيون على التأويل الموسيقي ، دون ان يكون كل منهما قد وقع في خطأ واضح ؟ ان الاجابة على ذلك السؤال تتطلب فحصاً لمشكلات السبب والنتيجة ، ومشكلات التغير والاستمرار في التاريخ .

١٠ مشكلات السّبب والـدّافع والتّأثير

السبب المباشر أو المناسبة

يميل المؤرخون إلى التحدث عن السبب المباشر أو المناسبة المباشرة ، وعن الاسباب البعيدة أو المختفية للحوادث التاريخية . فالسبب المباشر للحرب العالمية الأولى كان هو حادث الغيلة في سيراجيفو ، وللحرب العالمية الثانية كان غزو النازيين لبولندا . أما الأسباب الكامنة وراء الحربين ، فكانت تشمل سياسة القوة ، والفوضى العالمية ، والمنافسات التجـارية ، والمطامح القومية ، والخوف المتبادل ، والمطامح الاقليمية للدول التي اشتركت فيها . ويسهل نسبياً الاتفاق على الأسباب المباشرة ، على الرغم من ان اختلاف الرأي بين المؤرخين بخصوص نقطة البداية ، لكثير من الحركات الكبرى ، يبين مدى الاختلاف المتوقع ، حتى من هذا القبيل . وهكذا فان الكثيرين قالوا ان ثورة لوثر ، على سبيل المثال ، بدأت بتعليق رسالة الاحتجـاج ذات الخمسة وتسعين مبحثـاً ، أو بمناظرة الـ Eck ، أو مجلس الديت Diet في ورمس وغيرها . وكذلك الحال مع الثورة الامريكية التي يقال انها قد بدأت بضريبة الدمغة ، أو مذبحة بوسطن ، أو القوانين الجائرة ،

أو معركة لكسنجتن وكونكورد وغير ذلك ، وأما الثورة الفرنسية فيقال انها بدأت بمجلس النبلاء ، أو دعوة الجمعية العمومية ، أو تكوين الجمعية الوطنية ، أو بميثاق ملعب التنس أو بسقوط الباستيل أو غير ذلك ، والحرب الاهلية الامريكية بدأت بانتخابات ١٨٦٠ ، أو قرار لنكولن بانقاذ قلعة سومتر ، أو قذف قلعة سومتر بالقنابل .

« المناسبة » بمثابة حادث معجّل :

ان السبب المباشر (أو المناسبة) كثيراً ما يبدو مشاركاً للمصادفة في طبيعتها : فلو ان ماري ابنة الملك هنري الثامن كانت ولداً ، فاربما لم يرغب هنري في تطليق زوجته كاترين الارغونية ، ولربما لم تتم اذن معركة الاصلاح الديني الانجليزية ، ولو ان رسالة لويس السادس عشر قد بلغت كما يجب فاربما لم يكن هنالك ميثاق ملعب تنس ، ومن ثم فاربما لم يتحدّ أحد العهد البربوني القديم ، وبالتالي لم تقع الثورة الفرنسية ، ولو ان سائق عربة فرانتز فرديناند ، لم يدخل منعطفاً في شارع جانبي في مدينة سيراجيفو ، فاربما لم يصبح ولي العهد هدفاً طيباً للاغتيال ، ولربما ، كان بالامكان تجنب وقوع الحرب العالمية الاولى .

غير ان « السبب المباشر » ليس في الحقيقة سبباً ؛ انه مجرد نقطة في سلسلة من الحوادث ، والاتجاهات ، والتأثيرات ، والقوى التي تبدأ فيها النتيجة في الظهور أمام العيان . ان السبب المباشر هو الحادث المعجل لحدوث الامر كما يعمل سقوط عود من الثقاب على كومة قابلة للاشتعال في اشعالها ، أو سقوط مطرقة على متفجر في احداث الانفجار . وهو بهذا

انما يكون المقدمة لما يعقبها من احداث يمكن ان توصف « بالاسباب » .
ولا شك في ان طريق تقصي الاسباب الافضل ، لا يكون بسؤالنا : ما الذي يمكن ان يحدث لو ان هـذه الحادثة لم تقع ؟ بل : كيف أدت الظروف إلى مثل هذه الحادثة ؟ كيف يمكن ان يكون مجرد التأخر في تبليغ رسالة أو الالتفاف الخاطىء في الاستعراض مؤدياً إلى ثورة عالمية أو حرب عالمية ؟ وعندما نسير على هذا النحو من التفكير ، فالجواب على : « ماذا يمكن » يصبح عادة أمراً سهلاً ، فكثيراً ما يقتنع المرء بأنه لو لم يقع هذا الحادث عندئذ ، فان حادثاً آخر ربما أدى إلى نفس النتيجة في وقت لاحق ، لأن الاتجاهات والتأثيرات والعوامل المقررة لتلك النتيجة ، كانت ما زالت تؤدي عملها . والوضع لا يكون دائماً على هـذا المنوال ، فان حادثاً مثل وفاة قائد عظيم (مثل كرومويل ، أو لنكولن ، أو لينين) يبدو أحياناً انه قد أحدث اختلافاً كبيراً في نجاح سياسات حيوية أو فشلها . ومهما يكن من أمر فان وفاة قائد عظيم ، على الرغم من انها قد تكون غير متوقعة ، ليست بالحادث التافه البسيط ، وهي شيء يختلف عن المسمار الذي يضرب به المثل ، والذي تسبب ضياعه في سقوط مملكة . وعموماً ، إذا كان يمكن لمملكة ان تتقلص ، بسبب مسمار ضائع ، فان حالة المملكة وليس تاريخ المسمار ، هي التي يجب ان تستوعي انتبـاه المؤرخ .

مقارنة التاريخ بالعلوم الطبيعية

عندما يناقش المؤرخون مشكلة الأسباب الكامنة وراء وقوع أمر ما ، فانهم يختلفون أشد الاختلاف وأعنفه ، لان التفسيرات السببية للحوادث

ترتكز الى فلسفات التاريخ ، وهذه الفلسفات لا يوجد لهـا نهاية [١] .
وعلى العموم فان الخبراء في علوم أخرى ، يختلفون بدورهم فيما بينهم بالنسبة للتفسيرات الاساسية . فمفعول نوع خاص من البكتيريا ، أو المسافة بين نجوم بعينها ، قد يختلف العلماء في تقديرها بين الحين والآخر ، وهـذه المعلومات الجديدة قد تحدث تغييراً جذرياً في علم الطب ، أو علم الفلك . غير أنه لا البكتيريا ولا النجوم تتغير بسبب تغير مراقبها ومن يخلفه من بني جنسه البشر . ولعلنا لا نعرف عن الاشياء التي يجب أن نعرفها ، كما قيل ان توماس اديسون قد قال ، سوى واحد في المليون من واحد في المائة . غير أن ما ينقص علماء الطبيعة من علم ومعرفة ، لن يكون له تأثير على العالم الطبيعي . ومهما يكن من أمر ، فان عالم المؤرخ اليوم ، وبحكم الواقع ، يقوم فقط على ما هو مسجل تسجيلاً مباشراً أو على ما يستنتجه من ذلك التسجيل . فمعرفته بذلك العالم تقرر جزئياً طبيعة مـا يمكن معرفته ، بتقرير أية أجزاء من السجل بالذات ستنال عنايته وبذا يكون حظها من الحفظ أكبر من حـظ غيرها . ان التغيرات في تفسير العلوم الطبيعية تعزى عادة الى تجمع المعرفة وتصحيحهـا ويندر أن تعزى الى ضياع المعلومات ، وأندر من ذلك إلى تغير في الموضوع الذي هـو قيد البحث والدراسة . أما في التاريخ فانها كثيراً مـا تتسبب عن اختفاء المصادر ، وبالتالي اختفاء جزء من العالم التاريخي الذي نعرفه . وفي نفس الوقت فان تاريخاً جديداً يحدث بمرور الأيام واحـداً اثر آخر . وعلى ذلك فان المؤرخين ، بعد أن يواجههم هذا النقص الجزئي ، وذلك الكون النامي ، وهو السجل الوحيد الذي يرمز الى العالم الواقعي غير المعروف من التاريخ ، يجدون من الصعوبة بمكان أن يفسروا العالم التاريخي « الواقعي » متذرعين بأية مفاهيم تلقى قبولاً لدى الجميع .

ان مؤرخي قدماء المصريين والبابليين واليونان ، في معظمهم ، رأوا في التاريخ ما رآه هيرودتس في شأن التاريخ ، وهيرودوتس كتب تاريخه « على أمل أن يحفظ به أعمال الناس ، ولكي يمنع الأعمال العظيمة ، والمدهشة ، التي قام بها اليونان والبرابرة (يعني غير اليونان) من أن تفقد ما تستحقه من التمجيد » (٢) . ومن هنا ظن هؤلاء المؤرخون أن السبب الرئيسي للتغير في التاريخ ، هو بسالة عظماء الابطال ، والكهنة ، والملوك . أما التطورات التي لم يستطيعوا تفسيرها بتلك الطريقة ، فكانوا في الغالب يعزونها الى ارادة الالهة . وواكب تلك الفلسفة — وخصوصاً بين اليونان — الاعتقاد بأن التاريخ كان فرعاً من الآداب التعليمية ، مثلما قال ثوسيديد ، « لمن يرغبون في معرفة الماضي معرفة دقيقة من أجل أن يتخذوه ، مفتاحاً للمستقبل » . ودرج العبرانيون والرومان على هذه الافكار أيضاً ، وقد شدد العبرانيون على ضرورة الاعتراف بألوهية اله واحد جبار . واهتم الاقوام الثلاثة بأدوار الصراع التاريخية ، ومن هنا فانهم اعتقدوا بتدخل العناية الالهية أو القدر في شئون الانسان وكيف أنها هي القوة الرئيسية الدافعة في التاريخ .

ولقد أدى أصرار اليهود على توكيد التدخل الالهي المباشر في شئون الانسان الى اعتقاد مسيحي في الفلسفة الغائية ، فلم تعد كتابة التاريخ في الممالك الغربية في العصور الوسطى الا سجلاً توضيحياً لعمل الانسان الدنيوي كما قام به ، وفقاً لخطة سماوية . وبانشطار العالم الغربي الكاثوليكي الى معسكرين بظهور حركة الاصلاح الديني ، صار التاريخ الغربي (الافرنجي) ،

الى حد كبير ، سلاحاً جدلياً بين المدارس اللاهوتية المتخاصمة ، ومرة أخرى صار الضعف الانساني والمروءة الانسانية همـا خير أساس لتفسير الازمات الدنيوية ، على الرغم من أن التاريخ قد بقي في صلبه لاهوتياً .

العقليون وأسباب التاريخ

ان تطور فكرة الاعتقاد بالله وحده ، وانكار الوحي والانظمة الدينية والايمان بالعقل في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، كل ذلك قلل من الاشارة الى التخطيط الالهي ، وزاد من الاهتمام بعمل الانسان ومركزه في الكون . وبالتدريج خضعت مسألة مـا وراء الطبيعة والوحي الالهي والقدرة على تسلم الوحي التي كانت تقوم بمثابة التفسيرات السببية للتطورات الانسانية الى توكيد جديد لسلطان الامر الطبيعي والامر المنظم المعتاد . فالفيلسوف هوبز Hobbes ، بين آخرين مثله ، اعتقد ان طبيعة المرء تقوم على المنافسة وأن تنظيماته مشتقة من ضرورة الاستمرار في هـذه المنافسة ضمن حـدود محتملة . أمـا لوك Locke فقد وجـد — مقتبساً من هوكر Hooker الفطين [٣] ، وموافقاً على أقواله — ما هو بخلاف ذلك ؛ وجد « أن الحب المتبادل بـين الناس كان هو الصفة المسيطرة على المجتمع الطبيعي ، وأن التنظيمات المدنية مشتقة من المنطق ، والرغبـة في المحافظة على حريتهم وحقوقهم وامتيازاتهم » . وأمـا مونتسكيو فقال بأن البيئة الجغرافية قـد كيفت وحددت طبيعـة الانسان ، وتنظيماته وتقاليده ، وقد قال الفسيوقراطيون بنظرية مشابهة قائمة على « النظام الطبيعي لتنظيمات الانسان » . ورأى فلاسفة فرنسيون آخرون أن الكمال الانساني هو الهدف الذي يميل التاريخ في اتجاهه دون توقف . وقد صارت قصة الانسان

على وجه الارض موضع صراع بين الطبيعة البشرية التي تحب الكمال وبين العداء للنورانية (قارن فولتير) ؛ ولقد كتب فولتير تاريخاً وذلك ليستمر في حربه ضد العداء للنورانية — فيما قال مونتسكيو — « ليمجد ديره كأي راهب بندكتي »[٤١] .

أما كوندورسيه Condorcet ، وهو أحد الفلاسفة الذين تظهر فيهم صفة تحكم العقل في التاريخ بوضوح أكثر من غيره ، فقد أتى بنظرية الكمال الناجم عن الاكتساب المستمر للمعرفة وعن انتصار العقل . أما الفلاسفة الاكثر مادية من بين فلاسفة القرن الثامن عشر (مثل لاميتري La Mettrie وهلفيتيوس Helvétius) فقد رأوا في الطبيعة الانسانية مركباً يتألف من الحب والكراهية ، والآلام والسرور . وأما الفيلسوف الرومانتيكي روسو فاعتبرها مركباً ناتجاً عن الصراع بين الحب الخالص والاشفاق ، بين الانانية ومحبة الغير (الغيرية) ، بين الرذيلة والفضيلة .

فلسفات القرن التاسع عشر

ولقد أظهر القرن التاسع عشر ، بما فيه من فيض القوميات ، والمثاليات الفلسفية ومذهب النفعية ، ومذهب الوضعية ، أظهر سبلاً مختلفة تجاه مشكلة السبب أكثر مما شهدته الفترات السابقة . ففكرة خلق أساسي يتكيف مع الظروف الطبيعية السائدة و « الاوضاع المحلية » بما فيها التقاليد ، قد استعارها بعض الكتاب الالمان من مونتسكيو ، وكان أبرز هؤلاء هيردر Herder ؛ وزاد عليها سافيني Savigny ووسعها بشكل ملحوظ ، حتى صار مفادها الاقتناع ان هناك في كل أمة صفات ساعدت على صنع

مصيرها . وقد وضع نفس النظرية في فرنسا ميشليه Michelet بعد أن اعتمد اعتماداً كبيراً على فيكو Vico وهو ايطالي معاصر لمونتسكيو . ان هؤلاء الرجال ، باصرارهم على النمو القومي والنظم القومية أعطوا التاريخ ، لا الطبيعة ، المكان الرئيسي في تفسير السلوك الانساني ، وكذلك تقرير مصيره .

كذلك ازدهرت مدارس أخرى للفكر التاريخي في مطلع القرن التاسع عشر . فان الحركة التي قامت ضد ماديي القرن الثامن عشر ، قد أكسبت الرومانتيكيين نصراً مؤقتاً . فركزوا همهم في العواطف الانسانية على أساس انها القوة الدافعة في تقرير مصير الانسان . وفي نفس الوقت وجدت فكرة التطور دعاتها في أمثال الهيجليين والسانسيمونيين والكونتيين الذين آمنوا بتناسخ الحضارات أي ان كلًا منها تولد من رماد الحضارة السابقة لها . وكان هيجل يقول بأن حضارة جديدة تقوم كأنها تمثل روحاً جديدة (Zeitgeist) وتأخذ مكان حضارة قديمة أصبحت لا تستطيع ان تلعب دورها في الحياة . اما سان سيمون وكونت فكانا يفكران في مجتمعات يخلف بعضها بعضاً ، وذلك بسبب التزايد في فهم الطبيعة الانسانية والشئون الانسانية وفي زيادة السيطرة عليها . أما كرلايل Carlyle فباحترامه « للبطل » وتوكيده فكرة الانهيار الدوري ، والبعث من جديد ، فيمدنا بمثل ممتاز على تعايش الفكرتين في مخيلة [٥] واحدة . ثم ان التطور الذي حدث آنذاك لنظرية التطور البيولوجي ، قد قوّى بدوره الاعتقاد في نظرية البقاء للاصلح (دارون وسبنسر) .

التفسير الماركسي للتاريخ

وفي نفس الوقت كان مالثوس Malthus وزملاؤه الاقتصاديون قد طوروا نظرية العوز أو الفاقة ، ومن هنا يكون الكفاح من أجل البقاء في المحيط الاقتصادي . وتبعاً لذلك ربط كارل ماركس النظرية الهيجلية لتعاقب النماذج الحضارية مع الكفاح من أجل البقاء . وكانت النتيجة تفسيره للتغير في التاريخ على أساس تقرره المادية : أي ان السيطرة على طرق الانتاج تقرر أية طبقة ، ومن ثم أية نماذج فكرية ، يمكن ان تسود في أية فترة ما ، غير ان الصراع المستمر بين الطبقات يجب ان يوصل في النهاية إلى انتصار البروليتارية (طبقة العمال) .

القومية والعنصرية

منذ أمد بعيد والنصر يبدو (وربما ما يزال) حليف المؤرخين أصحاب المدارس القومية . ومنذ ان تعرضت « العنصرية » النازية إلى ما تعرضت له ، فان عدداً قليلاً جداً من المؤرخين يتحدث اليوم عن (الطابع القومي) كأنه شيء بيولوجي موروث . وهم يحرصون على ان يقسموا « العنصر » إلى مجموعات كالقوقازية ، والزنجية ، والمنغولية ، أو أقسام من تلك المجموعات ، كعناصر البحر الأبيض المتوسط ، والعناصر الالبية ، التي يتفق علماء الانثروبولوجيا على انطباقها عليها . ومهما يكن من أمر ، فان الاقتناع بأن أنواعاً خاصة من المميزات تختص بجماعات خاصة من الناس ، تقيم في مناطق خاصة ، لا يزال قائماً ؛ وهكذا أصبحت توصف به جماعات خاصة بأوصاف سيئة مثل « حدة الطبع اللاتينية » ، و « القسوة اليابانية » ،

و « الخبث اليهودي » ، و « التقلب الفرنسي » ، و « قساوة القلب الالمانية » ، و « الفتور البريطاني » ؛ وعلى الرغم من ان مثل هذه الصفات العامة تكون مدعاة للأسى ، إذا كانت تقوم على أساس حقيقي ، فان فيها جانباً من الصحة محدوداً إذا كانت تهدف إلى القول بأنه ثمت قيم خاصة بين حضارات خاصة ، بسبب التقاليد والتنظيمات العنصرية ونظام التعليم الرسمي . ان مثل هذا الوصف – الذي يجد مسوغاً – للطبيعة القومية ، قد يكون خطأ دون شك إذا لم يفسح مجالاً لاعداد كبيرة في أية دولة أو مجتمع لا تتفق مع ذلك الوصف كما يفسح المجال لأحوال يمكن ان يخرج فيها أشد الناس تمسكاً بتلك الأوصاف عن الانصياع للنموذج العام . على انه منذ زمن هيردر كبر الايمان بوجود « الشخصية القومية » لتكون وسيلة لاحداث تغيير في التاريخ (سافيني ، وميشليه ، وماكولي ، وسايبل ، وتريتشكه ، وبانكروفت ، وموراس) .

هذه هي في الوقت الحاضر العقيدة المسيطرة السائدة على ما نظن – على الرغم من انها في معظم الحالات تأتي نتيجة للعقل الباطن – عند معظم المؤرخين ولا ينافسها الا هؤلاء الذين يدعون عن وعي للفلسفة الماركسية . وتقوم الحكومات بدعم هذه الفكرة ، بقليل من التشجيع المباشر للمؤرخين القوميين وبكثير من التشجيع عن طريق العون القومي الذي ظهر منذ الثورة الفرنسية لدور الوثائق الوطنية ، والمكتبات الوطنية ، والجمعيات التاريخية الوطنية ، والدوريات التاريخية الوطنية – وفي جميع هذه يحظى التاريخ الوطني عموماً بالجزء الأكبر من العناية .

التاريخ العلمي

ولقد ظهر التكاثر في فلسفات التاريخ هذه رد فعل في القرن التاسع عشر أيضاً ، ولا يزال مستمراً حتى يومنا هذا . وأدى في البداية إلى تكوين مدرسة للمؤرخين « العلميين » وجميع هؤلاء تقريباً هم عن طريق مباشر أو غير مباشر من تلاميذ رانكه Ranke ، اعتقدوا انه من الممكن ان نعرف كيف « حدث التاريخ بالفعل » دون أية فلسفات سببية أو فقط بفلسفات قائمة ، كل منها تتكيف بنتيجة تاريخية خاصة . وهؤلاء ، ومن وافقهم على فكرتهم يقولون بأن خير فلسفة للتاريخ ليست هي تلك التي تعتنق اعتناقاً كاملاً نظرية السببية ، بل ترى تسلسلاً للسوابق واللواحق . وهم ، على أية حال ، لا يفسرون كيف يصل المرء إلى تسلسل منطقي وزمني يبيّن السابق من اللاحق في حدث تاريخي ، نظراً للانهائية الأشياء التي تسبق ذلك الحدث وتلحقه . وعلى الرغم من انهم ما زالوا يقومون بخدمة عظيمة من حيث اختبار مجموعات المصادر وجمعها وتحريرها (وهم بهذا يكملون تقليداً علمياً بدأ في القرن السابع عشر) ، فان كتاباتهم لا تصل إلى حظ من الموضوعية العلمية أكبر من حظ أسلافهم . فرانكه نفسه ، على الرغم من انه كان في أول عهده قد تبنى نوعاً من وجهة النظر الانسانية في التاريخ ، فانه طوّر في أخريات أيامه نظرية تاريخية ، بدا انها تقوم على مفهوم الصراع بين الأمم من أجل السيادة والسلطان .

المدرسة التاريخية

ولقد اشتهر حوالي نهاية القرن التاسع عشر ، ولا سيا في المانيا مـــا

يعرف باسم « المدرسة التاريخية » أو historicism كما يسميها البعض أحياناً . وهذه الحركة الى حد ما كانت بدورها بمثابة رد فعل للتجريدات العقلية التي ذاعت في فترة عصر النور Enlightenment . وقد ذهب عقليو عصر النور الى ما ذهب اليه ديكارت وروسو من أن العقل يفضل التاريخ من حيث كونه مصدراً للمعرفة وأنه حيث يتضارب تجريد منطقي مع تجربة تاريخية ، فان الخطأ خطأ التاريخ الذي يمكن أن يكون حاصل نتائج غير منطقية أمكن الحصول عليها ، عن طريق تطبيق مبادىء فلسفية خاطئة . وقد رفض أبي سييس Abbé Sieyès الذي وضع من الدساتير اكثر مما وضعه أي انسان بمفرده في التاريخ – رفض أن يكتب مذكراته لانه آمن بأن كل جيل يجب أن يتعلم من تجربته الخاصة ، ولعل هذا يفسر لنا الاخطاء التي وجدت في دساتيره [٦] .

وعلى نقيض وجهة نظر العقليين ، ادعى اصحاب المدرسة التاريخية مقتفين أثر هيجل وجود تاريخ عالمي يتصف بأنه ذو حركة دائمة مستمرة ، وان التحريات التاريخية التجريبية ، لو وضعت في مكانها الملائم من التاريخ العالمي ، لساعدت في شرح تطوره . وقد شاركوا رانكه أيضاً رأيه القائل بأن الحقائق التاريخية يمكن أن تميز من الزيف بتطبيق دقيق للمنهج التاريخي ، ولكنهم افترقوا عن أولئك الرانكيين الذين قالوا بأن لا رابط بين البحث التاريخي والتفسير الفلسفي . ومن بين المبادىء الفلسفية التي أكدوها بنوع خاص مبدأ أن التاريخ يجب أن يكون هادفاً للتفتيش عن القيم ، وأن يمدنا « بتفسير وارشاد في حياتنا الحاضرة » [٧] . أما العقل البشري بالنسبة لهم فلم يكن منحة من الطبيعة بل من التاريخ وأن خير طريقة لفهم عملياته انما تتم بتطبيق الروح التاريخية على المشكلات الاجتماعية المعاصرة .

وقد طور ولهلم دلتي Wilhelm Dilthey أحد المبرزين في المدرسة التاريخية ، على هذه الاسس ، نوعاً خاصاً من مدرسة اجتماعية — نفسية لدراسة التاريخ وكتابته وعلى وجه التخصيص لدراسة السير .

التفسيرات الامريكية للتاريخ

كان هربرت آدمز الذي أدخل منهج الحلقات التدريسية الرانكية لتدريب المؤرخين في جامعة جون هوبكنز هو أبرز تلاميذ رانكه من الأمريكيين . ومن ثم انتشرت مدرسة رانكه في الجامعات الأمريكية الأخرى . ويبدو ان آدمز كان يعتقد في طبيعة عنصرية انجلوسكسونية اشتق منها ، إلى حد كبير ، التطور التاريخي الأمريكي . أما فردريك تيرنر وهو أحد تلامذة آدمز ، فقد اختلف مع آدمز اختلافاً رئيسياً فيما يتعلق بالمصدر الرئيسي للطبيعة الأمريكية وأصر على ان وجود مناطق الحدود ، وما نجم عنها من تقسيم الشعب إلى أقسام ، كان له أثر أكبر مما ورث التاريخ الامريكي عن أصله الأوروبي . وان المؤرخين المحدثين المهتمين بالهجرة وآثارها على الحضارة الامريكية ، وكثيرون منهم تلاميذ تيرنر ، عادوا ليؤكدوا تلك الأصول الاوروبية ، غير انهم نشروها على نطاق أوسع في القارة الأوروبية نفسها . وينتمي إلى جماعة امريكية أخرى الكابتن ماهان Mahan الذي لفت انتباه المؤرخين إلى أثر القوة البحرية في تقرير مصير الأمم . وللولايات المتحدة ، بالاضافة إلى هذه المدارس ، مدارس أخرى ثيولوجية (لاهوتية) ، وماركسية ، وجغرافية قدرية ، وقومية ، و « علمية » ، وغيرها من مدارس المؤرخين [٨] .

مدرسة تعدد المسبب التاريخي

وهنالك مدرسة أخرى من المؤرخين ردت على الأصوات المنبعثة من فلاسفة القرن التاسع عشر، الذين كانوا يدعون بأنهم وجدوا التفسير الوحيد الصحيح للتغـير التاريخي، وهذه المدرسة يمكن ان نسميها المدرسة «التعددية». فمنذ أيام فولتير على الأقل كان هنالك اصرار متزايد من أجل كتابة تاريخ «جديد» كرد فعل على ذلك النوع من التاريخ الذي كان يسجل حوادث الاشخاص البارزين واعمالهم. والتاريخ الجديد المطلوب كان يراد منه أن يعالج التطورات الاجتماعية والحضارية والسياسية والاقتصادية — النموذج المتغير المختلف للبشرية والتطور المتنوع للحضارة[٩]. وينطوي ضمن هذا المفهوم القائم على اكتمال الماضي الانساني الافتراض بأن هنالك العديد من التغييرات المقبولة في التاريخ، وانه ليس هنالك تغيير واحد صحيح فقط. والمؤرخون في وقتنا الحاضر يميلون إلى اتخاذ تفسير جمعي متعدد للسبب التاريخي.

ولا بد من ان نذكر أيضاً ان بعض الفلسفات القائمة على الوحدة التاريخية monistic قد ظهرت حديثاً. فشبنجلر Spengler [١٠] وتوينبي Toynbee [١١] يستخدمان تفسيرات تشكيلية (مورفولوجية) للنمو والانهيار. أما سوروكن Sorokin فيتبنى تفسيراً ايبستومولوجياً كونتياً (أي تتابع حضارات تختلف وفقاً لمصادرها من حيث سمو المعرفة)، بجذف ايمان كونت Comte في التقدم غير المحدود[١٢]. ولقد قيل ان عديداً من فلاسفة التاريخ المعاصرين أمثال شبنجلر، وتوينبي، وبرجسن، وباريتو، وارتيجا يجاسيه وكروتشي وغيرهم، يعتقدون في نمو الحضارات وازدهارها وانحلالها، تلك الحضارات التي لا تستند إلى ايمان بالخلاص[١٣]، زاعمين

بأن العقل يحمل في طياته بذور دمـــار التطور الاساسي للحياة المتحضرة ومستندين إلى ايمان لا يسنده العقل سنداً كلياً . غير انهم ، ضمن فلسفتهم المؤمنة ايماناً كلياً بالتشكلية ، يتركون مجـالاً لسلسلة من الأسباب الأدنى لتعمل عملها (والواقع ان توينبي من بينهم يصر على ذلك) .

جهد حديث لتعريف السبب

ان عدداً محدوداً جداً من الكتاب ما زالوا يصرون على أن مصير الانسان تقرره بيئته الجغرافية والمناخية فحسب ، أو سعيه وراء القوت أو الخطيئة الاولى . ومنذ أمد قصير أعلنت مجموعة من المؤرخين الامريكيين ، في مجموعة رسمية من الاقتراحات المتعلقة بالدراسات التـاريخية في الولايات المتحدة ، أعلنت في البنـــد رقم ١١ من تلك المقترحـــات قبولهم لفلسفة تعددية فقالوا : ان مصطلح « سبب » حسبا يستعمله المؤرخون ، يجب ... أن يعتبر مجازاً لغوياً ملائماً يصف الدوافع والتأثيرات ، والقوى ، وتداخلات سابقة أخرى لا تزال غير مفهومة تماماً . ويمكن تعريفه كأي حـــادثة سابقة تجري فيما هو مفترض أن يكون مركباً نتائجياً متشابكاً ويترتب على هـذا التعريف أن أي « سبب » لا يعمل مطلقـــاً إلا كجزء من مركب أو من سلسلة . وعلى ذلك فقولنـا « السبب » له مـــا يسوغه عندما يستخدم للدلالة على أن حادثة أو ظاهرة ستحدث ولكن يجب أن يتجنب استخدامه مفرداً ، مفضلين عليه صيغة الجمع « الاسباب » وهي صيغة يجب أن تستعمل بدورها بحذر شديد جداً [١٤] . ان هـــذا لهو اقرار ملتو ، بأن المؤلفين الذين وضعوا هـــذا الاقتراح قد أشكلت عليهم مشكلة السببية إلى حد ما . فبدلاً من أن يعرّفوا ما هي السببية

يقولون بأنها مركب « مفترض » لأشياء « ليست مفهومة فهماً كلياً » — « لفظ مجازي ملائم » يجب أن يستعمل بحذر شديد جداً . وفي الواقع فان البند السابق لهذا وهو البند العاشر ، يبين حيرتهم بوضوح أكبر وقد جاء على النحو التالي :

ان مفهوم السببية قد دخل في السرد التاريخي بشكل أصبحت كتابة التاريخ بدونه مجرد فهرسة أو تخطيط زمني للسنين . ومهما يكن من أمر ، فان المؤرخين يجب أن يأخذوا حذرهم من أن تحري « السبب » في التاريخ ، يجب أن يقوم على تحديدين الزاميين : (١) الفترة الزمنية الماضية، التي يجب أن نفتش فيها عن تشابك الحوادث السابقة ، (٢) عدد العوامل المؤثرة التي يفترض أن تبقى ثابتة وبالتالي لا يجري اختبارها . ومن واقع هذين التحديدين فان السؤال الجدلي حول السبب الاول أو الوحيد هو مشكلة ميتافيزيقية وليست تاريخية [١٥] . ولقد رفض اثنان من الذين وضعوا هذه القضايا أن يعترفا بهذا البند العاشر قائلين بأنهما يشعران « بأن الاصطلاحين (سبب) و (سببية) ، يجب أن لا يستخدما بتاتاً في الكتابة التاريخية » [١٦] . ان اولئك الذين يقولون بأن ارادة الله هي التي تحكم العالم ، واولئك الذين يقولون بأن الذي يحكم العالم هو نظام طبيعي ، قد يعترضون لأسباب مختلفة على استخدام « السبب » من حيث أنه اذا كان كل شيء مقدراً ، فانه اما أن يكون لا معنى له ، أو أنه ذو دلالة على ذاته .

استحسان وجود نظرية للسببية في التاريخ

يجب علينا أن نعترف بأن مشكلة السبب التاريخي ما زالت غير محاولة في جوهرها وأنه بالنسبة لحالة المعرفة الراهنة لدينا ، فان أي حكم على الفلسفات التاريخية من حيث الصواب أو الخطأ ، والذكاء أو الغباء ، والدقة أو عدم الدقة ، والجودة أو الرداءة ، والفخامة أو الصغر يجب أن تعتمد على مقاييس جدلية . ولا يزال الكثير من المؤرخين يسلكون مسلك النهلستيين (العدميين) فيما يتعلق بفلسفات التاريخ : أي انها جميعها سيئة ، ودعنا لا نتبع واحدة منها . غير أن الخطر يكمن في مثل هذه العدمية . وهو خطر ليس في عدم خضوع ما يكتبون لنظام أو اتساق وحسب (لان النهلستية لا تقدم أية مقاييس للاختيار والترتيب والتوكيد) ، ولكنه خطر انعدام المعنى والمغزى (لان المعلومات التي ترتب بطريقة زمنية أو أبجدية صرف – أي بطريقة النظامين الوحيدين اللذين لا يستندان على فلسفة – يحتمل أن تكون مجرد عبارات عن ماذا دون شروح لماذا أو كيف أو لاي سبب حسن أو رديء) . غير أنه اذا وجد مثل هؤلاء المؤرخين أنفسهم تائهين ضائعين ، فان جزءاً من اللوم يقع على عاتق علماء الاجتماع والفلاسفة . فالتاريخ كفرع من المعرفة التي تعالج الحوادث الماضية لا يبتكر مبادىء عامة (باستثناء الحدود التي سنصفها في الفصل الحادي عشر) . وهو يعتمد على فروع المعرفة المختصة بوضع التعميمات لمبادئه العامة (انظر أول الفصل الحادي عشر) : وكثيراً ما تكون المبادىء العامة لفروع العلوم المختصة بوضع التعميمات ، غير مرضية ، وجدلية أو غامضة ، وهكذا يكون لها تأثير صغير خارج الدوائر التي تناقشها . على أن ذلك ، على أية حال ، لا يعفي المؤرخ ان وقف

منها موقف اللامبالي لان النظم الفلسفية ، والقوانين الاجتماعية ، هي وسائل تمكنه من اكتشاف العلاقات السببية بين الظواهر التاريخية .

استحسان وجود كلمات أدق من كلمة « سبب »

ان تعريف السبب على أنه « مجاز لغوي ملائم » يكشف عن بعض ، الصعوبات المرتبطة به لا عنها جميعاً فالبند الحادي عشر ، الذي اقتبسناه ، عندما يسمى السبب « بالحادث السابق » فانه يعالج بلا ريب ، ذلك النوع من الاسباب الذي سماه الفلاسفة منذ عهد أرسططاليس « السبب الفعال » ، أي السابقة المنتجة لأثر لا يمكن بدونه أن توجد النتيجة المسماة « بالأثر »[١٧] . غير أن بعض الاسباب لا تحتاج لان تكون سابقة . فالتأثيرات على سبيل المثال ، قد تكون مستمرة (كما في الأدب) ، وحتى متبادلة (كما في أسرة الفرد) ، أما الوسائل فيجب أن تكون حادثة في نفس الوقت ، إذا كانت أدوات يتسبب عنها السبب ، وأكثر من هذا إذا كانت هي المادة التي منها يخرج حاصل . ولم يقصر أرسططاليس حديثه على الاسباب الفعالة بل تحدث أيضاً عن الاسباب الصورية والمادية ، والغائية . فالسبب الفعال في بناء بيتي هو البناء ، وسببه الصوري هو تصميم المهندس المعماري ، والسبب المادي هو تكتيل الأشياء التي دخلت في بنائه ، والسبب الغائي هو هدفي أن أمتلك بيتاً (وأن أدفع الثمن) . وتبقى المشكلة معقدة تعقيداً كافياً ، حتى لو أن المرء فكّر في السبب على أنه مجرد السبب الفعال ، وحتى لو أنه وافق (والموافقة هنا تسير مع الشروط الموضوعة في البند العاشر السابق) على أن لا يعود في الحال إلى الوراء بالنسبة للزمن ليفتش عن سبب السبب الذي سبب السبب

وهكذا إلى ما لا نهاية ، وفي التفتيش عن أسباب معاهدة فرساي لعام ١٩١٩ ، علينا أن لا نبحث في فيزياء قاعة المرايا في فرساي ، والكيمياء العضوية للاقطاب الاربعة المجتمعين فيها .

وان تحريا أتم للسبب ، سيجبر المرء على أن يجيب ، ليس فقط على سؤال « كيف » ؟ بل أيضاً على سؤال « لماذا » ؟ فاذا كانت كيف تعني بأية طريقة وبأية وسائل ، فان المرء سيشغل بمسائل حتمية (اجتماعية وطبيعية ، وغيبية ، وغيرها) ، وبالحادث وبالاتجاهات التاريخية ، وبالاساليب البيولوجية ، والميكانيكية ، والتقنية وغيرها . وحتى حين يبدو أن هذه تنطوي على التطورات التاريخية ، فانه يدخل ضمنها مركب فلسفي . واذا كانت لماذا تعني لأية أغراض ، فان عوامل سيكولوجية — مثل الاشخاص ، والدوافع ، والاندفاعات ، والتأثيرات الشخصية — يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار . وان علم النفس في حد ذاته ليس بأكثر دقة ومساعدة كعامل مساعد للمؤرخ من الفلسفة . ولربما وجب على المؤرخين ان يستعملوا كلمة سبب وحتى كلمة أسباب على نطاق محدود ثم أن يجزئوا مفهوم هذه الكلمة إلى الاجزاء التي تتكون منها ، ويستخدموا بدلاً منها الكلمات الاكثر دقة — على الرغم من أنها بدورها قد لا تكون دقيقة للغاية — مثل « هدف » ، و « مناسبة » ، و « سابقة » ، و « وسائل » ، و « دوافع » كلما كان ذلك ممكناً . وعلى أية حال ، فان الحذر الدائم من هذه المشكلة أمر مستحب إذا أدى إلى جهود شاقة لاستخدام كلمات لها معان سببية ، وذلك لبذل عناية خاصة من أجل استعمال الدقة .

ان المدارس الفكرية ، من حيث نظرتها إلى الدوافع الانسانية ، تتصل اتصالاً وثيقاً بالمدارس الفكرية من حيث نظرتها إلى السببية التـــاريخية . فاولئك الذين يؤمنون بسير الانسانية وفق القدر الاقتصـــادي (والذي يجب أن نميزه من المادية المـــاركسية ، أو التفسير التقني) يجب أن يكون لهم بالضرورة ثقة عظيمة في عمل الانسان المستمر لاسباب مصلحية ذاتية ولهم نظرية تقدّر أين تنتهي المصلحة الذاتيـــة وتبدأ الغيرية . أما أولئك الذين يؤمنون بالقدر المكتوب ، فيجب أن يؤمنوا بقوة دافعـــة تنبثق من إيمان داخلي . وأما أولئك الذين يؤمنون بضرورة تبعيـــة الفرد لسلطان الدولة فانهم في الغالب يقبلون وصف هوبز Hobbes للانسان ، بأنه ذو كيان تنافسي وطبيعة محبة للقتال . وأمـــا أولئك الذين يؤمنون بالحرية ، فانهم غالباً يشاركون روسو في ثقته بمحبـــة الانسان للغير ، وقدرته على ايصال نفسه إلى مرتبة الكمال .

ويستهوي المؤرخين الاعتقاد النامي الآن بين علماء النفس والذي يقول بأن كل عمـل انساني له تاريخـه الخاص ، لان التعميمات عرضة لان تثبت عدم دقتها عندما تطبق على أفراد بأعيانهم . « فالناس من عـــدة نواح متشابهون ، لهـــم حاجات مشتركة في الطعام ، والجنس ، والنشاط ، والمجتمع ، وهناك رغبات مشتركة من أجل الامن ، والتعرّف ، والمغامرة ، والاستجابـة ، ولكنهم في مطامحهم الكبرى يختلفون وذلك بسبب تقاليد تاريخية خاصة ، وظروف محيطية خاصة ، وتجارب خاصة بكل شخصية على حدة »[١٨] . ان الانسان جماد ، وحيوان ، وكائن بشري . فهو كجماد

له طبيعة وكيمياء . وحيوان له أجـــداد ، وتشريح وتركيب عضوي (فسيولوجي) وسيكولوجية . أما كبشر فان له نواميس ، وظروفاً ، وتقاليد ، ومطامح ، وهـــو معرض لدوافع نفسية داخليـة وخارجية ، وكذلك لتأثيرات سيكولوجية أيضاً . وأما سلوكه كجماد وكحيوان ، فانه منفصل إلى حد كبير عن الاعتبارات العقلية ، وأمـا مسلكه كإنسان ، فانه قد يكون امـــا عقلياً أو غير عقلي . وهو في أية حالة تتحكم فيه عوامل جسمانية وعضوية كيميائية ، وأسرية ، واجتماعية ، ونفسية . وهي عوامل فسيولوجية واجتماعية تختلط الى حد كبير بقوة الاستمرار أو طاقة الحركة . وربما كان هذا هو السبب الذي لم يجعل دارسي الشخصية (سواء كانوا علماء اجتماعيين أو علماء نفس) يضعون نظرية عامـة للدوافع يمكن أن تشفي غليلهـم أو غليـل دارسي التاريخ [١٩] . والنظرية الوحيدة التي كثيراً مـا يشار اليها هي نظرية ثوماس Thomas وزنانيكي Znaniecki اللذين يبسطان « الرغبات الاربعة » على النحو التالي :

« لكل فرد عدد كبير متنوع من الرغبات ، لا يمكن أن تشبع الا باندماجه في مجتمع . ومن بين النماذج العامة لرغباته قـــد نذكر : (١) الرغبة في تجربة جديدة ، من أجل دافع جديد ، و (٢) الرغبة في التعرف ، بمـــا في ذلك على سبيل المثال التجاوب الجنسي والتقدير الاجتماعي العام ، وهذه الرغبة يوصل اليهـا بأساليب تتراوح بـــين عرض الزينة الى تحقيق الجدارة عن طريق التجربة العلمية ، و (٣) الرغبة في السيطرة أو « العزم من أجـــل النفوذ » ويوضح ذلك الملكية والطغيان المنزلي ، والاستبداد السياسي ، وهذه مبنية على غريزة الكراهية ، غـير أنه يمكن تخفيفها حتى تصل مرتبة الطموح الممدوح ، و (٤) الرغبة في الامن ، وهذه قائمة على

غريزة الخوف ، ويوضحها عن طريق سلبي بؤس الفرد ، اذا أقام في عزلة دائمة أو تحت مقاطعة اجتماعية »[٢٠] .

ومهما يكن من أمر ، فان عـدد المؤرخين الذين تتوفر لهـم دراية بالمصادر النظرية للدوافع الانسانية قليل جـداً[٢١] . ومع ذلك فان الكثيرين منهم لهم دراية أعظم بالتحليل النفسي الذي قال به فرويد (غير أنهم ربما يسيئون استخدامه) . غـير أننا ، اذا نحينـا جانبـاً نظريات الشخصية التي يقول بهـا علماء النفس وعلمـاء النفس الاجتماعيون (وأحياناً دون أن يعرفوها) فاننا نجـد كتاب السيرة في العادة يبنون نظرياتهم متمشية مع الوثائق ، التي تقوم على كل حالة بمفردها . ومهـما يكن من أمر ، فان علماء النفس قد جعلوا المؤرخين حذرين من حيث صحة الدافع الواعي وفي نفس الوقت مدركين للاختلافات بـين الاسباب « الجيدة » والاسباب « الرديئة » وبـين الاهداف الظاهرة والدوافع الباطنة (على الرغم من أن المؤرخ يجب أن يستمر في توقعه بأن الانجازات قد تكون حصيلة الاسباب « الجيدة » بقدر ما هي حصيلة الاسباب « الحقيقية » ، ومن الاهداف الظاهرة بما لا يقل عن الباطنة) . ويستخدم كتاب السير عموماً اليوم مفهوم التسويغية (غير أنهم ربما اساءوا ذلك الاستخدام)[٢٢] . وبالمثـل فان الاصطلاحات النفسية كاللاوعي ، والعقـد ، والاثر النفسي ، والضيق ، والصدمات ، والتكافؤ ، والتسامي ، والنقـل ، والتعرّف ، وغيرها من الاصطلاحات ، تصـير بالتدريج مألوفة لدى كتاب السيرة ، ويؤمل أن تزيد ألفتهم لها .

ولربما كان علماء النفس الاجتماعيون مسئولين إلى حد مـــا عن توكيد حديث متجـدد ، يدور حول أهميـة الزعامـــة والشخصية ، في الحركات الاجتماعية — وهي أهمية يعترف بها الآن حتى المؤرخون الماركسيون [٢٣]. وفي الوقت الذي ينفي فيه واحد من أشد ذوي النزعة « الاجتماعية » من بين المؤرخين ، أن المطامح المؤقتة للافراد يمكن أن تقرر سير الحوادث ، لان ذلك السير قد قرره ارتباط سوابق لا نهاية لهـــا ، يعترف بأن المجهودات الانسانية تساعد أحياناً على تشكيل الحوادث ، ولو أنها مع غيرها من العوامل الأخرى لا يكون لها تأثير واضح في تغيير نتيجتها المحتومة [٢٤]. نعم ربما لا زال بعض المؤرخين التقليديين يجدون من الصعوبة أن يكتبوا تاريخاً غير مسمى histoire sans noms ، غير أنهم أصبحوا أقـــل تطرفاً ومعاداة لتاريخ الطبقـات ، والنظم ، والحركات التي يصبح فيهـا الافراد تابعين . ويجب أن لا يستحيل علينا أن نجد المنزلة الوسطى القائمة في مكان ما بين التاريخ غير المسمى ، لدى بعض علماء الانثروبولوجيا والاسم الذي لا تاريخ له ، لدى بعض علماء السيرة .

ان أثر العوامل الخارجية على الشخصية قد عرفه عالم السيرة منذ أمـد طويل ، فكتاب رينان Renan المسمى يسوع Jesus يوضح هذه النقطة وهي أيضاً مضمرة في نظرية تين Taine عـن الجنس ، واللحظة ، والوسط، والموهبة المساعدة ، كالعوامل المقررة في التطورات التاريخية . وقد صارت أهمية الوسط في السنوات الاخيرة مقبولة عموماً لدى علماء السيرة المتعمقين في بحثهم أكثر من غيرهم ، وصار علم السيرة ، الى حـد بعيد ، مجهوداً

يبذل لوضع الفرد في وضع اجتماعي ، وسياسي ، وثقافي ، أو اقتصادي اكثر من مجرد سرد قصة شخصية مبتورة . وعلى أية حال فان درجة الاغراء لا تزال كبيرة أمام كاتب السيرة ليرى ، عن طريق نوع من الانانية المجردة ، عصر الشخص الذي يدرسه من وجهة نظر ذلك الشخص ، وبالتالي يجعله مركزاً عظيماً للعمل أو البحث وبالتالي يجد لتصرفاته المسوغات من حيث المدح (أو الذم) بقدر أكثر من اللازم . وهذا الاغراء يمكن ان يوازنه من ناحية أخرى جهد في سبيل يبذله كاتب السيرة ليتذكر ان الحالة الاجتماعية — الثقافية — الشخصية ربما تعمل في الشخصية على الأقل عملاً يعادل تأثير الشخصية فيها .

تنوع الشخصية

ولا يحتاج المؤرخ المدرّب الا أن ينظر في تطوره هو بنفسه ليدرك أن صورة ثابتة للشخصية أو لأفكار أية شخصية تاريخية قد لا تمثل إلا مدة قصيرة من تاريخ حياته . فالشخصيات تتطور والافكار تنمو ، والسلوك يتغير . ومع ذلك فان علماء السيرة والباحثين في تاريخ الافكار يستعملون عبارات مثل « طموح قيصر » ، و « سخرية فردريك الاكبر » ، و « فلسفة غاندي » كما لو أنها تصف أشياء ثابتة ، أو على الاقل أشياء بارزة يمكن تذكرها بسهولة . وينبغي الحذر في تحديد الفترة الخاصة من تاريخ الحياة حين تسود فيها مسحة ما — وربما صحّ الحذر حتى في تحديد المناسبة الوحيدة — ، وتزداد الضرورة إلى هذا الحذر عندما تصبح عبارة ما دالة على شيء مكرور راسخ — مثل حديثنا عن حكمة افلاطون ، وقسوة ميسالينا ، وشجاعة ريتشارد قلب الأسد ، ووجه الشر في

بورجياس ، وتردد روسو ، واخلاص واشنجتون ، والحماس الديموقراطي للافاييت ، وقسوة بسمارك . حتى أعظم الشخصيات والعقليات كان لا بد لها ان تقاسي آلاماً متزايدة ، فإذا تكلم المؤرخ عن شخصياتهم كما لو انها لم تكن تتنوع ، وانها كانت دائماً كاملة النمو فانه يهمل جزءاً أساسياً من مهمته . ان ذلك النوع من الخطأ يشبه الافراط في التبسيط الذي يغري المؤرخين أحياناً في الكتابة عن فترة من فترات التاريخ أو عن مجموعة وطنية كما لو ان لها مظهراً بارزاً واحداً فحسب ، بحيث يجعل الالتفات إلى مظاهرها الأخرى أمراً غير ضروري (انظر صفحات ٢٣٢ – ٢٣٤ و ٢٤٩–٢٥٠ فيما سبق) .

تعريف التأثير

لقد ذكرنا التأثير آنفاً (مثال ذلك ص ٢٥٣) . وهو بحاجة الآن إلى ان يعرف بوضوح أزيد إذ هو كما استخدمناه هنا ، يشير إلى « تأثير ثابت مشكّل منصبّ على فكر مخلوقات بشرية وسلوكها سواء أخذت جماعة أو أفراداً » . ومن حيث كونه « ثابتاً » و « نتيجة » ، فانه يفترق من مثل مناسبة منفردة أو عوامل عابرة ، كالتحريض والاغراء . وأما من حيث كونه « مشكّلا » و « نتيجة » في آن واحد ، فهو يميز من مجرد القبول السلبي – كأن يكون مدرسة حديثة للفكر أو مجموعة مؤقتة من التأثيرات . ولما كانت كلمة تأثير مستعملة استعمالاً مطاطاً فان صعوبة لا لزوم لها تنشأ نتيجة لذلك . وهكذا ، إذا قيل ان امرءاً يقع « تحت تأثير الكحول » ، فليس من الواضح فيما إذا كان صاحبه مخموراً لفترة مؤقتة أو انه مدمن خمور . وكما ترد كلمة تأثير هنا influence ، فان

العبارة ستحمل فقط معنى الفكرة الثانية هنا ، واما بخصوص الفكرة الأولى ، فاننا نفضل استخدام عبارة مثل « تحت المؤثرات المؤقتة للكحول » . والفارق هام جداً بالنسبة للمؤرخ ، لأن الآثار المؤقتة قد تكون أسهل ملاحظة من التشكل المتسبب عن عامل دائم . والكثير من الدراسات التاريخية تحاول ان تقدر تأثير الافراد ، أو الاشياء أو النظم أو الأفكار أو القصص . ولما كانت دلالة التأثير ذات معنى مجرد إلى حد ما ، وليس هنالك مستوى متفق عليه عامة لقياسها ، فان مثل هذا المجهود قد يؤدي إلى خطأ في التقدير أو على الاقل إلى اختلاف بين الخبراء .

التمييز بين الشهرة المكتسبة (الباقية بعد الوفاة) والتأثير

ان الشر و (الخير) الذي يعمله الناس أو لا يعملونه قد يبقى بعدهم وقد لا يبقى . وعلى أية حال شتان بين فحص الشهرة التي نكتسبها شخصية أو حادثة ، وبين تقدير أهميتها كدافع ، أو وازع ، أو قوة مشكلة في الشخصيات الاخرى ، أو الحوادث ، فهما شيئان مختلفان . فالشهرة المكتسبة قد تكون أسطورة (خيالية بأكملها) أو طرافة (مبنية على أصل حقيقي) ، وحتى انها قد تأخذ شكل عبادة ، كمثل عبادة كونفوشيوس في الصين ، وجان دارك في فرنسا ، ولنكولن في الولايات المتحدة ولينين في روسيا ، أو شكل دين كالمسيحية والاسلام حيث يبدو بكل وضوح ان الصدق ، والاسطورة ، والخرافة قد امتزجت امتزاجاً بحيث يتعذر فصلها عن بعض وحيث صار الرمز يحتل محل الواقع ، وحيث اعتصرت العقيدة والايمان والتقاليد الكلمة المدونة . غير ان الشهرة المكتسبة للشخصية التاريخية ، ليست بالضرورة مرتبطة بدليل أو انها في حد ذاتها

دليل على أثره المعاصر ، على الرغم من انها قد تكون في حد ذاتها أثراً ملحوظاً . فالمسيحية قائمـــة إلى حد كبير على شهرة المسيح المكتسبة ، ولكنها ، تاريخياً نتيجة لتأثير بطرس أكثر من عيسى ، ولو ان تروتسكي قد تغلب على ستالين في روسيا ، فان ذلك الجزء من العقيـدة اللينينيـة الذي له أكبر أهمية في روسيا ، سيكون مختلفاً عن ذلـك الجزء الذي اختاره ستالين ليكون هو اللينينية الارثوذكسية . والشهرة المكتسبة قـد تكون نتيجة للتفريخ سواء أكان ذلك متعمداً أو عفو الخاطر . فالروس قد شغلوا أنفسهم في وضوح بأهـــداف دعاوية هدفها وصف أنفسهم ، بـ « الأوائل » في موضوعات زاعمين ان منهم أوائل المخترعين والعلماء فيها . كذلك فان العبقرية الانجليزية تنمو وتتضخم إذا قيست بعـدد البوصات من الكلمات المطبوعـــة التي احتيج اليها لتصف تلك العبقرية في دائرة المعارف البريطانية Encyclopaedia Britannica ولكنها تتقلص عندمـــا تقاس بعـــدد البوصات التي أعطيت لها في دائرة المعـــارف الكبرى Grande Encyclopédie [٢٥] . ومن الحقائق الغريبة ان يتكتل في بعض حقب التاريخ وأماكنه المحددة رجال ذوو قدرة و « تأثير » بارزين كأنهم « زرافات » [٢٦] . ومن الجائز على أية حال ، ان تكون هذه « الزرافات » من خلق المؤرخين لا من خلق التاريخ – وبلغة أخرى ان « الزرافات » قد تكون هي حاصل اهتمام حيوي تاريخي لبعض أنواع النشاطات الخاصة . ولو اننا عرفنا أكثر مما نعرف عن عباقرة أقل حباً من غيرهم ، فان هذه « الزرافات » قد تكون أقل أثراً في نفوسنا .

التمييز بين الشهرة والتأثير

من الواضح إذن انه لا يكفي ان نبرهن على ان انساناً ، أو فكرة ،

أو حادثة كان له – أو كانت لها – شهرة في فترة ما ، إذا كان ذكره أو ذكرها قد جرى في وقت لاحق . فمن المفهوم ان أي شخص أو أي شيء قد يجد التعظيم من لدن معاصريه أو يكتسب شهرة فيما بعد ، دون ان يكون له نفوذ في زمنه . وعلى العكس من ذلك فان الزهور التي ولدت لتتورد دون ان يراها أحد ، ربما تكون قد أعطت رحيقها دون علم منا ليستخدم في صنع العسل . وعلى أية حال ، فان مؤرخاً واحداً قد قال بأن الأهمية التي يجب ان تتبوأها الشخصية التاريخية في السرد التاريخي « تتناسب مع الاهمية النسبية التي توليها اياها الأدلة التاريخية المختلفة »[٢٧]. وهذا تقريباً يعادل القول بأن الشهرة مرادف للتأثير . وفي الوقت الذي يوجد فيه الكثير من الترابط بين هاتين الصفتين ، فان ذلك الترابط ليس أمراً ضرورياً . فهنالك « تأثيرات » مجهولة تماماً بالنسبة للمؤرخين ، وهنالك غيرها ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، لا تتناسب إلا قليلاً مع درجة شهرتها ، بل هنالك أيضاً « تأثيرات » أخرى يبدو انها تنمو وتتقلص حسب العناية التي يوليها إياها المؤرخ . فان جريمة مثيرة أو رواية هي الفضلى رواجاً في السوق ، سيوليها جميع ناقلي الاخبار « أهمية نسبية خاصة » . والجدل الذي ثار حول بيكني – جلوك Piccini - Gluck عام ١٧٧٧ – ١٧٧٨ ، نال عناية تفوق بكثير جداً تجارب لافوازييه Lavoisier بين طبقات الناس العليا والدنيا والعقلاء والحمقى ، وقد حظيت حادثة عقد الماس باهتمام يفوق الاهتمام الذي ناله الصراع من أجل التسامح مع الهوجونوت في الفترة ما بين ١٧٨٥ – ١٧٨٧ . ومن ناحية أخرى فان القرويين المغمورين والشعراء المنسيين والأبطال الذين لم يسفكوا دماً ، قد يستنقذون من حومة النسيان ، وفجأة تقوم دراسة عن « مدى أثرهم »[٢٨] ، ولربما ظهر تقدير جديد لأهميتهم بالنسبة للماضي ولربما بالنسبة للمستقبل .

قياس التأثير من حيث كونه عملية ذاتية

ان « الاهمية الموضوعية »[٢٩] لعمل غير معروف أو لفترة تاريخية منسية أمر غير معروف في حد ذاته . فالأهمية التاريخية ليس لها وجود اللهم الا كشيء مجرد يستطيع ان يقدره المؤرخ بصورة نظرية في حال شخصيات وحوادث دونت تواريخها ليس الا . وبالاختصار ، فالتأثير لا وجود له بالنسبة للمؤرخ ، إلا إذا اكتشف سجلاً به ، أو باسم شخص أو شيء له تأثيره . ويمكننا ان نذكر العديد من الامثلة التي توضح هذا القول ، والتي تعتبر اليوم تطورات هامة ، بينما كانت ذات يوم ضائعة بالنسبة للتاريخ ، ومن هنا لم يكن لها « أهمية موضوعية » يمكن للمؤرخ حتى ان يخمنها الى ان بلغت أخيراً إلى علمه . وان التطورات المهملة حالياً ، يمكن ان تصبح بالتالي ذات أهمية موضوعية أكثر مما يستطيع المؤرخ الحالي ان يقدر . فهل كان تأثير حمورابي الفعلي على النظم القانونية أقل ، لأن المؤرخين قبل رولنسون لم يقرأوا لائحة قوانينه ؟ وهل كان اثر اخناتون على الفكر الديني في العصور التي تلته غير موجود ، إلا بعد ان حل شامبليون رموز الكتابة الهيروغليفية ؟ وهل تعاظم تأثير أرسطاليس كمعلق سياسي في القرون التي فقدت كتابه المسمى « دستور اثينا » لأننا عدنا وكشفناه في مطلع هذا القرن ؟ ترى لو ان بعض المؤرخين القرطاجنيين قد بقوا على قيد الحياة ونالوا حظاً من العناية التي نالها المؤرخون الرومان ، أليس من الجائز ان نجد اشارات أكثر إلى قرطاجنة وأهلها في دوائر معارفنا اليوم ، على الرغم من ان أثر قرطاجنة قد لا يكون أكثر مما هو عليه الآن ؟ وهل زاد أثر امريك كروشيه « الموضوعي » كداعية من أجل سلام جماعي عندما أخذت عدة كتب

مدرسية تذكره الآن ، وهو الداعية القديم الى مثل هذا العمل الجماعي ؟ هل زاد أثره في هذا المضمار عند الاجيال الواقعة ما بين جيله وجيلنا ؟ وهل كان بوغاشيف مهملاً « موضوعياً » لمجرد انه كان مهملاً حتى جاءت الثورة الروسية ؟ ولو فرضنا انه لسبب ما صار لتحضير الارواح في المستقبل نوع من الاسس العلمية (كما صار للتنويم المغناطيسي) ، أفلا يكون « لمدى تأثير » بعض الناس الذين يبدون اليوم بلهاء نوعاً ما ، حقل واسع كبير ؟ واذا عظمت شهرة بعض النـاس أو نقصت ، وإذا صار لبعض الناس ممن هم منسيون منذ قرون أو عشرات السنين الماضية ، شهرة اليوم ، وأصبح بعض المشهورين اليوم منسيين في الغد ، فان ذلك لا يكون مرده أي تغيير في الصفات « الحقيقية » أو « الأهمية الشخصية » ، بل في تغيير وتبدل مصادر المؤرخ وعنايته ، ومعرفته .

التأثير اللاحق ليس صفة جوهرية

ان « تأثير » حادثة ما أو شخص ما على جيل لاحق قد يعتمد ، على الاقل لبعض الوقت ، على الصفة الثقافية السائدة في الجيل المتأثر أكثر من الصفة الجوهرية الملازمة للحادث الماضي أو الشخص الذي مضى . فالافكار على سبيل المثال لا تكون جديدة الا في النادر . فاذا كان لشخص مثل لوك ، أو فولتير ، أو ماركس ، « أثر » كبير ، فان ذلك يمكن أن يعزى لوضوحهم هم أنفسهم ، أو لتقبل الناس لكتاباتهم ، غير أنه من الجائز أيضاً أن يعزى للدرجة الكبيرة من تقبلهم لدى قرائهم بسبب ظروف جديدة طرأت على أولئك القراء . خذ مثلاً للمقارنة « أثر » فرانكلين روزفلت أو جوزيف ستالين أو اليورانيوم ٢٣٥ U 235 . ما هي المقاييس

التي يمكن أن تتخذها سوى الحوادث التي لم تحدث بعـد ، لتقول لنا أيها سيكون أكثر تأثيراً : أمثل روزفلت أم مثل ستالين ؟ أم أن مكتشفي اليورانيوم ٢٣٥ ، المجهولين نسبياً الآن ، سيجعلون من الامرين أمراً متساوياً في عدم الفعالية والتأثير ؟ ونحن في مقدورنا بالطبع أن نبذل جهداً لقياس « مدى آثارهم » جميعاً حتى وقتنا الحاضر . ولكن يجب علينا أيضاً أن نتذكر أن تقديرنا « للتأثير » لا يمكن أن يكون أكثر من تخمين لما كان يمكن أن يحـدث ، أو ماذا يمكن أن يكون عليه وضع الامور ، لو أن القوة المؤثرة لم تكن قد وجدت أو لو أنها تصرفت كما تصرفت . ان هذه عملية صعبة تتطلب تقديراً لدور كل عامل آخر يمكن أن يكون له دور ، واستبعاد « التأثير » أو على الأقـل ايقاف الحكم عليه ، اذا كان بالامكان أن يحل محله منطقياً أي تأثير آخر . وسنعود الى هـذه المشكلة عما قريب (انظر الفقرة بعنوان « تخيلات مـا وراء التاريخ » فيما يلي ص ٢٧٤ — ٢٧٥) .

العظمة النسبية أو درجة التأثير

ان « التأثير » ليس ذا نوع واحد . فأحياناً نجد أن الانواع المختلفة للتأثير لا يمكن المقارنة بينها أو قياسها . فلو أن أحـداً اعتقد على سبيل المثال أن الدكتور جينر Dr. Jenner الذي اكتشف أول لقاح فعال ضد الجدري ، يجب أن يعطى مساحـة في كتب النصوص التاريخية أكثر من معاصره نابليون بونابرت ، لأن الطبيب كان رجلاً أعظم (أي أكثر تأثيراً بهذا المعنى) ، فان المرء تواجهه في الحال مشكلة ضمنية في تعريف العظمة . وانه ليبدو من تفضيل جينر أن هذا التعريف للعظمة ينطوي على التأثير من

من أجل الخير ، وليس من أجل الشر ، ولذلك سيقاس في هـذا الموضع في الغالب بحسب أثره في القضـــاء على نسبة الوفيات وليس على أثره في زيادتها . ومع ذلك فمن هم الذين يستطيعون أن يحكموا فيما اذا كان أثر نابليون في ناحية واحدة أقل أو أكثر اهميـــة من أثر جينر في الناحية الاخرى ؟ وتتعقد المسألة أكثر نوعاً ما ، عندما ننظر إلى حقيقة أخرى وهي أنه في بعض الفترات بدا أن نسبة المواليد قد زادت في فرنسا في عهد نابليون .

اننا هنا نعالج مقاييس متساوية (هذا اذا قدرنا ان المعلومات اللازمة للمقارنة قد توفرت لدينا) . وعندما نأتي لتقدير أهمية اصلاحات نابليون أو حروبه ، فما هو المقياس الذي يمكن ان نستخدمه والذي يمكننا من مقارنتها بأهمية اكتشاف الدكتور جينر ؟ ربما يكون ذلك المقياس أثرهما على نسبة المواليد أيضاً . غير ان ذلـــك الاثر سيكون أثراً غير مباشر وسيتطلب طريقة معقدة حدسية لقياسه حتى لو فرضنا جدلاً ان المعلومات التي نريدها قد توفرت لدينا .

التأثيرات العقلية

واننا اذا تكلمنا على الاقل من حيث الاثر المقارن في نسبة المواليـد والوفيات فاننا نعلم ما الذي نعنيه بدرجة التأثير والعظمة حتى عندمـا لا يكون بمقدورنا ان نقيسها . وكذلك يمكن ان نقارن بين نابليون وجينر من حيث أثرهما على الدخل القومي لفرنسا وانجلترا وبهذا تتكون لدينا صفة اضافية للقياس . لكن مـــا الذي يمكن عمله لتوضيح مفهوم

التأثير العقلي ؟ كثيراً جداً ما يقنع الباحثون في تاريخ الافكار برسم شبه بين مجموعتين من الافكار فيكون جدلهم قائماً على « من أجل هذا » و « لما هو قائم عند هذا » . ومن الواضح أن هذا غير كاف . فاذا كانت لدى ميلتون آراء تشابه آراء فرجيل أو آراء لجيفرسون شابهت آراء كونفوشيوس فهذا ليس معناه أن آراء الرجل الثاني متأثرة بآراء الأول بل يمكن أن يعزى ذلك إلى عوامل أخرى . ويمكن أن يكون التأثير آتياً لا من سبب مباشر بل ربما من سبب أبعد منه في الزمن ، أو أن تكون عدة مراحل تأثيرية قد مرت بين التأثيرين أو ربما يكون الشخصان متأثرين بشخص ثالث مستقل عنهما . وقد يكون الشبه ناشئاً نتيجة لتقليد قديم جـــداً ودقيق بدرجة تجعل أثره ظاهرياً أكثر منه حقيقياً . وربما يكون التأثير ناجماً عن مجموعة من تجارب متشابهة تعرض لها كل من الشخصين وكان رد فعل كل منهما مشابهاً لزميله دون أن يكون الكاتب الاخير مديناً لسالفه بشيء على الاطلاق . وربما يكون التأثير مشتقاً من المشابهة بـــين الثقافتين والبيئتين العقليتين . وربما صوّر هـذا الامر إمكان أن المشاكل الانسانية المستمرة عُرضت على فِكْر أجيال مختلفة ، لها آمال ومفاهيم متشابهة ، ليس الا .

وبالاضـــافة الى تشابه الفكر يجب أن يقدم الدليل على أن الكاتب الثاني كان بالفعل معرضاً لأفكار الكاتب السابق . وعلى هذا فان الاعتراف منه أمر محبب سواء أجاء على شكل اقتباس ، أو نقل من المصدر السابق أو حتى مجرد إشارة اليـه . على أن عدم وجود هـذا الاعتراف لا يثبت انعدام التأثير بحال ، كما وأن الاعتراف لا يثبت وجوده ، لأن النقل أو الاشارة الى أقطاب عالميين مثل كونفوشيوس أو فرجيل قد يقصد بها الأثر البياني فحسب — أي بقصد إلباس فكرة مقتبسة لباساً جديداً .

ولاثبات أصلية التأثير ، يجب أن نبين أن الآراء المتشابهة التي أبرزت في قالب واحد لا يمكن أن تكون قد تولدت في ذهن المفكر المتأخر أو أنه ربما كان من الجائز أن تأتي على شكل أو توكيد مختلف لو أنها لم تتولد عن المصدر المفروض تأثرها به أو تتعدل تعديلاً مباشراً أو غير مباشر بذلك المصدر [٣٠] . وان مثل هذا المثل يتضمن افتراضاً يدور حول الكيفية التي كان يمكن أن تسير الامور عليها لو أنها لم تسر على الشكل الذي يبدو أنها قد سارت عليه .

تخيلات ما وراء التاريخ

ولا يستطيع المؤرخ أن يتجنب مثل هذه التخيلات بأن يتظاهر أن جميع ما هو مهتم بأمره هو ما وقع بالفعل ، وأن تأثيراً يتضح له ، نظراً لأنه توفر لديه البرهان المدعم بالوثائق لإثباته . إذ قلما تثبت التأثيرات ببرهان وثائقي . لا انسان يستطيع أن يكون شاهداً على الكيفية التي ظهرت بها نتيجة التأثير ؛ فالشاهد يستطيع أن يسجّل رأيه أو حكمه على تلك العملية فحسب . والمؤرخ المتمرس يجب عليه أن لا يحكم بكيف تمّ تأثير ما دون النظر إلى قدر الدليل الذي قد يتوفر لديه عن ماذا حدث ، حتى يتم له اقناع نفسه ، عن طريق عملية استقراء ، بأن الأثر المفروض لم يحدث بطريقة أخرى .

وان هذا النوع من التأمل يشمل ما يسمّى أحياناً « اللوّيّات (جمع لو) التاريخية » وما يمكن أن نسميه بحق ، ما وراء التاريخ . والتخيل يعتمد على أحكام « ليست تاريخية » (أي يمكن أن تفسر

تفسيراً تاريخياً) . فما وراء التاريخ لا يعترف به عادة على أنه جزء من الفكر التاريخي . فلكي يحكم المرء على أهميـــة شخص أو شيء ، أو عظمته ، أو تأثيره ، فان عليه أن يسأل مـــاذا يمكن أن يكون قـد حدث لو أنه لم يكن موجوداً . وهذا هو أقرب قدر يمكن أن يصل اليه المؤرخ بالنسبة للعملية في العلوم الطبيعية التي يزيل بها مُجري التجربة عاملًا ليقرر فعله في تجربته . ولسوء الحظ فانه في الحـــالة الراهنة للعلم يكاد يستحيل أن نقيم مقاييس موضوعية لمثل هذه التخيلات في التاريخ . فالمؤرخ يستطيع أن يحقق فقط الاشياء التي سجلت بطريقة مـــا . أما الاشياء الاخرى فهو لا يستطيع معها سوى أن يخمن تخمينات تتعرض للجدال والمناقشة . ولهذا السبب لا يدخل ضمن حدوده أن يقرر القـدر من الصدق الذي يكمن في تعميم من التعميات لا يوجد له أية أمثـــلة مسجلة ، فعلى سبيل المثـــال « لا يمكن أن تكبت القوة الافكار » . فلو أن فكرة كانت قد قمعت قمعاً تاماً ، فان سجلاتها لا بد وأن تكون قد اختفت ، ومن هنا لا يستطيع المؤرخ أن يعرف عنها سوى القليل جداً . وأفضل مـا يستطيع فعله في اختباره لمثل هـذه التعميات يكمن فقط في فحصه القدر الذي تخلف من هذه الافكار بعد شدة القمع الذي تعرضت له ـ مثال ذلك أفكار القرطاجنيين والولدنسيين . وهذه المشكلة بالطبع ليست هي نفس المشكلة السابقة على الرغم من أنها مشكلة صعبة للغاية في حد ذاتها . وأقول بعبارة أخرى : لكي تعـدّ المشكلة حتى من مشكلات « ما وراء التاريخ » يجب أن يتوفر فيهـــا أو يرتبط بها بعض الدليل أو بعض من التجربة الانسانية . ولا تقع في صف أي من هاتين الطائفتين الافكار أو التأثيرات أو الاعمال التي اختفت نهائياً ، وإنما هي تقبع في مملكة التأمل الخيالي أو التفكير القائم على الأمـاني ، اللهمَ

إلا إذا توفرت لدينا تجربة عن الكيفية التي يمكن أن تكون قد اختفت بها وكيف يمكن أن تعود إلى الظهور .

القيم المطلقة « والنسبة الموضوعية »

لقد علت مؤخراً أصوات في دوائر خاصة من أجل مقـــاييس محددة توضع لتقييم التجربة التاريخية وكانت هذه أحياناً تأتي على شكل طلب لقيم خلقية ومفاهيم خالصة . ومن البديهي أنه إذا كان على المؤرخ أن يعرف ما يجب ان يكون وما يتحتم ان يكون في التاريخ ، فمن الخير له أن يحكم بالأثر النسبي للافراد والاهمية النسبية لافكار وحوادث خاصة . وربما كانت هـذه المفاهيم التـــاريخية الخالصة موجودة « في تعـــاليم الكتاب المقدس » ، « وأحسن مـــائة كتاب » ، « والفردية التـــاريخية » ، « ولوائح الحرية الباقية » ، « وحكمة العصور » — وبلاغة أخرى في تاريخ الآمال الانسانيـة التي يعبر عنهـــا عن طريق الدين ، والشعر ، والفلسفة ، والفن ، و لاعلانات السياسية الكبرى . أو ، لربما يجب أن يفتش عنها في التفصيل البطيء المضني اللانهائي ، والذي يقيمه علماء الاجتماع من أجل علم الصحة الاجتماعية (والذي لا يختلف اختلافاً كبيراً عن ما عهدناه معروفاً « بحكمة العصور ») . وعلى الرغم من أن ذلك الشرح يبدو تحقيقه بعيداً جداً في وقتنا الحاضر ، فانه لا ريب أن هنالك دلالة وأهمية لذلك التفصيل إذ أننا نرى أن ترويلتش ، ومايتيكه ومنهـــايم ، وهم أبرز الباحثين في تطور الافكار ، يؤمنون بأنه يمكن في النهاية أن يتوصل إلى القيم المطلقـة [٣١] . ثم أن بيرد Beard قد أشار إلى أن فكرة النسبية التاريخية ، إذا كان النسبيون على صواب ، يجب أن تكون

في حد ذاتها نسبية ، وعلى ذلك فربما كتب عليهـــا بالضرورة أن تموت بدورها [٣٢] .

على أنه في نفس الوقت ، لا بد للمؤرخين من أن يكتبوا مسترشدين بالمقاييس القيمية التي تتوفر لديهم . اننـا نستطيع أن نفهم كيف أن بعض المؤرخين يستطيعون أن يناقشوا موضوعـات بعينهـــا دون أن يكشفوا عن أنهم ينظرون اليها على أنها حسنة أو سيئة ، أو أنها جميلة أو قبيحة . ولكننا لا نستطيع أن نفهم أن مؤرخاً جـــاداً سيناقش أي موضوع ، دون أن يكشف عما اذا كان يرى أنه صحيح أو غير صحيح ، وكما قد بينا من قبل لن يكون بمقدوره أن يختـــار أو يرتب أو يعطي توكيداً مناسباً ، لعرضه التاريخي ، إلا إذا كان قد اتخذ قراراً حول ما هو مهم وما هو غير مهم فيـه . وانه من الجـــائز بالطبع أن لا يوجد بالضرورة ما يربط الشيء الصحيح بالجيد وبالجميل ، وأنه يبدو لسوء الحظ واضحاً تماماً أن السيء والقبيح قد يكونان هـــامين بصرف النظر عن السوء والقبح . ومن هنا فانه يبدو من الجائز نظرياً للمؤرخ أن يميز بين ما كان صحيحاً وما هو غير صحيح ، والمهم وغير المهـــم ، مستنداً إلى مقاييس مستقلة عن القيم الخلقية والجمالية . ولربما يكون من الصحيح أن لا يكون أحد من المؤرخين قد نجح بالفعل في القيام بهـــذا العمل حتى الآن . واذا كانت قيمهم لم تظهر بوضوح في أحكامهم فانها جاءت مضمرة أو أنها صدرت عن اللاوعي . وعلى ذلك فان المشكلة تصبح (وهـذا ما سنناقشه عما قريب) هل من الافضل أن نضع أمامنـــا مجموعة من القيم الواعية أو أن نكشف عنها دون وعي ، ونحن نصدر الاحكام ؟

المقاييس الكمية والتخمينات الوصفية

وبعد ان أجهد بعض المؤرخين أنفسهم في التحري عن المقاييس الموضوعية للقيم والتأثير، حاولوا ان يطبقوا مقاييس كمية على استفسارات من نوع : هل كانت الكتب « العظيمة » كتباً ذات نفوذ وتأثير . ولما واجهتهم على سبيل المثال المجادلات القائمة حول المدى الذي يمكن ان تعتبر بمقتضاه الثورة الاميركية والثورة الفرنسية نتيجة للسيادة الفكرية الفرنسية ، رفضوا ان يقفوا مقتنعين بمجرد الصلة بين وجوه التشابه في التطورات الاخيرة وبين وجوه الشبه الأهم بين الافكار الاولى . وعلى هذا فانهم قد حاولوا ان يجدوا دليلاً عددياً لانتشار كتابات مونتسكيو وفولتير وروسو ومن شايعهم من الفلاسفة الآخرين . فقاموا باحصاء طبقات مؤلفات هؤلاء الفلاسفة ، وعدد المرات التي وجدت فيها مؤلفاتهم منفصلة في المكتبات المعاصرة ، والقدر من المرات الذي اقتبست فيه كتبهم أو نقل عنها كتاب ممن جاءوا بعدهم ، ومعلومات مشابهة لهذه [٣٣] . ان هذه الطريقة طريقة صحية سليمة لاختبار ما هو مفروض من ان الكتب لها تأثير يتناسب طردياً مع قيمتها (والكتب هنا ليست بالطبع هي الافكار التي تحويها) . على ان هذه العملية ، مع ذلك تترك الكثير مما يتمنى المرء معرفته دون جواب شاف ، فأولاً ان وجود كتاب في مكتبة لا يعني ان أحداً قد قرأه من ناحية أو أن واحداً فقط هو الذي قرأه من ناحية أخرى . وعلى هذا فان الكتاب الذي يظهر مرة واحدة في فهارس مكتبة ما قد يكون قد قرأه حفنة من القراء ، بينما كتاب ظهر في عدة مكتبات قد لا يكون قرأه أحد البتة . أضف إلى ذلك انه ليس كل من يقرأ كتاباً يتأثر به ، فقد يتركه دون ان يتأثر به على الاطلاق أو حتى

انه قد يثير فيه رد فعل مضاد له . وعلى العموم فان الذي يجب أن نلفت النظر اليه هو ان تأثير الكتب المطبوعة (وربما لا يشمل هذا التقارير العلمية) كثيراً ما يبالغ فيه بسهولة ، فالتأثير كما مرّ بنا ، لا يقاس بالضرورة بشيوع الكتاب . فكثيراً ما يعكس الكتاب الشائع سلوكاً سائداً معاصراً أكثر مما يؤثر في قارئيه . وهذا الاعتبار بالطبع يرفع من قدر الكتب التي قد أثرت بالفعل في الرأي عند مؤرخ الفكر الانساني . ولا ريب في ان فحصنا لقائمة تبين أكثر الكتب رواجاً في السوق ، توضح ان سبب الرواج ليس مرده القيمة الجمالية أو الخلقية التي يتحلى بها الكتاب .

مشكلة رد الفعل المضاد

وان مظهراً مخادعاً لمشكلة التأثير التاريخي يكمن في رد الفعل الذي يواجهه المؤرخ تجاه سابقة أو شخص معاصر أو حادثة معاصرة . فردود الفعل للحركات الثورية على سبيل المثال قد بلغت حداً كبيراً من الرمزية والادراك بحيث أنه صار بمقدور تروتسكي أن يعنون فصلاً كاملاً [٣٤] ، من هجومه على ستالين بعنوان « الثرميدور السوفييتي » Soviet Thermidor ، على أمل أن القارىء سيتذكر القياس برد الفعل الثرميدوري الذي أعقب عصر الارهاب في الثورة الفرنسية . وقياساً على ذلك فان ظهور وسقوط ديكتاتور متلوّاً باعادة السلطات القديمة الى الحكم ، كما حصل مع كرمويل ونابليون ، قد صار نموذجاً مألوفاً يتوقعه الباحثون في تاريخ الثورات . ان مثل هذه التغيرات يمكن أن نلحظها في خريطة التطورات الثورية وكأنها وديان تعقب قمم الثورة . ان تاريخ فرنسا السياسي من ١٧٨٩

حتى وقتنا الحاضر يمكن ان يكون قمماً ووديانًا متعاقبة . ويعتقد بعض المؤرخين كذلك بأن المؤتمر الدستوري الامريكي لعام ١٧٨٧ كان بمثابة واد من رد الفعل أعقب قمة ثورية اسبق منه . ورد الفعل – أي الميل في الاتجاه المضاد للضغط القائم – هو ظاهرة شخصية كما هو ظاهرة اجتماعية . ولا يحدث الا في النادر فقط أن تخلق شخصية رئيسية ، أو كتاب عظيم ، أو فكرة أصيلة ، أو قصة بارزة ، أو أي محصول آخر بشري ممتاز رد فعل ملائماً بين المعاصرين ، واذا حدث ذلك ، فاننا نكون على صواب لو عزونا ذلك إلى الدرجة الكبيرة من اتساق ذلك المحصول مع الطراز الثقافي المقبول في ذلك العصر . وهـذا هو السبب في أن انجازاً أصلياً حقيقياً قد يهمل في زمنه أو ينادى بسقوطه ، وهذا هو السبب أيضاً في أن يوصف انسان مبدع أحياناً بقولنا انه « سابق لاوانه وزمانه » . وعندما تبدو الافكار أو الاشخاص سابقين لزمانهم بمراحل كبيرة ، فانه ربما لا يكون لهم سوى تأثير قليل أو معدوم سواء أتم ذلك التأثير عن الطريق المباشر أم عن طريق رد الفعل ، وهم يمضون دون أن يهتم بهم أهل زمانهم ، لعلهم يجدون من يقدرهم حق قدرهم بين الاجيال التالية لجيلهم .

لكن أحياناً يكون لهؤلاء أهميـة في عصرهم ، أولاً لان قليلاً من الناس يرحبون بهم وثانيـاً لان آخرين يثورون عليهم . فالولدنسيون ، والهسيون ، ومنكرو التعميد ، والكارتيون الانجليز ، والسان سيمونيون الفرنسيون ، وأنصار مذهب تحرير العبيد الامريكيون ، ومحرمو الخمور من الامريكيين ، والفوضويون الروس ، يقصون أمثلة ممتازة على حركات صادفت رد فعل مزدوجاً كهذا الذي نتحدث عنه . وانه لمن الصعب أن نحكم هل

كانت أهمية مثل هذه الحركات كمصادر لتأثير موافق أو ملائم أعظم من كونها مصادر للاثارة والازعاج . على أن بعضها يمكن أن ينتمي مرة الى هذا النوع ومرة الى الثاني ، بينما يمكن لغيرها أن تجمع الامرين في نفس الوقت . وعلى العموم فان رد الفعل ضد سابقة وضد تطورات جارية هو أمر متكرر ولافت للنظر فيما يتعلق بالتغيير التاريخي . ويكاد المرء يعتقد بأن الشئون الانسانية لا تختلف عن الفيزياء (الطبيعية) في القانون القائل بأن لكل فعل رد فعل .

كيف نبرهن على وجود التأثير

يبدو لنا الآن أننا نستطيع أن نلخص الاعتبارات التي تبين بوضوح كيف يؤثر شخص أو شيء تاريخي ، أو حادثة (أو مجموعة حوادث) تاريخية ، على غيره أو غيرها . (١) فلو أن أ كان له تأثير على ب ، فيجب أن يكون أ سابقاً لـ ب في ترتيبه الزمني أو أنه جاء في نفس الوقت . فعلى سبيل المثال ، ما دمنا نستطيع أن نبين بأن القائد شارنهورشت Scharnhorst البروسي اقترح اصلاح النظام العسكري البروسي قبل عام ١٨٠٨ ، عندما حددت معاهدة مع فرنسا عدد الجيش البروسي ، فانه يكون من الخطأ الواضح ن نعزو أصل الاصلاحات العسكرية الشارن هورشتية الى ذلك التحديد ، ولكنه قد يكون صحيحاً ، اذا قام دليل آخر ، أن نعزو التعديلات التالية التي طرأت على أفكار شارنهورشت الى ذلك التحديد . (٢) تشابه ب مع أ في التفكير أو في السلوك قد يكون اشارة الى التأثير ، غير أن ذلك التشابه

في حد ذاته لا يكون كافياً للتدليل على ذلك . وكذلك فان عدم التشابه لا يفند التأثير ، لان التأثير ربما كان اثارة واضحة أو رد فعل نجم عنه مجموعة من الافكار أو سلوك لا يمكن تفسيره بغير هذا . (٣) اعتراف ب بتأثير أ قد يساعد أيضاً في تثبيت التأثير ، غير أن التأثيرات قد تعمل بكفاءة دون أن يُرتاب فيها ، وعلى ذلك دون أن يشار اليها . وان لم يكن ذلك صحيحاً ، فان الكثير من خداع الاعلان والدعاوة يمكن أن ينحى جانباً ، وكذلك يمكن أن تبسّط مشكلة النسبة التاريخية إلى حد كبير . ومن ناحية أخرى ، فان التأثير قد يشار اليه في وضوح ومع ذلك فانه يكون تخيليـاً اكثر منه حقيقياً ، كما يحدث أحياناً عندما يكشف أشخاص عن ايثار أو طواعية في الناحيـة الأدبية أو الفنية ، أو عندما يستخدم الكتاب اقتباسات بقصد الاثر البياني . (٤) ولما كانت جميع هذه الاختبارات – ما عدا اختبار الوقت – غير نهائية ، والوقت لا يكون نهائيـاً الا عندما يقام الدليل على وجود سبق في الحوادث بين السبب والنتيجة ، فان خير دليل على أنّ ب قد تأثر بـ أ ، حيث يثير أي دليل احتمال قيام هـذا الاثر ، انما يكون بأن نقوم باستبعاد الاسباب الظاهرة الاخرى من تفكير ب أو عمله . وسيتضح عادة أن هناك عوامل أخرى لا يمكن أن نقصيها كلية . ومن هنا فان التأثير ، باستثناءات نادرة يمكن أن نفهمه على أتم وجه كجزء من أحجية معقدة ، ولا يمكن حلها بسهولة . وان الحذر في هذا المقام من التعقيدات يجعل الاحجية قابلة للفهم ، وقد يمدنا ببداية طيبة لحلها .

١١ المؤرّخ ومشكلات الحاضر

لقد سبق ان أشرنا الى ان الـ Gesetzwissenschaft (وهو فرع العلم المختص بوضع التعميات) يستخدم قضية خاصة لمجرد ان تساعده على فهم مبدأ عام ، بينما الـ Geschichtswissenschaft (وهو فرع من المعرفة يعالج الحوادث الماضية) يستخدم مبدأ عاماً لمجرد ان يساعده في فهم قضية خاصة [١] . وان أهمية فهم المبادىء العامة وأهمية معرفة كون الحالات الفردية التي تعالجها تتسق مع أي تعميم أو وصف ، كثيراً ما غابت عن ادراك المؤرخين . وهذا هو السبب الذي من أجله يبدو التاريخ أحياناً شيئاً أكثر بقليل من مجرد علم آثار قديمة ، أو مجهود يبذل لقص قصة ، على وجه مكتمل ، تعالج شيئاً حصل في الزمن الماضي ربما يكون فيه فائدة واضحة للمؤرخ ، على الرغم من ان المؤرخ لا يستطيع ، أو لا يشعر بأنه قد طلب منه أن يفسر لِمَ يجب ان تكون فيه فائدة لأي شخص آخر . على ان بعض المؤرخين ، ولا سيا بعض الامريكيين ، قد حثوا مؤرخي العلوم الاجتماعية منذ أمد ليس بالبعيد ، ببذل جهد أوفى لتوضيح التعميات ، والتقسيات التي وضعها علماء الاجتماع ، والاقتصاد ، والانثروبولوجيا [٢] أو فحصها أو تكييفها أو اقتباسها .

التاريخ ومفاهيم علم الاجتماع

على الرغم من المخاوف المستمرة الذائعة لدى المؤرخين من استخدام تعميمات علم الاجتماع ، فان ذلك الاستخدام آخذ في الزيادة . فانه ليس من قبيل المصادفة ، على سبيل المثال ، انه قد نما ، منذ فترة وجيزة ، اهتمام زائد بتاريخ المدن ، والسكك الحديدية ، والاعمال التجارية ، وكذلك بتاريخ الاسعار والفكر الاجتماعي ، وتكاليف الحرب الاجتماعية والاقتصادية وتطور المنظمات الدولية . ويبدو ان المنطقة التي يوجه المؤرخ اليها انتباهه ، تميل الى ان تخضع لقانون العرض والطلب ، فطلب أبواب أخرى من العلم لمعلومات بعينها ، يشجع المؤرخ على ان يحاول اشباع ذلك الطلب : وهو بعمله هذا يحاول (١) ان يكتشف حالات فردية يمكن ان توضح تعميماً من تعميمات علم الاجتماع ، و (٢) ان يكشف حالات فردية تناقض ذلك التعميم ، و (٣) ان يطبق تعميم علم الاجتماع على قضية تاريخية ، أو على سلسلة من حوادث مشابهة . وفي جميع هذه المحاولات الثلاث يحاول المؤرخ ، متعاوناً مع Gesetzwissenschaft واحد متصل بها ، ان يخفف أو يؤكد ، أو ان يجد نغماً نشازاً في فكرة عامة مأخوذاً من قوانين اجتماعية أخرى — ويحدوه في العادة الامل بأن يلقي القانون الاجتماعي بعض الضوء على العلاقة السببية القائمة بين الظواهر الطبيعية التاريخية .

اتخاذ التاريخ ضابطاً للتعميمات الاجتماعية

ان ايجاد متناقضات في تعميمات علم الاجتماع وشواذ لتلك التعميمات ، هو احدي الطرق التي يعمل بها المؤرخ على تفهم المجتمع . فانه من السهل

على المعمم ان يدعي بأن الشذوذ قد لا يقوم بعمل سوى اثبات القاعدة . ومهما يكن من أمر ، فان الاستثناء أو الشذوذ كثيراً ما يكون الطريق الوحيـــد للخروج من أخدود منطقي ، ذلـــك ان بعض مفاهيم علم الاجتماع مبنية على أمثلة تاريخية اختارهـــا المؤرخ (أو العالم الاجتماعي كمؤرخ) فقط لأنه كان يهمه تأثير ذلك المفهوم بالذات . فماركس مثـلاً وقد سبقته الثورة الفرنسية ، وهي أكثر الثورات نفوذاً وتأثيراً قبل أيامه، اختارها قبل كل شيء (ولو انها لم تكن معزولة بالتأكيد) في عقـــله الواعي ، اختارها على انها هي التي تقدم المثل بأن الكفاح الطبقي كان هو أساس الثورة . وبوقوع كثير من المؤرخين الذين جاءوا بعد ماركس تحت تأثيره ، طبّق هؤلاء مفهوم الصراع الطبقي على ثورات أخرى سابقة ولاحقة ، ووجدوا ان ذلك التطبيق يلائمهم . وصار الكفاح الطبقي بالنسبة لتلك المدرسة من المؤرخين بالضرورة جزءاً من الثورة : واذا مـا افترقت حركة عن ذلك النموذج من الفهم للصراع الطبقي ، فانها تكون قـــد « خانته » وانها بالتالي ليست ثورة أصليـــة [٣] . وهكذا تكون دائرة منطقية محكمة الاغلاق قد رسمت .

ان مثل هذه المناقشة تبدأ من القصة الى المثال ثم تعود الى القضية من جديد . ويجيء مثل واحـــد مقبولاً فيقوي المفهوم ، والمفهوم يؤدي الى اختيار أمثلة أخرى وتفسيرها ، وتجتمع أمثلة متقاربة وبذلك يتكون من المفهوم تقليـــد عقلي . ولنستذكر قصـــة ألبورت (انظر ما سبـــق ص ١٧٩) عن الباحث الذي ابتدأ من الفرض الفاشل بأن الراديكالية – المحافظة تكون تنوعاً أولياً للشخصية ، ثم تدرج الى ان طلب من خمسين طالباً ، ان يكتبوا مذكرات ذاتية عن ذلك الموضوع ، وهو بهذا أصبح

على وشك ان يقع في منطق مغلوط مشابه . فاذا أردنا ان نفحص مفهوماً كمفهوم الصراع الطبقي الثوري فحصاً تاماً ، وجب ان ندرسه درساً واعياً ، بقصد ان يتبين المؤرخون امكانية وجود المتناقضات والاستثناءات الصحيحة القائمة التي قد توفرت في هذا المفهوم في الماضي . والا فان وجه الخطر يكمن في انه سوف يصعب ان نجري مثل هذا الاختبار بالعناية اللازمة بتطبيقه على ثورات المستقبل ، لأن التقليد سيكون قد أصبح مقبولاً الى درجة كبيرة بين الناس بحيث يؤثر في طبيعة ثورات المستقبل ، أو على أية حال على وصف التطورات المستقبلة بأنها ثورات . وعلاوة على ذلك ، فان العالم الاجتماعي ليس بمقدوره ان ينتظر ، اذا وجد ان هنالك طريقاً أقرب ، تبلغه الى تصحيح هو في حاجة اليه .

ان الكثير مما يماثل هذا النوع من التحليل قد اتبع في صوغ المفهوم الحالي للديكتاتورية . فادموند بيرك ، حين اتخذ المثل الوحيد من ثورة كرمويل وانتحل منطقه الخيف ، قرر ان الديكتاتورية العسكرية لا بد وان تتبع الانقلاب الذي تحدثه الثورة . وقد صرنا الآن نسعى الى العثور على حكام ديكتاتوريين يظهرون في أعقاب الثورات ، ولعل مجرد تفتيشنا عن مثل هؤلاء ، يساعد على خلق أوضاع اجتماعية يظهر فيها مثلهم . غير انه اذا كان التعميم خاطئاً ، فاننا سوف نكون فقط قادرين على اكتشاف خطئه بتفتيشنا عن مناقضات وشواذ ، وان نصححها مستعينين فقط بالتعديلات التي تركت مجالاً لمثل هذه التناقضات والاستثناءات لكي تظهر .

وهكذا فاننا نجد أن فائدة المؤرخ ، فيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بالجهد المبذول لفهم المجتمع ، تصبح فائدة مزدوجة . فهو ليس مجرد متعهد توصيل معلومات إلى العالم الاجتماعي ، وانما هو (أي المؤرخ) يوفر رقابة

على سلامة مفاهيم علم الاجتماع المتعلقة بالحقب الماضية . وان علماء الاجتماع، وقد ضاقوا ذرعاً بالمؤرخ الذي يرفض أحب مفاهيمهم اليهم لانه يعرف الشواذ فيها ، يحسنون صنعاً لو أنهم تذكروا أن الحالة الصحية لعلم ما ، تتوقف على قدرته على مقاومة التحدي الذي تتعرض له قوانينه ، وعلى قدرته بالتالي على رفض أو اصلاح ما تعرض منها لتحدٍّ ناجح . وعلى المؤرخين ، من ناحية أخرى ، أن يتذكروا بأن المرء لا يستطيع حتى أن يصدر تحدياً صحيحاً ، اذا لم يظهر معرفة للمفهوم الذي يضعه موضع الاختبار . وانه لمن المفروغ منه أن المؤرخ يجب أن لا يكتب عن تاريخ اللاهوت مثلاً أو تاريخ الطبيعيات دون أن يلم باللاهوت والطبيعيات . ومهما يكن من أمر ، فان المؤرخين كثيراً ما كتبوا عن الاسواق ، والتجارة ، والاسعار ، أو عن الشخصية ، والسلوك الاجتماعي ، أو عن الصفات الجنسية ، والثقافية ، اما بدون ان يطلعوا على حصيلة ما كشفه ونشره علماء الاجتماع المختصون في ذلك الموضوع أو بدون أن يتخذوا في كتابتهم موقفاً محدداً من الاختلافات الفكرية المربكة القائمة بين هؤلاء العلماء حول تلك الموضوعات .

التاريخ وعلم النفس

ويمكن أن نضرب مثلاً من مجال العلوم الاجتماعية ، حيث يمكن أن يتم التقدم بطريقة أيسر اذا قام تعاون وثيق بين العلوم الاجتماعية والمؤرخين . وذلك المجال هو ميدان الفهم السيكولوجي – أو مدرسة النماذج المثالية السيكولوجية . فعلماء النفس الذين لهم دراية بالمنهج التاريخي والمؤرخون الذين لهم دراية بمبادىء علم النفس وتقنيته يستطيعون ، عن طريق دراسة الشخصية من واقع صور الشخصيات التاريخية ، أن يجعلوا

مثل هذا العلم القائم على دراسة الشخصيات أكثر وسوخاً ، وأكثر دقة ، وأكثر تنوعاً . وكما قد أشرنا من قبل (ص ١٩٤–١٩٥) سيتوفر لدى علماء النفس المتزودين بالمعلومات التاريخية ميزة واضحة على زملائهم من علماء النفس الذين يمارسون مهنتهم دون ذلك التزود ، بحكم أنه لما كان الاشخاص الذين يعالجونهم في عداد الاموات ، فانهم لا يستطيعون أن يتصرفوا بما يخالف ما يتنبأ به لهم معالجوهم ، وبالتالي يعاد النظر في تقسيمهم الى طوائف مخالفة . ولقد بدأ تعاون سيكولوجي تاريخي يسير في هذا الاتجاه بالفعل [٤] .

التعميات التاريخية

أضف الى ذلك ، بأنه يتحتم على المؤرخ أن لا يتردد في اتخاذ تعمياته الخاصة به ، وهو لا يتردد في هذا الا نادراً على الرغم من احتجاجات المحتجين . فاذا وجد أثناء فحصه للكتّاب أ ، ب ، جـ وغيرهم ، بأنهم كانوا ميالين للانضواء تحت تأثير الرأي السائد في أجيالهم المختلفة ، فانه سيكون بلا ريب غير مستفيد من التفاصيل التي توفرت له ، اذا فشل في التوصل الى أن الكتّاب عموماً يميلون الى التأثر بالجو الفكري السائد في أيامهم . واذا لاحظ أن المناقشات المتكررة الرامية الى الوقوف ضد العبودية في أمريكا كانت في طبيعتها انسانية أكثر منها اقتصادية ، فانه يكون مقصراً في واجبه العلمي ، اذا لم يستنتج بأن معارضة العبودية في امريكا كانت تقوم على اساس انساني واقتصادي في آن واحد ، واذا كانت تحرياته تقوده الى التعرض الى أنواع اخرى من العبودية غير الامريكية وتكشف عن نفس تفوق عامل الاعتراضات الانسانية على الاقتصادية ،

فانه سيكون مضطراً بحكم مهنته كمؤرخ إلى أن يوسع تعميماته ويزيد من شمولها .

ويشعر بعض المؤرخين بأن زملاءهم يتخطون صلاحياتهم التاريخية عندما يوسع هؤلاء الزملاء تعميماتهم ، فتصير عالمية الصبغة . ولسوف يقف المؤرخون المحتاطون متسائلين أمام زميلهم الجريء الذي قد يقول على سبيل المثال ، انه قد تبين له من التدقيق في أمثلة عديدة تتعلق بقيام الحروب بين الدول ، أن وقوع الحروب بين تحالفات متعادلة هو أكثر احتمالاً منه بين تحالفات غير متعادلة . ان مثل هذا الاستنتاج يتصف بصفة العالمية ، ويمكن تطبيقه على المستقبل كما طبق على الماضي ، وربما يشعر زملاؤه المؤرخون بأنه باستنتاجه قد تجاوز الحدود القانونية لمملكة التاريخ . غير أن هؤلاء الزملاء لن يكونوا على نفس القدر من عدم الموافقة ، لو أن تعميم زميلهم الجريء تناول توازن القوى في الزمن الماضي فحسب ، ولربما مالوا الى موافقته على رأيه لو أن النظام أو العملية المنطوية تحت التعميم – على خلاف مشكلة توازن القوى التي ذهب اليها – كانت تتعلق بأمر انتهى ولن يعود . ان المؤرخين يتوقعون من زميلهم المؤرخ أن يصدر تعميمات حول صلاحية النظم السياسية الرومانية القديمة ، والمظهر الاقتصادي للاقطاع ، والحدود المفروضة على السلطات الملكية في فرنسا قبل قيام الثورة ، وطبيعة القومية في القرن التاسع عشر ، أو غيرها من الأشخاص والاشياء ، والافكار أو الحوادث التي انقضت منذ أمد طويل . ولو أن المؤرخ المعمم الجريء خاطر بالقول بأن الحروب كانت تقع في الماضي بنسبة أكثر بين تحالفات متعادلة تماماً منها بين الضعيف والقوي ، فان

الخصام الوحيد الذي يقوم بينه وبين المؤرخين الآخرين سيتركز آنذاك على احصائياته .

النماذج والعينات التاريخية

وكثيراً ما يتحدث المؤرخون أيضاً عن النماذج والفئات التـــاريخية ، ويلتفتون إلى خصـائص وسمات ربما لا تنتمي برمتهـا إلى عضو واحد من مجموعة خاصة ، ومع ذلك ينظر اليها على أنها طابـع يميز مجموعة بكليتها ، فهم يتحدثون عن « تنبؤات الوحي اليونانية » ، « والنبيل الروماني » ، « والفلاح الروسي » ، « والمستبد المستنير » ، « واليعقوبي » ، « والرائد الامريكي » ، وغير ذلك . ومن الاشيـاء المدهشة التي لفتت نظر الـلورد أكتون Acton في روايات جورج اليوت مهـارة المؤلفـــة في « العرض العلمي المستقل لروح شخصيات رواياتها ؛ سواء كانت هذه الروح لراهبة ، أو لمحارب صليبي ، أو لمنكر من منكري التعميد ، أو أحد رجـــال محاكم التفتيش أو درويش ، أو نهليستي (عدمي) ، أو فـــارس من فرسان العصـــور الوسطى ، وكل هؤلاء تصورهم دون أن تزوّدهم بقوة جاذبية أو ايثار أو مسخ وتغيير[٥] . وان الذي يطربه اللورد أكتون بحماسة في عملها هذا إنما هو قدرتها على رسم نماذج تاريخية حقيقيـة وليس خلق شخصيات خيالية . والمؤرخ ، يفضل ، على كل حال ، كلما كان بامكانه ذلك ، أن يرى أمامه صورة متماسكة صادقة ، أي شخصية تاريخية أصيلة هي ، إلى حد بعيد ، نموذج معقول للجماعـــة . غير أن الحظ ، وليس الاختيار ، هو الذي يقرر بقاء السجلات التاريخية ، وفي مثل هذه الحالة يندر أن تسمح الطبيعـة بالعثور على عينة من تلك الصورة المتماسكة

الصادقة ، التي أشرنا اليها بل يندر بقاء « عينة » طيبة . أما الآن ، وقد صرنا نأخذ كميات أوفر من المواد التاريخية لحفظها ، فقد أصبح من المستحسن اللجوء الى بعض ضروب التنسيق التقنية عند اختيار النماذج في المستقبل . ومهما يكن من أمر ، فالمؤرخ اليوم يميل الى استخدام خير الامثلة للاستدلال منه على بقيتها — كأن نأخذ فرداً بارزاً بين جماعة ويكون خلقه مثالاً صادقاً لهم ان أردنا تقدير مشاربهم وسلوكهم . فعلى سبيل المثال يقال : « لو أن لافاييت قد سمح لوكيله بأن يعصر الفلاحين في ممتلكاته ، فان ملاك الأراضي الذين هم على قدر أقل من الشعور الابوي ، لا بد وأن يكونوا قد سمحوا لوكلائهم بأن يكونوا اكثر افراطاً من وكيله » ، أو يقال : « ان فرانكلين روزفلت نفسه قبل أن يموت بدأ يشك في رغبة الروس في الحفاظ على وعودهم ، ولذلك فانه ليس مما يثير الدهشة أن بعض مرءوسيه كانوا شكاكين بدورهم » . ان النماذج التاريخية والامثلة الممثلة ، وخير الامثلة هي تعميمات — وفي بعض الاحيان تكون تعميمات قائمة على مثل مفرد — غير أن المؤرخين لا ينكرونها ، ما دامت تستند الى وثائق مدروسة ومستقاة من الماضي . وهكذا فانه يبدو أنه ، في كثير من الاحيان ، يختلف التعميم التاريخي المقبول عن مفهوم علم الاجتماع من حيث عامل الزمن ليس إلا .

شمول التعميات التاريخية

يفترض البند السادس عشر للجنة كتابة التاريخ ، المنبثقة عن مجلس الابحاث الاجتماعية ، أن : « للمؤرخين الحق في تكوين تعميات ذات صلاحية محددة ، تفيد في تفسير الماضي ، وتبقى قائمة حتى يقوم دليل

جديد يدعو الى تعديلها » [٦] . وتسوق اللجنة الفرض التالي لتسويغ مثل هذا التعميم : « ان العجز في الطرق الزراعية التي اتبعها الفلاحون الامريكيون الاوائل ، سببه أنهم لم يرثوا محصولاً طيباً من الدراسة في هذا المضمار ، وليس سببه بيئتهم الجغرافية والاجتماعية في امريكا » [٧] . ولا شك أنه لو صح هذا التعميم فانه سيمدنا ، على الاقل ، باستثناء لتعميم آخر يتعلق بتاريخ الولايات المتحدة والذي يفترض فيه صاحبه ، تيرنر : « بأن الثقافة الامريكية جاءت كمحصل لتأثيرات واجهها الامريكيون على مختلف حدود ولاياتهم » . وعلى هذا ، لو كان التعميم صادقاً ، فانه يوضح كيف أن التحري التاريخي المستمر ، يمكن أن يفيد من حيث كونه رقيباً على تعميمات أسبق .

وسوف نعود إلى هذا الموضوع عما قليل بعد صفحات (٢٩٧-٣٠٤) . ويكفينا الآن أن نشير إلى أنه مهما تردد المؤرخ في استخلاص قواعد للتنبؤ بالمستقبل والتحكم فيه ، فانه مستعد لان يجري تعميمات حول الماضي . على أن عدداً قليلاً من تلك التعميمات كانت ذات نفع كبير بالنسبة للعالم الاجتماعي ونذكر منها فرض تيرنر Turner السابق الذكر ومؤلف بيرين وبيلو ، Pirenne و Below حول التمدن في العصور الوسطى ، ودراسة بيوري Bury لفكرة التقدم ، ونظرية ماهان Mahan في تأثير القوة البحرية ونظريات رينان Renan وترولتش Troeltsch في التغيير الديني ، ونظريات سومبارت Sombart ، وويبر Weber وتوني Tawney عن أصل الرأسمالية ، ومفهوم توينبي لدور التحدي والاستجابة في خلق الحضارات . وفي الواقع ، فانه أحياناً يصعب أن نقرر فيما اذا كان مؤرخو الافكار

والنظم هم مؤرخين أكثر منهم علماء اجتماع ، لا سيما اذا قاموا بمقارنة الأفكار والنظم في عدة حضارات ، وكذلك ربما لا يهمنا أن يأتي عملهم ممتازاً .

فائدة المنهج التاريخي للعالم الاجتماعي

وكذلك فان المؤرخ يجري أيضاً عدداً كبيراً من التعميمات ذات الطبيعة المنهجية مما يهمله دارسو المجتمع ، وهذا في غير صالحهم . وحتى توماس و زنانيكي ، قد استخدما في ابحاثهما السير والخطابات التي أرسلت الى الصحف دون أن يتحريا تماماً مدى موثوقيتها أو صدقها . وان علماء اجتماعيين آخرين ، دون هذين العالمين ، يخطئون بشكل أوضح فيما يتعلق بهذا الخصوص . والعلماء الاجتماعيون هم في كثير من الاحيان أعظم ذنباً من المؤرخين عند تناولهم الاستفسار « المضال » ، وهم أيضاً أكثر ميلاً من المؤرخين للرجوع الى الوثائق الحكومية والاعتماد عليها دون تمحيص . وهم كذلك يقبلون التواريخ الرسمية دون أن يرتابوا فيها البتة . أضف الى ذلك أنهم أحياناً يستخدمون مصادر تاريخية ثانوية بدون تحليل دقيق وبدون تقييم لاهميتها أو لاهمية المراجع التي اشتقت معلوماتها منها ، أو التدبر اللازم فيما يتعلق بالمدارس الفكرية المتضاربة . ونضرب لذلك مثلاً أن طريق الاستناد في دراسة التاريخ الطبيعي لثورة من الثورات على مؤرخين من الاحرار ، يمكن أن تنتقد على أساس أنها تأخذ وجهة نظر واحدة . وفي الواقع أنه قد أشير — ولعلّ ذلك لم يكن انصافاً تاماً — الى أنه بينما يندر أن نجد مؤرخاً يقبل ما يرد في مصدر ثانوي إلا على أنه نقطة بداية يوصل الى مصدر أفضل ، نجد أن العالم الاجتماعي قد

يتقبل ذلك المصدر الثانوي دون نقد ، على أنه مصدر للمعلومات . وبالطبع لا يمكن لأحد أن ينتظر من العالم الاجتماعي أن يشتق تفاصيله التاريخية من تحليل للمصادر الاولية والاصلية ، ولكن ربما كان عليه أن يكون أكثر نقداً وتحفظاً في استخدام المصادر الثانوية التاريخية « العادية » .

وأحياناً يهمل العالم الاجتماعي المعلومات التاريخية إهمالاً كاملاً . ويشعر المرء في أحيان كثيرة بأنه يعالج مادة مألوفة بطريقة معقدة — فهو مثلاً ، كما قال أحد نقادهم اللاذعين ، ينفق آلاف الدولارات ليعرف مواقع بيوت الدعارة في وقت يستطيع فيه الحصول على المعلومات المطلوبة عن طريق أبسط لو نظر في مخلفات أقدم عهداً أو تدبر دليلاً أبسط . فاذا كان المؤرخون يتكشفون عن عاطفة خاصة تجاه عالم الآثار القديمة وعاديّاته ، فان علماء الاجتماع ليسوا بريئين من تهمة تفضيلهم للاحصائيات ، والكميات والمقاييس التي يبدو تطبيقها ، الى حد ما ، بعيداً عن الشمول الاجتماعي والمعنى التاريخي . أضف إلى ذلك أن المؤرخ أحياناً يشعر بعدم ارتياح تجاه بعض التعميمات الاجتماعية مثل تلك التي تنطوي على « نماذج » و « دوائر » بما هو مجرد « اكداس » او محسنات لفظية أكثر من كونه نظريات واقعية [٨] . وأحياناً لا يتساهل العالم الاجتماعي تجاه أنانية جامعي المعلومات الكمية ، مثل تساهله مع جامعي المعلومات الوصفية . وان استخدام مؤلفات كدائرة المعارف البريطانية ، مثلاً ، لقياس الانجاز العلمي ، (وفقاً لعدد الاسطر المخصصة لكل موضوع) ، يمكن أن يسمح به بالنظر لعدم وجود مقياس أفضل [٩] ، غير أنه يجب أن لا يفوتنا أن المقاييس الكمية في ظاهرها ، هي إلى حد كبير وصفية . ونفس القول يصح أيضاً على الوحدات التي تقاس بها الحروب والثورات وغيرها ، عندما

تصبح أوصاف كل من وحدات القياس والاشياء المقـــاسة نفسها ، موضع جدال واختلاف . وليس من قبيل التلطيف على العالم الاجتماعي أن نذكر بأن المؤرخ ، ولو أن هذا أمر يؤسف له ، كثيراً مـــا يستخدم بدوره ألفاظاً من لغة الكميات مثل كثيراً ما ، وعظيم ، وجداً ، وبارز ، بدون أن يدرك أنه يستخدم لغة الكميات هذه .

الاحتياط ازاء التعميمات التاريخية

يندر أن نضع التعميات التاريخية موضع الاختبار كما هو الحـــال في التعميات في العلوم الطبيعية أو حتى أحيانـاً في العلوم الاجتماعيـة إذ أن التعميات التاريخية لا يمكن فحصها بتجارب عملية . والمؤرخ لا يعرف ، كما قد بيّنا من قبل ، طريقة تشبه طريقة المختبر ، يستطيع بها المرء من أن يحذف أو أن يضيف الى تجربته عنصراً أو أكثر أو عوامل حتى يرى أثرها . وهو لذلك لا يستطيع أن يطبق اختبارات عملية على تعمياته ، وان كان لا بد من اجراء أي تطبيق كهذا على التعميات التـــاريخية ، فيكون ذلك اما بتطبيق الخيال على فئات : « لو » وأخواتها و « ربما » ومشبهاتها (كما شرحنا من قبل فيما يتعلق بما « وراء التاريخ ») ، أو بمقارنة ومناقضة فئات متشابهة من التطورات التاريخية (مثـل الحروب ، والديكتاتوريات ، والنمو المـــدني ، ومستعمرات الحـدود) وذلك في مجهود لاكتشاف وجوه الشبه ووجوه الاختلاف وتفسيرهما . ومهما يكن من أمر فان مثل هذه المقارنات ، مهما بلغ الحذق في تطبيقهـــا ، تقصر عن الملاحظة الفعلية تقصيراً كبيراً . والى هـــذا المأخذ يمكن أن نضيف تشابك الشئون الانسانية — من ذلك — مثلاً ، مشكلة الجبر والاختيار

التي استعصت على كل حلّ ودور « المصادفة » في التاريخ ذلك الدور الذي أسيء فهمه ، وربما عز أن يفهم أبداً [١٠] . ثم الموضع المشكوك فيه جداً ، والذي يمكن للشخصية والزعامة أن تتبوأه فيه ، والجو الاجتماعي المتقلب بين مكان وآخر ، ومن جيل إلى جيل . أضف إلى ذلك أن المؤرخ لا يمكنه أن يتأكد اطلاقاً من أنه قد وضع يده على جميع الحقائق المتصلة بأية مجموعة من الظواهر الطبيعية التاريخية التي يتناولها ، لان الكثير منها ، يمكن أن يقال عنها إنها ضاعت ضيعة لن تسترد بعدها . ومن هنا فان أي تعميم ، قد يصدره أي مؤرخ ، لا بد وأن يقوم على معلومات لم تفحص بدقة كاملة ، وناقصة عددياً ، وتفتقر إلى الموضوعية افتقاراً كبيراً . وعلى ذلك فان مثل هذه التعميمات يجب أن ينظر اليها على أنها لا تتمتع الا بصلاحية محدودة ، وأنها عرضة لتصحيح سريع كلما ظهرت معلومات أوفر أو نقاط أصح مما يوجب بالتالي تصحيحها .

مشكلة التنبؤ

وعلاوة على ذلك ، فان ظاهرة طبيعية تنطبق انطباقاً فريداً على الكائنات البشرية تجعل من الافضل للمؤرخ ، أن يحدد تعمياته ويقصرها على الحوادث والنظم الغابرة . وان مجرد الحقيقة القائلة بأن أي تعميم متعلق بسلوك الكائنات البشرية الغابر يعتبر صحيحاً ، قد يؤدي من تلقاء نفسه إلى نموذج جديد من السلوك الذي اتبع لاجل تجنب الناحية السيئة الكامنة في التعميم ، أو زيادة الناحية الطيبة فيه . وعلى المؤرخ النابه عندما تظهر له حالة معاصرة مشابهة لحادثة غابرة ، أن يقصر نفسه على توكيد نتيجة واحدة من بين عدة نتائج يراها ممكنة . وان العديد من الاشياء المجهولة

لديه كافية أن تجعله حذراً من التنبؤ بغيرها متحرزاً في ذلك . فحتى الخبراء في عالم التقنية ، لا بد لهم من التقدم بحذر ، عندما يكون العقل البشري هو أحد العوامل المقررة ، وهذا هو ما توصل اليه علماء الذرة مؤخراً في تنبؤاتهم . ومع ذلك فان المؤرخ يشغـــل بنوعين من العمليات – سبق طرقهما (ص ٢٨٨–٢٨٩ و٢٩٢) – قد تساعدان الآخرين في التنبؤ ، وقد جرأتا مؤرخين أقل حذراً أحياناً ، بأن يخاطروا بأنفسهم ويخوضوا ميدان التنبؤ . أما هاتان العمليتان فهما رسم القياسات التاريخية ، وتتبع الاتجاهات التاريخية . وهما يعنيان بالتقريب ، التاريخ الساكن (أي مـــا نظر فيه بالقياس مع غـــيره) والتاريخ المتحرك ، أو باستخدام مصطلح أقدم ، مقارنات « عرضية وطويلة للتاريخ » .

التوقع قياساً على حادث سابق

فالمؤرخ حـــين يضع حوادث تاريخية متماثلة ، جنباً الى جنب ، يصبح بمقدوره أن يجد بينها حوادث متشابهة وأخرى متناقضة . واذا نحى المتشابهة جانبـاً ، فانه يستطيع محاولة البت في الامور التي تجعلهـا متشابهة . واذا استخدم الفرض الاكبر ، وهـــو أن النتائج المتشابهة تأتي من حوادث متشابهة ، فربمـا يصبح في مقدوره أن يستنتج بأن الظروف المتشابهة في المستقبل ، قد يتلوها نتائج متشابهة . وفي الدوائر ، التي يمكن أن توصف بأنها أقل أكاديمية ، يمكن أن تسمى مثل هـــذه الاستنتاجات « دروس التاريخ » . لقد رأينا أن ثوسيديد قد كتب تاريخه بقصد أن يعلم الناس مثل تلك الدروس ، وقد اعتبر توماس جيفرسون هذا الاساس التعليمي في التاريخ لبّ تربيـــة المواطنين وأساسهـا : « ان التاريخ إذ يعرّفهم

بالماضي ، سوف يمكنهم من الحكم على المستقبل ، انه سوف يطلعهم على تجارب أزمنة أخرى وأمم أخرى وسوف يؤهلهم أن يكونوا حكاماً على تصرفات الناس وخططهم » [١١] .

ولربما كان جيفرسون مفرطاً في تفاؤله ؛ فان ضعفاً واضحاً في مثل هذه العملية من التفكير يكمن في تغير الافكار المتعلقة بالسببية التاريخية التي ناقشناها من قبل (ص ٢٤٥ – ٢٥٥) . ومثل هذه النقطة الضعيفة يفسرها أحياناً نظر المرء في مجموعة من الامثلة المتشابهة في حقبة ماضية ، وذلك لان النتائج معروفة ، والسوابق يمكن أن تستخلص من النتائج . ذلك لان المؤرخ يكون في وضع يستطيع معه أن يتعرف على النتائج اذا سار من النتيجة الى المقدمة التي جاءت بها . وحالما يصبح اليوم هو الامس ، وغداً هو اليوم ، فانه يشعر بأنه قادر على تفسير كيف أن ما حدث بالأمس أو اليوم كان لا بد من أن يحدث ، غير أنه لا يرى أن من اختصاصه محاولة تخمين ما لا بد من أن يقع في الغد من أمور . ولربما يكون الأمر كما قالت « الملكة البيضاء » إلى « أليس » : « الذاكرة التي تعمل بالرجوع إلى ما مضى ، تشير إلى نوع ضعيف من الذاكرة » ، ولكن هذه هي الذاكرة التي ينميها المؤرخون . وعندما لا تكون النتائج واضحة المعالم تماماً ، فان السوابق لا تكون بدورها مرئية الا في غباش ، ولا يجرؤ إلا مؤرخ شجاع على التنبؤ آنئذ .

ومع ذلك فانه قد يبدو أنه إذا كان التعميم يصح على الماضي ، فانه يجب أن يصح ضمن حدود على المستقبل . وعلى سبيل المثال ، فان المقارنة الواضحة بين الثورة الفرنسية والثورة الانجليزية التي سبقتها بقرن ، لم تفت

المعاصرين أمثال بنجامين كونستانت Benjamin Constant وأرماند كاريل Armand Carrel ، وقد كان بمقدورهما أن يحدسا بما سيكون عليه حال نابليون ، وما سيؤول اليه آل بوربون الذين أعيدوا الى عرشهم . وقد أمكن أثناء الحرب العالمية الثانية ، للجنة المؤرخين التابعة لقوة الطيران في الجيش ، بأن تتنبأ بأنه نظراً لان بروسيا انهارت في سرعة في عامي ١٨٠٦ ، ١٩١٨ بعد هزيمة عسكرية لا قبلها ، فان أحد الاحتمالات التي يمكن توقعها بعد انهزام عسكري آخر ، وليس قبل ذلك ، هو الانهيار السريع لالمانيا . ويجب أن نؤكد أن هذا لم يكن في ميدان التنبؤ أكثر من توقع لواحد من عديد الاحتمالات . واذا ما تركنا السابقة التاريخية جانباً ، فان الانهيار السريع لبروسيا ، ربما كان واحداً من الاحتمالات الجائزة المستقبلة على أي حال . غير أن القياس التاريخي ، أكسب التوقع درجة أكبر من الاقناع مما كان يمكن أن تناله دون ذلك . ومن ناحية أخرى ، لو أنه كان قد تنبىء في حالة المانيا ، بأنها يجب أن تنهار بسرعة نتيجة لهزيمة عسكرية نظراً لأنه كانت هنالك سوابق تاريخية مشابهة ، فان التنبؤ كان يمكن أن يبدو جريئاً للغاية ، وربما لم يكن ليحمل في طياته اقناعاً . وكذلك فانه كان سيهمل عوامل أخرى كانت يجب أن تدخل في الحسبان . وتلك العوامل انطوت ، على مجرد التغيير في مسرح الحوادث والشخصيات ، بل أيضاً – وهذا أهم – على الحقيقة الآتية ، وهي ان النازيين أيضاً ، باتباع نفس الطريقة من القياس التاريخي كانوا قد تعلموا ووعوا درس ١٩١٨ ، وكان يمكن أن يعتمد على أنهم قد اتخذوا احتياطات للحيلولة دون انهيارهم نتيجة لهزيمة عسكرية . والحقيقة أن النازيين قد قاموا بذلك بالفعل ، ونجحوا في تأجيل انهيارهم ، حتى صارت هزيمتهم العسكرية كاملة [١٢] . ان استخدام النازيين « للتوقع من

السابقة التاريخية » في هذا المثال يمكن أن يقدم على انه مثل عملي على فعاليته من حيث المراقبة والضبط ، ان لم يكن من حيث التنبؤ . ومثل آخر على الاستخدام العملي للقياس التاريخي نجده في نابليون بونابرت . فقد قيل عنه انه كان دائماً يضمن استعداداته لحملة ما دراسة واعية لتاريخ معظم الحملات الحربية الحديثة التي قامت في نفس أرض مسرح الحملة التي ينتويها (١٣) . ولكن لو انه كان يقتنع بالقيام بذلك فحسب ، فانه كان يمكن ان يفوقه في الذكاء قائد آخر يعمل بخلاف السوابق العسكرية المعروفة ، والقائد الذي يعرف أقل قدر عن السوابق يمكن وفقاً لقواعد المنطق ان يكون أقوى أعداء نابليون . ولكن نظراً لأنه كان يستطيع ان يكسب المعارك بقيامه بما قام به القادة الراجحون من قبله في نفس الميادين ، وبتجنبه أخطاء القادة الفاشلين ، فان ذلك الامر كان احدى الامكانيات التي أمكن توقعها . وعلى فروض مماثلة لهذا الفرض تقوم الكليات الحربية بتدريس تاريخ الحروب السابقة .

ولقد قيل ان باتريك هنري قد قال في خطاب ألقاه في مؤتمر فرجينيا ١٧٧٥ ، « انني لا أعرف أي سبيل للحكم على المستقبل الا على ضوء الماضي » . وتلك كانت ملاحظة تناسب شخصاً قيل انه كان يظن أن جورج الثالث ، كان بامكانه أن يستفيد مما حدث لقيصر على يد بروتس ، ولشارل الأول على يد كرمويل . ولكنه بالرغم من معرفته بقيصر وشارل ، فان هنري لم يكن بمقدوره أن يعرف فيما اذا كان جورج الثالث سيستفيد ، أو لا يستفيد مما حدث لهما . لانه من أجل ذلك كان يحتاج إلى كفاءات غير كفاءات المؤرخ . فالتاريخ وحده لم يكن كافياً للتنبؤ ولكنه كان عاملاً مساعداً فقط . ولعل جورج الثالث كان يمكن أن يستفيد من المثل ا.

ولربما كان باستطاعة نابليون أن يستفيد في حملته الروسية من تجربة شارل الثاني عشر ملك السويد من قبله وكذلك كان يمكن لهتلر أن يستفيد من مثل نابليون .

ان مشكلة استخدام المقارنات التاريخية كوسيلة للتنبؤ تكمن في أنه بينما يبدو من الواضح أن الكائنات البشرية يمكن أن تتعلم من التاريخ ، الا أنه لا يمكن أن نعتمد على أنهم سوف يفعلون ذلك أو أنهم لن يفعلوه . فانهم لو استفادوا من التجربة ، فان فرص قيامهم بنفس العمل ، اذا كان ذلك مستحباً ، أو تجنبهم القيام به اذا كان ذلك غير مستحب ، تكون طيبة . ولكن نظراً لانه لا يمكن الاعتماد عليهم ، فان القياسات التاريخية تضع أمامنا معظم الحلول الى السبيل الممكن أكثر من المحتمل ، مع القدرة فقط على التوقع أكثر من التنبؤ ، وأن نأخذ الاحتياطات أكثر من أن نسيطر على الاشياء . ويبين البند الثامن عشر للجنة كتابة التاريخ المنبثقة من مجلس البحث الاجتماعي هذه النقطة اذ ينص على :

« أن كثيراً من المسائل التي تهم الجمهور لا يمكن الاجابة عليها في جزم من واقع المعرفة التاريخية ، وان المؤرخين حرصاً منهم على الروح العلمية سيبتعدون عن تشجيع التظاهر بأنه يمكن أن يجاب على تلك الشاكلة . ومهما يكن من أمر ، فانه في حالات محدودة ، فان المؤرخ ، باستخدامه المعلومات ، والقياسات التاريخية ، المتعلقة بأوضاع معروضة عليه ، قد يشير إلى ظروف طارئة قد يتوقع ان تكون درجة حدوث واحد أو أكثر منها محتملة جداً » (١٤) .

توسيع الاتجاهات التاريخية

لا ريب أنه قد تم تطور مستمر (وليس بالضرورة تحسن) في مختلف أوجه نشاط البشرية ، فبالرغم من الثغرات المتوقعة فان استمراراً ثابتاً يمكن تتبعه في نمو الرأسمالية ، وتطور التقليد الثوري ، وتكدس الافكار عن الحرب والسلام ، وقيام الملكية وسقوطها ، وارتفاع الاسعار وهبوطها وانتشار أنواع مختلفة من التجارة ونمو النظم الاجتماعية ، وغير ذلك . فاذا كان السبيل الذي سلكه مثل هذه التطورات يمكن أن يوصف بدقة بالنسبة للماضي ، فهل يمكن أن نتتبعه دون خطأ في المستقبل القريب ؟ لقد نجح الاقتصاديون إلى حد ما ، معتمدين الى حد كبير على المعلومات التاريخية ، في وصف فلك التجارة المستقلة . فهل هنالك اذاً أفلاك مماثلة للحرب والسلم والثورة ؟ لقد حاول زوروكين وكوينسرايت ان يجيبا على مثل هذا السؤال ، وهما يعتبران نفسيهما مؤرخين ، غير ان المؤرخ لا يجرؤ على اهمال نوع السؤال الذي يثيرانه . فهل يستطيع التاريخ ان يلقي ضوءاً على مشكلات مثل الشخصية ، والتطور الاجتماعي ، واجتماعية المعرفة ، وتقاعس الحضارة ، والقيم الخلقية والجمالية ؟

درج المؤرخ على اقناع نفسه بترك مثل هذه الاسئلة للفيلسوف والعالم الاجتماعي . فالحكومات ، عندما تطلب النصيحة فيما يتعلق بالاتجاهات الاجتماعية أو التخطيط ، فانها تطلب من علماء الاقتصاد السياسي ، وعلماء الاجتماع ، أو رجال الاقتصاد ان يعدوا لها التقارير ولكنها ندر ان تسأل المؤرخين . والسبب في ذلك ان المؤرخين على وجه العموم يفضلون ان يحصروا عملهم ضمن فترات زمنية محددة ، ومناطق جغرافية محدودة ،

يبغضون ان يتخطوا حدودها ، لكي يتقصوا أثر تطورات بعيدة الأجل أو اتجاهات أو قياسات ، وهم الى حد بعيد ملزمون بذلك بمقتضى طبيعة متطلبات بحثهم ؛ وعندما يأخذ مؤرخ مثل توينبي على عاتقه ان يرتب تاريخ عديد من الحضارات وفقاً لنظريات أو فئات من المشكلات المستديمة مفضلاً اياها عن الفترات الزمنية والمناطق الجغرافية ، فان الذي يبدي استعداداً أكبر للاصغاء اليه والعناية بما يقوله هم علماء الاجتماع والفلاسفة لا زملاؤه المؤرخون .

وعندما يبتعد المؤرخ عن مثل هذه الجهود ، معتقداً انه لا يمكن لانسان بمفرده ان يتقن اتقان الخبير موضوعاً واسعاً كقصة ماضي الانسان بأكمله ، فان غريزته كمؤرخ هي التي تسوغ في الغالب مخاوفه تلك . ولكن المؤرخ أحياناً ، كما تبين ملحوظة الدكتور أرنولد ، المشار اليها سابقاً (١٥) ، يبدي اهتماماً في حالات كثيرة بأشياء قد انقضت ولم تعد لها أهمية ، سواء أكانت ترجع إلى عهد سحيق أو قريب . ويهمل المشكلات القائمة والانجازات والقيم الانسانية . ان دراسة الآثار القديمة والاهتمام بالماضي من أجل الماضي هي أمور حميدة بلا شك ، ويمكن ان يعيل المجتمع أكثر من بضعة مؤرخين للعمل في دور المحفوظات ، والمتاحف ، والاهداف البيداجوجية . ولكن المجتمع ، على الرغم مما قد يبدو في تصرفه من أمر يؤسف له ، سيسأل المؤرخ حتماً (لا سيما اذا كان يدرس في مدارسنا وكلياتنا) كيف يمكنه ان يسوغ اجتماعياً انفاقه للوقت والمال ؛ ولا شك في ان الاجابة على هذا التساؤل يجب أن تظهر فهماً للانسان المعاصر ومشكلاته . وانه سيكون من المؤسف حقاً ، فيما يتعلق بالدراسة العلمية التاريخية ، لو ان تاريخ بعض الفترات البارزة وفي

مناطق بعينها قد أهمل ، ولكن ألا يمكن للمؤرخ أن يخصص مكاناً أوفر في حقله التاريخي ، للمشكلات الهامـــة ، والنظم والتطورات التي شغلت انتباه الانسان في عدة أمكنة مدى فترات طويلة ، والتي يمكن ان تشغله مرة أخرى ؟

« عصرية الدليل »

لقد سبق ان رأينا مدى الأهمية في ان يحاول المؤرخ فهم الاشخاص والحوادث في وضعهم الخاص بهم ، أي « ماضيهم المعاصر » (ص١٥٨ - ١٦١) . ويحاول المؤرخ أيضاً ان يصل إلى فهمه ذلك مستعيناً بفحص موضوعه من النقطة المفضلة بالنسبة لحاضره هو بنفسه . ان هذه العملية تشابه العمليات التي يسميها علماء النفس : فراسة وفطنة [١٦] . والمؤرخ بعـــد ان يجمع أكبر قدر من التفاصيل التي لها علاقة بحادثة ماضيه ، يسلط عليهـــا علمه وتجربته الشخصية وذلك لكي يساعداه على رؤية العلاقة القائمة بينهـــا . وهكذا فانه يقوم بعمل قياس نفسي (أو مقارنة) بـين ردود فعـــله العقلية ، على تجربته الخاصة به (بما في ذلك تجربته المستقاة من تجارب الآخرين) ، وبين ردود الفعل العقلية للشخصيات الماضية ، بالنسبة للتجارب الماضية ، التي هي قيد الدراسة [١٧] . ان هذا المجموع لتجربته الخـاصة هو بديله عن المجموع الماضي الذي انقضى ، أو « المعادل الاختباري » لذلك المجموع . وهو لا يستطيـع ان يفهم وضع الشاهـد في مصادره ، والسلوك الذي تصفه تلك المصادر الا بمثل هذا القياس (أو المقارنة) ، وهذا يمكن ان ننقله الى النقطة التي يمكن ان ندخل فيها الماضي التـاريخي في ذاكرة المؤرخ الحية ، حتى ليصبح على قدر من الحقيقة ، بالنسبة اليه ، كأنه هو

ماضيه نفسه . وهذا هو المقصود ، الى حد ما ، بالفهم « الشديد المعاصر » للتاريخ . ويرى بعض الفلاسفة والمؤرخين من ذوي الميول الفلسفية ، ان التاريخ الحي بأكمله هو تاريخ معاصر ، وانه « فكر معاصر يدور حول الماضي » ، أو « الحاضر المموه » ، أو « اعادة تطبيق تجربة ماضية »[١٨].

المفاهيم المختلفة للتاريخ

والى هذا النوع من فهم الماضي على ضوء الحاضر ، يجب ان نضيف أيضاً اعتقاد نفس المدرسة الفكرية بأن المصالح الراهنة تقرر اختيار المؤرخ للموضوع الذي يستحق الدراسة من الماضي ، وكذلك اختيار موظف المكتبة والارشيف لنوع السجلات التي يرى انها جديرة بالحفظ ، وكذلك اختيار الناشر لما يرى أنه يستحق الطباعة . ونظراً لان كل أمة تفهم الماضي في ضوء تجربتها الخاصة ، ونظراً لان كل أمة تبدي اهتماماً بأصل أشياء مختلفة وبتطورها ، أصبح لدينا تواريخ قومية مختلفة . وان أي إنسان يشك في أن نفس الحقائق التاريخية يمكن أن تفسر بأمانة (وليس بالضرورة علمياً) بأساليب متباينة تبايناً كبيراً وبواسطة علماء مشهورين ينتمون الى جنسيات مختلفة عليهم أن يقارنوا ، على سبيل المثال ، التواريخ الكندية ، وتواريخ الولايات المتحدة عن حرب عام ١٨١٢ ، أو تواريخ المكسيك والولايات المتحدة ، عن فيرا كروز Vera Cruz لعام ١٩١٤ . ولاسباب مماثلة فان الاجيال المتعاقبة تعيد تفسير الماضي وتعيد كتابة التاريخ . حتى « اليتيمة آن » قد تعلمت من معلمة التاريخ قولها : « يخيّل إليّ أنها الطبيعة البشرية هي التي تملي كتابة ما هو مألوف وشائع في كل جيل »[١٩] . وهذا لا يعني أن « الحقائق » تتغير ، ولا

يعني أن ما يعتبر جديراً بالاختيار والتوكيد يتغير وربما أيضاً أن النظريات القائمة حول حدوث « الحقائق » تتغير .

وأحياناً يمضي على الموضوع السائد أكثر من جيل حتى يتغير . وان تاريخاً لاوروبا منذ عام ١٩١٤ كتب قبل عام ١٩٣٠ ، ربما يدور حول الصراع من أجل الضمان الجماعي . غير أن مثل هذا الحوار يصبح بحلول عام ١٩٣٩ مجرد نظرية يفترضها الزهاد ، ويمثل صورة جزئية من طرف واحد للحوادث الداهمة في السنوات العشر التي أعقبت ذلك التاريخ والتي أدت الى الانتقال من الضمان الجماعي ، الى الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٤٥ ، كان من الممكن أن يأمل الناس في أن الكفاح من أجل الضمان الجماعي ، قد يعود من جديد ليصبح الخيط الذي ينتظم التاريخ الاوروبي منذ عام ١٩١٤ [٢٠] . وبعد ذلك ببضع سنين يظن المرء أنه من الانسب أن يصبح محور التاريخ هو حق الدولة raison d'état ، وسياسة القوة ، أو ظهور علم الطبيعة الذري . ان الدراسات التاريخية المعاصرة (باستثناء الكتب التي تكون مجرد طبعات جديدة لكتب قديمة ، يرفق بها فصول مكملة لكي تجعلها معاصرة) ستتمركز دون أن يكون لها الخيار حول أصول وأسس تدور حول أكثر التطورات الراهنة لفتاً للنظر . فان انقلاباً في الحوادث بعد بضع سنين أو بعد قرن من هذا التاريخ ، قد يجعل بعض حقائق زمننا المهملة ، والتي لم تسجل تسجيلاً واضحاً وافياً ، هي الحقائق التي سيعنى بها مؤرخو ذلك اليوم عناية زائدة ، وبالتالي فان ما أمكن اهماله من الامور قد يتراءى على أنه حيوي في المستقبل .

قياس الماضي مع الحاضر

ومهما يكن من أمر ، فان تأثير الحاضر في فهم الماضي أعمق مما تشير اليه هذه الامثلة البديهية . فان الحوادث المعاصرة لا تتحكم في تخميناتنا بالنسبة لما ينبع من أعمق نقاط التاريخ ، فحسب ، وإنما تؤثر كذلك في فهم حوادث ماضية ذات طبيعة مشابهة ، كما يتضح من استخدامنا لاسلوب القياس التاريخي ، فالازمان السابقة ، بالنسبة لمؤرخ قد عاش عبر أزمات تاريخية ، تكتسب أهمية زائدة . فعلى سبيل المثال ، لو فرضنا أنه لم يتماد في القياس كثيراً ، فان تجربته بالتضخم المالي الذي ظهر في العقد الثالث من القرن العشرين ، أو العقد الخامس ستجعل من الايسر عليه أن يفهم التضخمات التي مرت بها فرنسا وأمريكا في القرن العشرين . وان النظام الهتاري الجديد ، يجب أن يلقي ضوءاً كاشفاً على النظام الاوروبي النابليوني ، وكذلك يجب أن تساعدنا الستالينية على تقريب مفهوم القيصرية والبونابرتية منا ، والعكس بالعكس . وان الذي جرب الحرب ، والركود ، والثورة ، قد يكون أقدر على تفسير الحروب في عالم البحر الأبيض المتوسط القديم ، وأقدر على فحص ما أصاب الامبراطورية الرومانية من كساد وركود ، وقد يكون أقدر على تفهم كامل للتطرف الثوري والمؤامرات المضادة للثورة في الازمنة التي أعقبت عصر النهضة الاوروبية . وهذا لا يعني بالتالي أن تضخمات الزمن الماضي ، والحكومات الفردية ، والحروب ، والركود ، والثورات ، هي بالضرورة نسخة مطابقة للحديثة منها ، اذ أن هذه قد لا تتشابه في يسر . ولكن هذا يعني فعلاً أن مثل تلك المفاهيم لا يمكن أن يدركها المؤرخ الا باستخدام خياله البناء . فان تضخماً قديماً ، أو حكماً

فردياً ، أو حرباً ، يمكن أن تكون ذات معنى بالنسبة له فقط اذا كانت تشابه أو لا تشابه مفهوماً من نفس نوعها كان قد رسمه في مخيلته .

الماضي في ضوء الحاضر

ومجمل القول ، فان هنالك على الاقل ثلاث طرق يقرر فيهـــا الحاضر كيف سيفسر المؤرخ بها الماضي . وأما أولاهـا فمأخوذ من الميـل الطبيعي لدى الانسان لتفهم مسلك الآخرين ، ومن هنا شهادة الآخرين كما يراهـــا المؤرخ في ضوء النماذج السلوكيـة الخاصة به ، وينجم عن هــذا قياسات سيكولوجية (أو مقـارنات) بين الأساليب العقليـــة للمؤرخ وأساليب الشخصيات التاريخية التي يدرسها . وأما الثانية فترجع الى أن جوه الفكري الخاص به يكون عاملاً فاصلاً في اختيـاره للمواضيـع التي يهدف الى بحثها وتقصيها (ولا داعي لان نذكر توفر معلوماته واختياره وترتيبه لها) . وأما الثالثة فتأتي من تحليله للحوادث الجارية ، عوضاً عن المختبر ، فمن سير الحوادث ، وتطورات أيامه الخاصة يستخلص مقاييس تاريخية ينسب معها سير الحوادث والتطورات في المـاضي . وهكذا يصبح التاريخ هو « المـــاضي الحي » وذكرى الانسان الحيّ ، وله معنى بالنسبة له غير أنـه لا تتوفر فيه الا حقيقة موضوعية قليلة ، اللهم الا اذا ورد مـــا يؤكدها من تحليل نقدي يقوم على دليل مـا زال قائماً من العهد المـــاضي . « ان حوادث التاريخ لا تمر في استعراض وتتابع أمام المؤرخ ، فهي قد انتهى حدوثها قبل أن يبدأ في التفكير بها . وان عليه أن يعيد خلقهـــا من جديد في مخيلته لتلعب دورها أمامه كما لعب ذلك الدور رجال ساهموا فيها بالطريقة التي يريد هو أن يراهم عليها » [٢١] .

وباختصار ، فسواء ساعدنا الماضي على فهم الحاضر أم لا ، فان الحاضر لا بد أن يكون فهمنا للماضي . أما حذر المؤرخ الدائم فيجب أن يوجه الى عدم تشخيص الحركات ، والنظم الماضية ، بالحركات والنظم الحاضرة ، ذلك أن الطريقة التي نسير عليها لنفهم المجهول (الماضي) بالتدرج من المعلوم (تجربتنا الخاصة بنا) هو أمر لا نستطيع التهرب منه الا بشق الانفس (والا وقعنا فيما وقع فيه تين Taine من تحويله كراهيته للشيوعيين والكومونيين – المشتركين في كومون باريس عام ١٨٧١ – الى الفلاسفة واليعاقبة ؛ وكما يفعل كثير من المعقبين السياسيين المعاصرين الذين يشخصون ستالين على أنه شديد الشبه بهتلر ونابليون [٢٢] . ولا يجد المؤرخ أمام مثل هذه التحويرات ، النصف صادقة في الشخصية ، الا خطأ واحداً للدفاع ، ذلك هو الوعي التاريخي (انظر ص ١٥٨ – ١٦١) ، والجهد المدروس لتفهم الماضي في أوضاعه الخاصة به مما يعمل كضابط للقياس التاريخي والنفسي .

الروح العلمية في التاريخ

يقال أحياناً بأنه نظراً لان التعميمات المتعلقة بالحقائق التاريخية يجب أن تعتبر محدودة الصحة أو الصلاحية ، وأنه نظراً لان أي برنامج سيء يطبق على التاريخ سوف ينطوي على قدر كبير من عنصر المحاباة الشخصية ، وأنه نظراً لان فهم التاريخ يجب أن يعد مجهوداً يقوم به عقل تسيطر عليه الثقافة الحالية أو الحاضرة ، فان أي تفسير للتاريخ لا يختلف عن أي تفسير آخر من حيث الجودة ، وانه ليس هنالك مقياس للصحة التاريخية يفوق غيره . ان مثل هذا الافتراض يهمل عدة مبادىء يحاول المؤرخ ذو

الضمير الحي أن يطبقها في العادة .

فالمؤرخ العالم يشعر أنه ، في المقـــام الاول ، مسئول عن التمييز بين المشكلات التي يمكن « تأريخهـا » وتلك التي لا يمكن تأريخهـا . وان أسئلة خاصة ، على الرغم من أنها تتعلق بمـاضي الانسان ، لا يمكن أن يجاوب عليها باستخدام تحليل المخلفات والشواهد التاريخية . (١) وأبرز ما نجده من هذا النوع تلك الاسئلة التي تنطوي على تقديرات قيمية (سبق بحثها على الصفحات ١٣١ و ٢٧٤ — ٢٧٧) . ولا يستطيع أي انسان أن يحكم على سياسات ، أو أشخاص ، أو نظم ، أو انجازات بشرية على أنها جيدة أو رديئة ، صائبة أو خاطئة ، بشعة أم جميلة ، عظيمة أم حقيرة اللهم الا بمقدار رأيه هو ، والى حد محدود ، بمقـدار آراء الآخرين فيـــها . (٢) وبالاضافة الى ذلك فان تقديراً لحروف الشرط التـــاريخية هو في أحسن صورة حدس طيب غير أنه من الصعب اثباته بالبرهان . (٣) وعلى نفس الشاكلة فان كون تفسير المرء السببية ، والتأثير ، والدافع ، صحيحاً ، قد يكون مسألة اقتناع داخلي اكثر من كونه استنتاجاً منطقياً قائماً على الدليل وهو لذلك (وليس بالضرورة) أمر معرض تعريضاً كبيراً للمناقشة . أما اشتراط وجود مقاييس لدى المؤرخ قائمة على الاخلاق ، والجمـــال ، وأنواع أخرى من المفاهيم حتى يصبح لتاريخه معنى ، فذلك لا يعني بأن مقاييسه وفلسفاته ، حتى حينما تكون واضحـــة ، يمكن اكتسابها بتطبيق دقيق للمنهج التاريخي . ففي هذه المواضع تتضح الروح العلمية من استعداده لفهم الحدود (والامكانات) الكامنة في المنهج التاريخي بقصد المساعدة في اختيار وتحديد المجال الذي قد يتبقى لمن يخالفه على أسس ذات مسوغات .

وعلى نفس الشاكلة ، فحيث تكون الاسئـلة من النوع الذي « يمكن

تأريخه » ، فان المؤرخ الذي يحترم الروح العلمية يشعر بأن بعض الاساليب العلميـــة تلح عليه . (١) فهو سيشعر بأنه ملزم بجمع الحقائق الهـــامة المتصلة بالموضوع ، والتي يستطيع جمعها والتي تلقي ضوءاً على مشكلته آملاً أن يصدر في النهاية حكماً محدداً قائمـــاً على مقرراته . (٢) وهو سيمنح كل جزء من الدليل في المعلومات التي جمعها أهميته الكاملة ولا أقل من ذلك ، وهو يسير في كل هذا مراعياً أمانته العلميــة وضميره . (٣) وهو سيبذل جهـداً واعياً ليضغط على ميوله القومية ، والدينيـــة ، والعنصرية ، والحزبية ، والطبقية ، والمهنية ، أو أية اتجاهات أخرى عند اصداره احكامه . وتبقى تعليمات اللورد أكتون ، في هذا المقـــام ، الى المساهمين في سفر « تاريخ كمبردج الحديث Cambridge Modern History » ، هدفاً مهما كان تحقيقه صعباً : « أن تكتب كما لو أنـك كنت قائمـــاً في خط طول ٣٠° غرباً » [٢٣] — أي في وسط المحيط الاطلسي في عزلة اجتماعية كاملة . (٤) وفي الحـــالات التي يكون فيها الدليل غـير متوفر أو ، متوفراً ، ولكنه غير كاف للتوصل الى نتيجة محددة ، فسيحرص على أن لا يعطي اجابات قاطعة ، ولكنه يؤجل اصدار الحكم . (٥) وأخيراً فـانه سيبذل كل جهده لتجنب الوصول الى قرارات أو استنتاجات اعتبـاطية ، وسيحاول أن لا يعرض الا تلك الاستنتاجات التي تتابع منطقيـــاً من الدليل الذي يكون قد عرفه [٢٤] .

ان أدق أنواع التطبيق لهذه المبادىء ، وان أشد الحرص على الواجبات العلميـــة ، لن يستأصل من المؤرخ ردود فعله التي تتحكم فيهـــا ظروفه ، وذاتيته ، « وحاضره » ، ولكن مهما بلغ كساؤهـــا من الضعف ، فانها تمدنا بمقاييس نختبر بها روحه العلمية .

الحواشي والتعليقات

الفصل الاول

(١) اقتبسنا بتصرف من مقالنا المنشور بنفس العنوان في :

Louis Wilson (ed.), *The Practice of Book Selection*
(Chicago: University of Chicago Press, 1940), pp. 101-15.

(٢) قارن :

H.M. Jones, «Patriotism — But How?»
Atlantic Monthly, November, 1938, pp. 585-92.

(٣) انظر :

Royal F. Munger, «Old Bill Suggests»,
January 6, 1939.

وانظر أيضاً : مقال المحرر في نفس الجريدة عدد ٤ يناير ١٩٣٩ .

(٤) *American Historical Review*, XXXIX (1934), 219-31.

(٥) قارن :

C.H. McIlwain, «The Historians' Part in a
Changing World», *ibid.*, XLII (1937), 207-24.

(٦) قارن :

Allan Nevins, «What's the Matter with History?»
Saturday Review of Literature, February 4, 1939, pp. 3-4 and 16.

(٧) اقتبسنا هذه القصيدة باذن من مؤلفهتا ماريا مانس . ان مثلاً لطيفاً للخطأ التاريخي غير المقصود قد حدث بالنسبة لهذه القصيدة . فقد اشتمل عليها خطأ الكتاب الذي نشر لجيمس بويد بعد وفاته بعنوان « ثماني عشرة قصيدة » ، في نيويورك عام ١٩٤٤ ، ولم تعرف ناظمة القصيدة الا بعد نشرها هناك .

(٨) قارن :

Bernard De Voto, «What's the Matter with History?» *Harper's Magazine,* CLXXIX (1939), 110.

الفصل الثاني

(١) *Méthode historique appliquée aux sciences sociales* (Paris, 1901), p. 3.

(٢) هذه العبارة مقتبسة من :

Mathys Jolles, «Lessing's Conception of History», *Modern Philology,* XLIII (1946), 185.

(٣) قارن :

Proposition I in Merle Curti *et al., Theory and Practice in Historical Study: a Report of the Committee on Historiography* (New York: Social Science Research Council Bulletin 54, 1946), p. 134.

الفصل الثالث

(١) يظهر بعض الاضطراب من استخدام الاصطلاح « المنهج التاريخي » عند بعض من يستخدمونه في ميادين أخرى (لا سيا الاقتصاد

واللاهوت) ليعني تطبيق المعلومات والايضاحات التاريخية على مشكلاتهم .
ولا شك انه مما يسهل مناقشتنا في بحثنا هذا ان نقصر هذا الاصطلاح على الطريقة التي يحال بها الدليل التاريخي عند بحث المعلومات الموثوق بصحتها . ومهما يكن من أمر فان المواضيع التي يدرسها المؤرخون في « المنهج التاريخي » لا تشمل عادة الطرق المتبعة في مثل هـــذا التحليل فحسب ، وانما تستهدف أيضاً توحيد المعلومات وتقديمهـــا في عروض وقصص تاريخية يعتمد عليها .

(٢) يتسبب الخلط كذلك في هذا المقام من ان كتابة التـاريخ تستعمل أحياناً بمعنى الفحص النقـدي للكتب التاريخية التي تكون قد كتبت من قبل . وهذا ما يحدث عند القاء المحاضرات عن « كتابة التاريخ » بالكليات الجامعية .

(٣) *Thucydides Translated into English* by Benjamin Jowett, I (Oxford, 1900), 16 (Bk. I, 22).

(٤) قارن :

John H. Wigmore, *Student's Textbook of the Law of Evidence* (Chicago, 1935), pp. 225-6.

(٥) Herbert Blumer, *An Appraisal of Thomas and Znaniecki's «The Polish Peasant in Europe and* America» («Critiques of Research in the Social Sciences», Vol. I; New York, 1939), p. 29.

(٦) Gordon W. Allport, *The Use of Personal Documents in Psychological Science* (New York, Social Science Research Council, 1941), p. xii.

(٧) Robert Redfield, «Foreword» to Blumer, p. viii.

وقارن : Allport, pp. xii-xiv. يقـول Allport ان طرق تقييم الوثائق تختلف بالنسبة للعالم النفساني في ضمير المتكلم عن ضمير الغائب .

فهي تدور حول مصادر المادة ، ودرجة الاعتماد على ملاحظ الحوادث وطرق العرض . أما بالنسبة للمؤرخ ، الذي يحدد معلوماته الابتدائية بقدر ما يستطيع في التفاصيل الرئيسية ، فان تلك الاختلافات تبدو في الغالب كمية اكثر منها نوعيـة أي ان شخصـاً يشترك في معركة سوف يكون لديه في الغالب معلومات أولية أكثر عدداً من مراسل جريدة (الذي ربما كان أقل تعرضاً للوقوع في الخطأ من وجهـــة نظرنا) . ومع ذلك فان وصفاً بضمير المتكلم يكتبه مساهم ، هو مهم كدليل فقط من حيث التفاصيل التي يوردها المساهم كدليل أولي ، أي أسهم به ، أو كمرشد لدليل أولي ؛ وان وصفاً بضمير الغـــائب لنفس المعركة يورده مراسل صحفي هو قيّم كدليل قـائم على نفس النوع من المعلومـات فحسب . ويوافق Allport على ان « الوثائـق الموردة بضمير المتكلم وضمير الغائب ... تعالج نفس الحالة وانهـــا لذلك إما ان تقف على أقدامها أو تسقط معاً » .

انظر أيضاً : Allport صفحات ١٩ — ٢٠ .

(٨) انظر : Allport, p. xiii ؛ Blumer ص ٢٩ .

(٩) كان علي ان اخترع هذه الكلمة (Historicable) « كونها تاريخاً » لأبين بها « الشيء الذي يمكن ان يتناوله المؤرخ بالنقد التحليـــلي » وأرجو ان يلاحظ أنها ليست مرادفـــاً لكلمة حقيقي «True» أو يمكن الاعتماد عليه «Reliable» أو محتمل «Probable» ولكنها تعني فقط « عرضة للتساؤل كما وانها عرضة للتصديق » .

(١٠) انظر الملحوظة رقم ٧ السابقة .

(١١) انظر :

Havelock Ellis, *Dance of Life* (Boston, 1923).

حيث يعزو المؤلف التفسيرات المختلفة لنابليون والتي أوردها ويلز وفور (Elie Faure, H.G. Wells) الى الاختلاف بين ويلز وفور .

(١٢) قارن :

J. W. Swain, «Edward Gibbon and the Decline of Rome», *South Atlantic Quarterly*, XXXIX (1940), 77-93; John R. Knipfing, «German Historians and Macedonian Imperialism», *American Historical Review*, XXXI (1921), 659-61; Louis Gottschalk, «French Revolution: Conspiracy or Circumstance» in *Persecution and Liberty, Essays in Honor of George Lincoln Burr* (New York, 1931), pp. 445-52.

وانظر أيضاً :

J. H. Randall and George Haines, «Controlling Assumptions in the Practice of American Historians», *Merle Curti et al.*, pp. 17-52, and H.K. Beale, «What Historians Have Said about the Causes of the Civil War», *ibid.*, pp. 55-92.

(١٣) قارن :

Allport, pp. 111-12.

حيث نجد بحثاً حول « الوثيقة الشخصية غير المقصودة » .

الفصل الرابع

(١) الخدمات المتعلقة بالمصادر في العلوم الاجتماعية (تقرير مرفوع إلى مؤسسة كارنيجي من مدرسة مكتبة الخريجين وقسم العلوم الاجتماعية التابعة لجامعة شيكاغو ، في شهر سبتمبر في سنة ١٩٤٩) ص ٢٦ .

(٢) قارن :

W. S. Holt, «An Evaluation of the Report on Theory and Practice in Historical Study», *Pacific Historical Review,* XVIII (1949), 239-43.

الفصل الخامس

(١) عن كتاب الحملة الصليبية في أوروبا تأليف دويت ايزنهاور . (حقوق النشر ، ١٩٤٨ ، محفوظة لدبلدي وشركائه) ص ٢٥٦ . قارن نقداً وتحليلاً للكتاب كتبه E. M. Earle في مجلة :

American Historical Review, LIV (1949), 881.

(٢) Allport, p. 95

(٣) ومثال ذلك :

William L. Shirer, Berlin Diary; *Journal of a Foreign Correspondent,* 1934-1941 (New York, 1941).

(٤) مثال ذلك :

Ambassador Dodd's Diary, 1933-1938, edited by William and Martha Dodd (New York, 1941).

(٥) قارن :

Edgar Dale, *How to Read a Newspaper* (Chicago, 1941), p. 45

(٦) انظر ما يلي ص ١٣٣ — ١٣٤ .

(٧) انظر على سبيل المثال عنوان العمود الثامن في الصفحة الأولى « ديوي يهزم ترومان » في جريدة Chicago Daily Tribune ، الطبعة الخاصة بالولايات المتحدة ، ٣ نوفمبر ١٩٤٨ .

(٨) انظر ما يلي ، ص ١٢٩ — ١٣٢ .

(٩) ان مثلاً واضحاً على كيفية خـــداع الذاكرة حتى عندما يكون الكاتب صغير السن نسبياً قد خطر ببالي في شخص جوزيف فريمان في كتابه *An American Testament; a Narrative of Rebels and Romantics* (New York, 1936), p. 21 ففي تلك الصفحة يشير الكاتب إلى حادثة اشتركت فيها بنفسي وما أذكره عن تلك الحادثة اختلف عن ما يذكره فريمان من بعض النواحي ، وعلى ذلك فقد سألت شاهد عيان آخر عن روايته للقصة . فاختلف الشاهـــد عن روايتنا !. ان مثل هـذه الحيل للذاكرة قـد تساعد على تفسير سبب تذمر قاض عالم من انه قد أضاع معظم حيـاته المهنية محاولاً ان يكتشف كيف ان أية سيارتين ، كل منها في حالة ميكانيكية جيدة ويسوقها سائق كفء ، وفي الناحية الصحيحة من الطريق ، تتقابلان وتصطدمان .

(١٠) قارن :

Carl Becker, «The Memoirs and the Letters of Madame Roland», *American Historical Review*, XXXIII (1928), 784-803.

(١١) A.V. Dicey, *Lectures on the Relation between Law and Public Opinion in England during the Nineteenth Century* (London, 1930), p. xxiv n.

(١٢) مثال ذلك :

F.J. Turner, *The Frontier in American History* (New York, 1920); W.P. Webb, *The Great Plains* (Boston, 1931); B.E. Schmitt, *Interviewing the Authors of the War* (Chicago, 1930); E.M. House and Charles Seymour (eds.), *What Really Happened in Paris: the story of the peace conference, 1918-1919,* by American

delegates (New York, 1921); Leon Trotsky, *History of the Russian Revolution*, tr. Max Eastman (3 vols; New York, 1932); Winston Churchill, *The Second World War; The Gathering Storm* (Boston, 1948).

(١٣) قارن :

L. V. Koos, *The Questionnaire in Education*, a Critique and Manual (New York, 1928).

(١٤) نيويورك تايمز ، ٩ اكتوبر ١٩٤١ .

(١٥) Karl Mannheim, «Troeltsch, Ernst», *Encyclopaedia of Social Sciences*. Cf. Randall and Haines, «Controlling Assumptions in the Practice of American Historians», *Curti et al.*, pp. 22-3.

(١٦) Ernst Troeltsch, *Christian Thought, Its History and Application*, ed. F. Von Hugel (London, 1923), pp. 105-06.

أما مانهايم في كتابه *Ideology and Utopia* المنشور في نيويورك عام ١٩٣٦ ، فيبدي تناقضاً فيما يتعلق بهـــذه النقطة . فعلى سبيل المثال نجده يقول في (ص ٧٣) أن « تفسير الثقافة ، وهـذا أمر أبعد من أن يستقيم استقامة دائمة ، بمفهوم القيم الموضوعية هو فعلاً ميزة غريبة للفكر في وقتنا الحاضر » . غير انه بعـد ذلك يتعمد ان يضع نفسه مع ذلك الطراز « من الفهم الاجتماعي للتاريخ » الذي يشكل « الخطوة الاولى في الاتجاه الذي يوصل حتماً الى أسلوب تقييمي وأحـــكام انثولوجية » (خاصة بعلم الكائنات وحقيقتها) (ص ٨٣) . وكذلك فان كتاب فردريك ماينيكه *Ideengeschichte* يضم ، بالاضافة الى دراسة للافكار وتأثرها بالوضع الذي توجد فيه ، فكرة « الفردية التاريخية » واطراء القيم .

(١٨) قارن :

F.H. Knight, «The Sickness of Liberal Society», *Ethics, LVI* (1946), 90-1.

(١٩) W.H. McNeill, «The Introduction of the Potato into Ireland», *Journal of Modern History, XXI* (1949), 219.

(٢٠) قارن :

F.J. Teggart, *Theory of History* (New Haven, 1925), pp. 105-6.

الفصل الثامن

(١) على سبيل المثال :

Roget's *International Thesaurus* (New York, 1946).

(٢) مثال ذلك :

H.L. Mencken, *New Dictionary of Quotations on Historical Principles* (New York, 1942); John Bartlett, *Familiar Quotations* (ed. Christopher Morley; 12th ed., Boston, 1948).

(٣) وأيضاً :

The Columbia Encyclopedia (New York, 1944).

(٤) H.W. Fowler, *A Dictionary of Modern English Usage* (Oxford, 1933).

الفصل التاسع

(١) C.W. McIlwain, «The Historian's Part in a Changing World», *American Historical Review, XLII* (1937), 207-24; Louis Halphen, *Introduction à l'Histoire* (Paris, 1946).

(٢) Carl Becker, «Everyman His Own Historian», *American Historical Review, XXXVII* (1932), 221-36; R.G. Collingwood, *Idea of History* (Oxford, 1946).

(٣) C.A. Beard, «Written History as an Act of Faith», *American Historical Review, XXXXIX* (1934), 219-31.

(٤) قارن ص ٢٠ – ٣٨ مما سبق وكذلك :

Louis Gottschalk, «Scope and Subject Matter of History», *University (of Kansas City) Review, VIII* (1941), 75-83.

(٥) «Inaugural Lecture on the Study of History», Essays on Freedom and Power, ed. Gertrude Himmelfarb (Glencoe, Ill., 1948), p. 5.

(٦) انظر ترجمته لـ

Vol. I, Appendix I, p. 636, of his translation of *Thucydides* (Oxford, 1820-35); cf. Thayer, I, 181.

الفصل العاشر

(١) قارن :

Bernheim, pp. 1-43 and 685-749; Collingwood, *passim;* Robert Flint, *The Philosophy of History in France and Germany* (New York, 1874); F.J. Teggart, *Theory of History* (New Haven, 1925); Benedetto Croce, *History: its Theory and Practice* (New York, 1921); H.E. Barnes, *History of Historical Writing* (Norman, Oklahoma, 1937); G.L. Burr, «The Freedom of History», *American Historical Review, XXII* (1917), 253-71; J.W. Thompson, *History of Historical Writing* (New York, 1942).

(٢) *The History of Herodotus*, tr. George Rawlinson (New York, 1909), 1, 27.

(٣) *Two treatises of government*, Bk. II, Ch. II.

(٤) مقتبسة من :

Adolph Meyer, *Voltaire, Man of Justice* (New York, 1945), p. 312.

(٥) قارن :

Hill Shine, *Carlyle and the St. Simonians, the Concept of Historical Periodicity* (Baltimore, 1941).

(٦) C.A. Sainte-Beuve, *Causeries du lundi* (Paris, 1852), V, 173-4.

(٧) Wilhelm Dilthey, *Einleitung in die Geisteswissenschaften in Gesammelte Schriften*, I (Leipzig, 1922), p. xvi.

انظر كذلك ، ما سبق ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٨) Randall and Haines, *loc. cit.*, pp. 5-52.

(٩) قارن :

J.H. Robinson, *The New History* (New York, 1912).

(١٠) Oswald Spengler, *Decline of the West*, tr. C.B. Atkinson (New York, 1926-8).

(١١) A.J. Toynbee, *A Study of History* (London, 1935-9).

(١٢) P.A. Sorokin, *Social and Cultural Dynamics* (New York, 1937-41).

(١٣) Rushton Coulborn, «Historian's Consolation in Philosophy», *Southern Review*, VII (1941), 40-51; Rushton Coulborn and W.E.B. Du Bois, «Mr. Sorokin's Systems», *Journal of Modern History*, XIV (1942), 500-21.

(١٤) Merle Curti et al., p. 137.

(١٥) المصدر السابق ص ١٣٦ .

(١٦) Charles A. Beard and Alfred Vagts, *ibid.*, pp. 136-7, n. 3.

(١٧) ان نقاط الضعف في البندين العاشر والحادي عشر ، هي مسئوليتي كما انها مسئولية زملائي أعضاء لجنة كتابة التاريخ . وفي هذا السفر قد استفدت من التعليقات الخاصة التي وصلت إلى اللجنة بعد ان نشر تقريرها ولا سيا تعليقـــات البروفسور سترونغ E. W. Strong.
انظر أيضاً مقالته : Fact and Understanding in History
في مجلة : Journal of Philosophy. XLIV (1947), 617-25,
وكذلك مقالته : How is Practice of History Tied to Theory,
في نفس المجلة العدد ٤٦ ، ١٩٤٩ ، ص ٦٣٧ — ٤٤ .

(١٨) Quiney Wright, «The Universities and the World Order», *Bulletin of the American Association of University Professors*, *XXXIII* (1947), 50.

(١٩) قارن :
Allport, pp. 132-4, and E.M. Hume *History and its Neighbors* (New York, 1942), p. 179.

(٢٠) W.I. Thomas and Florian Znaniecki, The Polish Peasant in Europe and America (Boston, 1918-20), I, 72-3. Cf. R.E. Park, «The Sociological Methods of William Graham Sumner, and W.I. Thomas and Florian Znaniecki» in S.A. (ed.), *Methods in Social Science a Case Book* (Chicago, 1931), pp. 174-5.

(٢١) G.W. Allport, *Personality, a Psychological Interpretation* (New York, 1937).

قارن :

E.N. Anderson, «Meinecke's Ideengeschichte and the Crisis in Historical Thinking» in *Historical Essays in Honor of James Westfall Thompson* (Chicago, 1938), pp. 361-96, and C.A. Beard and Alfred Vagts, «Currents of Thought in Historiography», *American Historical Review*, XLII (1937), p. 466-7.

وانظر فيا يلي (ص ٢٥١ – ٢٥٣) .

(١٧) Folkways: *A Study of the Sociological Importance of Usages, Manners, Customs, Mores and Morals* (Boston, 1907).

وقارن : Allport, pp. 113-4.

(١٨) Maurice Magendie, *La Politesse mondaine et les théories de l'honnêteté en France au xviie siècle de 1600 à 1660* (Paris, 1926).

وقارن كذلك :

Max von Boehn, *Modes and Manners*, tr. Joan Joshua (Philadelphia, 1932-6).

الفصل السادس

(١) Wigmore, pp. 326-36.

(٢) Lord Action, *Lectures on the French Revolution* (London, 1910), pp. 361-4.

(٣) قارن :

C.D. MacDougall, Hoaxes (New York, 1940), pp. 302-9;

وكذلك : Dorothy Parker : نقد كتاب A. Woollcott: His Life and His World من تأليف : *S. H. Adams* (نيويورك ، ١٩٤٥) في : Chicago Sun Book Week (١٠ يونيه ، ١٩٤٥) .

(٤) ان Allan Nevins ، قد بحث بتفصيل عظيم « وثيقـــة الغش » في كتابه : *Gateway to History*

(بوسطن ، ١٩٣٨ ، الفصل الخامس ، ص ١١٩ – ١٣٧) .

(٥) Acton, *French Revolution*, p. 119

(٦) قارن :

Lafayette to William Carmichael, March 10, 1785

اقتباس لويس جوتشلك في كتابه :

Lafayette between the American and the French Revolution (Chicago, 1950), pp. 156-7.

(٧) Ernst Bernheim, *Lehrbuch der historischen Methode und der Geschichtsphilosophie* (6th ed.; Leipzig, 1908), pp. 376-91.

(٨) اقتبست هذه بعد اذن Mr. Starrett .

(٩) قارن :

Marcel Cohen, «Comment on parlait le français en 1700», *L'Europe*, XXV (1947), 18-23.

(١٠) قارن :

They Knew the Washingtons; *Letters from a French Soldier with Lafayette and from His Family in Virginia*, tr. Princess Radziwill (Indianapolis, 1926) ; and Henri Béraud, *My Friend Robespierre*, tr. Slater Brown (New York, 1928).

(١١) Wigmore, pp. 330-1.

(١٢) مثال ذلك ان النسخة المنشورة لوثيقة هـــامة فيا يسمى « مؤامرة كونواي » Conway cabal قـد أوردت الكلمتين « مستر لي » على انها «tho he» وعلى هذا جعلت الدور الذي لعبه Francis Lightfoot Lee

في المؤامرة غامضاً لفترة طويلة انظر :

Louis Gottschalk, Lafayette Joins the American Army (Chicago, 1937), p. 120 and n. Cf. Louis Gottschalk and Josephine Fennell, «Duer and the Conway Cabal», *American Historical Review*, LII (1946), 87-96.

(١٣) Wigmore, pp. 219-20.

(١٤) نشرت جريدة نيويورك تايمز (New York Times, October 3, 1948). غلاف الجريدة فقط .

(١٥) قارن :

M.R. Cohen and Ernest Nagel, *An Introduction to Logic and Scientific Method* (New York, 1934), pp. 329-34.

(١٦) ٢١ يناير ، ١٨٨١ ،

Herbert Paul (ed.), *Letters of Lord Acton to Mary Gladstone* (New York, 1904), p. 159.

(١٧) *The Meaning of Human History* (La Salle, Ill., 1947), p. 28.

الفصل السابع

(١) انظر الفصل التاسع .

(٢) انظر ما سبق ص ٥٩ — ٦٤ .

(٣) Wigmore, p. 181.

(٤) المصدر السابق ص ٢٣٨ — ٢٤٥ .

(٥) المصدر السابق ص ١٢٥ — ١٣٤ ، ٣٥٤ — ٣٦٠ .

(٦) *Preliminary Treatise on Evidence at the Common Law* (Boston, 1896), pp. 3-4

(٧) رسالة من جون فريزر بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٤٩ نشرت في نيويورك تايمز بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٤٩ .

(٨) Seignobos, *Méthode historique appliquée aux sciences sociales*, pp. 204-5.

(٩) قارن :

Wigmore, pp. 147-50 and 160-2.

(١٠) Allport, p. 137.

(١١) قارن :

F.M. and H.D. Fling, *Source Problems of the French Revolution* (New York, 1913), p. 129; cf. also pp. 123, 139, 144, and 148.

(١٢) Wigmore, pp. 176-90.

(١٣) يحتوي كتاب Paul Harsin المسمى *Comment on écrit l'histoire* (المنشور في باريس ١٩٣٣ ، الاقتباس الانجليزي، Berkeley ، ١٩٣٥) على ملحق يورد فيه عدداً آخر من الامثلة مع نقد تحليلي لأصلها .

(١٤) Louis Gottschalk, *Lafayette and the Close of the American Revolution*, (Chicago, 1942), p. 252.

(١٥) Carl Becker, *Declaration of Independence* (New York, 1922), pp. 184-5.

(١٦) Wigmore, pp. 305-6.

(١٧) قارن على سبيل المثال: Bernheim ، ص ١٩٥ – ١٩٦و٥٤٤، وكذلك: C.V. Langlois ، C. Seignobos, في كتابها : *Introduction to the Study of History* (ترجمة : G. G. Berry) المنشور في لندن ١٩١٢ ، ص ١٩٩ – ٢٠٥ .

حيث يهتم المؤلف اهتماماً خاصاً بالدوافع الانسانية . انظر صفحـــات ٥٥ — ٩٧ وكذلك ١٩٠ — ٢٣١ . وانظر أيضاً :

W.A. Weiskopf, «Cultural Conflicts and the Political Community», *Common Cause,* III (1949), p. 51 and n. 3.

(٢٢) Franz Alexander, «Psychology and the Interpretation of Historical Events» in Caroline Ware (ed.), *The Cultural Approach to History* (New York, 1940), pp. 48-57.

(٢٣) قارن :

Louis Gottschalk, «Leon Trotsky and the Natural History of Revolutions», *American Journal of Sociology, XLIV* (1938), 339-54.

(٢٤) Richard Bendix, «Max Weber's Interpretation of Conduct and History», *American Journal of Sociology,* LI (1946), 525.

(٢٥) Sorokin, II, 141-4.

(٢٦) قارن :

A.L. Kroeber, *Configurations* of Culture Growth (Berkeley, Calif., 1944).

(٢٧) Halphn, p. 60.

(٢٨) *Ibid.,* p. 59.

(٢٩) المصدر السابق ص ٥٩ .

(٣٠) قارن :

W.T. Jones, «The Term «Influence» in Historical Studies», *Ethics,* LIII (1943), 192-201.

وانظر كذلك الصفحات ٢٧٠ — ٢٧١ فيما سبق .

(٣١) قارن :

A.C. Benjamin, «The Scientific Status of Value Judg-

ments», LIII (1943), 212-18; E.S. Brightman et al., «The Problem of an Objective Basis for Value Judgments», in *Science Philosophy and Religion: Third Symposium* (New York, 1943), pp. 1-11; and Philip Frank et al., «The Relativity of Truth and the Objectivity of Values», *ibid.*, pp. 12-32.

وانظر أيضاً ما سبق ص ٢٤٣ – ٢٤٤ في الملحوظة رقم ١٦ .

(٣٢) «Written History as an Act of Faith», p. 225.

(٣٣) مثال ذلك :

Daniel Mornet, *Les Origines Intellectuelles de la Révolution Française* (1715-1787) (Paris, 1933); P.M. Spurlin, *Montesquieu in America, 1760-1801* (University, La.; 1940). Cf. Louis Gottschalk «Philippe Sagnac and the Causes of the French Revolution», *Journal of Modern History*, XX (1948), 137-48.

(٣٤) *The Revolution Betrayed* (Garden City, N.Y., 1937), Ch. V, pp. 86-114.

الفصل الحادي عشر

(١) Allport, p. 150.

(٢) انظر :

Roy F. Nichols, «Confusion in Historical Thinking», *Journal of Social Philosophy and Jurisprudence, VII* (1942), 334-43;
Gottschalk, «Leon Trotsky and the Natural History of Revolutions», *loc. cit.*; id., *«Revolutionary Traditions and Analogies», University (of Kansas City) Review, VI* (1939), 19-25; id., Causes of Revolution, *American Journal of Sociology, L* (1944), 1-8; Ware, *Cultural*

Approach to History, pp. 3-6; Crane Brinton, *Anatomy of Revolution,* pp. 11-37; Curti et al, pp. 138-40 (Propositions XV-XXI).

(٣) قارن :

Daniel Guérin, *La Lutte de classes sous la Première République: bourgeois et «bras nus»* (1793-1797), (Paris, 1946) and Leon Trotsky, *The Revolution Betrayed* (New York, 1937).

(٤) Kimball Young, *Personality and Problems of Adjustment* (New York, 1940), pp. 320 and 323.

(٥) Jan. 21, 1881, Letters to Mary Gladstone, p. 159.

(٦) *Curti et al.,* p. 138.

(٧) *Ibid.,* p. 140 n.

(٨) قارن :

Louis Gottschalk, «Potentialities of Comparative History», *Bulletin of the Society for Social Research, XV* (1936) and «A Critique of Sorokin's Social and Cultural Dynamics», *ibid., XVII* (1939); also Edward Shils, *The Present State of America Sociology* (Glencoe, Ill., 1945), p. 62.

(٩) يبذل زوروكين (II, 143 and 152) جهداً كبيراً ليبين ان دائرة المعارف البريطانية تعطي قدراً غير متناسب للعلماء الانجليز والعلماء المحدثين ، وان مقاييس الكميات المشتقة منها يجب ان تكون قدراً كبيراً من الوصفية . انظر كذلك شروطه التي يضعها بخصوص المقاييس الكمية في عرضه الكتاب Quincy Wright, المسمى A Study of War (مجلدان ، شيكاغو ، ١٩٤٢) في مجلة Ethics ، عدد ٥٣ (١٩٤٣)، ص ٢٠٤ ومهما يكن من أمر فان زوروكين يستخدم مثل هــذه المعلومات في أماكن كثيرة .

(١٠) قارن :

Sidney Hook, «Chance, Accident and Contingency», in Curti et al., pp. 115-16;

وانظر ما سبق ص ٢٤٢ – ٢٤٣ .

(١١) انظر ما سبق ص ٢٤٥ .

Notes on Virginia in A.A. Lipscomb and A.E. Bergh, *The Writings of Thomas Jefferson* (Washington, 1905), I, 207.

(١٢) لربما يجد الطالب تمريناً مفيداً في « التوقع التاريخي » بأن يقارن الطبعة القديمة لهذه الفقرة بالطبعة الحالية انظر :

Louis Gottschalk et al., The Use of Personal Documents in History, Anthropology and Sociology *(«Social Science Research Council Bulletin 53»)* New York, 1945), p. 70 and n. 8.

(١٣) Spencer Wilkinson, *The Rise of General Bonaparte* (Oxford, 1930), p. 149

(١٤) Curti *et al.*, p. 139.

(١٥) ص ٢٣٣ .

(١٦) Allport, pp. 152-3.

(١٧) يقول بلومر ص ٧٤ ان توماس وزنانيكي قد استخلصا خططها النظرية الاولية بأسلوب مشابه .

(١٨) ان الكلمات المشار اليها بالشولات مأخوذة بالتوالي من :

Beard, *loc cit.*, p. 219; Becker, «Every Man His Own Historian», *loc. cit.*, pp. 226-7; and Collingwood, p. 282. Cf. Croce, op. cit.; R.V. Burks, «Benedetto Croce» in B.E. Schmitt (ed.), *Some Historians of Modern Europe, Essays in Historiography by Former Students of the Department of History at the University of Chicago* (Chica-

go, 1942), pp. 66-99; F.J.E. Woodbridge, *The Purpose of History* (New York, 1916); V.G. Simkhovitch, «Approaches to History», *Political Science Quarterly,* XLIV (1929), 484-5; Collingwood, pp. 205-315; Sidney Hook, «Understanding», in Curti *et al.,* p. 130.

(١٩) Harold Gray, strip of March 13, 1946, News Syndicate Company, Inc.

(٢٠) قارن :

Louis Gottschalk et al., p. 68.

(٢١) Collingwood. p. 97.

(٢٢) قارن :

Louis Gottschalk, «How Evaluate the Russian Revolution», *Common Cause,* III (1950), 434-9.

(٢٣) March 12, 1898, *Lectures on Modern History* (London, 1906), p. 318.

(٢٤) قارن : Curti et al., p. 134.

فهرست

صفحة

الباب الاول : مستهدفات المؤرخين

صفحة

الباب الثاني : مناهج البحث التاريخي

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

الباب الثالث : نظرية التاريخ

صفحة

صفحة

ف. ب. (١٦٤)
١٩٦٦

طبع على مطابع دار الغد ــ تلفون : ٢٢٢٩٢١

هـذا الكتاب

« نحاول في هـذا الكتاب ان نناقش بطريقة مبسطة أمور التطبيق والاسلوب والنظرية . وبعد ان بدأنا بمناقشة موجزة لطبيعة التاريخ ، مضينا الى النظر في المنهج التاريخي ، ثم الى بعض الملاحظات المتعلقة بمشكلة الاسلوب ، وانتهينا ببحث بعض المسائل النظرية » .

« لقد وضع هذا الكتاب في الاساس لطالب التاريخ في الكليات والجامعات . الا ان حاجات القارىء العام المستقل الذي لا يعنى بأن يكتب التاريخ بنفسه عناية مباشرة بل يرغب في معرفة المقاييس التي يستطيع بها ان يحكم على الكتابة التاريخية ـ تلك الحاجات كانت على الدوام ماثلة في الذهن . ولقد افترضنا ايضاً طوال الوقت بأن حب القارىء للتاريخ أعمق من معرفته به ، الا ان لديه من المعرفة ما يمكنه من قراءة الكتاب دون حاجة الى مرشد متمرن » .

كتاب جـدير بالقراءة

دار الكاتب العربي

الثمن : ٥٥٠ ق. ل.